

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثالث - المجلد الثاني عشر - خريف ١٩٨٤م / ١٤٠٤هـ

• التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع مثال: الأردن والسودان

محمد العوض جلال الدين

• الإدمان الكحولي : المشكلة المراوغة

عزت سيد إسماعيل

• آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت

أحمد بستان

• السلطة والشرعية في الدول النامية

عبد الله سيّد هديّة

• دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم
بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت

جعفر عباس حاجي

• تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت

مبارك العبيدي

تصدر عن جامعة الكويت

قواعد النشر بالمجلة

تُرحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ — أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتو بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجدول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى المؤلف باختصاره.

٢ — أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث، وبخاصة في التوثيق والإشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، الصفحة أو عدد صفحاته إذا كان مقالاً.

٣ — يفضل أن يزيد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ — يطلب من المؤلفين أن يزيدوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

ويجب أن يكون واضحاً بأن المجلة لا تنشر بحثاً سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، ويقوم المجلة بإخطار المؤلفين بإجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

وبعد أن ينظر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلفين بعشرة مستلآت من بحوثهم مجاناً بالإضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتبته المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد المراجعة عن عشر صفحات من حجم الكوارتو بمكان ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

— الاسم الكامل للمؤلف.

— العنوان الكامل للكتاب.

— مكان النشر.

— الاسم الكامل للناشر.

— تاريخ النشر.

— عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بترك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف بالإضافة إلى مكافأة رمزية.

وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحالل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تقصد من جامعة الكويت

العدد الثالث / المجلد الثاني عشر / حريف ١٩٨٤

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

مؤسس عبد العزيز المحمود
خالدون حسن النقيب
عبد الرحمن فايز المصري

رئيسة مجلس الإدارة
رئيس التحرير
مدير التحرير

مجلس الإدارة

طالب أحمد علي
علي خليفة الكواري
محمد محمد الراشد
محمد جابر الأنصاري
مؤسس عبد العزيز المحمود

أسامة عبد الرحمن
أسعد محمد عبد الرحمن
بدر عبد الحميد
خالدون حسن النقيب
شعلان يوسف العيسى

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب. ٥٤١٦ - الصفاة - الكويت
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تليكس: ٢٢٦١٦

الاشتراكات

للمؤسسات والدوائر الحكومية :

في الكويت ١٢ ديناراً في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها .

شَمْن الْعَدَد

• الكويت ٣٠٠ فلس • الأردن ٢٥٠ فلسا • البحرين نصف دينار • قطر ٤ ريالات • المغرب ٥ دراهم • تونس ٥٠٠ مليم • السعودية ٤ ريالات • الامارات ٤ دراهم • العراق ٣٥٠ فلسا • لبنان ٤ ليرات • الجزائر • دنانير • ليبيا ٣٥ قرشاً • سوريا ٤ ليرات • ج . م . ع . ٢٥ قرشاً • اليمن الشمالي ٤ ريالات • اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلسا • السودان ٢٥٠ فلسا • عمان نصف ريال • الدول الأخرى ٣ دولارات أو ما يعادلها .

الموزع في الكويت والخارج : مجلة العلوم الاجتماعية

إلى القراء الكرام

تقوم هيئة التحرير بإصدار نسخة من مجلة العلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية. وقد صدر العدد الثالث منها مؤخراً، وكانت النسخة الانجليزية في السابق ملحقة بالطبعة العربية. وقد تقرر فصلها اعتباراً من عدد مارس (١٩٨٢)، على أن تنشر النسخة الانجليزية كلها توفرت المادة.

ونظراً للاقبال على النشر في النسخة الانجليزية من المجلة فقد تقرر إصدارها سنوياً بشكل منتظم في نهاية كل سنة. وسترسل هذه النسخة إلى المشتركين دون زيادة في أسعار الاشتراك، أولئك يطلبها من غير المشتركين مقابل (٧٥٠)، فلساً في الكويت أو ثلاثة دولارات (بالبريد الجوي) للعدد الواحد.

ولذلك فإن الاشتراك في المجلة سيضمن وصول النسخة الانجليزية إليك مجاناً.

المحرر

المحتوى

العدد الثالث المجلد الثاني عشر خريف ١٩٨٤

● الأبحاث:

- التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة وصورها في المجتمع. مثال: الأردن والسودان
- ٧ محمد العوض جلال الدين ..
- الإدمان الكحولي: المشكلة المراوغة
- ٣٧ عزت سيد إسماعيل
- آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية
- ٦٥ أحمد بستان
- بدولة الكويت
- ١٠٧ عبدالله سيد هنية
- السلطة والشرعية
- دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم
- ١٣٣ جعفر عباس حاجي
- بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت
- تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية
- ١٦٩ مبارك سعود العبيدي
- بجامعة الكويت

● ندوة العدد:

- التراث الاجتماعي وأثره في تطور المجتمع
- ١٩٥ تنظيم وتحرير: أحمد جمال ظاهر

● مناقشات:

- التاريخ الجليلد والحفاظ على الخطرة
- ٢١٥ خلدون حسن النقيب

● مراجعات:

- الإعلام الخليجي .. دراسة في إعلام دول
- ٢٣٣ مجلس التعاون الخليجي
- تأليف: محمد العربي
- الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام
- ٢٤١ تأليف: منير محمد نجيب
- التقاليد والعادات التونسية
- ٢٤٩ تأليف: عثمان الككاك
- مراجعة: محمد رجب النجار

٢٥٧	تأليف: جاكين إسماعيل مراجعة: سليمان خلف	- الكويت - التنوير الاجتماعي من منظور تاريخي
		- أوليات الاختيار بين الانجليزية الأميركية والانجليزية البريطانية
٢٦٩	تأليف: نانسي سلامة وماري غالي مراجعة: مادلين هجان	- مقالات في الاناسة
٢٧٣	تأليف: كلود شتراوس مراجعة: يوسف أبو ليل	- الثقافة العربية في الجزائر
٢٧٩	تأليف: عبدالمالك مرتاض مراجعة: عبدالمالك التميمي	- بين التأثير والتأثر
٢٨٣	تأليف: أمين هويدي مراجعة: يوسف محمود	- الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي
٢٨٩	تأليف: أحمد الفتيش مراجعة: بدر العمر	- التربية بين المجتمع والجامعة
	تأليف: إبراهيم سعدالدين، علي نصار، اسماعيل صبري عبدالله، محمود عبدالفضيل	- صور المستقبل العربي
٢٩٥	مراجعة: انطونيوس كرم	
		● تقارير:
٣٠٧	فتحي خليفة علي	- مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج
		- مؤتمر تنمية أسواق رأس المال
٣١٣	عبدالرحمن المصري	- في الكويت والخليج العربي
		● دليل الرسائل الجامعية:
٣١٩	أحمد جعفر إبل	- الايديولوجيا وعلم الاجتماع
٣٢١		● ملخصات.
٣٤٠		● قواعد النشر بالمجلة.



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

السعر		
دينار واحد	ندوة علمية - تنظيم و تحرير: د. محمد عماد الدين اسماعيل	١ - في ذكرى بياجية
٠,٣٥٠		٢ - عدد خاص عن فلسطين
٠,٣٥٠		٣ - عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر
٠,٣٥٠	باشرف: د. بشارة خضر	٤ - عدد خاص بعنوان: العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٢ / -	د. طلعت منصور د. حلیم بشاي	٥ - دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عن الناشئة في الكويت

يمكن الحصول عليها بالاتصال أو الكتابة إلى :

مجلة العلوم الاجتماعية - ص.ب: ٥٤٨٦ - صفاة - ت: ٢٥٤٩٤٢١ - الكويت

التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع

مثال: الأردن والسودان

محمد العوض جلال الدين
المعهد العربي للتخطيط / الكويت

مقدمة:

نحاول في هذا البحث أن نتبع بعض أنواع التمييز الذي تمارسه الأسرة ويمارسه المجتمع ضد الانثى منذ لحظة ميلادها مروراً بطفولتها المبكرة وفي سن دخول المدرسة وإلى أن تصبح زوجة وأماً. وسنحاول أولاً قياس الميول والاتجاهات الخاصة بإنجاب الأطفال من الجنسين مطبقين في ذلك بعض أساليب التحليل الإحصائي المتقدم على البيانات المتوفرة في كل من الأردن والسودان حتى تتمكن من قياس قوة التفضيل عند مختلف الفئات الاجتماعية تبعاً لتفاوت خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ثم نحاول بعد ذلك وضع هذه الاتجاهات والميول في إطار تاريخي يأخذ في الاعتبار بعض العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت وما زالت سائدة في المجتمع العربي حتى يمكن رؤية الأسباب التي أملت هذه الاتجاهات المتحيزة لولادة الأطفال الذكور بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وننتقل بعد ذلك لبحث الممارسات الفعلية نحو كل من الذكور والإناث في مجالات الإرضاع، التغذية، العناية الصحية، التربية المنزلية والتعليم المدرسي والجامعي. وأخيراً سنناقش باختصار نظرة المجتمع وتقييمه للدور الذي تقوم به المرأة للمحافظة على النسق القائم واستقراره.

تفضيل إنجاب الأطفال الذكور:

يعتمد هذا الجزء من البحث بصورة رئيسية على استخدام أسلوب إحصائي متقدم لتحليل النوايا أو الاتجاهات الخاصة بالاستمرار في الإنجاب أو وقفه لدى عينة من النساء اللاتي سبق لمن الزواج وفي الفئات العمرية ١٥ - ٤٩ سنة في الأردن حسب ما لديهن من أطفال ذكور وإناث. وسنورد بعض النتائج لتحليل مماثل أجرى على مسح قام به الباحث في منطقة الخرطوم الكبرى في السودان سنة ١٩٧٥، وذلك بغرض دعم النتائج التي توصلنا إليها عن مجتمع الدراسة في الأردن.

يبلغ حجم عينة النساء في الأردن ٣٠٦٩ امرأة في سن الحمل والولادة وقد تم بحث هؤلاء النسوة في مسح الخصوبة البشرية الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة في الأردن عام ١٩٧٦.

لقد كان هناك استبيان فردي لكل امرأة وهو استبيان يتركز بصورة أساسية على الاستبيان الذي أعدته هيئة المسح العالمي للخصوبة البشرية^(١).

أما بالنسبة للسودان فقد أخذت البيانات من مسح أجراه الباحث على عينة من النساء المتزوجات يبلغ حجمهن ٢٦٨١ امرأة، وإن كان التحليل هنا وفقاً على حوالي ١٩٧٩ امرأة فقط في سن الحمل والولادة ١٥ - ٤٩. وهن النساء اللواتي أبدين رغبة واضحة في الاستمرار أو عدم الاستمرار في إنجاب المزيد من الأطفال.

ويعتمد التحليل في كلا المسحين على آراء المبحوثات وميولهن نحو الاستمرار في إنجاب المزيد من الأطفال أو الاكتفاء بالعدد المنجب فعلاً. ويتعين علينا هنا أن ندرك أن ميول ورغبات المبحوثات ربما تكون في عدد كبير من الحالات انعكاساً واستجابة لظروف معينة كانت تعيشها المرأة وقت إجراء البحث (مثل وجودها في حالة تعب من رعاية أطفالها أو غضب من زوجها)، والمعروف أن كثيراً من الآراء والمواقف تتغير بتغير الظروف المحيطة بالمرأة، ومن هنا يتوقع أن تتبدل وتتغير بعض الآراء على الأقل بالنسبة لبعض المبحوثات بحيث يكون سلوكهن مختلفاً عما أبدينه من رغبات.

ولكن رغم ذلك يتوقع أن تكون هناك اختلافات أساسية في بعض الخصائص المختارة للنساء اللاتي أبدين رغبة في وقف الإنجاب وللنساء اللاتي يهدفن إلى إنجاب المزيد من الأطفال، ولذلك سنحاول هنا تحديد المتغيرات الهامة والمميزة بين هاتين

المجموعتين من النساء ومجموعة ثالثة لم تقرر موقفاً معيناً. ويبلغ حجم المجموعة التي أبدت رغبة في الاستمرار في الإنجاب والتي سنسبها المجموعة الأولى ٥٤ ٪ من جملة العينة البالغ حجمها ٣٠٦٩ امرأة، بينما تشكل المجموعة الثانية وهي التي تنوي وقف الإنجاب ٤٢ ٪، أما المجموعة الثالثة فهي حوالي ٤ ٪ من جملة العينة المدروسة.

والافتراض الأساسي هنا هو أن النساء لن يتوقفن عن الإنجاب إلا إذا استطعن إنجاب عدد كاف من الأبناء خاصة الذكور منهم، فإذا كان العدد غير كاف، وأهم من ذلك اختلت فيه النسبة بين الذكور والإناث فسيكون الاتجاه الغالب هو الاستمرار في الإنجاب حتى يتحقق العدد المرغوب فيه خاصة من الأطفال الذكور. من هنا يتوقع أن ترتفع نسبة من لا يردن لإنجاب المزيد من الأطفال كلما كان العدد المنجب بالفعل وخاصة من الذكور كبيراً، بينما ستكون مواقف المجموعة الأولى معاكسة تماماً لاتجاه ولوقف المجموعة الثانية.

ولا بد في هذه الحالة أن تتميز عضوات المجموعة الثانية بخصائص معينة تمكنها من تحقيق العدد المطلوب من الأطفال قبل أن تتوقف عن الحمل والإنجاب، إن النتائج الممكنة من الأطفال يتأثر بعدة متغيرات أهمها العمر الحالي للمرأة، وعمرها عند الزواج، ومن هنا يتوقع أن تكون النساء في الفئة الثانية أكبر سناً في المتوسط وتزوجن في سن مبكرة مقارنة مع نساء المجموعة الأولى.

أما الطلب على الأطفال فتحلده عوامل اجتماعية ثقافية أهمها: مستوى التعليم، مكان نشأة المرأة في فترة الطفولة وما إذا كانت تعمل بأجر خارج المنزل، ولكن حتى النساء اللائي يتميزن بوضع أفضل في هذه المجالات فلا يتوقع أن تكون النسبة الراضية منهن في وقف الإنجاب كبيرة إذا كانت خصائصهن الديموغرافية أثناء البحث لم تمكنهن بعد من إنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال حتى وإن كان متوسط العدد المرغوب فيه يقل كثيراً عن المتوسط العام. إننا نفترض هنا أن معظم النساء الأكثر تعليماً وثقافة واندماجاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لن يتوقفن عن الإنجاب إلا إذا تمكن من إنجاب طفلين أو ثلاثة يكون واحد منهم على الأقل من الذكور.

لاختبار صحة هذه الافتراضات لا بد من اللجوء إلى استخدام أسلوب للتحليل يأخذ في الحسبان كل المتغيرات الهامة التي يتوقع أن تميز بين المجموعات الثلاث،

والأسلوب الذي سيستخدم هنا هو ما يعرف بالتحليل المميز (Discriminant Analysis) ويستحسن قبل تطبيقه أن نورد بعض الجداول المتقاطعة لتأخذ فكرة مبدئية عن مدى صحة الافتراضات الخاصة بالتغيرات الهامة المميزة بين المجموعات الثلاثة.

١ - التركيب النوعي للمواليد الأحياء ونسبة الراغبات في وقف الإنجاب:

إن نتائج مسح الخصوبة في الأردن والخرطوم الكبرى على حد سواء، تبرز بشكل واضح أن نسبة الراغبات في وقف الإنجاب تتزايد كلما كان العدد المنجب من الذكور الأحياء أكبر من العدد المنجب من الإناث، ويمكننا التأكد من هذا الاتجاه من خلال فحصنا للبيانات الواردة في الجدولين (١) و(٢). ففي الجدول رقم (١) والخاص بالأردن نلاحظ مثلاً أن ٥٪ فقط من النساء اللاتي أنجبن طفلين فقط كليهما من الإناث لا يرغبن في مزيد من الأطفال، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ١٧,٢٪ إذا كان الطفلان المولودان من الذكور، وإذا ارتفع العدد الكلي إلى أربعة من الأطفال الأحياء للمرأة وكانوا جميعاً من الإناث نجد أن هناك ١٨٪ من النساء مكفيات بهذا العدد (فكان أربعة أطفال من الإناث تساوي طفلين من الذكور). وحينما يكون الأطفال الأربعة كلهم من الذكور ترتفع نسبة اللاتي لا يرغبن في مزيد من الأطفال إلى ٤٤,٥٪. وحينما تستطيع المرأة إنجاب عدد من الأطفال من الجنسين نجد أن نسبة غير الراغبات في مزيد من الأطفال ترتفع كلما كان عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، فاللواتي أنجبن مثلاً ثلاثة أطفال (ابنتين وابن) تكون نسبة غير الراغبات منهن في مزيد من الأطفال ١٥,٢٪ بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٣٢,٥٪ إذا كان لديهن ابنان وابنة واحدة.

ويلاحظ نفس النمط بشكل عام من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) والمأخوذة من دراسة عن الخصوبة في الخرطوم، أن النسب الواردة في أي من الجدولين غير متناسقة تماماً ولكن اتجاهها العام واضح بشكل كاف، فمن دراسة الخرطوم مثلاً يمكننا إبراز هذه النسب بشكل أكثر وضوحاً، فمن الجدول رقم (٢) يتضح أنه في حالة وجود طفلين كليهما من الذكور تكون نسبة غير الراغبات في مزيد من الأبناء ١٩,٦٪ وتنخفض إلى ٦,٢٪ فقط إذا كان الطفلان من الإناث وتكون النسبة ١٪ إذا كان هذا الطفل الوحيد بطلاً. ويلاحظ في كثير من الحالات أن الاختلال بين الجنسين بالنسبة لعدد معين يضاعف النسب أكثر من مرتين في بعض الحالات التي يقلب فيها الذكور.

وبالإضافة إلى تأثير جنس المولود على النسب الواردة في الجدولين (١)، (٢) نلاحظ

أيضاً أن نسب غير الراغبات ترتفع كلما ارتفع عدد الأطفال الأحياء للمرأة بغض النظر عن جنس المواليد، ولكن يبقى لجنس المولود الدور الأكبر، وهذا ما سنراه في التحليل المتعدد المتغيرات، ولكن علينا قبل إجراء هذا التحليل أن نبحث في دور المتغيرات الأخرى والتي يتوقع أن تسهم إسهاماً كبيراً في عدد الأطفال الأحياء الممكن إنجابهم.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للنساء الأردنيات المتزوجات اللواتي لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال حسب ما لديهن من أبناء وبنات أحياء

المجموع	عدد الأطفال الأحياء من الإناث					عدد الأطفال الأحياء من الذكور
	صفر	١	٢	٣	٤	
٦,٣	٤,٢	٣,٧	٥,٠	٢١,٨	١٨,٠	صفر
١٩,٧	٨,٦	١٩,٦	١٥,٢	٢٨,١	٣٣,١	١
٣٨,٩	١٧,٢	٣٢,٥	٣٨,٤	٥١,٠	٤٨,٩	٢
٥٧,٨	٣٠,٤	٤١,٠	٦٠,٢	٥٥,٩	٧١,٩	٣
٦٨,٤	٤٤,٥	٦٧,٠	٥٨,٦	٧٢,٧	٧٥,٦	٤
٤٢,٠	١٣,٤	٣٠,٧	٤١,٣	٥٤,٣	٦١,٣	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان ١٩٧٩، من الجدول رقم (٣-٤-١)، صفحة ٣١٥.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للنساء المتزوجات الخرطوميات اللاتي لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال حسب ما لديهن من أبناء وبنات أحياء

المجموع	عدد الأطفال الأحياء من الإناث					عدد الأطفال الأحياء من الذكور
	صفر	١	٢	٣	٤	
١٤,٥	—	١,٠	٦,٢	٢٥,٩	٣٠,٢	صفر
٢٥,٨	٣,٩	٢٩,٢	٣٥,٠	٤٥,٧	٥٧,٦	١
٤٨,٥	١٩,٦	٣٨,١	٥٤,٢	٧١,٢	٧٣,١	٢
٧٠,٦	٣٥,٨	٦٢,٥	٧٥,٧	٧٨,٩	٩٠,٠	٣
٨٠,٠	٦٨,٥	٨٠,٩	٨٦,٤	٩١,٢	٧٥,٠	٤
٤٤,٢	١٨,٩	٣٤,١	٥٢,٤	٦٣,٠	٧٠,٧	المجموع

المصدر: مسح وبداية تحديد الأسرة في العاصمة الثالثة السودانية، ١٩٧٥. والذي صممه وقام بتنفيذه الكاتب.

٢ - العمر والعمر عند الزواج:

طالما أن هذين المتغيرين يؤثران تأثيراً كبيراً فيما يمكننتاجه من أطفال، فلا بد لنا من أخذهما في الاعتبار حينما نبحث في المتغيرات التي تميز بين مجموعتنا الثلاث قيد البحث، وفي الواقع أن متغيري العمر والعمر عند الزواج وجد أن لهما قوة تفسيرية كبيرة في تحليل تباينات العدد المنجب من الأطفال، وكنا قد أجرينا تحليلاً إحصائياً متعدد المتغيرات لمستوى الخصوبة في كلا المسحين المذكورين، واتضح أن متغيري العمر والعمر عند الزواج حينما يؤخذان مع متغيرات أخرى فيزيولوجية أو بيولوجية فإنهما يلعبان الدور الأكبر في عدد الأطفال المولودين أحياء للنساء المتزوجات. ففي مسح الخرطوم كانت الاختلافات المفسرة لخمس متغيرات تبلغ ٥٩٪ من الاختلاف الكلي، ومعنى آخر كانت قيمة (R^2) التجمعية تساوي ٥٩١٦، بينما كانت (R^2) بالنسبة للعمر لوحده ٤٢٤٠، وللعمر عند الزواج ١٢٧٩، وهذا يعني أن هذين المتغيرين لوحدهما استطاعا تفسير ٥٥٪ من الاختلافات المفسرة تاركين ٤٪ فقط لبقية المتغيرات. وهذه الصورة شبيهة بصورة نتائج مسح الخصوبة في الأردن حيث أن (R^2) الكلية بالنسبة لمتغيرات شبيهة كانت ٦٠٤١، وبالنسبة للعمر لوحدة ٤٦٩٤، وللعمر عند الزواج ١١٢٦، وهكذا فسر هذان المتغيران حوالي ٥٨٪ من جملة الاختلافات المفسرة البالغة ٦٠٪ تقريباً.

أما بالنسبة لمعاملات الانحدار المعيارية (Beta) فقد كانت كالآتي بالنسبة للمتغيرين المذكورين في كل من الأردن والخرطوم الكبرى:

المتغير	الأردن (Beta)	الخرطوم (Beta)
العمر	٠,٦٨٤٢	٠,٥٩٦٨
العمر عند الزواج	٠,٢٨٧٠—	٠,٣٠٥٩—

وهكذا يتضح أن العمر يلعب دوراً إيجابياً كبيراً بينما يلعب العمر عند الزواج دوراً سلبياً ذا دلالات إحصائية ذات معنى، ومن هنا نستطيع بسهولة أن ندرك التزايد النسبي للنساء الأردنيات غير الراغبات في مزيد من الأطفال كلما تقدم بهن العمر وكلما كان متوسط سن الزواج منخفضاً نسبياً (وبالتالي فترة حياة زوجية أطول)، وهذا يتضح من النسب الواردة في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للنساء الأردنيات المتزوجات حالياً واللاتي لا يرغبن
في إنجاب المزيد من الأطفال حسب العمر وحسب مدة الحياة الزوجية

العمر الحالي	جملة النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب المزيد	فترة الحياة الزوجية بالسنوات	جملة النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب المزيد
أقل من ٢٠	٣١٦	٧,٠	أقل من ٥	٧٠٢	٨,٦
٢٠ - ٢٤	٥٨٣	١٥,٤	٥ - ٩	٦٦٦	٢٧,٠
٢٥ - ٢٩	٦٦٩	٣٢,٢	١٠ - ١٤	٥٥٧	٤٢,٧
٣٠ - ٣٤	٥٧٤	٥٠,٩	١٥ - ١٩	٥٠٠	٦١,٩
٣٥ - ٣٩	٤٦٤	٦٦,٠	٢٠ - ٢٤	٣٦١	٧٤,٣
٤٠ - ٤٤	٣٠٣	٧٧,٢	٢٥ - ٢٩	٢٠٥	٧٩,٩
٤٥ فأكثر	١٦٠	٧٥,٦	٣٠ فأكثر	٠٨٠	٧٦,٤
المجموع	٣٠٦٩	٤١,٧	المجموع	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان ١٩٧٩، الجدولين ٣٠١٠١، ٣٠١٠٢، الصفحات ٢٣٣، ٢٣٤.

يلاحظ بالنسبة لكل من المتغيرين أن النسبة ترتفع من أقل من ١٠ ٪ إلى ما يقارب ٨٠ ٪ ثم تنخفض قليلاً بالنسبة للنساء اللواتي اكتملت خصوبتهن، وهذا الانخفاض ربما يعزى لسببين: أولهما أن حوالي ربع النساء في هذه الفئات ربما لم يتمكن من إنجاب العدد الذي يرغبه، أو أن السؤال المطروح لم يكن له معنى بالنسبة لهن لأنهن من جيل لم تتح له فرص التعليم كما أنهن يتمسكن بالعادات والاعتقادات التقليدية.

٣ - التعليم والتحضر:

إن متغيرين العمر والعمر عند الزواج يسهمان في التناقص الممكن من الأطفال ولكن الرغبة في عدد معين ربما تحدده عوامل أخرى بخلاف عامل تفضيل الذكور على الإناث، وسنحاول أن نبز هنا أهمية عامل التعليم والتحضر بالنسبة لمواقف النساء في الأردن من الرغبة في الإنجاب. ويوضح لنا الجدول رقم (٤) أنه بالنسبة لجملة النساء في الأعمار ١٥ - ٤٩ نجد أن العلاقة بين مستوى التعليم والرغبة في وقف الإنجاب غير متناسقة، حيث أن نسبة اللاتي لم يدخلن المدرسة ولا يرغبن في مزيد من الإنجاب أعلى أو على الأقل مساوية لكل النسب الخاصة بالنساء في المراحل التعليمية المختلفة الأخرى.

جدول رقم (٤)
التوزيع النسبي للراغبات في وقف الإنجاب حسب فئات
عمرية عريضة وحسب المستوى التعليمي

المجموعة	أقل من ٢٥ سنة		٢٥ - ٣٥ سنة		٣٥ سنة فأكثر		المرحلة التعليمية
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
	في العينة	الراغبات في وقف الإنجاب	في العينة	الراغبات في وقف الإنجاب	في العينة	الراغبات في وقف الإنجاب	
العدد	%						
٤٣٠	١٢,١	٧٩٩	٣٨,١	٧٦٩	٦٨,٠	١٩٩٨	٤٤,٠
٣٢٧	١٢,٠	٢٤١	٥٤,٤	٨٧	٨٥,٢	٦٥٥	٣٤,٠
٩٦	١٥,٧	٧٢	٥٣,٢	٢٥	٩٦,٢	١٩٣	٤٠,١
٤٨	١١,٣	١٣١	٤٢,٤	٤٥	٨٦,٨	٢٢٤	٤٤,٧
٩٠١	١٢,٤	١٢٤٣	٤٠,٨	٩٢٦	٧١,٣	٣٧٠	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية الأردني ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٩. من الجدول (٣ - ١/أ)، الصفحات ٢٣٥، ٢٣٧.

ولكن حينما نأخذ بعض الفوارق التعليمية بين النساء في مختلف الفئات العمرية وهي فوارق يتوقع أن تكون كبيرة بسبب الانتشار السريع للتعليم النظامي الحديث وسط الأجيال الجديدة والشابة، فنلاحظ أن هذه النسب ترتفع في الفئات العمرية الثلاث (أقل من ٢٥، ٢٥ - ٣٤، ٣٥ فأكثر) بارتفاع المستوى التعليمي من لا شيء وحتى المرحلة الإعدادية ثم تبدأ في الانخفاض وفي كل الفئات العمرية لمن تلقين تعليمًا ثانويًا أو أعلى (أنظر الجدول رقم ٤)، وهذا قد يعني أن انخفاض نسبة الراغبات في وقف الإنجاب بالنسبة لهذه الفئة الأكثر تعليمًا يعني أنهن لم يستطعن بعد إنجاب ما يرغبن فيه من الأطفال أو تحقيق توازن مقبول بين الذكور والإناث (ربما بسبب تأخر السن عند الزواج).

وحين نحاول أخذ عدد الأطفال الأحياء في الاعتبار يتضح أن النسب ترتفع ارتفاعاً متناسقاً مع المراحل التعليمية بالنسبة لمن لديهن ثلاث أطفال فأقل أو أربعة أو خمسة أطفال (أنظر الجدول رقم ٥)، ولكن نلاحظ أن نسبة من تلقين تعليمًا ثانويًا فاعلًا تقل عن نسبة من تلقين تعليمًا ابتدائيًا أو إعداديًا فقط، فعند هذا المستوى من الإنجاب ترغب ٩ نساء من كل عشرة في وقف الإنجاب إذا كن أكملن تعليمًا إعداديًا بينما لا ترغب أكثر

من ٧ نساء من كل عشرة في وقف الإنجاب لمن أكملن تعليمًا ثانويًا أو أعلى، وإذا اتضح لنا أن اختبار المعنوية لهذا الفرق مقبول فلا بد أن تكون هناك متغيرات أخرى لم نأخذها في الحسبان وهذا ما سنفعله في الجزء الثاني من البحث.

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للراغبات في وقف الإنجاب حسب عدد الأطفال
الأحياء والمستوى التعليمي للأمهات

المرحلة التعليمية	صفر - ٣		٤ - ٥		٦ فأكثر		للمجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
	النساء في العينة	الراغبات في وقف الإنجاب	النساء في العينة	الراغبات في وقف الإنجاب	النساء في العينة	الراغبات في وقف الإنجاب	النساء في العينة	الراغبات في وقف الإنجاب
أمية	٥٣١	٩,٩	٤٤٤	٣٣,٢	١٠٢٣	٦٦,٥	١٩٩٨	٤٤,٠
ابتدائي	٣٥٥	١٠,٨	١٤٨	٥٠,٠	١٥٣	٧٣,١	٦٥٥	٣٤,١
إعدادي	١١٩	١٨,٠	٥٥	٦٨,٩	٢٠	٨٩,٩	١٩٣	٣٩,٩
ثانوي فأكثر	١٥٥	٣١,٣	٤٦	٧٧,١	٢١	٧٣,٨	٢٢٣	٤٤,٩
المجموع	١١٦٠	١٣,٩	٦٩٢	٤٢,٥	١٢١٧	٦٧,٨	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦ التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٩. من الجدول (٣ - ١ - ٣/أ) الصفحات ٢٣٥ - ٢٣٧.

أما متغير درجة التحضر (وهو مأخوذ هنا حسب منطقة الإقامة للنساء المبحوثات وفي التحليل المتعدد المتغيرات حسب مكان الإقامة أثناء فترة الطفولة) فهو كالتعليم يحد من الرغبة في كثرة الأطفال ويخفض من سعر السلع المتعلقة بهم^(٢)، لأن الكلفة النسبية للأطفال في المناطق الأكثر تحضرًا أعلى منها في المناطق شبه الحضرية والريفية، ومن هنا يتضح لنا من الجدول رقم (٦) أن نسبة الراغبات في وقف الإنجاب ترتفع بارتفاع درجة التحضر من حوالي ٣٠٪ للقاطنات في القرى إلى أكثر من ٤٠٪ في المدن وتقترب هذه النسبة من ٥٠٪ بالنسبة لمدينة عمان، وهي مدينة مهيمنة بشكل بارز في الأردن تفوق في حجمها حجم المدينتين اللتين تليانها في المرتبة وهما الزرقاء وإربد اللتين بدورهما تتفوقان حجمًا على كافة المدن الأردنية الأخرى.

جدول رقم (٦)
التوزيع النسبي للنساء المتزوجات غير الراهبات
في إنجاب مزيد من الأطفال حسب محل الإقامة

محل الإقامة	عدد النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال
القرى الصغيرة	٢١٨	٢٩,٨
القرى المتوسطة والكبيرة	٧١٩	٣٠,٠
المدن	٤٣١	٤٣,٠
الزرقاء وأربد	٦٠٨	٤٦,٠
عمّان	١٠٩٤	٤٨,٩
الجملة	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، محسوب من الجدول رقم (٣-١-٣/ب) صفحة ٢٣٨ - ٢٤٠.

التحليل المميز (Discriminant Analysis) للميول الخاصة بوقف الإنجاب:

إن التحليل الذي أجريناه حتى الآن عن طريق الجدولة المتقاطعة هو بطبيعته محدود، ذلك أن إدخال أكثر من ثلاث خصائص أو متغيرات في جدول واحد غير عملي وخاصة إذا حاولنا أن نجعل قياس المتغيرات أكثر تفصيلاً بدلاً من أخذ مجموعات عريضة كما فعلنا مثلاً بالنسبة لمتغير العمر ومتغير الأطفال الباقيين على قيد الحياة، ومن هنا فإن الجدولة المتقاطعة لا تستطيع إظهار العلاقات الفعلية بين المتغيرات أوحى داخل المتغيرات، كما أنها تعجز عن تحديد الأهمية النسبية لتأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، ومن هنا لا بد من اللجوء إلى تحليل متعدد المتغيرات يأخذ جميع المتغيرات التي يفترض أن يكون لها تأثير هام على مواقف النساء في وقت واحد. فحينما أخذنا متغير التعليم مثلاً وجدنا أن تأثيره غير متسق بالنسبة للمراحل التعليمية المختلفة، بل على عكس ما هو متوقع فقد ارتفعت نسبة من لا يرغبن في مزيد من الأطفال في فئة النساء الأقل تعليمًا، وحتى حينما حاولنا إدخال بعض المتغيرات الأخرى كالعمر وعدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة لم نستطع أن نحدد بالضبط أهمية التعليم مقارنة بالمتغيرين الآخرين واللذين كما ذكرنا يخفيان فوارق داخلهما، ذلك أن أخذ فئات عمرية عريضة مثل أقل من

٢٥، ٣٤-٣٥، +، يخفي فوارق لا بد من ضبطها، هذا فضلاً عن أن هناك متغيرات أخرى مثل السن عند الزواج ومكان الإقامة والتركيب الجنسي (النوعي) للأطفال المنجيين فعلاً. ولذلك لا بد من أخذ كل المتغيرات في وقت واحد حتى يمكن رؤية تأثير كل متغير بعد إزالة أثر جميع المتغيرات الأخرى أو جعل تلك المتغيرات ثابتة أو متساوية لجميع الحالات المدروسة.

إن أسلوب التحليل الإحصائي الذي نستخدمه هنا هو أسلوب متعدد المتغيرات^(٣) وسيمكننا أن نميز بوضوح بين ثلاث مجموعات من الحالات هي:

١ - النساء اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال وهن يشكلن حوالي ٤٢٪ من جملة أفراد العينة المدروسة.

٢ - النساء اللواتي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال ويشكلن ٥٤٪ من جملة النساء في العينة.

٣ - أما المجموعة الثالثة فهي النساء اللواتي لم يحدن موقفاً معيناً وإن كنا نستطيع من خلال هذا الأسلوب أن نتنبأ بالحالات التي يحتمل أن تنتمي إلى أي من المجموعتين السابقتين.

وللتمييز بين هذه المجموعات الثلاث أخذنا عدداً من المتغيرات المميزة (Discriminating Variables) لتقيس الخصائص التي يتوقع أن تختلف أوتباين من مجموعة إلى أخرى من بين هذه المجموعات، ويمكن مقارنة هذه المتغيرات المميزة بالمتغيرات المستقلة التي تستخدم في تحليل الانحدار المتعدد، ويحاول هذا التحليل المميز أن يشكل مزيجاً خطياً واحداً أو أكثر من المتغيرات المميزة بحيث تصبح المجموعات قيد الدراسة متميزة عن بعضها إحصائياً بقدر الإمكان، أو بعبارة أخرى يتم التحليل إحصائياً بتحديد الامتزاجات الخطية للخصائص التي تميز بأفضل صورة ممكنة بين المجموعات قيد الدراسة.

وتأخذ الدوال المميزة الشكل التالي:

$$Li = di1 \ Z1 + di2Z2 + di3Z3 + \dots \dots \dots (dipZp)$$

وتمثل (Di) قيمة الدالة المميزة، أما (d's) فهي المعاملات المرجحة، وتمثل (Z's) قيمة المتغيرات المميزة المستخدمة في التحليل، والعدد الأقصى من الدوال المميزة الذي يمكن

اشتقاقه يكون إما أقل من عدد المجموعات بواحد صحيح أو مساو لعدد المتغيرات المميزة المستخدمة في التحليل إذا كان عدد المجموعات يقل عن عدد المتغيرات.

إن أفضل فصل أو تمييز بين المجموعات يمكن الوصول إليه عن طريق تحليل التباين حيث يؤدي كل مزيج خطي من المتغيرات المستقلة إلى تعظيم المسافة بين تربيع فروق المتوسطات بين المجموعات من جهة وبين التباين داخل المجموعات من جهة أخرى. ومن ناحية مثالية نظرية يتعين أن تكون الحالات داخل كل مجموعة متجانسة بقدر الإمكان بينما يكون الاختلاف كبيراً بين المجموعات الثلاث حتى تكون القيم أو الدرجات المميزة متشابهة داخل كل مجموعة معينة بينما تكون هذه القيم متفاوتة بين المجموعات بقدر الإمكان.

بعد هذه المقدمة المختصرة في شرح هذا الأسلوب من التحليل يمكننا أن نتقل الآن إلى اختيار وتحديد المتغيرات المميزة المزعم استخدامها في هذا البحث وهذه المتغيرات هي:

- ١ - عدد الأبناء الباقين على قيد الحياة.
- ٢ - عدد البنات الباقيات على قيد الحياة.
- ٣ - المستوى التعليمي للمبحوثات.
- ٤ - محل إقامة المبحوثة أثناء فترة الطفولة.
- ٥ - عمر المبحوثة وقت إجراء المسح (١٩٧٦).
- ٦ - عمر المبحوثة عند الزواج.
- ٧ - المستوى التعليمي لزوج المبحوثة.

إن أربعاً من هذه المتغيرات لها مقاييس متواصلة، أي على بعد مسافات متساوية (Interval)، أما الثلاث الأخرى والتي تحمل الأرقام ٣، ٤، ٧ فهي على مقاييس ترتيبية (Ordinal)، إلا أننا افترضنا أن بعد المسافات لقياس كل متغير ثابت، فالنسبة لمتغير المستوى التعليمي اعتبرنا أن المسافة بين من لم يدخل المدرسة وبين من أكملنا الابتدائي هي كالمسافة بين كل مرحلة تعليمية والمرحلة التي تليها. أما بالنسبة لمتغير مكان إقامة المبحوثة أثناء فترة الطفولة فقد اعتبرنا المسافة بين من نشأ في البادية واللواتي نشأ في القرى المستقرة كالمسافة بين هؤلاء الأخيرات وبين من نشأ في المدن الصغرى وهكذا...

ومن ناحية مثالية يفترض بالطبع أن تكون كل المقاييس متواصلة ولها فوارق وفواصل محددة، ولكن نعتبر هذا جعلنا نلجأ إلى افتراض يقول بذلك وهو لا ينطبق تماماً على طبيعة البيانات وقد يكون هذا الافتراض اعتباطياً بالنسبة لتغير محل الإقامة أثناء الطفولة بشكل خاص^(٤).

أما الافتراض الآخر لمشروعية استخدام هذا الأسلوب من التحليل فهو أن تكون المتغيرات المميزة مستقلة عن بعضها البعض وهو شرط يصعب توفره في معظم الحالات حيث تكون هناك دائماً درجة من الارتباط بين مختلف المتغيرات، وفي حالتنا هذه كان أقوى ارتباط بين تعليم الزوجة وتعليم الزوج حيث كانت درجة الارتباط ٠,٦، أما الارتباط بين كل من عدد الأبناء الأحياء، وعدد البنات الأحياء من جهة وعمر المبحوثة فيقترب من ٠,٥ أما معظم الارتباطات الباقية فهي ضعيفة للغاية ولا يزيد أي منها عن ٠,٣٥.

ولكن رغم أن شرطي القياس والاستقلالية لم يتوفرا بالكامل فإننا نعتقد أن هذا الأسلوب من التحليل ما زالت له قوة تحليلية قوية في التمييز بين المجموعات الثلاث من جهة وبين تصنيفات التنبؤ من جهة أخرى وعليه سنمضي قدماً في رصد النتائج التي توصلنا إليها.

وإذا بدأنا التحليل بإعطاء المتوسطات للمتغيرات المميزة التي يبدو أنها تلعب دوراً في التمييز بين المجموعات الثلاث فسرى أن متوسط عدد الأبناء الأحياء للنساء اللاتي لا يرغبن في المزيد من الأطفال يبلغ أكثر من ضعف المتوسط للاتي يرغبن في المزيد (٣,٢) ولداً مقارنة بـ ١,٥ ولداً، وبدرجة أقل نجد فرقاً بين عددية البنات لكل من المجموعتين، أما متوسط عدد كل من الأولاد والبنات بالنسبة للمجموعة الثالثة فيكاد يكون بالضبط الوسط الحسابي للمجموعتين الأخريين، الأمر الذي يؤكد وقوف هذه المجموعة في مفترق الطرق. ونفس الشيء ينطبق على العمر والعمر عند الزواج تقريباً، فيلاحظ أن متوسط عمر اللاتي لا يرغبن في مزيد من الأطفال يزيد بشماني سنوات عن نظيراتهم اللاتي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال، وهؤلاء الأخريات تزيد سنهن عند الزواج بحوالي سنتين عن متوسط السن للمجموعة الثانية. أما بالنسبة لمستوى تعليم الأمهات فهو أعلى بالنسبة للمجموعة الأولى بينما نجد العكس بالنسبة لتعليم الزوج، وبالنسبة للمجموعة الثالثة فهي متطابقة مع المجموعة الأولى من حيث تعليم الزوج بينما

تتطابق مع المجموعة الثانية من حيث محل الإقامة أثناء فترة الطفولة، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى تأرجح هذه المجموعة بين المجموعتين الآخرين وهو ما سيوضح لنا بجلاء لاحقاً، ولكن المتغير الوحيد الذي يبدو هنا مميزاً لهذه المجموعة فهو مستوى تعليم أفرادها فهو منخفض بشكل واضح بالنسبة لمستوى تعليم المجموعتين الآخرين، وربما كان هذا السبب الرئيسي الذي جعلها تأخذ موقفاً غير واضح يتسم بقدر كبير من القدرية الراسخة والإيمان العميق حيث تكون الإجابات: هذا الأمر بيد الله، لا أعرف، حسب الظروف، حسب المكتوب والمقدر... الخ. (أنظر الجدول رقم ٧).

الجدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية للمتغيرات المميزة
حسب المجموعات الثلاث من النساء

المتغير المميز	المجموعة الأولى: اللواتي يرغبين في إنتاج مزيد من الأطفال	المجموعة الثانية: اللواتي لا يرغبين في إنتاج مزيد من الأطفال	المجموعة الثالثة: اللواتي لم يحددن موقفاً
متوسط عدد الأبناء الأحياء	١,٥١	٣,٢١	٢,٧٥
متوسط عدد البنات الأحياء	١,٦٣	٢,٧٩	٢,٢٠
محل الإقامة في فترة الطفولة	٢,٨١	٢,٩٤	٢,٩٤
المستوى التعليمي للمبحوثة	٠,٦١	٠,٥٥	٠,٤٤
المستوى التعليمي للزوج	١,٢٨	١,١٣	١,٢٩
عمر المبحوثة	٢٦,١٦	٣٤,٤١	٣١,٢٢
العمر عند الزواج	٢٦,٣٨	٢٤,٦٥	٢٥,٠٨

وإذا انتقلنا الآن إلى تحديد عدد الدوال المميزة التي يمكن اشتقاقها، فعلينا أن نبحث في قيمة ايجينفاليو (Eginvalues) والارتباطات المرتبطة بها (Cononical Correalations) حيث نستطيع معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين المجموعات الثلاث. فيلاحظ أن دالة واحدة هي الدالة الأولى هي التي لها درجة كبيرة من المعنوية وهذا يعني أن اشتقاق دالة ثانية ليس لها أية فائدة طالما أنه لن تكون لها أي قدرة في التمييز بين مجموعتنا الثلاث. والواقع أن القيمة النسبية لايجينفاليو توضح أن أهمية الدالة الأولى تصل إلى أكثر من ٩٩٪ (بالتحديد ٩٩,٣٣٪)، الأمر الذي يؤكد أن أهميتها طاغية تماماً على أية دالة أخرى، ومن هنا فإننا سنعطى القيم الخاصة بالدالة

الميزة الأولى (First Discriminant Function) فقط، ولذا أوردنا في الجدول رقم (٨) معاملات الدالة الأولى وهي معاملات معايرة لكي تتيح لنا فرصة ترتيب المتغيرات المميزة حسب أهميتها في تفسير سبب انتهاء كل حالة من الحالات المبحوثة إلى إحدى المجموعات الثلاث. ونلاحظ في الجدول رقم (٨) التأثير القوي الناتج عن العدد المنجب من الأطفال الذكور على اتجاهات النساء نحو وقف الإنجاب أو الاستمرار فيه، ويزيد معامل هذا المتغير بأكثر من ثلاثة أضعاف عن معامل المتغير المميز لعدد البنات المنجبات، الأمر الذي يؤكد ما توصلنا إليه سابقاً في تحليل الجداول المتقاطعة بالنسبة لقوة تفضيل الذكور على الإناث وأهمية ذلك في الاتجاهات المستقبلية للإنجاب. ويأتي في الأهمية بعد متغير عدد الأبناء الذكور الأحياء متغير عمر الزوجة ويليه متغير عدد البنات الأحياء للمرأة.

الجدول رقم (٨)
المعاملات المعيارية للجدول المميزة
(Standardized Discriminant Functions Coefficients)

المتغير المميز	الدالة المميزة الأولى
عدد الأطفال الأحياء الذكور	٠,٥٦٤٢ -
عدد الأطفال الأحياء الإناث	٠,١٧٨١ -
المستوى التعليمي للمبحوثة	٠,١٢٧٧ -
عمل الإقامة أثناء الطفولة	٠,١٦١٦ -
المستوى التعليمي لزوج المبحوثة	٠,١٠١٩ -
العمر الحالي للمبحوثة	٠,٤٦٦٧ -
العمر عند الزواج	٠,١١٤٢

ويمكن تفسير إشارات معاملات المتغيرات المميزة إذا حسبنا متوسط الدرجات (القيم) المميزة لكل مجموعة من المجموعات الثلاث ونحصل على هذه القيم لكل حالة بضرب قيمة المتغيرات المميزة لكل حالة من المعاملات المميزة الواردة في الجدول رقم (٨)، ونحصل على متوسط القيم المميزة بأخذ المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المتتمة لكل مجموعة من المجموعات الثلاث. وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة، وقد أوردنا هذه المقادير لكل من المجموعات الثلاث في الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩)
متوسط المقادير المميزة للمجموعات الثلاث
(Groups Means on Discriminant Scores)

٠,٥٢٩٠	المجموعة الأولى (اللوائي يرغبين في إنجاب المزيد)
٠,٦٦٥٨-	المجموعة الثانية (اللوائي لا يرغبين في إنجاب المزيد)
٠,٢٤٠١	المجموعة الثالثة (اللوائي لم يحددن موقفاً)

ونلاحظ من الجدول رقم (٩) أن المجموعة الثانية استطاعت الحصول على أعلى متوسط للمقادير المميزة، بينما تحصلت المجموعة الثالثة على أقل متوسط للمقادير المميزة، وأن ترتب هذه المقادير متناسق إلى حد كبير مع قيم متوسطات المتغيرات المميزة كما وردت في الجدول رقم (٧) ومع المعاملات المميزة الواردة في الجدول رقم (٨). وبما أن أهم متغيرين للتمييز كما رأينا هما عددية الأبناء الذكور وعمر المبحوثة ويليها عددية البنات الأحياء فقد بات واضحاً أن المجموعة الثانية تميزت بوضوح عن المجموعتين الأخريين، والإشارة السالبة هنا تعني أنه كلما زادت قيم هذه المتغيرات المميزة كلما أصبح احتمال الانضمام لهذه المجموعة أكيد وكلما قلت قيم هذه المتغيرات كلما كان الاتجاه قوياً نحو إنجاب مزيد من الأطفال.

ولا تعني هذه النتائج أن ليس هناك درجة من المزج أو التداخل بين المجموعات الثلاث، الأمر الذي يوضح أن أسلوب التحليل هذا لم ينجح تماماً في التمييز بوضوح بين المجموعات، ورغم ذلك كان هذا التمييز معنوياً إلى درجة كبيرة من الناحية الإحصائية ونجح في تصنيف ٦٢,٥٪ من كل الحالات كأعضاء في المجموعات التي تنتمي إليها النساء بالفعل. وبالنسبة للمجموعة الأولى استطاع التصنيف التحليلي أن يتنبأ بأن أكثر من ٧٠٪ من حالات هذه المجموعة تنتمي بالفعل لمجموعتها الحقيقية (انظر الجدول ١٠). أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فيظهر من النتائج التنبؤية أن ٣٦,٣٪ فقط تنتمي فعلاً إلى مجموعتها الأصلية، بينما يتنبأ التحليل بأن نسبة مماثلة تماماً يتوقع لها أن تنتمي إلى المجموعة الثانية و ٢٧,٤٪ من الحالات يتمثل أن تكون أقرب إلى المجموعة الأولى، وهذا يعني أن غالبية الحالات في المجموعة الثالثة غير المصنفة في مجموعتها الحقيقية تكون أقرب في خصائصها للنساء اللوائي لا يرغبين في مزيد من الأطفال.

الجدول رقم (١٠)
النتائج التنبؤية

المجموعة الحقيقية	عدد الحالات الكلية	عضوية المجموعة التنبؤية		
		المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
المجموعة الأولى	١٦٦٧	٪ ٧١,٢	٪ ١٥,١	٪ ١٣,٧
المجموعة الثانية	١٢٨١	٪ ١٦,٩	٪ ٦٢,٥	٪ ٢٠,٧
المجموعة الثالثة	١٢٤	٪ ٢٧,٤	٪ ٣٦,٣	٪ ٣٦,٣

إن نسبة الحالات التي صُنفت تصنيفاً صحيحاً (أي حسب مجموعتها الأصلية) يساوي ٦٦,٢ ٪.

نتائج شبيهة في دراسة الخرطوم^(٥):

وكما حاولنا في بداية هذا البحث أن نورد جداول عن نتائج الدراسة التي قمت بها في العاصمة المثلثة السودانية لمقارنة تفضيلات الإنجاب كما تعكسها الإحصاءات الأردنية، يمكننا هنا أيضاً أن نورد باختصار شديد نتائج تحليل الانحدار المتعدد للرغبة في مزيد من الأطفال. ففي حالة الخرطوم اعتمد التحليل على مجموعتين فقط هما النساء اللواتي أبدين رغبة في الاكتفاء بما لديهن من أطفال والنساء الراغبات في مواصلة الإنجاب. وحينما تكون لدينا مجموعتان فقط يكون التحليل المميز متطابقاً تماماً مع تحليل الانحدار المتعدد^(٦)، وهنا يكون المتغير التابع ثنائي القياس يأخذ القيمة واحد إذا كانت المبحوثات لا يرغبن في مزيد من الأطفال والقيمة صفر إذا كن يرغبن في مزيد من الأطفال.

إن نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنساء في الأعمال ١٥ - ٤٩ تشير إلى أن قيمة وإشارات معاملات الانحدار لمتغيرات عدد الأحياء من الأبناء الذكور وعدد البنات الأحياء والعمر والعمر عند الزواج وكذلك عمر الزوج كلها في المستويات والاتجاهات المتوقعة وتتطابق تماماً مع نتائج الدراسة بالنسبة للأردن. فمتغير عدد الأبناء الذكور كان أهم هذه المتغيرات يليه عدد البنات ولكن كانت قيمة المعامل للمتغير الأول تبلغ ضعف قيمة المعامل للمتغير الثاني تقريباً (٠,٣٩ مقابل ٠,٢٢).

كما اتضح من هذه الدراسة أنه كلما تأخر العمر عند الزواج كلما ارتفعت نسبة الراغبات في مزيد من الأطفال وهو ما أكدته أيضاً نتائج المسح في الأردن.

أما بالنسبة لقيمة (R^2) فقد بينت الدراسة أن نسبة الاختلافات المفسرة إلى الاختلاف الكلي التي أسهمت فيها جميع المتغيرات المفسرة قد بلغت (٢٥,٧٪) وهذا يعني أن جميع هذه المتغيرات لم تستطع أن تفسر لنا أكثر من ٢٥,٧٪ من الاختلاف الكلي. وحينما اخترنا معنوية تغير (R^2) عند كل مرحلة اتضح أن المتغيرات التي كان لها تأثيراً معنوياً وإسهاماً كبيراً في تفسير نسبة الاختلافات كانت: متغير عدد الأطفال الذكور إذ أسهم لوحده بـ ١٤,٥٪ من الاختلافات المفسرة بينما أسهم متغير عدد البنات بـ ٤,٤٪ وتعليم الزوجة بـ ٣,٦٪ وعمرها بـ ١,٣٪ أي أن هذه المتغيرات الأربعة أسهمت لوحدها بحوالي ٢٤٪ من جملة الاختلاف المفسر تاركة فقط حوالي ٢٪ لجميع المتغيرات الأخرى. ويلاحظ هنا بصفة خاصة أهمية متغير عدد الأطفال الأحياء من الذكور إذ أسهم لوحده بحوالي ٦٠٪ من جملة الاختلافات المفسرة.

ما وراء الاتجاهات وبعض الميول والممارسات والنتائج المترتبة:

اتضح لنا بصورة جلية أن الاتجاهات والميول الخاصة بوقف الإنجاب أو الاستمرار فيه تتأثر بعدة متغيرات يبرز من بينها عدد الأطفال الأحياء من الذكور كأهم هذه المتغيرات. ولا شك أن هذا التحيز الواضح نحو ولادة الأطفال الذكور يأتي نتيجة للظروف السائدة في كل من الأردن والسودان وغيرها من البلدان العربية الأخرى. ولا يمكننا بالطبع فصل الواقع المعاش عن سياقه التاريخي ورغم ذلك لا يمكننا أخذ الإحصاءات العاكسة لهذه الاتجاهات كحقائق علمية يمكن أن تستمر في المستقبل بنفس النسب والوثر التي سادت في الماضي أو تسود الآن.

ورغم هذا فلا بد لتحليل الاتجاهات والميول أن يكون أكثر شمولاً وأبعد مدى وذلك بأخذها في إطارها التاريخي حتى يمكن إيجاد تفسيرات أكثر عمقاً وإقتناعاً للإتجاهات والميول والمساهمة. وسنحاول في هذا الجزء الختامي من البحث أن نتحدث باختصار عن طبيعة بعض العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت وتسود الآن في الأقطار العربية والتي أملت الإتجاهات التي بحثناها، خاصة تلك المتعلقة بالتحيز لولادة الأطفال الذكور.

فالمعروف أن العرب منذ الجاهلية يتحيزون لولادة الأطفال الذكور وقد كان دعاء الوالد لابنته حينما تغادر بيته للحاق بزوجها قوله: «أيسرت وأذكرت ولا أنت» والمعروف عن عرب الجاهلية أنهم كانوا يكرهون أن تولد لهم الأنثى، وجاء في القرآن الكريم

«وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشروا به أيأسه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون».

ويمكن بالطبع تفسير وأد البنات الذي كان سائداً في بعض القبائل والطبقات الفقيرة بأن المرأة كانت معزولة عن النشاطات الاقتصادية والعسكرية والتجارية. ومن هنا فإن البنت تعتبر عالة على ذويها دون أن يرجى نفع منها حينما تشب عن الطوق طالما أنها لن تستطيع الإسهام بفعالية في جلب المال عن طريق التجارة والغزوات وإذا هزمت قبيلتها فسيكون مصيرها السيئ فيلصق العار بأهلها وعشيرتها وإذا ظلت بدون زواج يخشى أهلها على شرفها ويحملون هم الإنفاق عليها وخاصة إذا كانوا من الفقراء.

وبالطبع مازالت المرأة العربية حتى اليوم غير مستخدمة بشكل فعال، فهي لا تستطيع ارتياد كل المهن المتاحة وتكاد بعض القطاعات الاقتصادية تكون مقفلة تماماً في وجهها وخاصة قطاع البيع المتزايد الأهمية، وهي بخلاف الرجل لا تتمتع بأي قدر ذي دلالات إحصائية في حراكها المهني والجغرافي، فخروجها للبحث عن العمل من محافظة لأخرى غير مقبول من أسرتها ومجتمعها وبالطبع تكاد تكون الهجرة بفرض العمل خارج وطنها مستحيلة تماماً.

ومن هنا فلا غرابة أن نجد الزوجين (يشاطرهما في ذلك الأهل والأقارب وخاصة الأم والأب) يستقبلان ولادة البنت بفتور وخيبة أمل وخاصة إذا لم ينجبا بعد ابناً ذكراً، وذلك لأنها يشعران أن فائدة البنت اجتماعياً واقتصادياً تقل كثيراً عن فائدة الولد إن لم تكن فقط عبئاً اقتصادياً لا يعود عليهم بنفع في المستقبل.

لقد نمت معظم أمهات اليوم في مناخ أسري يعظم من قدر الذكور ويحط من قدر الإناث فأتت فترة الطفولة والحدأة ترى البنت أن كل من في البيت يحل الأب لأنه صاحب السلطة والنفوذ ومصدر رزق الأسرة، كما أنها ترى مدى التقدير والرعاية التي ينالها إخوتها الذكور الذين هيئوا لتكون لهم الكلمة الأولى والأخيرة حتى وإن كانوا يصغرونها سناً ويقبلون عنها عقلاً ودراية ولعل المثل العربي القائل «ألف ولد مجنون ولا بنت خاتون» يعكس مدى الإجحاف في حق البنت، فهذا المثل يعني أن الولد أفضل من البنت حتى وإن صار صعلوكاً عاطلاً يجلب المصائب والمشاكل لأسرته ولا أمل للبنت في التفوق عليه حتى ولو تميزت بالعقل والرصانة والسلوك الحسن. وفي الأدب العربي أشعار وأمثال تحمل معاني مماثلة وفي السودان توجد أمثلة شعبية لا حصر لها تحط من قدر

الفئة مثل «البنات وإن كانت فاساً لا تشق رأساً»، أما الأولاد الذكور فلا يبدو أن أسرهم تحمل همّاً كبيراً لإعالتهم مهما كان عددهم ومهما كانت أوضاع الأسرة المعيشية ويقولون أن «الفقر في بيت الصبيان ضيف».

والأمثال الشعبية الأردنية تذهب في نفس الاتجاه الذي يفضل الذكور على الإناث، فالمثل القائل «البنات مربوطن خالي» قد يعني أن والد البنات ليس بأفضل من ليس له أبناء على الإطلاق لأنه مثل يضرب في «أن الشيء تملكه ولا تملكه»^(٧)، أما المثل القائل «البنات مقاليع إبليس» فيعني أن مصير البنات مجهول ولا أحد يدري إلى أين ينتجه^(٨). أما الأولاد فهم في وضع مختلف تماماً فالولد يستطيع ويسمح له أن يفعل ما يشاء وعلى عكس ذلك تماماً البنات فـ «البنات وراء الباب والولد بيغداد»^(٩).

وهكذا يمكننا بسهولة فهم الظروف والملابسات التي أملت الاتجاهات المتحيزة لإنجاب الأطفال الذكور في كل من الأردن والسودان وغيرهما من الدول العربية، هذه الظروف تلخص في الاعتقاد السائد بأن المرأة ضعيفة جسدياً وقدرتها على الإنتاج والإنجاز محدودة بخلاف الحال بالنسبة للرجل، ومن هنا ضيق فرص العمل والحياة في وجهها، فحتى في مجال التدريب والتأهيل تفرض عليها مهارات ومهن بعينها وتحرم إلا في حدود ضيقة من ولوج المعاهد التي تسير التكنولوجيا الحديثة والقطاعات الرائدة في الاقتصاديات الوطنية.

ومن ناحية أخرى تشعر الأسر أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت وأن وظيفتها الأولى والمقدسة هي رعاية زوجها وتربية أطفالها، ومن هنا لا تجد الأسر حماساً في الاهتمام بتدريب وتأهيل البنات كما هو الحال بالنسبة للولد الذي يعطى أولية التدريب في داخل البلاد وخارجها، ونادرة تلك الأسر المستعدة للإتفاق على بناتها خارج البلاد مهما كانت درجة الثراء الذي تتمتع به.

وأخيراً وليس آخراً تشعر الأسر أن البنات حتى وإن عملت واستمرت في عملها بعد الزواج يكون إسهامها في غالبه لزوجها وأسرته الجديدة. أما إذا ترملت أو طلقت، فأهلها وأخوتها الذكور هم المسؤولون عن كفالتها فكان «هم البنات للممات لو كانن عرايس ومجوزات»^(١٠). وبالطبع لا نذب للبنات في الأمر لأن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة هي التي أبقت النساء في وضع متدن وصاغتهن بالصورة المتشعبة مع هذه العلاقات، بينما دفعت الرجال والأولاد إلى ارتياد الحياة العلمية والعملية

وأتاحت لهم فرص المبادرة والابتكار والمغامرة. وكما أن المواقف والاتجاهات نحو ولادة الإناث هي نتيجة طبيعية لوضع المرأة وتختلف المجتمعات فإن هذه المواقف نفسها ربما تؤدي إلى صياغة سياسات على النطاق القومي بصورة عامة والنطاق الأسري بصفة خاصة من شأنها أن تحد من قدرات وإمكانات البنات الواعدة.

التحيز في فترة الطفولة والحدائق:

والواقع أن بعض الإحصاءات توجي وتشير إلى أن بعض الأسر وبعض الأمهات والآباء يمارسون تحيزاً واضحاً ضد البنات في مجالات التغذية والرعاية الصحية والتعليم. وسنحاول أن نورد بعض الأرقام التي تؤيد الفرضيات القائلة بأن هناك تحيزاً لمصلحة الذكور يختص بأنماط التغذية من حيث الكمية والنوعية ويختص بالعناية الصحية الوقائية منها والعلاجية. أما فيما يختص بمجال التعليم فسنحاول إثبات أن الأهل يميلون إلى توفير تحصيل أفضل إلى أبنائهم الذكور مما هم مستعدون لتوفيره لبناتهم حيث يختارون المدارس الجيدة والمكلفة (الخاصة) للأبناء الذكور بينما يميلون إلى إرسال الإناث للمدارس العامة المجانية، كما أنهم يبذلون جهداً لاستمرار الذكور في الدراسة لفترات أطول مما هو عليه الحال بالنسبة للبنات. ولا بد بالطبع أن تترتب بعض النتائج على هذه الممارسات ومن ضمن هذه النتائج سنركز على التفاوت في الوفاة لكل من الأطفال الذكور والإناث كما سنبعث الاختلاف الكبير في النشاط الاقتصادي لكل من النساء والرجال.

التحيز في التغذية والرعاية الصحية:

في دراسة حديثة أجرتها دائرة التطوير الحضري الأردنية في بعض المناطق في عمان اتضح أن الأطفال الذكور خلال الفترات المبكرة من حياتهم يلقون اهتماماً أكبر في الإرضاع والتغذية ويتضح من النسب الواردة في الجدول رقم (١١) أن نسب الأطفال الذكور في الأعمار من ثلاثة إلى ثمانية أشهر والتي تتلقى مختلف الأنواع من الطعام بما في ذلك الإرضاع بالثدي تكون أعلى من النسب المناظرة لها للأطفال الإناث. ويلاحظ أن التفاوت بين الجنسين يزداد بالنسبة لبعض الأطعمة المفيدة في هذه المرحلة المبكرة من النمو، فالفواكه والخضر قدمت لأكثر من نصف الذكور ولحوالي الخمس فقط من الإناث وبينما أعطي البيض لثلث الذكور، كانت النسبة الموازية للإناث أقل من ١٠٪. ولا تعطينا هذه الدراسة أكثر من النسب ومن هنا يمكن أن نفترض أيضاً أن كمية الطعام ربما

تكون أيضاً لمصلحة الأطفال الذكور وهي فرضية لا نملك لها دليلاً وإن كانت الإحصائية المتعلقة بوزن الطفل والتي سنناقشها في وقت لاحق تدعم هذا الادعاء. ولكن يتعين علينا أن نشير هنا إلى أن الدراسة التي تعتمد عليها في هذا الجزء من البحث حصرت نفسها في مناطق فقيرة من عمان، ومن هنا يصعب تعميمها على كل السكان لأنه يحتمل أن يكون التحيز أقل حدة للطبقات الأكثر يسراً وأكثر تعليماً.

جدول رقم (١١)
النسبة المئوية للأطفال البالغة أعمارهم ٣-٨ أشهر الذين
يتلقون إرضاعاً أو نوعاً معيناً من الطعام حسب الجنس

نوعية الطعام	الذكور	الإناث
الإرضاع بالثدي	٧١	٥٤
الحليب أو مشتقات الحليب	٥٦	٣٨
خبز	٥٤	٤٦
أرز	٤١	٢٥
فواكه، خضروات	٥١	٢١ ^(٥)
بيض	٣٢	٨ ^(٥)
لحم، دجاج، سمك	٢٩	١٧
بقوليات	٢٢	١٣
عدد الأطفال في العينة	٤١	٢٤

(٥) الفرق بين هذه النسبة والنسبة الموازية لها للذكور معنوي إحصائياً عند المستوى ٠,٠٥ (اختبارات الفروض حسبت من قبل الباحث).

المصدر: مشروع التطوير الحضري، دائرة التطوير الحضري، عمان، جدول ١٣، ٥، صفحة ٧٩.

وينعكس نفس التحيز في حالة إصابة الطفل بمرض فقد وجد في دراسة دائرة التطوير الحضري الأنفة الذكر أن حوالي ٤٤٪ من الأطفال الذكور الذين أصيبوا بإسهال أو ضيق تنفس أخذوا إلى طبيب للكشف والعلاج بينما كانت النسبة الموازية للأطفال الإناث المصابات بنفس الأعراض وعرضن على طبيب كانت ٣٤٪ فقط. (تبلغ عينة الذكور ١٠٨ والإناث ٩٩). ويلاحظ الباحث أن الاهتمام بالأطفال الذكور في كثير من الحالات يبدأ بمجرد ظهور أعراض المرض، بينما يتأخر بالنسبة للإناث وهذا دليل آخر على التحيز.

أما فيما يختص بتطعيم الأطفال فيلاحظ أن التفاوت بالنسبة للجنسين لا يبدو كبيراً وأن كان التحيز متناسباً بالنسبة لكل الأمراض (انظر الجدول رقم ١٢)، كذلك يلاحظ أن التفاوت في المعاملة يقل بالنسبة للمتعلّعات مما هو عليه الحال لغير المتعلّعات. فكل النساء المتعلّعات تقريباً اهتممن بتلقيح أطفالهن ضد الدفتيريا والسعال الديكي والتهتانوس حيث بلغت نسبة الأطفال الملقحين ٩٨٪ بينما كانت النسبة الموازية للأطفال الإناث للنساء الأميات ٧٦٪ فقط. وهكذا يمكن أن يكون التحيز أكبر إذا لم تؤخذ بعض المتغيرات في الحسبان.

جدول رقم (١٢)

النسبة المئوية للأطفال البالغة أعمارهم ١٢ - ٣٦ شهراً
الذين يتلقون أي نوع من التطعيم حسب جنس الطفل وتعليم الأم

نوعية التطعيم		النساء المتعلّعات		النساء غير المتعلّعات	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
دفتيريا، سعال ديكي، تيتانوس		٩٨	٨٦	٨١	٧٦
شلل الأطفال		٩٢	٨٧	٨٣	٧٦
الحصبة		٦٣	٧٢	٦٥	٥٤
السل		٥٢	٥٧	٥٩	٥٠
عدد الأطفال في العينة		٦٤	٧٩	٥٤	٧٠

المصدر: كما ورد في جدول رقم (١١)، الصفحة ٨٢.

ويلخص الجدول رقم (١٣) حصيلة المعاملة غير العادلة للإناث حيث يتضح بشكل أكثر جلاء أنهم يتمتعن بوزن معياري يقل عن الوزن المعياري للفئة العمرية الموازية لمن من الذكور، فبينما يتمتع ٧٢٪ من الأطفال بوزن معياري يزيد عن ٧٠٪ تكون النسبة الموازية للإناث ٥٤٪ وهذه فروق كبيرة ولها دلالات إحصائية ذات معنى.

وبالطبع لا يترتب على التحيز في مجال التغذية والعناية الصحية نقص معياري نسبي في وزن الإناث فقط، بل أنهم سيتعرضون إلى أخطار المرض والموت أكثر من الذكور. وقبل أن نفحص البيانات المتوفرة هنا، لا بد أولاً من الإشارة إلى أنه أصبح من الثابت علمياً تقريباً أن الإناث يتمتعن بتفوق بيولوجي يتيح لمن أن يعيشن عمراً أطول من الذكور ومن هنا نجد في المجتمعات التي يتساوى فيها الجنسان في المعاملة والعناية أن

جدول رقم (١٣)
التوزيع النسبي للأطفال حسب المستوى الغذائي (الوزن) حسب
الجنس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين يوم واحد وثلاث سنوات

المستوى الغذائي (نسبة الوزن المعياري للعمر) ^(١)	ذكور	إناث
أكثر من ٩٠ ٪	٧٢	٥٤
٨٠ - ٨٩ ٪	٢٢	٣٢
أقل من ٨٠ ٪	٦	١٤
الجملة	١٠٠	١٠٠
العدد في العينة	٢٠٥	٢٠٨

(١) الدلالة الاحصائية عند المستوى ٠,٠٥.
المصدر: مأخوذ من المرجع الوارد في الجدول رقم (١١) صفحة ٨٩، جدول ١٨، ٥.

نسبة الوفيات تكون أكثر انخفاضاً بين الإناث ويكون التفاوت في الوفاة بين الجنسين كبيراً خلال السنة الأولى والثانية بعد الولادة. ومن هنا نتوقع أن تكون معدلات وفيات الرضع وصغار السن في الأردن أعلى بالنسبة للذكور، ولكن الاحصاءات المتاحة تعطي صورة عكسية تماماً فالجدول رقم (١٤) يوضح لنا أن معدلات وفيات الرضع (دون سن الواحدة) هي أعلى بالنسبة للإناث، وكذلك الحال بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن

جدول رقم (١٤)
وفيات الرضع والأطفال دون سن الثانية
حسب الجنس لأفواج نسائية في الأردن

فترة ولادة الأمهات		معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود		وفيات الأطفال الذين لم يبلغوا الثانية من عمرهم	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٤٦ - ١٩٤٢		١١٥	١٣٤ ^(١)	١٤٢	١٩٤
١٩٥١ - ١٩٤٧		٨٧	١٠٨	١١١	١٥١
١٩٥٦ - ١٩٥٢		٦٥	٧٧	٨٠	١٠٧
١٩٥٧ - ١٩٦١		٥٩	٧٨	٦٣	٩٢

(١) الفرق بين المعدلات الموازية للذكور معنوياً عند المستوى ٠,٠٥.
المصدر: تم الحصول على هذه الأرقام من السيد عثمان الحسن محمد نور الذي يعد رسالة دكتوراه في جامعة متشيجن بالولايات المتحدة.

الثانية. والتفاوت بين الذكور والإناث متناسق بالنسبة لأجيال مختلفة من النساء، ولا يبدو أن الفرق قد تقلص حتى بالنسبة للأجيال الجديدة التي يفترض أن تكون أكثر وعياً وأقل عجاجة للذكور.

التحيز في مجال التعليم:

فيما يبدو من الخبرة الشخصية للباحث أن التحيز هنا يبدأ في التربية المنزلية والتعليم قبل المدرسي حيث تقوم المؤسسات الأسرية بممارسة دور مبكر في صياغة حياة كل من الأطفال الذكور والإناث بصورة تمشي مع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع وينعكس ذلك في مسألة المخاطبة والتعليم في شراء الألعاب التي تكون في شكل اكتشافات علمية مصغرة للأطفال الذكور أكثر من الإناث وفي شراء الألعاب المتعلقة بالأعمال المنزلية وبدمية العروس للبنات، وبما أن هذه الفترة المبكرة من حياة الأطفال قد تكون حاسمة في صياغة الطفل وتشكيله، فلا بد أن هذه الممارسات تعطي فرصة أفضل للذكور ليكونوا أكثر خلقاً وإبداعاً وإبتكاراً، بينما هي تصوغ البنت لتكون أقرب احتمالاً لتظل قابعة بين الحيطان.

أما فيما يتعلق في التحيز ضد البنات في التعليم المدرسي فيكفي أن نشير إلى أن الآباء يتجهون إلى إرسال أبنائهم الذكور إلى المدارس الخاصة أكثر مما يفعلون ذلك بالنسبة لبناتهم. وهي مدارس تتيح لتلاميذها تحصيلاً أفضل. فخلال العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠^(١) كانت نسبة الإناث في كل المدارس الخاصة ذات الرسوم المرتفعة حوالي ٤٠ ٪ من جملة الطلبة، بينما تقترب نسبتهن من نصف الطلبة في المدارس الحكومية ٤٧ ٪. ومن ناحية أخرى توجي البيانات بأن الأهل لا يبدو أنهم يشجعون بناتهم على متابعة التعليم بقدر ما يفعلون ذلك بالنسبة للأبناء الذكور وخاصة بالنسبة للتعليم في المدارس الخاصة المكلفة، فعل مستوى المرحلة الثانوية نجد أن نسبة البنات في المدارس الخاصة هي ٢٤ ٪ من جملة الطلبة خلال العام الأكاديمي ١٩٧٩/١٩٨٠، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٤٢ ٪ في المدارس الحكومية المجانية. فكان الأسرة وخاصة الأسر الفقيرة والمتوسطة غير مستعدة للاستمرار في الإنفاق على البنت لأن الفتاة في رأيهم مرشحة للزواج أكثر من الانضمام لسوق العمل، ومن هنا فإن تكاليف تعليمها وتدريبها إلى فترات طويلة لا يتوقع أن يكون له عائد على أهلها، بينما يمكن أن يستفاد من عمل الابن وخاصة خلال فترة عمله السابقة على تكوين أسرة متفصلة. فالاعتبارات إذن ليست

اعتبارات ذاتية محضة بل هي وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية. فاحتمال انضمام الفتاة لسوق العمل حتى وإن نالت قدرًا من التعليم مساوياً لأخيهما يكون أقل بكثير من احتمال انضمام الابن، ولكن حتى لو كان احتمال الانضمام لسوق العمل متساوياً بالنسبة لكل من البنت والولد بعد إنهاء مرحلة دراسية معينة، فإن احتمال استمرار الابن في الإنفاق على أسرته يكون لفترة طويلة نسبياً بينما يحتمل أن تتزوج البنت بعد فترة قصيرة من بدء العمل الأمر الذي يقلل أو ينهي دعمها الاقتصادي للأسرة. والواقع أن بعض الأرقام التي يمكن حسابها على مسح الخصوبة البشرية في الأردن عام ١٩٧٦ توضح لنا أن نسبة البنات المولودات لأمهات اكتملت خصوبتهن (الفئة العمرية ٤٥ - ٤٩) واللاتي انفصلن عن الأسرة ويعشن بعيداً عنها تبلغ أكثر من ٤٠ ٪ من جملة البنات المولودات، بينما كانت النسبة المماثلة للأبناء تقل عن ٢٥ ٪ الأمر الذي يؤكد استمرار بقاء الأبناء مع أسرهم لفترات أطول.

وفي السودان وخاصة في بعض المناطق الريفية الأكثر تخلفاً نجد نسبة مدارس البنات تقل عن ١٠ ٪ من جملة المدارس، ورغم ذلك تقل نسبة الطالبات إلى أقل من ذلك بكثير وذلك لأن الأسر لا ترغب في تعليم البنت حتى لا تحرم من إسهامها في العمل المنزلي والزراعي^(١٢).

ولكن يتعين علينا أن نتدارك قبل قبول هذه النتيجة أن الأمر في الواقع ليس اقتصادياً بحتاً كما توحي به خلاصة الفقرة السابقة، والدليل على ذلك هو أن الأسر التي تخضع أسيرة لما يعليه عليها المجتمع - وهي بالتأكيد غالبية الأسر - لا تميل إلى إتاحة الفرصة للفتاة ليس فقط إلى مواصلة التعليم وإنما أيضاً إلى تحديد مجال ذلك التعليم وتحديد نوعيته بحيث يكون متوافقاً مع النظام الاجتماعي السائد والمقبول. فحينما فرض الواقع المتغير باستمرار والمتأثر إلى حد بعيد بالثقافة الغربية، ضرورة إتاحة الفرصة للفتاة أن تنال ما يناله أخوها من فرص في التعليم الجامعي والفني. ووجدت الأسر حرجاً في مواجهة هذا التيار الجديد، ومن هنا حاولت التوفيق بين ما يفرضه الواقع الجديد وما يمكن قبوله في نطاق القيم والمفاهيم السائدة. وهكذا سمح للفتاة أن تدخل الجامعة ولكن يتعين عليها أن تتجه إلى الدراسة في كليات تؤهلها إلى مهمة لا تتناقض ووظيفتها التي «خلقت لها». فالتجهت البنات أكثر نحو الكليات الأدبية والتربوية والطبية حتى يتأهلن إلى مهن محددة مثل التدريس لبنات جنسهن، أما أنها ترتبط أصلاً بالمهنة المقدر

للمرأة القيام بها داخل البيت كربة أسرة، فتدريس التلاميذ في المدارس الابتدائية والاعدادية، يمكن اعتباره امتداداً لدورها في تربية أطفالها كزوجة. أما قيامها بمهنة التمريض أو العلاج كطبيبة فهذا أيضاً يعتبر امتداداً لمهن تتعلق بمسألة العاطفة والحنان والسهر على زوجها وأطفالها في أوقات الشدة المرض. هذا بالإضافة إلى أن شرائح واسعة من المجتمع غير مستعدة لعرض بعض مشكل وأمراض السيدات على الطبيب الرجل. ومن هنا فإن السماح للمرأة كي تصبح طبيبة مثلاً من شأنه أن يحل بعض العقد الخاصة بعلاج المرضى من النساء من قبل الأطباء الذكور.

وهكذا يفرض الواقع الاجتماعي والأسري على الفتاة أن تتجه إلى دراسات معينة ليس ذلك بسبب ميل طبيعي ومغروس لدى المرأة بقدر ما هو إفراز لهذا الواقع.

وقد انجذبت الفتيات أولاً لدراسة الآداب والفنون ثم مع تزايد الضرورات الاجتماعية انجذهن نحو دراسة الطب والتمريض وهذا هو الواقع الذي يمكن أخذه من الإحصاءات في كل من جامعتي الخرطوم والأردن. ففي جامعة الخرطوم مثلاً لم تزد نسبة الطالبات في كليات الهندسة والزراعة والبيطرة خلال السنوات العشر الماضية عن ٥ ٪ من جملة الطلاب، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٢٠ ٪ في كليات الآداب والاقتصاد وهي ترتفع بنسبة سريعة ومتواترة في كليتي الطب والصيدلة^(١٣).

أما في الجامعة الأردنية فقد ظلت كليتا الصيدلة والتمريض حصراً على البنات تقريباً بينما بلغت نسبة البنات المقبولات للعام الجامعي ١٩٨٢/٨١ حوالي ثلاثة أرباع وثلثي مجموع الطلاب على التوالي في كليتي الآداب والتربية وحوالي ربع الطلاب فقط في كليتي الهندسة والحقوق^(١٤).

ما نريد قوله هنا أن التحيز في تعليم المرأة، ليس فقط في إتاحة فرص متساوية من الناحية الكمية وإنما أيضاً من الناحية النوعية والتخصصية إن صح التعبير. فنوعية التعليم الذي يفرض على المرأة بحجة طبيعة العمل الذي يناسبها ويتوافق مع قيم المجتمع السائدة وبحجة تقسيم العمل حسب الاختلافات الجنسية المزعومة هذا النوع نفسه نجده غير متجانس مع واقع المجتمع من زاوية أخرى، فحينما يدعي البعض أن دراسة العلوم الهندسية والزراعية والبيطرية لا تتماشى وأنونة المرأة وتكوينها البيولوجي، يتناسى هؤلاء الأعمال الشاقة والمرهقة التي تقوم بها المرأة في الزراعة وتربية الحيوان

وجلب الماء والوقود وإعداد الطعام كما هو الحال في المناطق الريفية، وهي أعمال أكثر مشقة وإرهاقاً من ممارسة المهن الفنية في مجالات الهندسة والزراعة.

ولكن فيما يبدو أن المخططين ومتخذي القرارات السياسية كانوا يعتقدون أن ما اعتادت أن تقوم به المرأة على مر الزمن حتى في المجال الزراعي ليس من طبيعتها وعليه ومع إدخال (التحديث) في الزراعة الذي فرض إدخال بعض أساليب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، كان التركيز والتوجه محصوراً حصراً يكاد يكون كاملاً في إعداد الرجل وتدريبه في استخدام تلك الأساليب الجديدة الأمر الذي أدى إلى تعظيم دور الرجل، وتعظيم إنتاجيته وتقليص الدور الذي كانت تقوم به المرأة. وهذا ما ينعكس في الانحدار السريع لمعدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الريف وخاصة في المجال الزراعي.

ورغم التحيز ضد المرأة في مختلف المجالات منذ ميلادها وخلال مراحل حياتها المختلفة منذ عهد الطفولة إلى أن تصبح زوجة وأماً إلا أنها بالطبع تقوم بدور كبير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي استقرار النسق القائم، ولا شك أن العمل المنزلي الذي تقوم به النساء يعتبر ضرورة لا غنى عنها لبقاء النظام القائم واستمراره. ولكن الاجحاف الذي يصيب المرأة هنا وينقص من دورها الفاعل هو اعتبار عملها المنزلي لا قيمة اقتصادية له. فالمرأة التي تشرف على رعاية الأطفال وتنشئتهم وتقوم بإعداد الطعام ويغسل الأواني والملابس وينظافة البيت وتربيته وحتى بشراء الحاجيات وإنتاج بعض السلع لأغراض الاستهلاك المنزلي وتربية الطيور والدواجن الخ، كل هذه الأعمال رغم ما تتطلبه من جهد ووقت غير داخلية في حسابات الدخل القومي وبالتالي لا تعتبر كنشاط اقتصادي وإن كانت كما هو واضح تسهم في إنتاج السلع كالحبز وأصناف الطعام الأخرى بالإضافة إلى خدمات متنوعة. وبالطبع تترتب على إهمال الإحصاءات لعمل المرأة المنزلي نتائج منها أن مقاييس معدلات النشاط الاقتصادي لن تكون مقنعة ودقيقة كما أن حسابات الدخل القومي ستكون أقل مما يجب أن تكون عليه^(١٥). ولكن ما يهمل هنا أن الاجحاف الذي يلحق بالمرأة يضر أيضاً بمكانتها ويتكرس التحيز ضدها في كافة المجالات التي تعرضنا لها في هذا البحث.

الهوامش

- (١) دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الأول، عمان ١٩٨٠، صفحة ٣، ٤.
 - (٢) ريتشارد ايسترلين، «الخصوبة والتنمية»، الشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ١٨ حزيران ١٩٨٠، الصفحات ١٤ - ١٥.
 - (٣) تم تحليل البيانات أثناء حضور الكاتب حلقة بحثية عن التحليل المتعدد المتغيرات نظمها مجلس السكان بالقاهرة في استانبول في يوليو ١٩٨١.
 - (٤) عل أي حال تبدو هذه الافتراضات مقبولة عل الأقل بالنسبة لبعض الباحثين، انظر عل سبيل المثال مقال:
— Donald G. Morrison: *Discriminant Analysis*, in Robert Ferber, Editor, «*Handbook of Marketing Research*», McGraw-Hill Book Company, New York, 1974, pp. 442-457.
 - (٥) دراسة أجراها الباحث: انظر التفاصيل كما وردت مع الجدول رقم ٢.
 - (٦) انظر مثلاً:
— F.N. Kerlinger and E.J. Pedhazur, *Multiple Regression in Behavioral Research*, Holt, Rinehart and Winston, Inc., New York, 1973, pp. 336-341.
- انظر أيضاً:
- Robert Bibb and Dennis W. Roncek, *Investigating Group Differences, An Explication of the Sociological Potential of Discriminant Analysis, Sociological Methods and Research*, Vol. 4, No. 3, 1976, pp. 349-379.
 - (٧) هاني العمدة، الأمثال الشعبية الأردنية، وزارة الثقافة والشباب، عمان، الطبعة الأولى، كانون الثاني ١٩٧٨، ص ١٥٢.
 - (٨) هاني العمدة، المرجع السابق.
 - (٩) المرجع السابق، ص ١٥٥.
 - (١٠) المرجع السابق، ص ٦٦٩.
 - (١١) كل أرقام الواردة في هذه الفترة عسوبة من التقرير الاحصائي السنوي التربوي في الأردن، صفحات ٢٣، ٤٧ و ٥٠.
 - (١٢) انظر: محمد العوض جلال الدين السكان وقضايا التنمية صفحة ١٥٠ - ١٥١.
 - (١٣) محمد جلال الدين وقضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث، صفحة ١٦٦.
 - (١٤) الجامعة الأردنية، منجزات وتطلعات ١٩٨١، صفحة ٣٦.
 - (١٥) لزيد من التفاصيل انظر محمد جلال الدين، مرجع سابق، صفحات ١٣٥ - ١٦٨. يقوم الباحث أيضاً بإعداد دراسة جديدة عن هذا الموضوع.



مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توافر الأعداد السابقة من
المجلة ضمن مجلدات أنيقة . يمكن الحصول عليها من قسم
الاشتراكات مباشرة أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها :

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : ٥٤٨٦ - الكويت

أو بالاتصال تلفونياً لتأمينها على الجواتف التالية :

٢٥٤٩٤٢١

٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد : (٥٠٠ ر) خمسة دنانير كويتية أو ما
يعادلها .

للطلاب (٣٠٠٠ ر) ثلاثة دنانير أو مايعادلها .

كما توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كما
يلي :

— عدد خاص عن فلسطين .

— عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر .

— عدد خاص عن العالم العربي والتقسيم الدولي

للعمل .



مجلة العلوم

الاجتماعية

في مجلدات

الإدمان الكحولي

المشكلة المراوغة

عزت سيد إسماعيل
قسم علم النفس / جامعة الكويت

مقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة الإدمان الكحولي تزايداً كبيراً من قبل الرأي العام العالمي والمستغلين والمهتمين بالصحة النفسية للفرد والمجتمع. ويبدو أن هذا الاهتمام المتزايد بالإدمان الكحولي يعود إلى تلك الزيادة الملحوظة في معدلات المفرطين في تناول الكحول بما يصاحبه من تأثير مدمر لصحة الفرد الجسمية والعقلية وإمكانياته الاقتصادية وعلاقاته الأسرية والاجتماعية. وربما كان هذا الاهتمام يعود أيضاً إلى طبيعة مشكلة الإدمان الكحولي ذاتها. فهي مشكلة ذات طبيعة مراوغة من حيث العوامل المسببة لها، ومن حيث درجة استجابتها للأساليب العلاجية، ومن حيث نذرها. وعندما نحاول مراجعة تعريف الإدمان الكحولي سوف نواجه بتعاريف عديدة، ربما كان أغلبها يتفق على مظاهر معينة لهذه المشكلة، دون اتفاق على تحديد معياري لهذه المظاهر.

نتعرف منظمة الصحة العالمية (Chafetz ١٩٧٢) الإدمان الكحولي بأنه «حالة من اضطراب السلوك تتميز بتكرار تناول المشروبات الكحولية بدرجة من الإفراط تميز عن الاستخدام اليومي والاجتماعي المعتاد في المجتمع، وبشكل يؤثر في صحة المدمن أو شؤونه الاجتماعية أو الاقتصادية».

وتصف منظمة الصحة العالمية (١٩٧٤) المدمنين على الكحول بأنهم «أولئك المرفقين في تناول الكحول بحيث يصل اعتمادهم على الكحول درجة تكشف عن نفسها في اضطراب عقلي ملحوظ أو اضطراب في صحتهم البدنية وعلاقاتهم الاجتماعية وشؤونهم الاقتصادية».

ويشير كيلر (١٩٥٨) إلى الإدمان الكحولي بأنه «مرض مزمن يتميز بتكرار تناول الشراب بدرجة تؤدي إلى إلحاق الضرر بصحة الفرد أو بوظائفه الاجتماعية أو الاقتصادية».

ويقرر مور (١٩٦٣) بأن «الإدمان الكحولي هو نمط سلوكي يتضمن استهلاكاً للكحول بدرجة تفوق المعتاد ولا تنسجم مع معايير الجماعة وبخاصة تلك التي تحكم أدواراً اجتماعية».

ويرى بلانت (١٩٧٨) أن الإدمان الكحولي هو حالة يفقد فيها الفرد سيطرته على تناوله للشراب بدرجة لا تمكنه من الامتناع أو التوقف عن ذلك قبل أن يصل مرحلة التسمم.

ويذكر لندكويست (١٩٧٤) أن «الإدمان الكحولي يتصف به الشخص الذي أصبح معتمداً على الكحول بدرجة تؤدي إلى قيام حالة من الحاجة العضوية أو نشدان الشراب».

ويعرف شافتر (١٩٧٢) الإدمان الكحولي بأنه «اضطراب سلوكي مزمن يتضح في شكل انشغال دائم بالكحول، بما يؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسمية والعقلية، وإلى فقدان السيطرة بمجرد بدء تناول الشراب، وقيام اتجاه من تدمير الذات في التعامل مع مواقف الحياة».

ويقدم جيلينك (١٩٦٠) تعريفاً للإدمان الكحولي «بأنه أي تعاطي للمشروبات الكحولية يحدث ضرراً للفرد أو للمجتمع أو كليهما».

ويشير بيرس (١٩٧٦) إلى الإدمان الكحولي «بأنه عادة تناول المشروبات الكحولية بكمية وبدرجة من التكرار تؤدي إلى نقص في الكفاية في العمل وكسب العيش، وإلى اضطراب في الحياة الأسرية للفرد وحياته الاجتماعية، وإلى تدمير لصحته الجسمية والعقلية».

من كل هذه التعاريف نجد إجماعاً على تناول المشروبات الكحولية بكمية وبدرجة من التكرار تؤدي إلى الإضرار بصحة الفرد الجسمية والعقلية، وكذلك إلحاق الأذى بشؤونه الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك نجد أن هذه التعاريف لا تقدم لنا مقاييس أو معايير تحدد لنا كم المشروبات الكحولية التي يتم تعاطيها، ولا معدلات تكرار هذا التعاطي. كما أن حجم الأذى الذي يلحق بصحة الفرد الجسمية والعقلية هو مسألة نسبية لم تحدد مداه هذه التعاريف، بحيث نستطيع أن نصل من واقعه إلى تحديد أدق للمدمنين على الكحول. كما أن هذه الحاجة إلى معايير واضحة محددة تنطبق أيضاً على الضرر الاجتماعي والاقتصادي الذي يلحقه الإدمان الكحولي بالفرد. وتظهر أيضاً حاجة إلى تحديد مفهوم «فقدان السيطرة» و«نشدان الشراب». وهناك تساؤلات أيضاً بقيمتها بعض الباحثين حول هذه التعاريف. إذ نجد أن بعض تعاريف الإدمان الكحولي تشير صراحة إلى تناول الشراب بشكل اجتماعي، كما لو كان هناك نوع من الاعتراف بشرعية مثل هذا السلوك في تمايزه عن الإدمان الكحولي، وأن تناول المشروبات يمكن أن يتمشى مع القيم الاجتماعية السائدة تحت بعض الظروف. وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أننا لا نعرف الحدود التي يتضمنها تناول الكحول في الظروف الاجتماعية. وأن بعض هذه الحدود يمكن أن تخرج كثيراً إلى حدود التسمم الكحولي، وإن كانت تتم تحت الستار الاجتماعي. والبعض الآخر يرى أنها يمكن أن تكون بداية الطريق إلى الإدمان الكحولي. وعلى أية حال، فإن ما نأخذه - أيضاً - على هذه التعاريف هي أنها لم تقدم معياراً لما يوصف بالتناول الاجتماعي للكحول.

وربما يعيننا على تفهم أفضل لمشكلة الإدمان الكحولي وتحديد طبيعتها أن نطلع على المحاولة التي قام بها جيلينك لتصنيف الإدمان الكحولي. فهذه المحاولات يمكن أن تفيد في النهاية في صياغة تعريف قد يعمل على تلافي أوجه القصور السابقة. وقد استخدم جيلينك الحروف اليونانية لكي ترمز إلى أنماط الإدمان الكحولي، وهذا الاتجاه في التمييز بين الأنماط المختلفة لإدمان الكحول بالحروف الأبجدية أفضل من إلصاق تسميات معينة بكل نمط قد يؤدي في النهاية إلى إلصاق صفات معينة بالنمط المعين وفقاً لمسماه. وعلى هذا الأساس فقد عد جيلينك أنماط ألفا وبيتا وجاما ودلتا وغمط وإسبيلون (وهو الحرف الخامس من الحروف الهجائية اليونانية) (جيلينك ١٩٤٥).

ويعثل نمط ألفا «اعتماداً دائماً على الكحول ذا طبيعة سيكولوجية محضة يستهدف

الاستعانة بتأثير الكحول في التخفيف عن آلام جسمية أو انفعالية. ولا يؤدي هذا النمط إلى ظهور آثار الامتناع (الانسحاب) عن الشراب، كما لا يبدو فيه أي مظهر من مظاهر تطور المشكلة.

ونمط بيتا من الإدمان الكحولي هو «ذلك النوع من الإدمان الكحولي الذي تصاحبه مضاعفات جسمية مثل التهاب المعدة أو تليف الكبد أو مضاعفات في الجهاز العصبي. ولا يعود الإدمان الكحولي إلى أسباب نفسية أو جسمية كما لا تظهر آثار الانسحاب أو الامتناع عن الكحول. على أن الضرر الذي يحدث في هذا النمط قاصر على المضاعفات الجسمية، واضطراب ميزانية الأسرة وانخفاض مستوى الإنتاج».

والإدمان الكحولي من فئة جاما «يمثل درجة متزايدة من تحمل الأنسجة للكحول، كما تظهر في أعراض الانسحاب، والرغبة الجامحة في الحصول على الكحول، وفقدان القدرة على التوقف عن الشراب. وهو يمثل أيضاً درجة واضحة من الاعتماد السيكولوجي في تناول الشراب إلى الاعتماد الجسدي مصحوب بتغير سلوكي ملموس. كما يحدث أيضاً في هذا النمط إلحاق الضرر بالصحة بصفة عامة وبالظروف الاجتماعية كذلك».

وفي نمط دلتا من الإدمان الكحولي «تظهر بعض خصائص نمط جاما فيما عدا أن المدمن الكحولي من فئة دلتا لا يمكنه الامتناع عن تناول الكحول حتى ليوم أو يومين دون أن تظهر أعراض الانسحاب».

ويضيف جيلينك أن نمط ألفا ونمط بيتا يمكن أن يتحول إلى نمط جاما أو دلتا، وإن كان حدوث مثل هذا التحول هو أقل احتمالاً في حالة نمط بيتا.

وأما النمط الخامس والأخير من أنماط الإدمان الكحولي — وفقاً لتصنيف جيلينك — وهو نمط إيسيلون، فهو أقل الأنماط شيوعاً، وهو ذو طبيعة نوابية، أي يتخذ فيه الإفراط في تناول الشراب شكلاً نوابياً.

وأهم ما ينبغي الإشارة إليه بصدد ذلك التصنيف أن جيلينك قد أجراه على عينة متحيزة، بحيث ينبغي الحذر من تعميم نتائجها. كما أنها بالفعل لا تنطبق تماماً على واقع مشكلة الإدمان الكحولي. إلا أن هذا التصنيف يمثل — من ناحية أخرى — محاولة رائدة لا ينبغي تجاهلها، وتبشر بقيام محاولات تصنيفية أخرى أكثر اقتراباً من الكمال.

ولقد قامت بالفعل محاولات تصنيفية أخرى نذكر منها محاولة هامبتون الذي صنف الإدمان الكحولي إلى خمس فئات. الفئة الأولى تمثل من يتعاطى الكحول بصورة عادية، كما تمثل أيضاً معتاد الشراب، وهذا الأخير هو الشخص الذي يشرب يوماً إلا أنه بسبب ظروفه الصحية أو درجة تحمله العالية لا يصاب بالتسمم الكحولي ولا بالأمراض الناجمة عن تعاطي الكحول. والفئة الثانية وهي تشمل من يعتبر تناولهم للكحول كعرض لحالة عقلية مضطربة. والفئة الثالثة تسمى مجموعة الكحوليين الذهانيين، وهي تشمل من يعانون من ذهان كور ساكوف والذهاء المخيف. والمجموعة الرابعة وتشمل المدمنين الكحوليين الأغبياء، وهم المتعاطين للكحول من منخفضي الذكاء. وتشمل الفئة الخامسة الكحوليين القهرين.

ويصنف «إيزر» المدمنين الكحوليين إلى تلك الفئة التي يكون تناولهم للكحول «إنما» هو عرض لمرض مثل الصرع أو السلوك السيكوباتي. ثم تلك الفئة التي تقبل على الكحول بسبب نوع من الاستعداد الوراثي، وهم - أي هذه الفئة الثانية - لا يعرفون لماذا يتناولون الكحول، كما يمكن أن يتم استبدال الكحول لديهم ببديل آخر. والفئة الثالثة هم الكحوليون الأغبياء. وأما الفئة الرابعة فهم أصحاب المشكلات، وهم غالباً من العصائين ممن يلزمهم علاج طبي نفسي واهتمام خاص. وأخيراً نجد فئة الأسوياء المفرطين في الشراب.

ونلاحظ أن التصنيف الذي قام به جيلينك وهامبتون وإيزر يقيم وزناً كبيراً للعلة في الإدمان الكحولي، وهو أمر شاق التعرف عليه في حالات الإدمان الكحولي، وبخاصة عندما نتمتع في التصنيف العليّ على غط الشخصية وعلى التكوين الجبلي والاستعداد الوراثي، وهي مقاييس لم نستطع بعد التحكم فيها بقدر كبير من الدقة. كما أن مفهوم الاستعداد الوراثي كثيراً ما يصطلم بالتأثير البيئي، باعتبار أن التأثير قد يكون للمحددات البيئية التي يعيشها الفرد عن أن يكون ذلك راجع إلى انتقال مورثات معينة خاصة بالإدمان الكحولي، وهي أمور سوف نناقشها فيما بعد.

ومن جهة أخرى، فقد ظهر حديثاً اتجاه نحو تصنيف الإدمان الكحولي على أساس فقدان القدرة على السيطرة والقبض، وبالتالي التصنيف إلى فئة من يمكنهم السيطرة على تناول الشراب، وأولئك الذين يفقدون هذه السيطرة. هذا وتعرف منظمة الصحة العالمية في تقرير لها عام ١٩٥٢ مفهوم فقدان السيطرة على تناول الكحول بأنه «ما أن يدخل

جسم الكائن كمية ضئيلة من الكحول حتى تنشأ حالة من طلب المزيد من الكحول. وهذا الأمر يبدو كمطلب جسدي بالنسبة لمتعاطي الكحول. ويظل هذا المطلب قائماً إلى أن يصبح في حالة من التسمم أو المرض تمنعه من استهلاك المزيد.

وحدثاً أيضاً قام اتجاه نحو تصنيف الإدمان الكحولي (لاندكويست ١٩٧٤) بشكل يخدم أساساً استراتيجية العلاج، وهو اتجاه عملي مفيد قيمته أكثر ما تكون في الجانب التطبيقي.

□ النمط الأول هم من يتناولون الكحول لمواجهة عرض من الأعراض المرضية. وهم يتناولون الكحول على فترات وفي شكل نوبات، وبدرجة تتعارض مع المعايير القائمة في المجتمع. وهذا الاستخدام الكحولي يتضمن الإفراط في استهلاك الكحول، نوبات من السكر، تناول الكحول في العمل، الإفراط في تناول الكحول بالمنزل، تناول الكحول قبل قيادة السيارة، والسلوك العنيف تحت تأثير الكحول. والمدمنون من هذه الفئة ليسوا بالضرورة معتمدين تماماً على الكحول. وكثير من أفراد هذه المجموعة يعانون من قصور بشكل أو آخر في الشخصية أو من عدم النضج. وتتضمن هذه المجموعة أيضاً الحالات التي تعاني من ذهان كامن. فالذهاني قد يستخدم الكحول كبديل لتأثير العقاقير النفسية. ومثل هؤلاء قد يتضح من دراسة حالتهم أنهم — أساساً — فصاميون يحاولون خفض ما يعانون من قلق عن طريق تناوهم لكميات كبيرة من الكحول. وبعضهم الآخر قد يعاني من ذهان الهوس والاكتئاب، فيفرون في تناول الشراب خلال مرحلة الهوس أو الاكتئاب ويسلكون مثلاً يملك المدمنون الكحوليون. وعلى هذا ينبغي تناول مثل هذه الحالات باعتبارهم يعانون من نوع ما من أنواع الذهان. على أننا ينبغي أن ندرك — من ناحية أخرى — أن بعض مرضى الاكتئاب ممن يستخدمون الكحول كمضاد للاكتئاب قد يتحولون في المدى الطويل إلى الاعتماد على الكحول. ومثل تلك الحالات تتطلب علاج كل من الاكتئاب والاعتماد على الكحول معاً. وبصفة عامة، ينبغي بالنسبة لهذه الفئة من الكحوليين أن نهتم بالاضطرابات الكامنة وراء عرض تناول الكحول.

□ والنمط الثاني من الإدمان الكحولي تمثل أولئك المرضى الذين لا ينبغي أن تستحوذ مشكلتهم على الاهتمام الطبي فقط. فالأهداف العلاجية لهذه الفئة ينبغي أن تكون متواضعة وأقل طموحاً. وهم أولئك الذين يتم تشخيص حالتهم بأنهم مدمنون كحوليون مزمنون متدهورون مصحوبة — في الأغلب — بإصابات عضوية بالمخ. وعادة ما يكونون قد

خضعوا للعلاج على مدى سنوات طويلة في مراكز علاجية عديدة. ومثل هؤلاء المرضى ينبغي رعايتهم في مؤسسات خاصة يظلون بها لسنوات. كما ينبغي تقبل حقيقة عدم إمكانية تأهيلهم، وأن كل ما هم في حاجة إليه هو نوع من الرعاية فقط. إلا أن المشكلة الأساسية هنا هي في التوصل إلى قرار يحدد مثل هذا التشخيص وأنهم قد انتهوا إلى هذه المرحلة المتقدمة من المرض.

□ ويتضمن النمط الثالث المرضى السيكيوباتيين غير الناضجين ممن ليست لديهم القدرة على تقبل أي نوع من العلاج. والخلاف الرئيسي بصدد هذه الفئة هو خلاف حول استخدام مفهوم السيكيوباتية. وغالباً ما يكون من الصعب تحديد هذه الفئة، إلا أنه ما أن يتم تحديدها ينبغي أن تكون الخطة العلاجية طويلة المدى، وأن يتم خلالها احتجاز هؤلاء المرضى.

□ والنمط الرابع من مدمني الكحول ينتمي إلى فئة العصابين. وهم أكثر تعرضاً للقلق والتوتر النفسي، قدرتهم على تحمل الضغوط ضعيفة، وكثير من هؤلاء العصابين يتعلمون استخدام الكحول كوسيلة لخفض القلق، فإذا ما استمر هذا السلوك فإنهم يصبحون معتمدين على الكحول. ولهذا فإن علاجهم يستلزم علاج العصاب وكذا علاج الإدمان، لأن شفاءهم من القلق لا يعني تحررهم من الاعتماد الكحولي. لهذا تبقى الخطة العلاجية على أساس مواجهة كل من المشكلتين معاً.

□ ويتضمن النمط الخامس والأخير أولئك الذين يتصفون باعتماد كبير على الكحول، وهم يمثلون الفئة العادية في الإدمان الكحولي. فهم ليسوا ذهانيين أو عصابين أو سيكيوباتيين، ولم يصلوا بعد إلى مرحلة التدهور العقلي. وهم عادة ما يشتدون العلاج، أو قد يتم دفعهم إلى ذلك عن طريق زوجة أو أقارب أو أصدقاء.

ويصنف شافيتز (١٩٧٢) الكحوليين إلى نمطين، هما: الكحولي الاستجابي والكحولي المدمن. فأما الكحوليون الاستجابيون (Reactive alcoholics) فهم الذين أصبحوا مشغولين بالكحول عقب تعرضهم لضغوط خارجية عنيفة. وفي كثير من الأحيان تؤدي الراحة النفسية المؤقتة إلى نوع من التعزيز لهذا السلوك. وفي حالات أخرى يزيد الكحول من حدة الاكتئاب مؤدياً بالفرد إلى استهلاك كمية أكبر من الكحول يتبعها الإدمان. وفي هذا الصدد فإننا نجد البعض في حاجة إلى تحطيم العوائق النفسية فليجأ إلى الشراب قبل مواجهته للموقف.

والنمط الثاني هم الكحوليون المدمنون (Addictive alcoholics) وهم يكشفون عن اضطراب خطير في شخصيتهم سابق على إدمانهم للكحول، مع شواهد واضحة تدل على سوء التكيف في علاقاتهم مع الآخرين. كما يدل تاريخهم الشخصي على فشل في التكيف الأسري أو المدرسي أو المهني. ويكون بدء تناولهم للكحول دون سبب واضح. وأهم ما يكون واضحاً في نمط استجاباتهم الكلية هو ذلك الاتجاه نحو تدمير الذات الذي يشمل حياتهم كلها.

تأثير الكحول:

من الواضح أننا عندما نتحدث هنا عن أضرار الإدمان الكحولي، فإنما نشير بذلك إلى أضرار الكحول الأيثيلي الذي تحتويه المشروبات الكحولية الشائعة مثل النبيذ والبيرة والمشروبات الروحية المقطرة. وعلى هذا فنحن لا نتحدث هنا عن الكحول الميثيلي الذي يوجد في الكولونيا وبعض الأصباغ. وإن كان هذا الأخير - أي الكحول الميثيلي - يلجأ إليه أحياناً بعض المدمنين على الكحول عندما يعوزهم الحصول على المشروبات الكحولية. ويتصف الكحول الميثيلي بخصائص تجعله أشد خطراً بكثير من الكحول الأيثيلي. إذ أن معدل سرعة التمثيل الغذائي للكحول الميثيلي بطيء جداً مما ييسر حدوث فترة تسمم كحولي أطول بشكل ملحوظ. كما أنه يتصف بقابليته لحدوث تراكم التأثير مما يزيد من فاعليته نتيجة لتزايد تأثيره مرة بعد أخرى. وأكثر ما يجعل الكحول الميثيلي من خطر هو ما ينتج عن التمثيل الغذائي له من مواد سامة تضر الجهاز العصبي وبخاصة العصب البصري الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى العمى.

فلنا إن موضع اهتمامنا هنا هو الكحول الأيثيلي. وتتفاوت درجة تركيز هذا الكحول وفقاً لطبيعة الشراب الكحولي. فالبيرة تحتوي على ٣ - ٤,٥ ٪ من الكحول الأيثيلي، ويحتوي النبيذ على ٧ - ٢٠ ٪ منه، في حين تحتوي المشروبات الروحية المقطرة على ٣٠ - ٦٥ ٪ كحول أيثيلي. ويشير بعض الباحثين إلى أن المشروبات الروحية المقطرة تؤدي إلى التسمم الكحولي بسرعة أكبر مما تؤدي إليه كميات ماثلة من المشروبات الكحولية في شكل نبيذ أو بيرة. على أن هذا الرأي يتجاهل الطبيعة الخاصة لكل فرد، إذ تختلف نتائج تأثير المشروبات الكحولية ليس فقط بسبب اختلاف نوعيتها ودرجة تركيز الكحول الأيثيلي بها، وإنما أيضاً باختلاف الاستعداد الذاتي للفرد ودرجة تحمله. وهذه القضية الأخيرة - أي درجة التحمل - تتفاوت تبعاً لدرجة الاعتماد على تناول المشروبات

الكحولية ثم المراحل الأولى للإدمان - حيث تكون درجة التحمل في قمته - ثم المراحل الأخيرة من الإدمان، حيث تعود درجة التحمل إلى الانخفاض الشديد مرة أخرى، بحيث تحدث الكميات القليلة من الكحول مفعولاً قوياً لدى المدمن الكحولي. ومن ناحية أخرى، فإن تأثير الكحول الأثيلي إنما يتوقف أيضاً على معدل سرعة امتصاصه. وهذا المعدل يكون أعلى ما يمكن عندما يتناوله المرء ومعدته خاوية. كما أن تناول الماء أيضاً قبل تعاطي الكحول يمكن أن يسرع من معدل امتصاصه. ولغاز ثاني أكسيد الكربون دور هام في الإسراع من امتصاص الكحول. ويدرك المدمنون على الكحول بعض هذه الحقائق ويستفيدون منها وفقاً لأهدافهم. مثلاً في المجتمعات التي يكون الشراب الكحولي المفضل أو الشائع بينها هونوع من المشروبات الروحية المقطرة المحتوية على أعلى نسبة من الكحول الأثيلي، نقول في هذه المجتمعات يعمد أفرادها إلى تناول كميات كبيرة من الزبد وما إلى ذلك من مركبات دهنية قبل تناولهم لهذه المشروبات. وبهذا الإجراء تصبح عملية امتصاص الكحول الأثيلي بطيئة فيخف تأثير الشراب من ناحية ويطول هذا التأثير من ناحية أخرى.

ويبدو أن ذهان كورسكوف وكذلك الدهان الهذائي المخيف مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالإدمان على المشروبات الروحية المقطرة وليس بتناول البيرة والمشروبات الكحولية الأخف. ومع ذلك فإن البعض يرى أن الإدمان الكحولي بتأثيره المختلفة يمكن أن يحدث الاعتماد على تناول أي نوع من أنواع المشروبات الكحولية. ويمكن أن تتضح هذه الحقيقة بشكل أفضل عندما نضع في ذهننا تلك الكميات الهائلة من المشروبات الروحية من غير المشروبات المقطرة التي يستهلكها بعض الأفراد في بعض المجتمعات وخاصة تلك المجتمعات التي تروج فيها صناعة بعض هذه المشروبات الكحولية. وبهذا يتدخل عامل توفر تلك المشروبات وكذلك عامل انخفاض أسعارها.

وأهم ما تتصف به المشروبات الكحولية هو سرعة امتصاص الكحول في الدم مباشرة منذ بدء تناوله. ومعدل سرعة امتصاصه أسرع من معدل إخراجه من الجسم. وعلى هذا الأساس فإن الإفراط في تناول الكحول يعني حدوث درجة عالية من تركيزه في الدم. ومن المعتاد عندما تصل درجة تركيز الكحول في الدم إلى معدل ١٥٠ ملي جرام أو أكثر من الكحول في كل ١٠٠ ملي ليتر أو ما يعادله في البول أو اللعاب أو التنفس، فإن ذلك يعني حالة من التسمم. وتفرز الكليتان والرثتان حوالي ١/١٠ الكحول المتص دون تغيير، وأما الباقي فيتم تأكسده بمعدل ثابت تقريباً.

وأول مراحل عملية تأكسده هي تكوين مركب الاسيتالدهيد (Acetaldehyde) والمرحلة الثانية هي تحول الاسيتالدهيد إلى حامض الأسيتيك (Acetic acid) والمرحلة الثالثة والأخيرة هي تأكسد حامض الأسيتيك إلى ثاني أكسيد الكربون والماء.

وقد وجد أن مادة الدياسلفرام (Tetraethylthiuram disulfide) تعطّل عملية التخلص من الاسيتالدهيد، وأن تراكم هذا الأخير يؤدي إلى شعور متعاطي الكحول بعدم الراحة. وقد اكتشف اثنان من الباحثين الدنماركيين عام ١٩٤٨ هما جينز هالد وإريك جاكوبسين المشاعر البغيضة التي تنتاب من يتناول الدياسلفرام عقب تعاطيه المشروبات الكحولية. وقد تم الاستفادة من هذه الظاهرة في علاج الإدمان الكحولي كأسلوب من أساليب العلاج الشرطي يؤدي إلى تكوين منعكس النفور لدى مدمن الكحول.

ويعارس الكحول تأثيره المباشر على المراكز العصبية العليا، وهذا التأثير ذو طبيعة كافة. ويمتد هذا التأثير الكاف تدريجياً ليشمل في بعض الظروف النخاع المستطيل ومراكز القلب والتنفس، بمعنى أنه يمكن أن يؤدي إلى الوفاة (Mayer-Gross ١٩٦٣).

ويؤدي هذا التأثير الكاف للمراكز العليا الذي يمارسه الكحول إلى مرحلة قصيرة من الاستثارة ويصبح السلوك أقرب ما يكون إلى السلوك الغريزي، كما يصبح أكثر بدائية وأكثر تلقائية، ويتحرر الفرد من توتراته وهمومه وخجله على حساب درجة اليقظة والحكم ونقد الذات. ويختفي الضبط الذاتي الذي يمارسه الفرد على نفسه، وتطغى عليه موجات من الانفعالات البدائية من السعادة أو الحزن ورثاء الذات والبكاء.

وقد يتتاب الفرد حالة مزاجية من السرور والرضاء تؤدي إلى مشاعر زائفة من الثقة بالنفس وغياب الشعور بالتعب واللامبالاة الخلقية والعقلية. وعند هذه المرحلة يمكن أن تكشف عن نفسها سمات من الشخصية تكون خافية أو غير واضحة. ويحدث في هذه المرحلة أيضاً تبدل في الإدراك الحسي، ونقص في الانتباه، وبطء في التفكير، وضعف في الذاكرة البعيدة، كما يحدث أيضاً نقص في التأزر العضلي. ويتوقف طول هذه المرحلة وعمق تأثيرها على طبيعة الشراب الكحولي ومعدل سرعة امتصاصه ودرجة تحمل المتعاطي له.

وتتميز المرحلة التالية بأعراض من التخدر العميق، واندغام الكلام، واختلال

التأزر الحركي، والرجفات، والدوار، والقيء، وفقدان الوعي. وغالباً ما تكون هذه المرحلة مصحوبة بزيادة في درجة القابلية للاستثارة، وانفجارات من الهياج والغضب. وعندما يتخلص المرء من حالة التسمم الكحولي نجده فاقد الذاكرة بالنسبة لتلك الأحداث (Henderson and Ivor 1962).

وبالنسبة للمدمن الكحول فإنه ما إن يبدأ في تناول الشراب ويتخفف من ضوابطه الذاتية وأنواع الكف حتى ينسى كل نواياه ووعوده في الامتناع عن الشراب، ويؤدي ذلك الضعف في عدم القدرة على ضبط النفس إلى ما يماثل الحلقة المفرغة حيث تتزايد درجة ضعف إرادته تدريجياً إلى الحد الذي يحمل فيه شؤونته الخاصة. ويتزايد خداعه لنفسه إلى درجة لا تمكنه من رؤية حقيقة ذاته بحيث يصل الانهيار الخلقي إلى نهايته. وفي المراحل الأخيرة تخفّي كل مظاهر اعتزازه بذاته وكرامته. وفي بعض الأحوال قد ينشد الكحول في أي صورة بغض النظر عن المذاق أو النوع كأن يلجأ إلى تناول المركبات المحتوية على الكحول الميثيلي. على أن الأمر في الأغلب قد يتطلب فترة زمنية طويلة تصل خمسة عشر سنة من الاعتماد على الكحول حتى تتطور حالة المدمن الكحولي إلى صورتها المتطرفة وحتى تتبلور أعراض الإدمان الكحولي الجسمية والعقلية ومضاعباتها من فشل في الحياة الأسرية والمهنية والاجتماعية، وحتى تأخذ المشكلة حجمها التقليدي عندما يبدأ المدمن في تناول المشروبات الكحولية منذ الصباح وطوال اليوم.

ويؤدي الإدمان الكحولي إلى صور عدة من الاضطرابات الجسمية والعقلية تختلف من حالة لأخرى باختلاف التكوين الجبلي والاستعداد الوراثي والظروف الصحية العامة، كما تختلف أيضاً وفقاً لدرجة استهلاك الكحول والمدة الزمنية التي استغرقها الإدمان الكحولي.

ومن الصور المألوفة في الإدمان الكحولي وجود اضطراب في توازن أملاح وسائل الجسم، التهابات في الجهاز المعوي، تليف الكبد، نقص في الفيتامينات. ويبدو أن نقص الفيتامينات لدى مدمن الكحول يعود أساساً إلى اعتماد المدمن على الكحول كمصدر للطاقة دون مراعاة لاحتياجات جسمه من الفيتامينات والأملاح المعدنية. وربما كان السبب في ذلك أيضاً ما يعانيه مدمن الكحول من فقدان الشهية بسبب التهابات المعدة التي غالبها ما تتخذ شكلاً مزمناً. وربما كان اضطراب عمليات التمثيل الغذائي من بين العوامل المحدثة للنقص الغذائي عند مدمن الكحول.

ويفترض أن تأثير الكحول على الغدة النخامية ينعكس على حياته الجنسية، كما يفترض أيضاً أن هذا الضعف الجنسي يزداد سوءاً ويتخذ صفة الثبات بسببه تليف الكبد. فمن المعروف أن تليف الكبد يعوق عملية التخلص من هرمونات الأنوثة، مما يؤدي إلى تضخم حجم الثديين، وفقدان شعر الجسم، وضمور الخصيتين، وتناقص درجة التوتر العضلي.

وهناك افتراض آخر مؤداه أن الضعف الجنسي الناتج عن الإدمان الكحولي ذو طبيعة عصبية، أي خاص بالجهاز العصبي، ولا يعود إلى أسباب نفسية أو هرمونية. ومثل هذا الافتراض يحدد الضعف الجنسي في اختلال وظيفي في القوس المنعكس الذي يحدث الانتصاب. على أن هذا الافتراض موضع نقد شديد، إذ من المعروف أن مدمن الكحول يفقد أيضاً المرحلة السابقة على الانتصاب، وهي مرحلة الرغبة والتي لا بد من وجودها كإحدى حلقات الفعل الجنسي السوي.

على أية حال، فمن الحقائق الثابتة — بعكس ما قد يكون شائعاً — أن الكحول يؤدي إلى حالة من الضعف الجنسي توصف بأنها مؤقتة أي ليست دائمة ثابتة وإنما يمكن أن تزول بعد عودة متعاطي الكحول إلى حالته الطبيعية وتخلصه من الكحول بالجسم. على أنه مما لا شك فيه أنه عند المستويات المنخفضة من التركيز الكحولي في الدم، فإن الكحول يعمل على إزالة عوامل الكف الجنسي. إلا أن مثل هذا التأثير عند المستويات العليا من التركيز الكحولي في الدم يتحول إلى فشل جنسي تام. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفشل يستمر في حالات الإدمان الكحولي ويتخذ صفة الثبات (بريدل، ويلسن، روسين ١٩٦٨).

والضعف الجنسي الناتج عن الإدمان الكحولي كان دائماً العامل غير الظاهر للفشل في الحياة الزوجية. وكان الطلاق يعزى إلى جوانب أخرى من سلوك مدمن الكحول مثل الظروف المالية. إلا أن الدراسات الحديثة أوضحت أن الضعف الجنسي الناتج عن الكحول هو العامل الرئيسي في ارتفاع نسبة الطلاق بين الكحوليين.

وأما بالنسبة للحياة الجنسية للأنتى المدمنة الكحول، فإن الأساطير تشيع عن المرأة المتحللة التي تتصف بالفوضى الجنسية المدمنة كحولياً، في حين أن الأمر على عكس من ذلك إذ نجد أن المرأة المدمنة كحولياً تشكو عادة من نقص في الدافع الجنسي ونقص في

الاهتمامات الجنسية على عكس ما كان شائعاً من قبل. ومن ثم فإن الصورة الأقرب إلى الحقيقة هي صورة المرأة المتوترة التي تتجنب كل الاتصالات الجنسية (لاماركا ١٩٧٨).

ويمكن للتسمم الكحولي المزمن أن يؤدي إلى حالة من البارانويا. على أن معظم هؤلاء المرضى هم أساساً من المصابين بالفصام المزمن عن أصبحوا أيضاً مدمنين على الكحول. وتعتبر حالات الهذاء المخيف (Delirium Tremens) من أكثر حالات الذهان شيوعاً في الإدمان الكحولي المزمن. وكثيراً ما يلعب التوقف الفجائي عن الشراب دوراً هاماً في إحداث هذا النمط الذهاني. ومن المحتمل أن يكون النقص الغذائي - نقص الفيتامينات - من بين العوامل المحدثة لهذه الأعراض الذهانية التي تتلخص في فقدان القدرة على التأزر العضلي واضطراب شديد في حفظ التوازن، اضطراب الحالة الشعورية، هلاوس بصرية، قلق، فزع، اضطراب الكلام. والخطورة التي تكمن هنا هي في إمكانية حدوث هبوط في القلب يتبعه الوفاة بين ذوي البنية المتدهورة. ويمكن أن ينتج عن إحدى نوبات الهذاء المخيف ظهور زملة ذهان كورساكوف. وقد وصف كورساكوف هذه الزملة لأول مرة عام ١٨٨٧ وتتميز باضطراب وجداني، اضطراب الذاكرة، خلط وتحريف للذاكرة، عدم إدراك الوقت أو الزمان أو المكان، اضطراب في الأعصاب الطرفية، ضعف جسمي (Noyes and Kolb ١٩٦٣).

درجة انتشار الإدمان الكحولي:

من أشق الأمور في الإدمان الكحولي هو محاولة تحديد حجم المشكلة. ففي الواقع أن مظاهر ونتائج هذا النوع من اضطرابات السلوك مثل: الرغبة الشديدة في الحصول على الكحول، عدم القدرة على التوقف عند بدء تناول الشراب، تكرار تعاطي الكحول وبكميات كبيرة عادة، إلحاق الضرر بصحة الفرد وبالمجتمع... إلخ. هذه كلها مظاهر تجعل من الصعب تحديد مدمن الكحول في المجتمع المعين. فمثلاً ما هي درجة الرغبة الجامحة في الحصول على الكحول؟ تحت أي ظروف يفتقد المرء ضبطه لنفسه في تناول الكحول؟ ما هي الكمية التي يتناولها من يعتبر في عداد المدمنين الكحوليين؟ ما هو تكرار تعاطي الكحول؟ ما هو نوع الضرر الذي يلحق بصحة الفرد وبالمجتمع؟

وبسبب الطبيعة المراوغة لمشكلة الإدمان الكحولي، وجد المشتغلون بالدراسات الابداعية أنه من الأفضل تقرير معدلات من الإفراط في تناول الكحول، ومعدلات

الوفيات الناجمة عن الإدمان الكحولي، عن أن يتجه الاهتمام إلى تقرير معدلات الإدمان الكحولي. وفي الواقع فإن الإحصائيات الخاصة بمعدل استهلاك المشروبات الكحولية ومعدل الوفيات الناجمة عن الإدمان الكحولي، قد استخدمت كمؤشرات عامة تسهم في الكشف عن حجم مشكلة الإدمان الكحولي.

ولقد انجذبت جهود المشتغلون بالدراسات الاییدمیولوجیة فی مجال الإدمان الكحولي نحو دراسة معدلات الوفيات وحالات المرض الناجمة عن الإدمان الكحولي. فعلى سبيل المثال، وجد ارتباط بين مستوى استهلاك الكحول وبين معدلات الوفيات الناجمة عن تليف الكبد. وقد أوضحت الدراسات بالفعل أن الوفيات بين المدمنين كحولياً ترجع إلى أسباب مثل تليف الكبد، أمراض الجهاز الدوري، الالتهاب الرئوي، سرطان في الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي، الحوادث. والأسلوب المتبع في هذا الصدد هو إجراء دراسة استرجاعية (Retrospective Study) للحالات التي يشبه في أن وفاتها مرتبطة بالإدمان الكحولي، والقيام بجمع بيانات عن تاريخ حياتهم. إلا أن الصعوبة الواضحة هنا هي عدم إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات لأنها قد تكون في الأغلب غير دقيقة وغير كاملة أو مستوفاة.

وفي الواقع، فإن الدراسات الاییدمیولوجیة الموثوق فيها هي أمر نادر الوجود، وذلك بسبب الصعوبة في الحصول على بيانات إحصائية كافية عن الإدمان الكحولي بسبب طرق جمع البيانات من مستشفى إلى آخر ومن مجتمع لآخر، ويسبب احتمال تشخيص كثير من الحالات وفقاً لمضاعفاتها وليس وفقاً لأصل نشوء هذه المضاعفات. فمثلاً حالات تليف الكبد الناتج عن الإدمان الكحولي كثيراً ما يشار إليها باعتبارها من الأمراض الداخلية بحيث تضمها إحصاءات تلك المجموعات من الأمراض. وبالمثل حوادث الطريق الناجمة عن تعاطي الكحول يمكن أن تدخل تحت إحصاءات حوادث المرور وهكذا. وكثير من المدمنين الكحوليين قد لا تناوهم الإحصاءات الرسمية بأي حال من الأحوال بسبب علاجهم في العيادات الخاصة وليس في المستشفيات العامة. والمرأة عادة ما تظل محمية في منزلها، بحيث يصعب اكتشاف حالتها، وبالتالي تكون دائماً الدراسات الخاصة بمدى انتشار الكحول بين الأنثى هي دراسات لا تعتمد على إحصاءات دقيقة. وبالرغم من هذه الصعوبة في حصر درجة انتشار الإدمان الكحولي فإن الدراسات الاییدمیولوجیة تعتبر هامة جداً في تخطيط ووضع البرامج الخاصة بمشكلة الإدمان الكحولي.

العِلْيَةُ : (Actiology)

يمكننا تعريف العِلْيَةُ بأنها علم أسباب الأمراض، ويشمل ذلك الأسباب المباشرة، وعوامل الاستعداد للإصابة بالمرض، وكيفية تأثيرها. وعند دراسة العوامل العلية في الأمراض النفسية والعقلية واضطرابات السلوك فإن الباحث يواجه عادة بتداخل العديد من العوامل التي يفترض أنها مؤدية للمرض، وبعدم إمكانية إعطاء وزن أكبر لبعض العوامل دون غيرها طالما أن القضية في نهاية الأمر هي قضية تفاعل وتأثير متبادل. ويتضح هذا الموقف أيضاً عند بحثنا في العوامل العلية في الإدمان الكحولي، وإن كان الأمر يزداد في هذه الحالة تعقداً وتشابكاً، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الاتجاه القائل بأن الإدمان الكحولي هو نوع من اضطرابات السلوك عن أن يكون مرضاً في ذاته. وهنا فإننا نواجه بإبعاد كثير في المشكلة يصعب قياسها وتحديدها والتعرف الموضوعي على حقيقة الدور الذي تلعبه في استثارة المشكلة ودفعها إلى حيز الوجود. ولعلنا بهذا نشر بصفة خاصة إلى تأثير الضغوط البيئية وظروف العمل وجماعات الأصدقاء والنظم السائدة في المجتمع المتعلقة بتعاطي الشراب سواء من حيث إجازته والسماح به أم من حيث فرض القيود التي تصل إلى حد منعه، وغير ذلك من عوامل كثيراً ما يعزى إليها الإدمان على الكحول دون أن تكون هناك وسائل موضوعية لتحديدها وقياس مدى فاعليتها وتأثيرها. ومع أننا لا نريد منذ البداية ونحن نتعرض للعوامل العلية في الإدمان الكحولي أن نحمل نظرة متشائمة، إلا أننا فقط نستهدف الإشارة إلى الطبيعة المراوغة لهذه المشكلة، خاصة وأننا ندرك أن تحديد العوامل العلية في أي اضطراب يجعل من السهل بعد ذلك تحديد مقاييس وقائية وعلاجية فعالة.

من الوجهة الكلاسيكية في دراسات اضطرابات السلوك يتجه الباحث عادة إلى نظريات التحليل النفسي ونظريات التعلم لتفسير السلوك والعوامل التي حدثت به إلى الخروج عن السواء. ثم من الوجهة التقليدية أيضاً، أن يتجه بأفاهه للبحث في الاستعداد الوراثي والتكوين الجبلي، وأن يأخذ في اعتباره أيضاً التركيب الحضاري والضغوط الاجتماعية والبيئية وظروف التنشئة الاجتماعية. وقد يميل أحد الباحثين - بسبب طبيعة اهتماماته هو - أن يولي أحد هذه العوامل أو أكثر وزناً أكبر من غيره من العوامل، وقد ينتهي آخرون إلى القول بتفاعل هذه العوامل جميعاً معاً دون إمكانية تحديد درجة الإسهام النسبي لكل عامل من هذه العوامل.

ومن وجهة نظر التحليل النفسي يرى فرويد أن الإدمان الكحولي يعود إلى المرحلة الغمية التي تتسم بالحاجة إلى تناول الحب والعطف جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى تناول الطعام والغذاء عن طريق القم. وفي تفسير آخر لسلوك المعتمد على الكحول يقرر فرويد بأن هذا الاعتماد هو نوع من الإدمان، وأن الاستمنا هو نمط الإدمان الأساسي، وأن كل صور الإدمان الأخرى هي بديل لهذا النمط الأساسي.

ويرى كارل ميننجر (١٩٣٨) دافع تدمير الذات باعتباره مكوناً أساسياً في الإدمان الكحولي. فالمدمن على الكحول لديه دائماً رغبة قوية في أن يدمر ذاته بسبب قيام مشاعر الإثم لديه ورغبته في توقيع العقاب عليه نتيجة لمشاعره ورغباته العدوانية. وأن الصراع الأساسي لدى مدمن الكحول يتمثل في اتجاهات الطفل العدوانية العنيفة نحو والديه ورغبته في تدميرهما، ثم مخاوفه من أن يفترقهما وأن يرتد العدوان نحو الذات. كما يرى ميننجر أن الإدمان الكحولي هو تدمير تدريجي للذات، وهو في نفس الوقت هروب من التوقيع الحاد القاطع لتدمير ذاته.

ويعزو ألفرد أدلر (١٩٤١) الإدمان الكحولي إلى شعور عنيف بالنقص يعود إلى حالة مستمرة دائمة من الإحساس بعدم الشعور بالأمن والرغبة في الهرب من المسؤولية. ويرى رادو (١٩٣٣) أن أي رغبة شديدة في الحصول على أي نوع من أنواع العقاقير هو مظهر لحالة مرضية. وأن بعض الناس لديهم استعداد للاستجابة القوية لتأثيرات أحد العقاقير. وأن الدافع نحو استخدام العقار وليس العقار ذاته هو الذي يجعل بعض الأفراد عن استجبيون لإحباطات الحياة بنوع من التوتر، يلجؤون إلى استخدام الكحول.

هذه الآراء في الواقع ليست بمنأى عن النقد. فهي إما أنها تمثل نوعاً من التبسيط المتطرف - كما فعل رادو - الذي يبدو ساذجاً في بساطته بعيداً عن تفسير هذا النمط من اضطرابات السلوك. وهي إما لم تدعمها دراسات لاحقة أو حتى ملاحظات اكلينيكية مضبوطة. فالشواهد الاكلينيكية لا تقدم لنا صورة المدمن الكحولي المعتمد على الآخرين والذي ينشد العطف والحب والمساندة دائماً من الآخرين. كما أن تدمير المدمن الكحولي لذاته إنما يبدو كنتاج ثانوي لسلوك المدمن المتصف بقلّة الحيلة وفقدانه الإرادة واعتماده المطلق على مصدر معين - وهو الكحول - في نشدان اللذة والهروب من واقع الحياة. وأخيراً، إذا شئنا أن نسلk الطريق الأخير في دحض أو مساندة نظريات التحليل النفسي، فإن نتائج العلاج بالتحليل النفسي للمدمني الكحول لم تكن مشجعة، الأمر

الذي يشير إلى احتمال فشل العلاج بسبب قصور في تحديد الأسباب. أو العوامل الكامنة وراء السلوك، أو أن هذه الأسباب المفترضة كانت منذ البداية مضللة.

وللتفسير السيكودينامي دوره في تقريب مفاهيم العلية في الإدمان الكحولي من وجهة النظر التحليلية. فيقرر والجريين وباري (١٩٧٠) أن الإدمان الكحولي يعود إلى حالة الصراع النفسي التي يعاني منها مدمن الكحول. فهو يقع فريسة للتباين أو التناقض بين مشاعر الانتفاء ومشاعر الاغتراب تجاه الناس وعدم القدرة على الحسم بين هذه المشاعر المتباينة المتناقضة. وتقوم هذه المشاعر أساساً نحو الآباء أو بديلي الآباء ثم تنتقل إلى سائر العلاقات الاجتماعية الأخرى. ونتيجة لعدم حسم هذه الاتجاهات خلال مراحل الحياة المبكرة، فإنها تتخذ صفة الصراع المزمن في مراحل الرشد. وينتهي هذا الصراع إلى قيام حالة عنيفة من القلق وإلى قيام مشاعر الإثم، الأمر الذي يؤدي إلى حالة التوتر النفسي والاكتئاب.

ويرى نويس (١٩٦٣) أن أسباب الإدمان الكحولي هي نفسها تلك التي تحدث العصاب في غير الكحوليين. وأن الإدمان يعود إلى خبرات صادمة في حياة الفرد المبكرة. وأن مدمن الكحول يعاني من نوع من التثبيت عند المرحلة الفمية. وأن مدمن الكحول ربما لم تنم لديه أبداً ذات عليا قوية ثابتة، وأنه يفتقد الإحساس بالمسؤولية كما يفتقد وجود ذات قوية. على أن نويس يؤكد من ناحية أخرى أن أي شخصية متكاملة قد حققت نوعاً من التكيف السوي يمكنها تناول أنواع التوتر والقلق التي تواجهها دون اللجوء إلى تعاطي الكحول. وأن الكحوليين ليسوا بالضرورة عصابيين، وأن هناك فقط نوع من التماثل في العوامل العلية المحدثة للعصاب وللإدمان الكحولي.

على أن إنكار نويس لعصابية المدمنين على الكحول تعارضه آراء أخرى عديدة. فقد لاحظ جيلينك (١٩٦٠) أن المدمنين على الكحول -بصفة عامة- يتمون إلى فئات العصابيين أو الدهانين وأولئك ذوي التكوين الجبلي المعين الذي يجعلهم عرضة للإدمان. ويرى مايرجروس (١٩٦٣) أن هذه الملاحظة تتفق جزئياً مع واقع أن تناول الشراب يمكن أن يعكس حالة مزاجية معينة تؤدي إلى الرغبة الجامحة في نشدان حالة من النشوة. فبعض المصابين بالاكتئاب قد يلجؤون إلى الكحول كمخرج لمشاعر الضيق التي يعانون منها. كما أن القابلية للاستشارة عندما تكون من المعادلات النفسية للاكتئاب قد تؤدي أيضاً إلى الإدمان الكحولي.

لكن ملاحظة جيلينك هذه ليست غير قابلة للنقد. فالمدمنين على الكحول ليسوا بالضرورة ذهانيين أو عصبيين. وأن أي إنسان عرضة لأن يصبح مدمناً على الكحول (بيرس ١٩٧٦). والنقد الآخر الذي يوجه إلى رأي جيلينك هو أنه يميل بهذا القول للتأثير البيئي والحضاري وعمليات التغير الاجتماعي والاستعداد الوراثي والمتغيرات النفسية. ومن ناحية أخرى، فقد أوضحت الدراسات العديدة أن الكحول يمكن أن يسهم في الكشف عن حالات الفصام الكامن بمعنى أننا ينبغي أن ننظر إلى الكحول باعتباره نتيجة للذهان وليس سبباً له. بل إن جيلينك يناقض نفسه عندما يميز بين الإدمان الكحولي كمرض في ذاته وبين تناول الشراب كعرض.

وإذا ما نظرنا إلى الإدمان الكحولي باعتباره نوعاً من العادات التي اتخذت صفة الثبات بحيث تفرض نفسها على الكائن الحي، وإذا ما نظرنا إلى الاعتماد الكحولي كنمط سلوكي يوجه تصرفات صاحبه بشكل يتعد فقط من حيث الدرجة عن حدود السواء، فإن استخدام نظريات التعلم لتفسير هذا السلوك تصبح مقبولة منذ بداية الأمر.

وتجمع نظريات التعلم على القول بأن تأثير الكحول يعزز الارتباط ما بين المنبه والاستجابة. فعندما تؤدي استجابة ما في وجود منبه معين إلى خفض للدافع، فإن الكائن يميل إلى تكرار الاستجابة عندما يواجه بمثل هذا الموقف. ويعمل الكحول على تعزيز السلوك لأنه يؤدي إلى خفض للقلق والخوف أي خفض للتوتر. ومثل هذا السلوك الذي ينتهي إلى خفض التوتر يمكن أن يصبح عادة أو نوعاً من الإدمان.

وفي هذا الصدد يشير دولاورد وميللر (١٩٥٠) إلى أن الكحول يؤدي إلى خفض مؤقت للقلق والصراع متبوعاً بحالة من الشقاء والبؤس مما يحدث دورة الإدمان. وترى مدرسة سكران ما يحدثه الكحول من خفض للقلق، وإعادة تكرار هذا الخفض للقلق، يصبح أمراً متعلماً. ويشير شوين إلى أن التحرر من القلق عقب بدء تناول الشراب يعمل كنوع من التديم. ولا تختلف آراء جميع المشتغلين بنظريات التعلم من أن الكف الذي يمارسه الكحول على العمليات العقلية العليا، وما يتبعه من شعور بحسن الحال والتخفف مما يستشعره المرء من توتر انفعالي وخاوف مبهم غامضة، إنما تؤدي في النهاية إلى تعزيز هذا السلوك، بحيث ينتهي تعاطي الكحول إلى أن يصبح أمراً متعلماً يأخذ شكل العادة التي تعيد وتكرر نفسها بسبب ما تلقاه من تديم وتعزيز. وقد وجد ماسرمان (١٩٤٦) أنه عند تقديم الكحول إلى القطط العصابية فإن ذلك كان يؤدي إلى خفض السلوك العصبي بين هذه

القطط. وفي التجارب على الفئران وجد كوجر أن الكحول يعمل على خفض دافع الخوف، وأن هذا التأثير الذي يخدم كنوع من التدعيم يجعل عملية تعلم تعاطي الشراب قوية لدى المدمن كحوليًا.

وأما من وجهة الفرص الخاص بتأثير الجبلة كأساس لأحداث الإدمان الكحولي فقد وجد ماكورد وآخرون (١٩٦٠) أنه لا توجد دلائل تشير إلى أن النقص الغذائي أو اضطرابات التمثيل الغذائي أو اضطرابات الغدد الصماء في الطفولة يمكن أن تؤدي إلى حالة من الإدمان الكحولي في سن الرشد. على أن المشكلة الواضحة في مثل هذه الدراسات هي أن مقاييس هذه الأبعاد الخاصة بالتمثيل الغذائي والغدد الصماء والوظائف العصبية ليست على درجة من الكفاية في وقتنا الحاضر بحيث تقدم لنا صورة يمكن الوثوق فيها عن جبلة الفرد.

هذا ويفترض وليامز (١٩٥١) وجود نوع من الاضطراب في الأنزيمات يؤدي إلى إعاقة عملية التمثيل الغذائي للمواد الكربوهيدراتية بحيث تصبح هذه المواد غير كافية كمصدر سريع للطاقة. ولما كان الكحول يخدم كمصدر بديل لهذه الطاقة، فإنه تصبح هناك رغبة قوية في الحصول على الكحول. ووفقاً لهذا المبدأ فإن الفئران التي حرمت من فيتامين (ب) كانت تختار محلولاً به الكحول مفضلة إياه عن الماء. وفي هذا الصدد نجد أن البحوث المخبرية تشير إلى أن نقص فيتامين (ب) بين الفئران يزيد من درجة تعرضهم للإدمان الكحولي. وهناك وجهة نظر غير واضحة يمثلها هميك ترى أن الإدمان الكحولي إنما ينشأ عن انحرافات فسيولوجية، بحيث أن خلايا الجسم والمخ تؤدي عملها بشكل أفضل في وجود الكحول.

ومن وجهة الاستعداد الوراثي ودوره في إحداث الإدمان الكحولي فقد أوضحت بعض الدراسات بين أقارب المدمنين على الكحول أن نسبة الإدمان الكحولي بين الآباء والأبناء كانت حوالي الضعفين والنصف عنه بين آباء وأبناء المجموعة الضابطة. ويقرر شافيتز (١٩٧٢) أن الدراسات تكشف عن أن الأبناء يتعاطون الكحول بدرجة تماثل الآباء. فالأب المدمن ينجب ابناً مدمناً، والأب الذي لا يشرب ينجب ابناً لا يشرب، والأب الذي يشرب باعتدال ينجب ابناً يشرب باعتدال. ويضيف شافيتز أن نسبة الإدمان الكحولي العالية بين مجموع أفراد عائلة الشخص المدمن تؤكد هذه الملاحظات. ومن الواضح أن هذا الرأي الذي يمثله شافيتز يعتبر نوعاً من التبسيط المتطرف، بل وربما نوعاً

من الخطأ يقع فيه باحث مثل شافيتز له اهتماماته بمشكلة الإدمان الكحولي. فلو أخذنا بهذا الرأي لأصبحت المشكلة من الواضح يمكن سواء من حيث تفهم أسبابها أو من حيث أساليب الوقاية والعلاج لها، مادام الأب الذي يتعاطى الكحول سوف ينجب بالضرورة ابناً يتعاطى الكحول، والأب الذي لا يشرب سوف ينجب ابناً لا يشرب. وهذا النوع من التبسيط فيه تجاهل للعديد من العوامل الأخرى التي تتفاعل معاً والتي يمكن أن تؤدي أولاً تؤدي إلى الإدمان الكحولي. ونحن بهذا لا ننكر آثار الاستعداد الوراثي - إن ثبت قيامها - ولكنها لا تمثل قانوناً مرادفاً للكل أولاً شيء مثل ذلك القانون الذي يتبعه الجهاز العصبي في توصيله للتنبيهات العصبية.

ومن جهة أخرى، فإن كروزكوك (١٩٧٤) يعرض رأيه كمشتغل بعلم الوراثة فيشير إلى أنه ينبغي النظر إلى الإدمان الكحولي كمرض له نمط من المورثات شأنه شأن أي اضطرابات أخرى مورثة. وأن نتائج الدراسات تعزز القول بوجود نوع من المورثات يفعل فعله في هذا الصدد. إذ أن إخوة مدمن الكحول معرضون لأن يصبحوا مدمنين كحوليين بمعدل من سبعة إلى ثمانية أضعاف المجتمع العادي. وأنه هناك فروقاً ملحوظة بين الذكور والإناث من حيث معدلات التعرض للإدمان الكحولي.

وتكشف الدراسات التجريبية التي تجري في المختبرات عن إمكانية قيام عوامل وراثية تقرر درجة القابلية للإدمان الكحولي، حيث أمكن في المختبرات زيادة القابلية للإدمان الكحولي بين الفئران من خلال الأجيال المتعاقبة (سكولار وآخرين ١٩٧٢).

ويقال أيضاً بأن العرق (Race) يلعب دوراً أيضاً في تقرير درجة القابلية للإدمان الكحولي، وهذا يعني بشكل أو آخر أن للعوامل الوراثية دورها في تحديد هذه المشكلة. ومع ذلك، فإن دور العرق كأحد العوامل العلية في الإدمان الكحولي، إنما يعني أيضاً إمكانية تدخل العوامل الحضارية والظروف البيئية التي يعيشها الفرد، بل وربما كانت تلك العوامل الحضارية والبيئية هي الأساس في استحداث المشكلة وليس العوامل الوراثية.

ومن جهة التفسير الحضاري يقرر ماندلبوم (١٩٦٥) أن هناك جانبين حضاريين في تناول الشراب. فهناك الشكل الذي يتم به تناول الشراب، ثم هناك المعنى الذي تضيفه الحضارة المعينة على تناول الشراب. ومن السهل التعرف على الشكل الذي يتم به تناول

الشراب لأنه عادة ما يتم التعبير عنه كمجموعة من القواعد الواضحة تنظم سلوك تناول الشراب. وهذه القواعد تقرر زمان ومكان ونوع الشراب الكحولي، ومعدل ما يستهلك فيه والسلوك الملائم في تناوله. وقد وجد هورتون (١٩٤٣) في دراسات حضارية مقارنة أن درجة تعاطي الشراب تتصل اتصالاً مباشراً بمستوى القلق في المجتمع. وأن المجتمعات التي تتعرض للتغير الاجتماعي تمثل حالة تساند هذا الرأي. كما أن هناك دراسات أخرى عديدة تشير إلى وجود فروق حضارية ترتبط بالفروق المختلفة في معدلات الإدمان الكحولي. وتدل الدراسات الأيديميولوجية على وجود ارتباط بين ارتفاع معدلات الإدمان الكحولي وبين أن يكون الفرد مقيماً في المدينة، أعزباً، ينتمي إلى مجموعة انثوجرافية معينة، وله مهنة معينة.

ويتضح تأثير العوامل الحضارية عند دراسة الصورة التي ينتشر بها تعاطي الكحول في المجتمعات الانثوجرافية المختلفة وكذا نوعية المشروبات الروحية المتداولة. فهناك افتراض بوجود فروق ملحوظة في نوعية الكحول والعقاقير المنتشرة من مجتمع لآخر. ففي أثينا مثلاً تكون أولوية الاستهلاك للبيذ ثم البيرة فالمشروبات الروحية القوية، في حين أن الأمر يختلف في سالونيك، حيث الأفضلية للبيرة ثم النبيذ، فالمشروبات الروحية القوية. ومن غير المعروف بعد السبب في هذه الأولوية للاستهلاك، وإن كان ذلك يعتبر مؤشراً يعكس بشكل ما الأثر الحضاري في الإدمان الكحولي.

وفي دراسة عبر حضارية أجريت في لاوس (إسماعيل ١٩٧٤) حيث ينقسم السكان إلى مجتمعين انثوجرافيين هما (لاو - Lao) و (ماو - Meo)، وجد أن الأفيون كان منتشرأبين ماو في حين كان تناول الكحول هو الأكثر شيوعاً بين المجموعة الانثوجرافية الأخرى. ويعزى توزيع المشكلة بهذه الصورة إلى عوامل إيكولوجية معينة، حيث ينمو الأفيون في مزارع ماو، في حين ينمو الأرز الذي تصنع منه المشروبات الكحولية في مناطق لاو. ومع ذلك فإن هذه العوامل الإيكولوجية لا تفسر الموقف برمته، فقد وجد أن ذلك التمايز في تفضيل نوع من العقاقير والمشروبات الكحولية إنما يتمشى مع النظم الاجتماعية في كل مجتمع ليعمل أهدافاً وظيفية معينة. ففي مجتمع ماو يتمتع المواطنون بحرية في التعبير عن انفعالاتهم مما يجعلهم في غير حاجة إلى عقار يتيح لهم فرصة التنفيس عما بأنفسهم مثلما تفعل المشروبات الروحية. ومن ناحية أخرى، نجد أن أفراد هذا المجتمع مضطرون للعمل في ظروف شاقة مؤلة الأمر الذي يجعلهم يلجؤون إلى الأفيون.

وأما مجتمع لاو فإنه لا يتيح للمواطن فرص التعبير الانفعالي ومن ثم كان استخدام المشروبات الكحولية عاملاً مساعداً على التفتيت عن انفعالاتهم وإطلاق العنان لها. ويعزز هذا الاتجاه طبيعة العمل الخفيف الذي يؤديه، وكذا طبيعة المطالب الأخلاقية في ذلك المجتمع.

ولقد قامت دراسات تحاول إرجاع العلية في الإدمان الكحولي إلى أنماط معينة من الشخصية واستخدمت في ذلك مقاييس مختلفة منها مقياس مينسوتا للشخصية المتعددة الأوجه ومقياس كاتل. ففي إحدى هذه الدراسات (والتون ١٩٦٨) وجد أن أولئك الذين يتصفون بعدم القدرة على السيطرة على الشراب يميلون لأن يكونوا معاقبين لأنفسهم، أكثر عدوانية، يوجهون عدوانهم بشكل أكبر إلى أنفسهم، أقل ثباتاً انفعالياً، مكتئين، يميلون لأن يكونوا أقل انبساطاً. إلا أن هذه الدراسات كانت عرضة للنقد بسبب صغر حجم العينة. (لويس وروبير ١٩٦٨) وقد أمكن عزل ثلاث أنماط مختلفة من المدمنين الكحوليين، أحدها يكشف عن القلق، والنمط الثاني يكشف عن القلق مع قدر ضئيل من الكف للذات العليا، والنمط الثالث وهو الأقل شيوعاً هو لشخصيات فصامية تحشى التعامل مع الناس. وفي دراسة أخرى (بارتنجتون وجونسون ١٩٦٧) أمكن تحديد خمسة أنماط. الأول ويمثله ٢٠٪ من مجموع أفراد العينة، وهو لأفراد لا يهتمون بما يظنه الآخرون فيهم، قابلون للتصرف بشكل لا اجتماعي، غير مستقرين انفعالياً بصفة عامة. والنمط الثاني ويمثله ١٩٪ من أفراد البحث وهم ممن يظهرون اتجاهات مضادة للمجتمع بدرجة أقل، إلا أنهم يعانون من درجة من الاضطراب الفكري، يعيشون ظروفاً زواجية سيئة. والنمط الثالث ويمثله ١٠٪ من أفراد البحث وهم على درجة عالية من العصابية، أكبر سناً، أقل قدرة لفظية، وأقل مستوى من التعليم، يشربون بدرجة من الانتظام أكثر من الآخرين، إلا أنهم يظهرون نمطاً من المعيشة مستقراً نسبياً وحياة زواجية معقولة. والنمط الرابع ويمثله ٢٣٪ وهم على درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي، وصحتهم الجسمية أفضل، ويعانون من مشاكل أقل من الكحول. ويمثل النمط الخامس والأخير ٢٨٪ من أفراد البحث وهم تلك المجموعة ممن يتصفون بدرجة أقل من اضطراب الفكر، ودرجة أعلى من العلاقات الاجتماعية الطيبة، ودرجة أقل من الاضطراب الانفعالي. ومع ذلك فإنهم يمارسون درجة أكبر من تكرار تناول الشراب، ويتناولون كمية أكبر من الشراب يستهلكونها في المناسبة الواحدة عن أي نمط آخر.

على أن النتيجة الواضحة لهذه المحاولات الهادفة إلى الربط بين نمط الشخصية وبين الإدمان الكحولي أنه لا توجد مجموعة متجانسة تظهر عرض الإدمان الكحولي، وأن الفروق الكبيرة في مظاهر الشخصية يمكن التعرف عليها في أي مجتمع كحولي، وأن هذا التفاوت نلمسه أيضاً من مجتمع لآخر.

المعالجة:

إن علاج الكحوليين غالباً ما ينظر إليه بنوع من التشاؤم، وأنه لا يوجد علاج فعال للإدمان الكحولي، وأن الفروق بين طرائق العلاج المختلفة لا قيمة لها لأن الكحوليين غالباً ما تنقصهم الدافعية أو الرغبة في التأهيل. ويعزز وجهة النظر التشاؤمية هذه أن نسب نجاح البرامج العلاجية لا تتعدى عادة من ٢٠ إلى ٣٠٪ (باتيسون ١٩٧٤). على أنه يقال بأن وجهة النظر التشاؤمية تنبع من إساءة تفسير البيانات المتاحة عن علاج الإدمان الكحولي وعن تركيب الدافعية لدى مدمن الكحول. كما أنه لا ينبغي للعلاج كي يكون ناجحاً أن يكون إما أبيض أو أسود، فهناك درجات متفاوتة من التحسن تعتبر أهدافاً واقعية (Pattison ١٩٦٦، ١٩٧٤).

ومن ناحية أخرى، يثور النقد حول الاعتماد على الإطار الطبي (Medical model) في تناول مشكلة الإدمان. فهذا الإطار الطبي يجعل الإدمان الكحولي مكاناً للمرض الجسمي في حين أنه لم تتضح بعد حقيقة العلية في الإدمان الكحولي. بل إنه يمكن القول بأن الإدمان الكحولي هو أقرب ما يكون إلى نمط من انحرافات السلوك، الأمر الذي يقتضي مقاييس أخرى للرعاية والعلاج، من بينها تبني إطار سيكولوجي واجتماعي بديلاً عن الإطار الطبي. فتبني الإطار الطبي يؤدي إلى التثبيت على عوامل مرضية كاذبة. كما أن هذا الإطار الطبي يفقد المدمن آدميته ويعامله كموضوع ويتجاهل الظروف البيئية والنفسية السيئة التي يعيشها مدمن الكحول. وفي حالة فرض العلاج الإجباري فإن ذلك الإجبار يفقد المرء حقوقه الاجتماعية ومكانته. ومع ذلك فلا زال الإطار الطبي هو الذي يغلب حتى الآن في تناول حالات الإدمان الكحولي.

والعلاج الطبي في المراحل الحادة هو علاج للأعراض. وفي الماضي - وحتى الآن لدرجة ما - كان يستخدم لعلاج الإدمان الكحولي مركبات الباربيتوريت والبارالدهيد وكلوورال هيدريت والبرومورات. إلا أنه حل الآن محلها مركبات أخرى مثل

(Chlordiazepoxide) (واسمه التجاري الليبريم)، وكذلك (Diazepam) (واسمه التجاري الفاليوم) وغيرهما. على أن الكثير من المؤسسات العلاجية تعتبر أن مركب (Chlordiazepoxide) (الليبريم) هو الأفضل لعلاج أعراض الامتناع الكحولي. كما يعطى المريض أيضاً كميات من فيتامين (ب)، (ج) وكميات كبيرة من السوائل والسكر. وعادة ما يشفى المريض من الأعراض الحادة بعد خمسة أو ستة أيام إلا أنه غالباً ما يعاني بعد ذلك من أعراض اكتئابية واضطرابات النوم، ومن ثم يعالج بأحد العقاقير المضادة للاكتئاب.

ومن المفروض أن يتلقى المريض في المراحل الحادة العلاج بالمستشفى. ومع هذا فعندما تكون الأعراض بسيطة فإنه يمكن أن يتم العلاج بالمنزل شريطة أن تكون الدافعية للشفاء لدى المرضى على درجة عالية أو يمكن لأقاربهم أن يسهموا في ضبط سلوكهم والمساندة في العلاج. وبطبيعة الحال فإن علاج المريض بالعقاقير المهدئة السابق الإشارة إليها ينبغي أن يكون مصحوباً بفحوصات جسمية عامة وأن يتم أيضاً وضع خطة علاجية لمواجهة أي مضاعفات جسمية قائمة.

على أن العلاج الطبي خلال المرحلة الحادة هو علاج قصير المدى يجب أن يبدأ بعده مباشرة علاج طويل المدى، وهو علاج ينبغي أن يقدم للمريض كفرد له ظروفه الخاصة به سواء النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وأن يستهدف العلاج مساعدته بصفة خاصة على تغيير عاداته وأسلوبه في الحياة. ويمكن تقسيم استراتيجية العلاج هذه إلى ثلاث مراحل: الأولى تهتم بابتعاد المريض عن الكحول وتحسين صحته البدنية العامة. والثانية تتضمن مساعدة المريض في أن تصبح لديه الدافعية كي يتقبل ويتمسك بالابتعاد عن الشراب. والثالثة تكون في تتبع المريض خارج المستشفى لكي يحافظ ويزيد من دافعيته وتعزيز مكاسبه العلاجية.

ولتحقيق هذه الأهداف العلاجية يصبح من الضروري الحصول على معلومات وافية عن المريض وعن ظروفه، وأن تتم دراسة حاجاته وقيمه الاجتماعية واتجاهاته وأنماطه السلوكية. ومن الضروري أيضاً الحصول على تعاون طرف آخر من الأسرة – وبخاصة الزوجة – في العلاج. فينبغي أن يكون للزوجة دور في مساعدة المريض، وأن تفهم أن العلاج يقتضي قدراً من الوقت. فلكي يصبح الإنسان مدمناً على الكحول، فإن ذلك يقتضي مرور سنوات عدة على مواصلته تعاطي الكحول. ولكي يتخلص

الإنسان من حالة الاعتماد الشديد على الكحول، أولكي يصبح قادراً على السيطرة على نفسه، فإن ذلك يقتضي أيضاً وقتاً طويلاً، وربما يكون ذلك في بعض الحالات أمراً غير ممكن. وعلى هذا فلا بد لنا أيضاً من أن نتوقع حدوث انتكاسات. وأن تعتبر مثل هذه الانتكاسات أمراً طبيعياً. وأن نتوقع تعرض المريض خلال الشهور الأولى للعلاج لصراع الإقبال والإحجام، إذ تقوم لديه رغبة جامحة في تناول الكحول، وهو في نفس الوقت يرغب في أن يكف عن الشراب. وعلى هذا الأساس لنا أن نتوقع أن تكون اتجاهاته متناقضة متباينة. وفي هذا الصدد يكون للعلاج النفسي دوره الفعال في برامج تعديل السلوك والتي تعمل - ضمن ما تعمل - على زيادة سيطرة المريض على رغباته المتدفقة وأن تزوده بوسائل بديلة للإشباع. كما يتقل اهتمام العلاج النفسي من المريض ذاته إلى نوعية الحياة التي يعيشها بما في ذلك مجتمع العمل والأصدقاء. وأن يهتم العلاج النفسي بتلك المرحلة الصعبة التي عندها يقترب المريض من الشفاء حيث ينبغي إعادته إلى غمط من الحياة لا يتعرض فيه لنفس الموقف، واستمرار هذه العناية اللاحقة في العيادات الخارجية أمر هام جداً، وقد يمتد إلى سنوات عدة. ويتولى هذه العناية اللاحقة الأخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي أو الطبيب النفسي وفقاً لظروف كل حالة بمفردها.

وإذا كنا نتحدث هنا عن أهمية العلاج النفسي في إعادة المريض مرة أخرى إلى الحياة السوية، فإننا ينبغي أن نشير أيضاً إلى دور التحليل النفسي في علاج الإدمان الكحولي وهو دور قديم قدم التحليل النفسي ذاته وإن اقتصر التحليل النفسي بصورته التقليدية على حالات مختارة ضئيلة. وخلال العقدين الماضيين قامت تحفظات حول جدوى العلاج بالتحليل النفسي للمدمنين الكحوليين، بما يتفق وحركة مراجعة أساليب التحليل النفسي التقليدي، الأمر الذي أدى إلى نوع من المرونة في استخدام أساليب العلاج النفسي لهذه الحالات. فاستخدمت أساليب معدلة من التحليل النفسي شملت العلاج الجمعي، كما تأثرت هذه الأساليب بنظريات التعلم، وأصبح هناك أيضاً اهتمام بالتغيرات الاجتماعية كعنصر هام في العلاج، ويعتبر تطور العلاج الجمعي للمدمنين نتاجاً واستجابة للمشكلات التي واجهت التحليل النفسي في هذا الميدان. فهذا النمط الأخير من العلاج - أي التحليل النفسي - يتطلب مجموعة مختارة جداً من المرضى يتمتعون بمستوى ذكاء عال نسبياً. وهو أسلوب مكلف للوقت والمال، كما أن نتائجه مع المدمنين على الكحول لم تكن مشجعة إلى حد ما.

وأحد أنماط العلاج الجمعي بدت في شكل تكوين جماعات أطلق عليها (Alcoholics Anonymous) بدءاً في تأسيسها عام ١٩٣٥ على يد أحد المدمنين الكحوليين ممن أرادوا التخلص من عادة الإدمان الكحولي عن طريق ما يجده من تفهم وتضافر مشترك مع غيره من الكحوليين. وكان لنجاح هذه الهيئات تأثير كبير في حركة الاهتمام بالعلاج الجمعي للمدمنين على الكحول. وقد بدأت التقارير الأولى من العلاج الجمعي للمدمنين الكحوليين تظهر في منتصف الأربعينات، ويبدو أن هناك أسباباً عديدة تضافرت على نجاح هذا الأسلوب العلاجي. منها أن هذا الأسلوب ليس وفقاً على المرضى ذوي الذكاء العالي والطلاقة اللفظية والمستوى الحضاري الغربي العالي كما هو الحال في التحليل النفسي. وأن مواقف العلاج الجمعي فريدة من حيث أنها تمثل مواقف الحياة الفعلية. كما أنها تتمد الفرد بمصادر للتوحد والتماسك. وربما كان من أسباب انتشارها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص هو ارتباطها بالمزاج الديمقراطي وحرية التعبير.

وفي الجماعات العلاجية يواجه المريض بجماعة منظمة من المرضى أهدافها هي تبادل الالتزامات، وتبادل الحب أي أن تعطي وتتقبل الحب، وأن تتحمل المسؤولية وأن تطلبها من أعضائها. وفي هذه المجتمعات العلاجية يواجه المريض بمشكلات عدة لم يكن قادراً على حلها بنفسه. فتعمل هذه المجتمعات على تشجيع المريض على تفهمها بشكل أفضل، وبالتالي يصبح قادراً على مواجهتها. وتعمل أيضاً هذه المجتمعات على تأصيل مبدأ عدم تأجيل حل المشكلات، وفي الوقت نفسه على إمكانية تأجيل إشباع اللذة. ويكون سلوك الفرد في الجماعة العلاجية هو محصلة لسلوك مجموع الجماعة. فهو يتضمن مبادئ العلاج النفسي الذي يتفاوت من أبسط صور هذا العلاج إلى أعمق صور العلاج التحليلي. ويكون الدافع نحو العلاج في الجماعة أقوى حيث يتم ممارسة ما يسمى بالتركيب التوحيدي الأكثر شمولاً والذي يمتد ليشمل أفراداً عديدين. وفي هذه المجتمعات العلاجية يتم تشجيع الحب بين أفراد هذا المجتمع، فلا يشعر المرء بالوحدة، ويمكنه في مرحلة تالية أن يظهر محبة نحو بيئته ونحو الأسرة ورفاق العمل. وعلى هذا يمكن القول بأن من أهم ما تعمل عليه هذه الجماعات العلاجية هو أنها تشجع المرء على أن يثق في الآخرين الذين ينتمي إليهم، وتساعد في أن يجد إلهاماً ومعرفة وشجاعة تساعد في مواجهة مشكلاته، وهذا بدوره يؤدي به لأن يصبح مفيداً لنفسه وللآخرين، وذلك في حد ذاته مصدر للرضا والإحساس بالقوة.

على أن الإطار الطبي المحض في علاج الإدمان الكحولي، والإطار المعتمد على التحليل النفسي التقليدي، ثم الإطار المتبني أساليب معدلة من العلاج النفسي لا تمثل كل القصة في علاج الإدمان الكحولي. فإذا ما اتفقتنا على أن الإدمان الكحولي هو نوع من اضطرابات السلوك. وأن الرغبة العنيفة في تناول الكحول تمثل نوعاً من العادات التي اتخذت شكلاً من أشكال عدم السواء... لنا أن نتوقع أسلوباً علاجياً يقوم على أساس تعديل هذا السلوك أو إطفاء تلك العادة أو منعها من الظهور.

وقد استخدمت أساليب تعديل السلوك في علاج حالات الإدمان الكحولي منذ الثلاثينات والأربعينات عن طريق تكوين ما يسمى بالإشراف المنفر (Aversive conditioning)، حيث كان العقار المنفر هو عقار مقيء (Emetic) أو صدمة كهربية. وفي الخمسينات ذاع استخدام عقار الدايسلفرام (Disulfiram (antabuse وكذلك Citrated calcium carbimide (Abstem) على أن المشكلة الرئيسية بالنسبة لأسلوب الإشراف المنفر هي في أنه يتطلب الاستعانة بمختصين مدربين على ذلك. وكان العلاج بأسلوب الإشراف المنفر يمارسه في الثلاثينات والأربعينات اكلينيكيون تنقصهم المعلومات الكافية عن السلوك ومبادئ الإشراف. ومع هذا، فقد أمكن في بعض الظروف الانتهاء إلى نتائج إيجابية لنسبة كبيرة من الكحوليين باستخدام العقاقير المقيئة. وربما كان السبب في ذلك هو استخدامه مع مجموعات من المدمنين الكحوليين ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ومن هم على درجة عالية من الدافعية. وفي الستينات عاد الاهتمام بأسلوب تعديل السلوك عن طريق الإشراف في علاج الكحوليين بما في ذلك استخدام أسلوب الإشراف المنفر. وفي الستينات أيضاً عاد استخدام أسلوب الصدمة الكهربائية في العلاج الإشرافي، كما تمت الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية لتحقيق النفور المطلوب.

الهوامش

- (1) Adler, A. Individual psychiatry of alcoholic patients. J. Crim. Psychopath., 3:74, 1941.
- (2) Bowman, K.M. and Jellinek, E.M. Alcohol Addiction and its treatment. Quarterly Journal Studies on Alcohol, 2, 98-176, 1941.
- (3) Chafetz, M.E. Alcoholism. In Freedman, A.M. Comprehensive Textbook of Psychiatry. New York: Williams & Williams, 1972.
- (4) Dawson, W.S. Aids to psychiatry. London: Bailliers, Tindell & Cox, 1955.
- (5) Dollard, J.A. and Miller, N.E. Personality and psychotherapy. New York: McGraw-Hill, 1950.

- (6) Field, P.B. A new cross-cultural study of drunkenness. In Pittman, D. & Snyder, C. (Eds.) *Society, culture and drinking*. New York: Wiley, 1962.
- (7) Foulkes, S.H. *Therapeutic group analysis*. New York: International Universities Press, 1964.
- (8) Henderson, D. and Ivor, R.C. *Textbook of psychiatry*. London: Oxford University Press, 1962.
- (9) Himwich, H.E. *Alcohol and brain physiology in alcoholism*. Springfield, Ill., Charles C. Thomas, 1956.
- (10) Horton, D. The functions of alcohol in primitive studies: A cross-cultural study. *Quarterly Journal of Studies on Alcohol*, 4, 199-320, 1943.
- (11) Ismail, E.S. Some cultural variables affecting the use of alcoholism. a paper presented to the 12th Pan Arab Medical Conference. Kuwait: 1974.
- (12) Jellinek, E.M. *Heredity of the alcoholic*. Alcohol, Science and Society, New Haven, 1945.
- (13) Jellinek, E.M. *The disease concept of alcoholism*. New Haven, Conn.,: College and University Press, 1960.
- (14) Keller, M. *Alcoholism: Nature and extent of the problem*. In Bacon, S.D. (Ed.), *Understanding alcoholism*. Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1958.
- (15) La Marca, D. *Alcoholism*. In *The 24th Institution on the prevention and treatment of alcoholism*. Zurich, ICAA, 1978.
- (16) Lundquist, A.R. Strategies and goals in the treatment and control of alcoholism. In Kessel, N. Hawke, A., and Chalke, H. (Eds.), *Alcoholism: A medical profile*. London: B. Edsall & Co. Ltd., 1974.
- (17) Maser-Gross, W. and Slater, E. *Clinical psychiatry*. London: Cassell & Co. Ltd., 1963.
- (18) Manjilbaum, D.G. Alcohol and culture. *Current Anthropology*, 6, 281-296, 1965.
- (19) McCord, W., McCord, J., and Gudeman, J. *Origins of alcoholism*. Palo Alto: Stanford University Press, 1960.
- (20) Menninger, K.A. *Man against himself*. New York: Harcourt Brace, 1938.
- (21) Masserman, J.H. Alcohol and other drugs as preventives of experimental trauma. *Quart. J. Stud. Alcohol*, 20:464, 1950.
- (22) Masserman, J.H. and Yum, K.S. An analysis of the influence of alcohol on experimental neuroses in cats. *Psychosom. Med.*, 8:36, 1946.
- (23) Noyes, A.P. and Kolb, L.C. *Modern clinical psychiatry*. Philadelphia: W.B. Saunders, 1963.
- (24) Pittman, D.J. and Snyder, C.R., *Society, culture and drinking patterns*. New York: Wiley, 1962.
- (25) Pattison, E.M. A critique of alcoholism treatment concepts; with special reference to abstinence. *Quarterly Journal Studies on Alcoholism*, 27, 49-71, 1966.
- (26) Pattison, E.M. The rehabilitation of the chronic alcoholic. In Kissin, B. and Begleiter, H. (Eds.), *The biology of alcoholism*. Vol. III. Clinical pathology. New York: Plenum Press, 1974.
- (27) Pierce, B. A review of the effects of alcohol on man. In the 23 International Institute on the Prevention and Treatment of alcoholism. Lanspane: ICAA, 1976.
- (28) Rado, S. Psychoanalysis of pharmacothymia. *Psychoanal. Quart.*, 2:1, 1933.
- (29) Raundal, E. *Alcoholism*. In the 21st International Institute on the Prevention and Treatment of Alcoholism. Lausanne: 1975.
- (30) Stein, A. and Freedman, E. Group therapy with alcoholics. In Kaplan, H.I. and Sadock, B. J. (Eds.), *Comprehensive group psychotherapy*. Baltimore: Williams and Wilkins Co., 1971.
- (31) Thomas, M. The group therapies. In Catanzaro, R.J. (Ed.), *Alcoholism: The total treatment approach*. Springfield, Illinois: Charles C. Thomas, 1968.
- (32) Wallerstein, R.S. *Hospital treatment of alcoholism*. New York: Basic Books, 1957.
- (33) Wallgren, H. and Barry, H. *Understanding and treatment of alcoholics*. Amsterdam: Elsevier Publishing Co., 1970.
- (34) Williams, R.J. *Nutrition and alcoholism*. Norman: University of Oklahoma Press, 1951.

أراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت

أحمد بستان
كلية التربية / جامعة الكويت

تقديم:

لم تعد ثروات الدول تقاس بقدر ما تملك من مصادر طبيعية بل بما تملكه من قوى بشرية وما تحققه هذه القوى من مهارات علمية وتقنية. لذلك اتجهت جميع الدول إلى ثروتها البشرية تنميتها وتزويد من فعاليتها بالتعليم والتدريب وربطت بين نظم التعليم والتدريب وخطط التنمية لتحقيق الرفاهية لشعبها. ولم تكتف الدول بتطوير النظم التعليمية للناشئين من أبنائها بل وضعت النظم التي تعيد تعليم وتدريب البالغين بما يتفق واحتياجات المجتمع وظروف التنمية. ومع الانفجار المعرفي والتقني الهائل الذي يعيشه عالمنا المعاصر تأخذ كلمة الأمية معنى جديداً يختلف عن معناها التقليدي القديم.

فالتعامل مع الأجهزة التقنية المعاصرة، والتي دخلت كل بيت يقتضي أن يلم الفرد إلماماً ولو بسيطاً ببعض المعلومات التي تتصل بعملها وصيانتها وترشيد استخدامها ويمكن أن نطلق على هذا محو الأمية التقنية، ومع تقدم علوم الصحة والتغذية وجب أن يلم كل فرد بقدر مناسب من الثقافة الصحية والغذائية وهذا ما يمكن أن نسميه محو الأمية الصحية. إن الانفجار المعرفي والتقني في عالمنا المعاصر والسرعة الزمنية التي تتقدم بها العلوم والاكتشافات تخلق فجوة بين الكبار وبين المعاصر من العلوم والفنون والتقنيات ويستلزم تضييق هذه الفجوة أو التخلص منها وضع استراتيجية مناسبة لتعليم الأميين.

وقد يأخذ تعليم الأميين ومحو أميتهم مفهوماً أكثر شمولاً بالنسبة للدول النامية إذ لا تقتصر الأمية على الأمية النوعية (ثقافية - صحية - اجتماعية - تقنية . . إلخ) ولكنها تشمل ما هو أخطر من ذلك وهي أمية القراءة والكتابة (Illiteracy) وتكمن خطورة هذه الأمية في أنها تتسبب في تفاؤل ثمار جهود الكثير من الأجهزة التي تحاول التغلب على مشكلات الأمية بصورها المختلفة، فلا تجدي النشرات الإعلامية أو الحملات الصحفية نفعاً أمام أمية القراءة والكتابة.

ودولة الكويت إحدى الدول التي تهتم بمحو الأمية، وقد بدأت ذلك مع الخطوات الأولى لنهضتها التعليمية والحضارية المعاصرة وأنشأت لذلك جهازاً خاصاً في وزارة التربية يدرس أبعادها وآثارها ويخطط لها ويستصدر القوانين والتشريعات التي تعينه على تحقيق أهدافه . .

وقد توجت هذه الجهود بصدور المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١م في شأن محو الأمية، ويعتبر هذا القانون علامة بارزة في مسيرة محو الأمية بدولة الكويت حيث عالج قضية محو الأمية بحزم يتمثل في إلزام الأميين بمحو أميتهم، والتخلص من الأمية نهائياً في خلال ثلاث سنوات. وهو بهذا يعتبر خطوة رائدة على مستوى دول الخليج والعالم العربي . .

وتتناول هذه الدراسة فعاليات نظام تعليم الكبار في دولة الكويت والتعرف على آراء القادة التربويين في كلية التربية بجامعة الكويت وفي معهدي التربية للمعلمين والمعلمات والعاملين في مجال تعليم الكبار.

أهمية الدراسة والحاجة إليها:

إن تطوير المجتمع الكويتي لخلق التوازن بين ثقافة المجتمع وما بين يديه من تقنيات حديثة وما يحيط به من مظاهر التقدم العلمي والثقافي، يتطلب بذلك الجهود وتنظيمها على أسس علمية مدروسة، فمثلاً وجود «محطة أم العيش للاتصال عبر الأقمار الصناعية» لا يتلاءم مع وجود نسبة صغرت أو كبرت من الأمية، وكذلك تداول الأجهزة المنزلية التي وصلت إلى أعلى درجات التقنية مثل أجهزة التسجيل المرئي (فيديو) وآلات التنظيف الأوتوماتيكية والتوسع في استخدام الحاسبات الآلية في الوزارات والمؤسسات والشركات كل ذلك يدفعنا إلى الإسراع في القضاء على الأمية بصورها المختلفة ومن أهمها وإخطرها أمية القراءة والكتابة.

من هنا كانت أهمية هذه الدراسة التي تحاول أن تقدم جهود وزارة التربية في مجال
محو الأمية وكذلك آراء التربويين في تطوير الأساليب التربوية التي تضطلع بهذه المهمة
الوطنية الخطيرة.

أهداف الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة من خلال خطواتها الإجرائية الإجابة عن التساؤلات
الآتية:

- ١ - ما حدود مفهوم محو الأمية لدى القادة التربويين والعاملين في مجال تعليم الكبار
بدولة الكويت؟
- ٢ - ما مدى مناسبة أسلوب محو الأمية للقيام بوظائفه وتحقيق أهدافه؟
- ٣ - ماذا يمكن أن يقدم من توصيات لتطوير أساليب محو الأمية لتصبح أكثر كفاية
لتحقيق أهدافها؟

منهج البحث:

اعتمد البحث أسلوبين للدراسة، أحدهما مكتبي وثائقي يستعرض مسيرة محو
الأمية في دولة الكويت والجهود التي بذلت فيها من خلال الوثائق الرسمية لوزارة
التربية - والدراسات السابقة في هذا المجال. والثاني ميداني يهدف التعرف على آراء
ومقترحات القادة التربويين بكلية التربية بجامعة الكويت ومعهدتي التربية للمعلمين
والمعلمات وكذلك العاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة التربية.

الأدوات:

استخدم البحث الاستفتاء كأداة للتعرف على آراء ومقترحات القادة التربويين
والعاملين في الميدان.

١ - بناء الاستفتاء:

تم إعداد استفتاء من خلال معايشة الجهود المبذولة في مجال محو الأمية في دولة
الكويت وفي إطار الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال وبحيث تغطي بنوده التساؤلات التي

تجيب عنها الدراسة وقد عرض الاستفتاء في صورته الأولى على عدد من ذوي الخبرة في المجال التربوي بكلية التربية بجامعة الكويت والقادة التربويين بإدارة تعليم الكبار بوزارة التربية وفي ضوء ما أبداه المحكمون من ملحوظات تناولت تعديل بعض البنود أو حذف بعضها الآخر أو إضافة بنود حديثة ثم وضع الاستفتاء في صيغته النهائية^(١).

ويضم الاستفتاء أربعة عشر بنداً بعضها من نوع الأسئلة المقيدة والبعض الآخر من نوع الأسئلة المفتوحة التي تتيح الفرصة للمجيبين عن الاستفتاء لتقديم ما لديهم من إضافات أو مقترحات تثري البحث وتسهم في زيادة فعالية برامج وأساليب محو الأمية في دولة الكويت.

وتنقسم بنود الاستفتاء إلى خمسة أقسام:

(أ) القسم الأول: ويضم البنود الخمسة الأولى وتهدف إلى التعرف على آراء المجيبين عن الاستفتاء حول مفهوم محو الأمية ومستوياته والفئات المستهدفة (الفئات المهنية وفئات السن) والأساليب التي يمكن اتباعها لتشجيع الأميين على الاستجابة لجهود الدولة في محو الأمية.

(ب) القسم الثاني: ويضم البنود من ٦ - ١١ وتهدف إلى التعرف على آراء الذين طبق عليهم الاستفتاء حول نظام محو الأمية ومدى صلاحية عناصره للاضطلاع بمسؤولياته وتحقيق أهدافه وتشمل هذه العناصر كلاً من:

١ - المدرسين وما لديهم من مفاهيم تربوية ومدى صلاحيتهم للقيام بمعملهم.

٢ - المقررات الدراسية ومدى كفايتها.

٣ - الكتب الدراسية ومدى مطابقتها لما يراه المجيبون عن الاستفتاء من مواصفات.

٤ - الوسائل التعليمية والأنشطة التربوية.

(ج) القسم الثالث: ويتمثل في البند رقم (١٢) ويهدف إلى التعرف على آراء المجيبين عن الاستفتاء حول إعداد معلم على مستوى جيد من الكفاية للتدريس في مراكز محو الأمية.

(د) القسم الرابع: ويتمثل في البند رقم (١٣) ويهدف إلى التعرف على آراء المجيبين

عن الاستفتاء حول مدى ما يمكن أن تسهم به وسائل الإعلام في الجهود المبذولة لمحو الأمية.

(هـ) القسم الخامس: ويمثله البند (١٤) ويهدف إلى التعرف على آراء ومقترحات المجيبين عن الاستفتاء لزيادة فعالية برامج محو الأمية في دولة الكويت.

٢ - اختيار العينة:

لما كانت الدراسة تهدف إلى التعرف على أسلوب محو الأمية وفعالياته، وفي نفس الوقت التعرف على مفهوم الأمية وأفضل النظم وأنجحها في هذا المجال من حيث إعداد المعلم واختيار البرامج وطرق التدريس والوسائل والأنشطة.

لذلك كان لا بد من أن تشمل العينة فئتين أساسيتين: هما العاملون في ميدان محو الأمية وأساتذة إعداد المعلمين في كلية التربية ومعهد التربية للمعلمين والمعلمات.

ولما كان استقصاء المعلومات حول الميدان يعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق الرسمية لوزارة التربية، فقد اكتفى الباحث باختيار عيّنتين متماثلتين في الحجم من العاملين في الميدان والعاملين في كليات ومعاهد التربية لإمكان خلق نوع من التوازن الإحصائي للمقارنة بين الآراء، وفي ضوء ذلك تم اختيار العينة اختياراً عشوائياً على النحو التالي:

٢٥	من أساتذة كلية التربية/ جامعة الكويت.
٢٥	من أساتذة معهد التربية للمعلمين والمعلمات.
٥٠	من العاملين في جهاز محو الأمية..
	(مسؤولين - نظار - مدرسين - موجهين).
١٠٠	المجموع.

بعض البحوث والدراسات السابقة:

إن الحديث عن الجهود في مجال محو الأمية لا بد أن يبدأ بالاستراتيجية العامة لتعليم الكبار وهو الميدان الشامل الذي يعتبر محو الأمية أحد مجالاته الفرعية وخاصة في الدول النامية التي ما زالت تكافح ضد الأمية.

وقد عرف سكرودر (Schroeder, 1980) تعليم الكبار (Adult education) ^(٢) بأنه عملية تطوير تربط بين نظم الوكالات المختلفة والكبار بغرض تأسيس إجراءات واتجاهات لبرامج تعليمية للكبار.

ويعنى سكرودر بذلك أن تعليم الكبار يرتبط بالمؤسسات والشركات التي تحتاج إلى تأهيل خاص للكوادر البشرية اللازمة للعمالة، وعلى سبيل المثال، قد تؤسس شركة مثل شركة البترول الوطنية نظاماً تعليمياً لتأهيل الكبار لوظائف محددة بالشركة ويكون البرنامج التعليمي لهذا النظام يختلف عن نظام آخر تؤسسه شركة الخطوط الجوية الكويتية مثلاً وقد أطلق سكرودر على هذه النظم (Agent Systems) وهو يختلف عن النظام التعليمي المفرد الذي تنظمه الدولة في مراحل التعليم العام.

ولا يعني هذا أن تعليم الكبار لا يهم إلا الشركات أو المؤسسات فحسب، ولكن هناك بعض الجامعات التي تؤسس نظاماً تعليمية للكبار إما لتأهيلهم لنيل درجات علمية عليا أو تقدم لهم مجموعة من المقررات يختار منها المتعلم ما يوائم حاجاته الوظيفية أو يوافق ميوله ورغباته ومن أمثلة ذلك في دولة الكويت، نظام خدمة المجتمع الذي أسسته جامعة الكويت فهو يوضح في هيكله العديد من المقررات مثل السكرتارية واللغات التي تساعد المتعلمين الكبار في تنمية كفاياتهم الوظيفية أو ترضي رغباتهم الثقافية.

ولقد زاد الاهتمام بتعليم الكبار كموضوع للبحث والدراسة في العقدين الأخيرين، فأصبحت البحوث في هذا المجال أكثر تطوراً وتخصصاً في التصميم والمنهجية (Methodology).

ومن أمثلة البحوث في هذا المجال، بحث قدمه بوشير (Boshier) حول المشاركة ^(٣) (Participation) في محاولة لصياغة نظرية حول خلق الدافعية لدى الكبار للمشاركة في البرامج التعليمية. وتقول نظرية بوشير أن دوافع المشاركة لدى الكبار ترتبط بمتغيرات كثيرة منها الظروف الاجتماعية والنفسية، وأن التكيف مع الدوافع ما هو إلا مظاهر سطحية للحالات النفسية التي ترتبط بعوامل السن والعوامل الاقتصادية والاجتماعية (Socioeconomic factors) (Boshier 1977).

وهناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت محو الأمية وتعليم الكبار وسوف نعرض فيما يلي بعض الدراسات التي تمت في دولة الكويت في هذا المجال، ومنها:

أولاً: حفل عام ١٩٧٩م بنشاط كبير في مجال الدراسات الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية حيث قدمت عدة بحوث في ندوة خبراء لدراسة مفهوم وأبعاد المشاركة الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية وأصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة الدول العربية (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار) تقريراً عن البحوث التي قدمت للندوة في الفترة من ١٧ - ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩م وقد تضمن التقرير البحوث التالية:

١ - الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة الجماهيرية في حملات محو الأمية، للدكتور علاء الدين جاسم محمد - كلية الآداب جامعة بغداد.

٢ - دور المؤسسات والتنظيمات الأهلية في مواجهة الأمية الحضارية، للدكتور قمر الدين علي مدير إدارة الاستراتيجية والتخطيط والبحوث - الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٣ - المشاركة الشعبية في محو الأمية الحضارية مفهومها وأنماطها. نجدت قاسم الصالحي كلية التربية - الجامعة المستنصرية.

٤ - تنسيق وتكامل الجهود الشعبية في مواجهة محو الأمية الحضارية. أحمد اللقاني، سيد عبدالعال.

٥ - تنمية المشاركة الشعبية ودور القيادات المهنية والتطوعية فيها في مواجهة الأمية الحضارية. هاشم أبو زيد الصافي.

ولقد تبنت هذه الدراسات مفهوم محو الأمية وتغييره بتغير الظروف الاجتماعية والحضارية والتعليمية^(٤). فمن محو الأمية الأبجدية إلى مرحلة المستوى الوظيفي لمعرفة القراءة والكتابة والحساب إلى مرحلة التعليم الوظيفي، كما دعت هذه الدراسات إلى بناء استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار المفهوم الحضاري لمحو الأمية على أساس أن المشكلة في أبعادها الحقيقية وصورتها المباشرة وغير المباشرة مظهر ثانوي لمشكلة أساسية هي التخلف الاجتماعي في المجال الفكري والمجال التقني وما يرتبط بهما من تخلف في العادات السلوكية بشقّي صورها أي أنها تتناول بنية المجتمع العربي أفراداً وعلاقات وأدوات - ونظوراً وتطوراً وتحديثاً من خلال أحداث تنمية حقيقية للإمكانات المادية والبشرية والطبيعية فتربط بذلك بين تنمية المجتمع وتنمية أفراده تعليمياً وتدريباً وتوظيفاً.

ثانياً: في الفترة من ١١ - ١٦ إبريل ١٩٨١ عقد مركز خدمة المجتمع بجامعة الكويت الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية بدولة الكويت وقد شارك في هذه الندوة خبراء من الجامعات العربية والأجنبية والاتحادات الدولية مثل الاتحاد الدولي لبرامج التعليم المستمر والمركز الرئيسي لليونسكو واليونسيف والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وتضمنت أهداف الندوة ما يأتي:

- ١ - التعريف بالتعليم المستمر بالجامعات ودوره.
- ٢ - إلقاء الضوء على مقومات التعليم المستمر ومشاكله.
- ٣ - بيان دور الجامعات الحديثة في تنمية المجتمع بصفة عامة والتعليم المستمر بصفة خاصة كوظيفة من وظائف الجامعة.
- ٤ - إلقاء الضوء على المشكلات ومعوقات التنمية ودور الجامعة في الإسهام في كل من هذه المشكلات وأساليب مواجهتها.
- ٥ - إثارة الاهتمام بين المراكز الجامعية المعنية بالتعليم المستمر على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى العالمي.

وناقشت الندوة الموضوعات التالية:

- ١ - دور الجامعة الحديثة في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
- ٢ - مفاهيم التعليم المستمر وتطوره كوظيفة أساسية من وظائف الجامعات.
- ٣ - دور التعليم المستمر في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.
- ٤ - أساليب التعلم المستمر.
- ٥ - معوقات العمل في مجال التعليم المستمر.
- ٦ - البحوث العلمية في مجال التعليم المستمر.
- ٧ - إعداد وتدريب الكوادر العاملة في مجال التعليم المستمر، فنية وإدارية.

ومن أهم الأفكار التي نوقشت في الندوة أهمية التدريب والتعليم في رفع الإنتاجية في محيط العمل والتعلم من المهد إلى اللحد، وأن التعليم المستمر يساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

وقد عرضت في الندوة نماذج لتجارب بعض الدول منها: ألمانيا الغربية،

وكندا تبين منه أن في كندا سبعين جامعة منها اثنتان وخمسون جامعة تقدم برامج لتعليم الكبار.

ومن الأفكار التي نوقشت في الندوة، وتتصل بموضوع الدراسة اعتبار مراكز تعليم الكبار ومدارس مكافحة الأمية التي يلتحق بها من يرغبون في استكمال تعليمهم الأساسي من مؤسسات التعليم المستمر.

ثالثاً: دراسة في تعليم الكبار في الكويت وتدريبهم في ضوء مطالب المجتمع للدكتور عبدالمحسن عبدالعزيز حمادة⁽⁵⁾، أوضح فيها قصور التعليم النظامي عن ملاحقة مطالب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانحصاره في دائرة ضيقة تهتم بالتعليم النظري ولا تهتم بالجانب العملي المرتبط بمجالات التنمية إلا من زوايا ضيقة. كما أوضح في دراسته مطالب التنمية في المجتمع الكويتي ومكانة التخطيط. ثم تناول تطوير تعليم الكبار في ضوء تطور مفهوم التنمية في المجتمع الكويتي وقد أفرد فصلاً كاملاً لتطوير مفهوم تعليم الكبار وأهدافه ووسائله وأساليبه. فقد بدأ المفهوم بمحو الأمية الأبجدية وانتهى بمحو الأمية الحضرية وطالب بمشاركة الإعلام والمؤسسات في تعليم الكبار.

مفهوم تعليم الكبار:

تعليم الكبار هو وسيلة كل فرد لتحسين مستوى ما تلقاه من تعليم خلال فترة التعليم الإجباري كما أنه يجب أن يكون وسيلة مستمرة لمساعدة الفرد على التكيف من خلال التعليم والتدريب مع التغيرات التقنية والحصول على الحد الأدنى من العلوم والثقافة التي يتطلبها هذا التكيف.

ولذا فإن تعليم الكبار يرتبط بفكرة التعليم المستمر، فالمرء يسعى لتعليم نفسه من المهد إلى اللحد لمواجهة مطالب النمو الاجتماعي والصحي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه مما يساعده على خلق توازن بين حاجاته وحياته الشخصية وحاجات المجتمع وتطوره.

خلق الدافعية لدى الكبار للمشاركة في برامج تعليم الكبار:

تتوقف مشاركة الرجل البالغ أو المرأة البالغة (في غير سن التعليم النظامي) على الدافعية إلى هذه المشاركة. ويمكن تقسيم هذه الدافعية إلى قسمين رئيسيين:

الأول - الدافعية الفردية:

وهي تشمل الحاجات الفردية التي تدفع الفرد إلى الاستمرار في التعلم عن طريق المؤسسات أو الهيئات أو أن يعلم نفسه بنفسه من خلال برامج خاصة ومن هذه الحاجات:

١ - الحاجة الثقافية: وهي حاجة الفرد إلى تحصيل نوع من الثقافة يحس هو بالحاجة إليها، مثل انتساب بعض الرجال والنساء إلى مدارس ومعاهد تحفيظ القرآن والدراسات الإسلامية - ودراسة اللغات في مراكز خدمة المجتمع.

٢ - الحاجة الوظيفية: وهي حاجة الفرد إلى تعلم خبرة معينة أو حرفة معينة يرى أنها ستساعده في مواجهة مشاكله الوظيفية أو المهنية أو تحسين ظروفه الاقتصادية ومنها انتساب بعض الموظفين إلى معاهد السكرتارية وتعلم الكتابة على الآلة الكاتبة أو برمجة الحاسب الآلي.

٣ - الحاجة الاجتماعية: وهي حاجة الفرد إلى المساعدة للتكيف مع المجتمع المحيط فيحس بنواحي نقص معينة فيعالجها من خلال الدراسة الفردية أو المؤسسات المعنية.

الثاني - الدافعية الجماعية:

وهي الدافعية التي تولدها العوامل الاجتماعية والتطور الاجتماعي وغالباً ما تكون موجهة من قبل الدولة.

تجارب بعض الدول في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية:

تخوض معظم الدول العربية منذ فترة طويلة حرباً ضارية ضد الأمية الأبجدية وقد حاولت بعض الدول المزج بين محاربة الأمية الأبجدية والأمية الحضارية فربطت بين موضوعات محو الأمية الأبجدية وموضوعات محو الأمية الحضارية كما حاولت أن تتجه في برامج تعليم الكبار إلى الجوانب الوظيفية.

ولعل من أبرز هذه التجارب جهود الدول العربية في منطقة الخليج وغيرها حيث تحاول هذه الجهود إشراك المواطنين في حملات محو الأمية واستخدام أجهزة الإعلام مثل

الراديو والتلفزيون والصحافة في توعية المواطنين وتوجيه برامج خاصة لمحو الأمية الأبجدية ذلك لأنها ترى أن محو الأمية الأبجدية هو الخطوة الأولى في محو الأمية الحضارية الوظيفية.

ومن تجارب الدول النامية الأخرى، تجربة الجمهورية اليوغوسلافية التي ربطت بين مفهوم^(١) تعليم الكبار والتعليم المستمر والتعلم الذاتي. وقد بدأت بحصر الاحتياجات التعليمية والتدريبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتبنت استراتيجية خاصة لتعليم الكبار يمكن أن تتلخص في المبادئ التالية:

- ١ - التعلم مدى الحياة.
- ٢ - التعلم من خلال الممارسة.
- ٣ - التعلم من خلال التفاعل الاجتماعي.

وأنشأت مدارس خاصة لتعليم الكبار ببرامج خاصة تتفق واحتياجات الكبار، كما أسست جامعات لتعليم الكبار هذا إلى جانب إسهام المؤسسات التعليمية العادية في محو الأمية الحضارية، مع تدريب وإعادة تدريب معلمين متخصصين في مجال تعليم الكبار.



جهود دولة الكويت في محو الأمية

نبذة تاريخية^(٢):

بدأ الاهتمام بمشكلة محو الأمية في دولة الكويت منذ عام ١٩٥٠م في صورة جهود محدودة شملت المستخدمين في المدارس، والمرضى في المصحات، ورجال الشرطة والجيش والعمال من خلال المركز الثقافي العمالي.. كما قامت بعض الشركات بفتح فصول لمحو أمية العمال العاملين بها.. واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٥٨/٥٧ حيث أنشئت جهود محو الأمية الطابع الرسمي بإنشاء مركزين لمحو الأمية التحق بهما في ذلك الحين ٣٥٠ دارساً.. وظلت هذه الجهود مقصورة على الذكور مع التوسع في عدد المراكز حتى عام ١٩٦٣م فشملت قطاع النساء بافتتاح مركزين للنساء التحق بهما حيث إنشئ ٤٢٠ دارسة.. واستمرت جهود محو الأمية في مسيرتها مع التوسع حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن..

وحين أخذت جهود عمو الأمية الطابع الرسمي سنة ١٩٥٨/٥٧ كان ذلك برعاية وزارتي الشؤون الاجتماعية، والتربية، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٦٧/٦٦م حيث آلت هذه الجهود إلى قسم عمو الأمية بوزارة التربية، ومع تطور العمل ونموه ارتقى قسم عمو الأمية إلى مراقبة، ثم إلى إدارة تعليم الكبار وعمو الأمية في سنة ١٩٧٥/٧٤م.

المناهج والخطط^(٨):

التزمت خطة عمو الأمية منذ البداية بتزويد الدارسين بجميع المهارات والمعارف المقررة للمرحلة الابتدائية في اللغة العربية والتربية الإسلامية والحساب وكانت هذه المقررات تدرس في أربع سنوات ثم اختزلت الخطة فأصبحت تدرس في سنتين فقط وذلك اعتباراً من العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤م وفق الخطة الأسبوعية الآتية:

حصتان للتربية الإسلامية.

تسع حصص للغة العربية.

أربع حصص للحساب.

ولم يغلق الطريق أمام من تمحى أميتهم على مستوى المرحلة الابتدائية بل أتيحت لهم فرصة متابعة الدراسة في المرحلة المتوسطة ثم الثانوية في إطار تعليم يطلق عليه إسم تعليم الكبار.

الكتب الدراسية^(٩):

في بادئ الأمر استعانت مراكز عمو الأمية بالكتب المقررة على تلاميذ المرحلة الابتدائية. . غير أن إدراك المسؤولين لعدم مناسبة هذه الكتب للراشدين دعا إلى وضع كتابين للدارسين في مراكز عمو الأمية روعي فيها أن يتضمنا موضوعات تلائم الكبار، وتلبي حاجتهم من المعرفة والثقافة وأن تعالج هذه الموضوعات بأساليب وطرق تناسبهم، وذلك بالإضافة إلى كتاب ثالث لدراسات السنة الثانية تضمن موضوعات مختلفة تلبي مطالب المرأة.

المدرسون:

يعمل في فصول عمو الأمية مدرسون من المدارس الابتدائية، ويشترط في اختيارهم توافر المؤهلات التربوية بجانب المؤهلات العلمية وخبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات في المدارس الابتدائية^(١٠).

من نتائج هذه الجهود:

أسهمت جهود محو الأمية في انخفاض نسبة الأميين في دولة الكويت بصورة ملحوظة حيث نجد أن تعداد السكان في عام ١٩٧٥م يشير إلى أن النسبة العامة للأميين تصل إلى ٤٤,٦٪ (٣٠٪ في قطاع الرجال، ٥٩,١٪ في قطاع النساء) أما تعداد عام ١٩٨٠م فيشير إلى النسبة العامة للأميين هي ٣٦,٤٪ (٢٢,٧٪ في قطاع الرجال، ٤٩,٦٪ في قطاع النساء)^(١١) أي أن عدد الأميين انخفض بنسبة ٨,٢٪ خلال خمس سنوات. . كما يلاحظ أن نسبة الانخفاض بين الأميات أعلى منها بين الأميين، هذا وفي العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢م بلغ عدد مراكز محو الأمية ٩٣ مركزاً (٤٨ للرجال و ٤٥ للنساء) وبلغ عدد الدارسين والدارسات في هذه المراكز ٣٣٦٢٤ منهم ٢١٩٣١ من الرجال و ١١٦٢٤ من النساء.

من مشكلات محو الأمية^(١٢):

تعتبر مشكلتنا الانقطاع والغياب من أهم المشكلات التي تواجهها جهود محو الأمية. . وفيما يلي أهم أسباب كل منها:

أولاً — مشكلة الانقطاع:

(أ) بالنسبة للرجال:

— يتغيب البعض فترات طويلة في بعض المناسبات الدينية مثل موسم الحج وشهر رمضان المبارك، ويؤدي هذا الغياب الطويل إلى تخلفهم دراسياً وبالتالي إلى انقطاعهم عن الدراسة.

— بعض المدرسين غير معدين إعداداً ملائماً لتعليم هذه الفئات.

— توجد بعض الفروق بين الدارسين في الفصل الواحد من حيث مستواهم في القراءة والكتابة. . ولا يستطيع بعض المدرسين التدريس لهذه المستويات المختلفة.

— انتقال بعض الدارسين من منطقة إلى أخرى تبعاً لظروف عملهم.

— نظام تبادل الورديات بين العمال يؤدي أحياناً إلى انقطاعهم عن الاستمرار في الدراسة.

(ب) بالنسبة للنساء:

- ظروف خاصة تتعلق بالحمل والولادة.
- مسؤولية البيت أحياناً.
- طبيعة عمل الزوج غير المستقرة في بعض الأحيان.

ثانياً — مشكلة الغياب:

تتراوح نسبة الغياب في فصول عمو الأمية بين ٣٠، ٥٠٪ من مجموع الدارسين؛ ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، منها:

- نظام الدورات في بعض المصانع والمصالح مما يضطر البعض إلى التغيب بعض أيام الأسبوع.
- يكثر الغياب في موسم الحج وشهر رمضان وبعض المناسبات الدينية الأخرى.
- مسؤولية البيت وبعض الظروف الطارئة في الأسرة مما يضطر البعض إلى التغيب عن الدراسة.

الإلزام في عمو الأمية:

في الخامس من ربيع الأول سنة ١٤٠١هـ (الموافق ١٩٨١/١/١١م صدر المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١م في شأن عمو الأمية. . وتنص المادة الأولى على أن «عمو الأمية مسؤولية وطنية تهدف إلى تزويد المواطنين الأميين بقدر من التعليم لرفع مستواهم ثقافياً واجتماعياً، بما يجعلهم أكثر قدرة على الإسهام في النهوض بأنفسهم وبالمجتمع ومواجهة متطلبات الحياة». . وأشارت المادة الثالثة إلى أن عمو الأمية يكون إلزامياً بالنسبة لكل من:

(أ) الكويتيين الأميين الذين يتجاوزون سن الإلزام طبقاً لقانون التعليم الإلزامي ولم يتجاوزوا الأربعين سنة.

(ب) الكويتيات الأميات العاملات بالقطاع الحكومي لم يتجاوزن خساً وثلاثين سنة.

. . وأجاز القانون لغير هاتين الفئتين من الكويتيين الانتظام بفصول عمو الأمية اختياريّاً.

.. وتضمن القانون بعض الحوافز والعقوبات التي تسهم في حث الأُميين على الإقبال على مراكز محو الأمية. كما حدد القانون مدة ثلاث سنوات للقضاء على الأمية بين المزمين في دولة الكويت^(١٣)، وفور صدور القانون نشطت الاستعدادات لتنفيذه من خلال إطار تعاوني شامل تساهم فيه جميع القوى القادرة على تدعيم هذه الحملة التي تستهدف القضاء على الأمية في البلاد خلال فترة محددة..

.. وقد كان من مستلزمات تنفيذ القانون تشكيل أربع لجان مؤقتة تنفرد من لجنة الإعداد لمحو الأمية تنفيذاً لقرار اللجنة العليا لمحو الأمية التي تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف الوزارات في الدولة.. وهذه اللجان هي لجنة الإحصاء، اللجنة الفنية، اللجنة الصحية الاجتماعية، لجنة الإعلام^(١٤).

اتجاهات تربوية:

بالرغم من أن محو الأمية في دولة الكويت بدأ وما زال - بإكساب الأُميين مهارات الاتصال على مستوى المرحلة الابتدائية فإن المسؤولين عن محو الأمية مقتنعون بأن محو الأمية الأبجدية هو الخطوة الأساس للتقدم إلى محو الأمية الحضارية وتوظيف المعارف إلى ما يعين على مواصلة التعلم الذاتي والمستمر إضافة إلى ما نتطلع إليه من منح مجالات متنوعة لإتاحة فرص للتدريب المهني للمرأة والرجل بما يعود عليها بالنفع في حياتها العملية وعلى المجتمع الذي هو بحاجة إلى الأيدي الفنية المتعلمة في كل مجال من مجالات العمل والإنتاج^(١٥).

.. وتحرص وزارة التربية على أن تخطو خطوة أخرى بعد الانتهاء من مشكلة الأمية خلال الفترة التي حُلدها القانون، وتمثل هذه الخطوة فيما تخطط له حالياً - من خلال الأجهزة الفنية بإدارة تعليم الكبار - لتطوير برامج تعليم الكبار بإقرار أنماط جديدة من التعليم من أجل تدريب فئات مختلفة من المواطنين في مجالات مهنية لتغطية حاجات البلاد الأساسية في مختلف مجالات التنمية^(١٦).

.. وهذا يعني أن هناك اتجاهات نحو الأخذ في محو الأمية بالمفهوم الوظيفي الذي يعتمد على التطبيق المباشر للمعلومات التي يكتسبها الفرد نتيجة لتعلمه مهارات الاتصال التي تتلخص في القراءة والكتابة والحساب، والوظيفية بهذا المعنى تعني تكامل المهارات المختلفة التي يكتسبها الأُمي خلال تعلمه بحيث يؤدي هذا التكامل إلى تحقيق عملية

التنمية بمختلف مظاهرها اقتصادية كانت أم اجتماعية أم غير ذلك من النواحي المختلفة^(١٧).

وفي عام ١٩٧٩ شكلت وزارة التربية لجنة لدراسة استخدام التلفزيون كأسلوب من أساليب محو الأمية وقد ضمت هذه اللجنة بعض المسؤولين في إدارة محو الأمية وتعليم الكبار وممثلين عن وزارة الإعلام والتلفزيون التعليمي ومركز بحوث المناهج وجامعة الكويت. ولقد وضعت هذه اللجنة خطة لبعض برامج محو الأمية من خلال التلفزيون العام وجددت - لذلك أهدافاً وموضوعات وخطوات إجرائية في ضوء ما تدارسته من تجارب الدول والاتجاهات التربوية الحديثة.

ويتطلع المسؤولون في إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية إلى الإفادة من التلفزيون في مجال محو الأمية فقد تم وضع مشروع لمحو الأمية بواسطة التلفزيون يستهدف العنصر النسائي حيث ترتفع نسبة الأمية وتبرز ظاهرة الإحجام عن الالتحاق بمراكز محو الأمية^(١٨).

تحليل الاستفتاء:

سبقت الإشارة إلى أنه تم إعداد استفتاء حول تعليم الكبار ومحو الأمية بهدف التعرف على وجهات النظر المختلفة حول بعض الموضوعات التي تناولتها بنوده، ويتكون هذا الاستفتاء من أربعة عشر بنداً بعضها أسئلة مقيدة وبعضها أسئلة مفتوحة، وجميعها تتكامل فيما بينها لتقدم تصوراً متكاملاً عن واقع محو الأمية في دولة الكويت والاتجاهات التي يمكن الإفادة منها في دعم الجهود المبذولة في هذا الشأن.

ونظراً لأن العينة التي وقع عليها الاختيار للإجابة عن أسئلة الاستفتاء تمثل ثلاثة قطاعات تتفاوت في مستوياتها العلمية وأخباراتها الميدانية - فقد رئي أن تحلل إجابات كل فئة على حدة إبرازاً لما يمكن أن يكون هناك من اختلافات في بعض الاتجاهات.

وقد تلقى الباحث ٧٦ استفتاء بعد الإجابة عن أسئلتها وذلك على النحو التالي:

- | | |
|----|---------------------------------|
| ١٨ | من أساتذة كلية التربية. |
| ١٧ | من أساتذة معلمي المعلمين. |
| ٤١ | من العاملين في جهاز محو الأمية. |

وهي تمثل نسبة مئوية قدرها ٧٦٪ وهي نسبة عالية تعبر عن اتجاهات العينة المقترحة لهذا البحث.

تفريغ الاستفتاء وتحليل بياناته:

تم تفريغ بيانات الاستفتاء في استمارات خاصة أعدت لذلك كما تم دراستها وتحليلها واستخراج النتائج منها بهدف الإفادة منها في دعم الجهود التي يبذلها المسؤولون في محو الأمية وتلمساً للخطوات المستقبلية في هذا الشأن.

وفيما يلي بنود الاستفتاء، واستجابات المجيبين عن كل منها وتحليل بياناتها:

[١] اهتم السؤال الأول بتعرف مفهوم محو الأمية من وجهة نظر العلميين والعاملين في الميدان، ونصه كما يلي:

* ماذا يعني محو الأمية في رأيك؟

.. والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين حول هذا البند:

جدول رقم (١)

حول مفهوم الأمية

مفهوم محو الأمية	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)		
تعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب	٥	٢٧,٨	٥	٢٩,٥	١٨	٤٣,٩	٢٨	٣٦,٨
تعليم مقررات المرحلة الابتدائية	—	—	—	—	—	—	—	—
يمتد ليشمل الثقافة العامة	٨	٤٤,٤	٨	٤٧	٢٢	٥٣,٧	٣٨	٥٠
مستوى آخر	٥	٢٧,٨	٤	٢٣,٥	١	٢,٤	١٠	١٣,٢
متروك	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨	٪ ١٠٠	١٧	٪ ١٠٠	٤١	٪ ١٠٠	٧٦	٪ ١٠٠

.. ويشير هذا الجدول إلى أن ٥٠٪ ممن أجابوا عن الاستفتاء يرون أن مفهوم محو

الأمية يمتد ليشمل الثقافة العامة، وهذا يلتقي مع اتجاه المسؤولين عن محو الأمية حيث يفكرون فيها فيما يمكن تقديمه للدارسين في فصول محو الأمية بعد الانتهاء من مرحلة محو الأمية الكتابية أو الأمية التي تعنى بوسائل الاتصال.. وهو ما ينسجم أيضاً مع الاتجاه الذي

ينادي بالوظيفية في نحو الأمية.. ولهذا ينادي بعض المجيبين عن الاستفتاء (٢، ١٣٪) بضرورة أن يتناول نحو الأمية ما يأتي:

- اكتساب الدارس المهارات اللازمة لتجويد المهنة التي يمارسها حالياً أو مستقبلاً.
- أن ينظر إلى الأمية على أنها تشمل أمية التفكير وهو ما ينبغي أن تمتد إليه جهود نحو الأمية.
- إعداد الامين للعمل في مجالات العمالة المختلفة وفق حاجة البلاد.
- تنمية الوعي الصحي والتربوي.. والاهتمام بتبصير الامين بما يحدث في مجتمعاتهم من تغيرات.
- اكتساب الامين المبادئ الدينية والروح الوطنية والقومية والسلوك الإيجابي.
- مساعدة الأم على تربية أولادها تربية صحيحة للارتقاء بالأسرة.

[٢] ويدور البند الثاني حول المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون لتمحي أميتهم ونصه كما يلي:

• ما المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون في مراكز نحو الأمية منسوبة إلى صفوف ومراحل التعليم العام؟

.. والجدول رقم (٢) يتضمن آراء المجيبين عن هذا البند:

.. ويدل هذا الجدول على أن ٤٧,٤٪ ممن أجابوا عن الاستفتاء يرون أن المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون في نحو الأمية هو مستوى الصف الرابع الابتدائي، في حين يرى ٢٢,٤٪ أن هذا المستوى ينبغي أن يصل إلى الصف الرابع المتوسط، وهناك من يمتد به الطموح إلى الصف الرابع الثانوي غير أن هؤلاء يمثلون نسبة لا تزيد على ١٤,٥٪.

.. ولا شك أن هذه الآراء تمثل الاتجاه العام المتأثر بالأفكار السائدة والأساليب المتبعة في نحو الأمية بالدول النامية، ولكنها أيضاً تشير إلى الاتجاهات المعاصرة في نحو الأمية والطموحات التي يتطلع إليها بعض المهتمين بنحو الأمية في الارتقاء بالمستوى

جدول رقم (٢)
حول المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون
متنوعاً إلى فصول ومراحل التعليم العام

النسبة النسبة النسبة	مجموع	إدانة تعليم الكبار		مهنة المعلمين		كلية التربية		مستوى هو الأمية
		(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	
								المرحلة الابتدائية:
								الصف الأول
								الصف الثاني
								الصف الثالث
٤٧,٤	٣٦	٥٣,٧	٢٢	٢٩,٥	٥	٥٠,٠	٩	الصف الرابع
								المرحلة المتوسطة:
١,٣	١	—	—	—	—	٥,٥	١	الصف الأول
١٠,٥	٨	١٢,٢	٥	٥,٨	١	١١,٢	٢	الصف الثاني
١,٣	١	—	—	—	—	٥,٥	١	الصف الثالث
٢٢,٤	١٧	٢٤,٤	١٠	٢٣,٤	٤	١٦,٦	٣	الصف الرابع
								المرحلة الثانوية:
٢,٦	٢	—	—	١١,٨	٢	—	—	الصف الأول
—	—	—	—	—	—	—	—	الصف الثاني
—	—	—	—	—	—	—	—	الصف الثالث
١٤,٥	١١	٩,٧	٤	٢٩,٥	٥	١١,٢	٢	الصف الرابع
% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	١٨	المجموع

الثقافي للأمين وعدم الوقوف عند حد هو الأمية الكتابة أو تحصيل معلومات ومهارات الاتصال على مستوى المرحلة الابتدائية . .

[٣] وحاول البند الثالث التعرف على الفئات التي ينبغي أن يكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز هو الأمية . . ونصه كما يلي:

* أي الفئات ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز هو الأمية؟

. . والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين حول هذا البند:

جدول رقم (٣)
حول الفئات التي ينبغي أن يكون لها الأولوية
في الالتحاق بمراكز نحو الأمية

النسبة المئوية	مجموع	إدارة تعليم الكبار		معهد للمعلمين		كلية التربية		الفئات
		(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	
٣٦,٨	٧٨	٣١,٧	١٣	٤٧,٠	٨	٣٩,٠	٧	المستخدمون في مؤسسات الدولة
١٤,٥	١١	١٢,٢	٥	١١,٨	٢	٢٢,٢	٤	العاملون في الشركات والقطاع الخاص
٤,٠	١١	٧,٣	٣	—	—	—	—	عمال الري والزراعة
١٠,٥	٨	٩,٨	٤	١١,٨	٢	١١,١	٢	عمال المهن والأعمال الحرة
٢٨,٩	٢٢	٣١,٧	١٣	٢٩,٤	٥	٢٢,٢	٤	ربات البيوت
٤,٠	٣	٧,٣	٣	—	—	—	—	فئات أخرى
١,٣	١	—	—	—	—	٥,٥	١	متروك
% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	١٨	المجموع

.. ويشير هذا الجدول إلى أن أولى الفئات بالالتحاق بمراكز نحو الأمية هم المستخدمون في مؤسسات الدولة حيث بلغت نسبة من يرى ذلك ٣٦,٨ % وهي أعلى نسبة بين الفئات المختلفة يليها في ذلك فئة ربات البيوت حيث حصلت على نسبة ٢٨,٩ % ثم يلي ذلك فئات أخرى بنسب متدنية إلى حد ما. ولعل الأولوية التي يراها المجيبون عن الاستفتاء لهاتين الفئتين ترجع إلى أهمية ما يسند إلى المستخدمين من أعمال تتصل بمصالح الناس وكذلك إلى خطورة وظيفة الأم ومسؤولياتها في تربية أبنائها ورعاية أسرهما. وفيما يلي ترتيب باقي الفئات بحسب ما حظي به كل منها في تكرار:

- ١ - العاملون في الشركات والقطاع الخاص (١٤,٥ %)
- ٢ - عمال المهن والأعمال الحرة (١٠,٥ %)
- ٣ - عمال الرعي والزراعة (٤,٠ %)

.. وهناك من يرى أن تكون الأولوية للجنود والشرطة والحراس والخدم وما إلى ذلك. .. كما أن هناك من يرى أن تكون الأولوية للراسبات أكثر من مرتين في المدارس الصباحية. ..

.. ولا شك أن اختلاف الآراء في هذا الموضوع يعكس الرغبة الأكيدة في أن

يشمل نحو الأمية جميع الفئات دون تفريق وأن تتاح الفرصة لكل أمي ليمحو أميته في اقرب وقت ممكن..

[٤] واستكمالاً لتحديد الأولويات في الالتحاق بمراكز نحو الأمية حاول البند الرابع التعرف على فئات السن ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بهذه المراكز ونصه:

* ما فئات السن التي ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز نحو الأمية؟

.. والجدول التالي يتضمن آراء المجيبين حول هذا البند:

جدول رقم (٤)

حول فئات السن الأولى بالالتحاق بمراكز نحو الأمية

فئات السن	كلية التربية		مهده المعلمين		إدارة تعليم الكبار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)		
من ١٦ إلى أقل من ٢٥	١٢	٦٦,٦	١٠	٥٨,٩	٣٠	٧٣,٢	٥٢	٦٨,٤
من ٢٥ إلى أقل من ٣٥	٣	١٦,٧	٣	١٧,٧	١٠	٢٤,٤	١٦	٢١,١
من ٣٥ إلى أقل من ٤٥	٣	١٦,٧	٢	١١,٧	١	٢,٤	٦	٧,٩
من ٤٥ فما فوق	—	—	٢	١١,٧	—	—	٢	٢,٦
متروك	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠

.. ويوضح هذا الجدول أن الغالبية العظمى ممن أجابوا عن الاستفتاء ٦٨,٤ %

يرون أن فئة السن التي ينبغي أن تكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز نحو الأمية هي التي تقع بين ١٦، ٢٤ سنة وتأتي في المرتبة الثانية الفئة التي تقع بين ٢٥، ٣٥ سنة، ولعل السبب الذي دعا الأغلبية العظمى إلى جعل الأولوية لفئة السن (١٦ — ٢٤) هو أن الإفادة المتوقعة من أصحاب هذه الفئة أكبر من إفادة غيرهم.. غير أن وجهة نظر من يرى الأولوية لفئة السن (٢٥ — ٣٤) هي أن هؤلاء هم المستجوبون حالياً وعلينا أن نساعدهم في تطوير إنتاجهم وتحسينه عن — طريق نحو أميتهم..

.. وفيما يلي أهم الأسباب التي ذكرها المجيبون عن الاستفتاء لجعل الأولوية

للفئتين الأولى والثانية:

* هاتان الفتتان من الشبان، ولديهم طاقة كبيرة واستعداد للتعليم وقدرة على الاستيعاب بصورة أفضل.

* هاتان الفتتان أقدر على مواكبة التغير الاجتماعي السريع والمتطور.

* هاتان الفتتان أقدر على الإسهام في التقدير الاقتصادي للمجتمع .. كما أن دورهما في هذا السن مهم جداً في تربية أولادهم.

* الاهتمام بمحو أمية صفار السن يؤدي تدريجياً إلى خلو المجتمع من الأميين.

.. ومع ذلك فهناك من يرى أن التعلم لا سن له، وأنه حق لكل مواطن بصرف النظر عن سنه وأن الجميع يسهمون في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي؛ ولكل دوره في المجتمع وهذا الدور لا ينبغي إغفاله أو إهماله ..

[٥] ونظراً لما تعانيه مراكز محو الأمية من تغيب الدارسين أو انقطاعهم عن مواصلة الدراسة فقد خصص البند الخامس من الاستفتاء للتعرف على أفضل الأساليب التي يمكن استخدامها لجذب الأميين إلى مراكز محو الأمية، ونصه كما يلي:

* ما الأسلوب الذي تجده لجذب الأميين إلى مراكز محو الأمية؟

.. والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند:

جدول رقم (٥)
حول أساليب جذب الأميين إلى مراكز محو الأمية

الأسلوب	كلية التربية		مههد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		مجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)		
تقديم حوافز مادية	٥	٢٧,٨	٤	٢٣,٥	١٠	٢٤,٤	١٩	٢٥,٠
عدم تعيين الأميين في الوظائف والشركات الحكومية	٣	١٦,٧	٢	٢٣,٥	٩	٢١,٩	١٦	٢١,٠
إقرار عقوبات رادعة	١	٥,٥	—	—	—	—	١	١,٣
التوعية بأهمية محو الأمية	٩	٥٠,٠	٨	٤٧,١	٢٢	٥٣,٧	٣٩	٥١,٤
أساليب أخرى	—	—	١	٥,٩	—	—	١	١,٣
متروك	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠

.. ويشير هذا الجدول إلى أن أفضل أسلوب لجذب الأميين للإقبال على مراكز محو الأمية هو التوعية بأهمية محو الأمية حيث يرى ذلك ٥١,٤ ٪ من المجيبين عن الاستفتاء .. ولا شك أن هذا الأسلوب هو الأجدى والأكثر فعالية لأن اقتناع الأمي بأهمية محو أميته هو أهم الحوافز التي تدفعه إلى الإقبال على مراكز محو الأمية وبذل الجهد في التعلم والحرص على استمراره ..

.. وإلى جانب ذلك هناك آراء تدعو إلى تقديم الحوافز المادية للدارسين ٢٥ ٪، كما أن هناك من يدعو إلى إشعار الأميين بأنهم عناصر غير مرغوب فيها للعمل في الوظائف والشركات الحكومية إذ أن شعور الأمي بذلك يدفعه إلى الحرص على محو أميته ليكون مرغوباً فيه لدى هذه الجهات ..

أما إقرار العقوبات الرادعة فلا يجنبها إلا القليلون لأن التعلم والاستيعاب لا يمكن أن يتم بصورة جيدة عن طريق مثل هذه العقوبات ولكنها آخر ما يمكن اللجوء إليه عند استفاد جميع الأساليب الأخرى.

ويرى البعض أن من الوسائل التي تساعد على جذب الأميين إلى مراكز محو الأمية ما يأتي:

— ربط التعليم في هذه المراكز بثمره عملية كالتدريب على تشغيل الآت والأجهزة أو أي عملية إنتاجية يحتاج إليها الأمي.

— إدخال الوسائل التربوية الحديثة في التعليم بمراكز محو الأمية مثل الفيديو والتلفزيون ونحو ذلك ..

— إعفاء الموظف أو المجند الملتحق بمراكز محو الأمية من المناوبة الليلية.

[٦] وحرص البند السادس من الاستفتاء على تعرف الآراء حول مدى صلاحية المدرسين الذين يعملون حالياً في مراكز محو الأمية للقيام بعملهم .. ونصه كما يلي:

* إلى أي مدى يصلح المدرسون الحاليون للعمل بالتدريس في مراكز محو الأمية؟

.. والجدول التالي يوضح آراء المجيبين عن الاستفتاء حول هذا الموضوع.

جدول رقم (٦)
حول مدى صلاحية المدرسين الحاليين للعمل
في مراكز محو الأمية

النسبة المئوية	مجموع	إدارة تعليم الكبار		معهد المعلمين		كلية التربية		مدى صلاحية المدرسين
		(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	
٥٧,٩	٤٤	٩٠,٣	٣٧	٤١,٤	٧	—	—	يصلحون بدرجة جيدة
١٧,١	١٣	٢,٤	١	٣٥,٣	٦	٣٣,٤	٦	يصلحون بدرجة متوسطة
٧,٩	٦	—	—	١١,٧	٢	٢٢,٢	٤	يصلحون بدرجة ضعيفة
٦,٦	٥	—	—	٥,٨	١	٢٢,٢	٤	لا يصلحون
١٠,٥	٨	٧,٣	٣	٥,٨	١	٢٢,٢	٤	متروك
% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	٤	المجموع

.. ويدل هذا الجدول على أن ٥٧,٩ % ممن أجابوا عن هذا البند يرون أن المدرسين الحاليين يصلحون للعمل في مراكز محو الأمية بدرجة جيدة، بينما الذين يرون أنهم يصلحون بدرجة متوسطة لا يتجاوزون ١٧,١ % غير أننا إذا ناقشنا محتويات الجدول وجدنا أن الذين يتحمسون لذلك هم قطاع إدارة تعليم الكبار بنسبة ٩٠,٣ % ويشايهم في ذلك قطاع معهد المعلمين بنسبة ٤١,١ % بينما أساتذة كلية التربية لا يرون ذلك.. ويعللون لوجهة نظرهم بما يأتي:

- إن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى إعداد خاص مغاير للتعليم التقليدي.
- إن تعليم الأميين يحتاج إلى معرفة طبائعهم وإلى أساليب تدريس تناسب قابليتهم وخبراتهم.
- إن لمحو الأمية أسلوباً وطرائق يحتاج إليها مدرس هذا النمط من المتعلمين لذلك يجب إعداده في ضوء ذلك.
- إن التأهيل المهني لأغلب المدرسين في هذه المراحل اعتمد على التخصص في مادة، وليس لدى غالبيتهم النظرة التكاملية والوعي بأهداف هذا النوع من التعليم في إطار نظام متكامل.

.. لأن هؤلاء المعلمين يعدون للتدريس لتلاميذ في أعمار معينة.

.. وفي ضوء هذا كله يؤكدون أنه لا بد من وجود دورات تدريبية خاصة هؤلاء المعلمين في مجال محو الأمية، كما يشيرون إلى أنه لا يجوز أن يعمل في هذا الميدان من ليس له تدريب أو تأهيل خاص بذلك.

.. ويتفق هذا مع ما جاء في بعض تقارير إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية^(١٩).

[٧] ورغبة في التعرف على المقترحات التي تسهم في تطور المفاهيم التربوية لدى المدرسين وغيرهم من العاملين في مجال محو الأمية - تضمن البند السابع من الاستفتاء السؤال التالي:

* ماذا تقترح لتطوير المفاهيم التربوية لدى كل من المدرسين والموجهين العاملين في مجال محو الأمية؟

.. وتتضمن اقتراحات المجيبين عن الاستفتاء ما يأتي:

- تأهيل المدرسين والموجهين نظرياً وعملياً قبل إلحاقهم بالعمل في مجال محو الأمية.

- تقديم مقررات في كلية التربية خاصة بمجال محو الأمية.

- عقد دورات تدريبية حول الاتجاهات المعاصرة في محو الأمية للتوعية بأهداف هذا النوع من التعليم، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه مشروعات محو الأمية في الدول الأخرى لكي يدرك المدرسون والموجهون أنهم:

* يتعاملون مع متعلمين راشدين فيعملون على مراعاة ذلك.

* يساعدون هؤلاء الأميين ليكونوا قادرين - مستقبلاً - على مساعدة أنفسهم والنهوض بمجتمعهم.

- تنظيم لقاءات وندوات تربوية وثقافية وتعليمية للعاملين في مجال محو الأمية لزيادة كفاءتهم ورفع مستوى أدائهم.

- وضع معايير خاصة تكفل اختيار العناصر الجيدة للعمل في محو الأمية وتزويدها بالاتجاهات المعاصرة في هذا المجال.

– طبع كتيبات ونشرات لتجديد المعلومات وتزويد العاملين في مجال محو الأمية بالمستحدثات التربوية، والتجارب الناجحة والاتجاهات المعاصرة وغير ذلك مما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة في محو الأمية..

[٨] وتناول البند الثامن المقررات الدراسية الحالية بمراكز محو الأمية، وذلك في محاولة للتعرف على مدى كفايتها لمحو أمية الأميين، ونصه كما يلي:

• إلى أي مدى تعتبر المقررات الدراسية الحالية بمراكز محو الأمية كافية لمحو أمية الدارسين؟

والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند:

جدول رقم (٧)
حول مدى كفاية المقررات الدراسية بمراكز محو الأمية

النسبة المئوية	مجموع	إدارة تعليم الكبار		معهد المعلمين		كلية التربية		مدى كفاية المقررات
		(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	
٤٦,١	٣٥	٧٥,٦	٣١	١١,٨	٢	١١,١	٢	كافية بدرجة جيدة
٢٩	٢٢	١٩,٦	٨	٤٧	٨	٣٣,٣	٦	كافية بدرجة متوسطة
١,٣	١	—	—	—	—	٥,٦	١	كافية بدرجة ضعيفة
٣,٩	٣	٢,٤	١	٥,٩	١	٥,٦	١	غير كافية
١٩,٧	١٥	٢,٤	١	٥٣,٣	٦	٤٤,٤	٨	متروك
% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	١٨	المجموع

ويشير هذا الجدول إلى أن ٤٦,١ % ممن أجابوا عن هذا البند يرون أن المقررات الدراسية الحالية بمراكز محو الأمية كافية بدرجة جيدة، غير أن هذه النسبة ترتفع في صفوف العاملين بإدارة تعليم الكبار لتصل إلى ٧٥,٦ % بينما تنخفض في صفوف العاملين بكلية التربية ومعهد المعلمين حتى تصل إلى ١١,٨ % و ١١,١ %.. ويرى ٢٩ % من المجيبين عن الاستفتاء أن المقررات الدراسية الحالية كافية بدرجة متوسطة ومعظم من يرى هذا الرأي هم من صفوف العاملين بكلية التربية ومعهد المعلمين..

ومما يلفت النظر في بيانات هذا الجدول هو ارتفاع نسبة من تركوا الإجابة عن هذا

البند، ومعظمهم من كلية التربية (٤، ٤٤٪) ومعهد المعلمين (٣، ٣٥٪) وربما يرجع ذلك إلى عدم إلامهم بالمقررات الدراسية في برامج نحو الأمية .

أما الذين يرون أنها دون الكفاية المطلوبة فيذكرون أن من أسباب ذلك أن هذه المقررات:

- تحتاج إلى تطوير وإدخال تعديلات جوهرية عليها أهدافاً ومحتوى.
- غير متكاملة، ويعيلة عن الحياة العملية للدارسين.
- ينقصها النظرة الشاملة والإحاطة بمواقف أخرى لتثقيف الدارسين وتلبية حاجاتهم.
- تحتاج إلى تكثيف الخبرات في التربية الإسلامية والحساب واللغة العربية . .
- وكراسة الخط، مع العناية بالتدريبات.
- تحتاج إلى زيادة ساعات الحطة .

ولذلك يقترحون ما يأتي:

- إعداد برامج جديدة يكتسب الدارسون من خلالها مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر، وأن تفي هذه البرامج بحاجات الدارسين ومطالب نموم وأن تكون وثيقة الصلة بمجتمعهم الذي يعيشون فيه.
- تقدم هذه البرامج للدارسين من خلال ورش عمل يتفاعلون فيها تفاعلاً إيجابياً مع ما يقدم لهم أو يمارسونه من خبرات.

[٩] ونظراً لما للكتب من أهمية في العملية التربوية فقد حرص الاستفتاء أن يتعرف الآراء حول أهم المواصفات التي يجب أن تتوافر في الكتب التي تتضمن الخبرات والمهارات التي تقدم للدارسين في مجال نحو الأمية . . وخصص لذلك البند التاسع، ونصه:

* ما أهم المواصفات التي يجب أن تتوافر في كتب الدارسين بمراكز نحو الأمية؟

وفيما يلي أهم تلك المواصفات كما ذكرها المجيبون عن الاستفتاء مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب ما حظي به كل منها من تكرار:

- أن تكون موضوعات الكتاب مرتبطة بحياة الدارسين وملائمة لروح العصر، وأن تسهم في تحقيق الأهداف التربوية لهؤلاء الدارسين .
- أن تلبي هذه الموضوعات احتياجات المتعلمين مع الأخذ في الاعتبار ما لديهم من خبرات سابقة .
- أن تكون الموضوعات بيئية وظيفية، وأن تشتمل على بعض السلوكيات التي يمارسها الدارسون في حياتهم .
- أن تتضمن الكتب عدداً من التطبيقات العملية والتدريبات المتنوعة التي تحفز الدارسين على التأمل والتفكير .
- أن تبعد الكتب في أسلوب معالجتها عن النمط المألوف، وأن تكون صغيرة الحجم قليلة عدد الصفحات .
- العناية بإخراجها من حيث الورق وحجم الحروف والطبع والألوان لكي تكون جذابة أنيقة .

وهناك مواصفات أخرى تتصل ببعض المواد، منها:

- في اللغة العربية: أن تبنى لغة الكتاب على الألفاظ المتداولة في الحياة اليومية، وأن يستند اختيارها وتكرارها على أسس علمية .
- في التربية الإسلامية: الاهتمام بالقرآن الكريم، والتهديب وقصص الأنبياء .
- في الحساب: الاهتمام بأمور المعاملات التي يمارسها الدارسون في حياتهم اليومية .
- في العلوم: الاهتمام بالناحية الصحية والظواهر الطبيعية الموجودة في البيئة .
- الاهتمام بالمهارات الأساسية في مختلف المواد الدراسية .

ومن الواضح أن هناك مواصفات أخرى عديدة للكتاب المدرسي ولكن المجيبين عن الاستفتاء لم يتطرقوا إليها . ولعل ذلك يرجع إلى أنهم آثروا إبراز الجوانب التي يفتقدونها في بعض الكتب الدراسية المتداولة بين الدارسين في مراكز عمو الأمية .

[١٠] ولمعرفة مدى التطابق بين هذه المواصفات والكتب المستخدمة حالياً لمحو الأمية — تضمن البند العاشر السؤال التالي:

* إلى أي مدى تعتبر الكتب المستخدمة حالياً في مراكز محو الأمية مطابقة لما تراه من مواصفات؟

والجدول التالي يتضمن آراء المجيبين عن هذا السؤال:

جدول رقم (٨)

حول مدى مطابقة كتب محو الأمية للمواصفات التربوية

النسبة المئوية	المجموع	إدارة تعليم الكبار		معهد المعلمين		كلية التربية		مدى مطابقة الكتب المواصفات
		(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	
٣٠,٣	٢٣	٦٤,٤	١٩	١١,٧	٢	١١,١	٢	مطابقة بدرجة جيدة
٣٦,٩	٢٨	٦٤,٤	١٩	٢٩,٤	٥	٢٢,٢	٤	مطابقة بدرجة متوسطة
٣,٩	٣	٢,٤	١	٥,٩	١	٥,٦	١	مطابقة بدرجة ضعيفة
١,٣	١	—	—	—	—	٥,٦	١	غير مطابقة
٢٧,٦	٢١	٤,٨	٢	٥٣	٩	٥٥,٥	١٠	مشترك
% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	١٨	المجموع

وبدل هذا الجدول على أن الكتب الدراسية بمراكز محو الأمية تنطبق عليها المواصفات التربوية المناسبة بدرجة متوسطة حيث يرى ذلك ٣٦,٩ % من أجابوا عن هذا البند. . ويرى ٣٠,٣ % أن هذه المواصفات تنطبق على تلك الكتب بدرجة جيدة. . ومعنى هذا أن حوالي ٦٧ % يرون أن كتب محو الأمية تنطبق عليها المواصفات التربوية المطلوبة وإن ترددت درجة المطابقة بين الجيد والمتوسط. . غير أن هذا الاتجاه يعبر — في الواقع — عن وجهة نظر قطاع إدارة تعليم الكبار حيث بلغت نسبة من يرى منهم ذلك ٩٢,٨ % أما قطاعا كلية التربية ومعهد المعلمين فإن نحو ٥٤ % منها لم يجيبوا عن هذا السؤال. . ومعنى هذا أنهم لا يرون رأي قطاع إدارة تعليم الكبار. . وربما كان سبب ذلك أنهم لم يطلعوا على هذه الكتب كما جاء في إجابات بعضهم. .

ومن الأسباب التي طرحها البعض لاعتبار هذه الكتب غير مطابقة للمواصفات الملائمة لمحو الأمية، أو مطابقة لها بدرجة ضعيفة ما يأتي:

— عدم اهتمامها بتناول ما يتعامل معه الدارس في حياته اليومية.

- طول بعض الموضوعات.
 - مطبوعة ينشط صغير لا يتناسب مع عمر الدارسين.
 - ضخمة وغير مشوقة.
 - لا تلبي احتياجات الدارسين ومطالب نموهم.
 - لا تراعي الفروق الفردية، ولا تقابل حاجات الفئات المتفوقة، ولا تتحدى تفكير وخبرات الدارسين الكبار.
 - يقلب عليها طابع الأساليب العادية التي لا تثير فاعلية الدارسين وإيجابيتهم..
 - لا تساعد الدارسين على اكتساب مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر من خلال الأنشطة المختلفة التي يمكن أن يتضمنها الكتاب أو يوجّه إليها.
- [١١] ويتم البند الحادي عشر من الاستفتاء بالوسائل التعليمية والنشاط التربوي باعتبارهما من الجوانب ذات الأثر الواضح في العملية التربوية.. ووجه السؤال الآتي:
- * ما مدى أهمية استخدام الوسائل التعليمية، وألوان النشاط التربوي في نحو الأمية؟

والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن هذا البند:

جدول رقم (٩)

حول أهمية الوسائل التعليمية والنشاط التربوي في نحو الأمية

أهمية الوسائل والنشاط	كلية التربية		معهد المعلمين		إدارة تعليم الكبار		المجموع النسبة المئوية
	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	
مهم جداً	١٢	٦٦,٧	١١	٦٤,٨	٢٢	٥٣,٧	٤٥
مهم إلى حد ما	٥	٢٧,٨	٣	١٧,٦	١٦	١٩	٣١,٦
غير مهم	-	-	-	-	٢	٤,٩	٢,٦
متروك	١	٥,٥	٣	١٧,٦	١	٢,٤	٦,٦
المجموع	١٨	٪ ١٠٠	١٧	٪ ١٠٠	٤١	٪ ١٠٠	٧٦
							٪ ١٠٠

يشير هذا الجدول إلى أن ٥٩,٢ ٪ من أجابوا عن الاستفتاء يرون أن الوسائل التعليمية وألوان النشاط التربوي المختلفة مهمة جداً في نحو الأمية.. وهذا الاتجاه

لا يتحمس له قطاع إدارة تعليم الكبار . فمن الملاحظ أن حوالي ٦٥ ٪ من المجيبين عن الاستفتاء من كلية التربية ومعهد المعلمين يرون هذا الرأي، أما المجيبون عن الاستفتاء من إدارة تعليم الكبار فتتخفص نسبتهم إلى ٣٥,٧ ٪. وهكذا يعكس اتجاهات إدارة تعليم الكبار نحو الوسائل التعليمية والنشاط . بل إننا نلاحظ أن نحو ٥ ٪ من قطاع إدارة تعليم الكبار يرون أن الوسائل التعليمية والنشاط التربوي غير مهم في تعليم الكبار في حين لا يرى أحد من كلية التربية أو معهد المعلمين هذا الرأي . . أما الأسباب التي يسوقها المجيبون عن الاستفتاء لدعم رأيهم في أن الوسائل التعليمية وألوان النشاط التربوي مهمة جداً في محو الأمية فتتلخص فيما يلي:

– الوسائل التعليمية والنشاط التربوي لهما أثرهما الواضح في تشويق الدارسين وتكوين القدرة لديهم على الانتباه والملاحظة وسرعة التعلم.

– تعتبر ألوان النشاط التربوي مجالاً تطبيقياً لما يتعلمه الدارسون نظرياً.

– الوسائل التعليمية تسهم في تبسيط المادة العلمية وتيسيرها على الدارسين وتساعدهم على حسن استيعابها . .

– الوسائل والنشاط يسهمان في إضفاء الحيوية والواقعية على مادة الدرس .

– الوسائل والنشاط يساعدان على توفير خبرات مرئية ومسموعة أكثر وضوحاً من الخبرات اللفظية .

– النشاط التربوي مكمل للمنهج ويوضح بالحركة والصوت والصورة كثيراً من الأفكار والمعلومات، ويعرضها في صورة خبرات حية يتفاعل بها الدارسون ويستجيبون لها .

وفي المقابل يسوق من لا يرى تلك الأهمية للوسائل التعليمية وألوان النشاط التربوي في محو الأمية الأسباب الآتية:

– معظم الدارسين يعتبرون الوسائل التعليمية هامة للمتعلم الصغير فقط . . ولهذا لا يهتمون بها كثيراً.

– معظم الدارسين لهم خبراتهم في الحياة ويدركون معنى معظم الأشياء ويميزون بينها فلا داعي لهذه الوسائل أو الأنشطة.

— الوسائل التعليمية تساعد على توضيح المفاهيم المجردة، والكبار ليسوا في حاجة إلى ذلك لأنهم يستطيعون التعامل مع المفاهيم المجردة..

وأياً كان الأمر فإن الوسائل التعليمية وألوان النشاط المختلفة عناصر تعليمية تسهم في تحقيق الأهداف التربوية.. ومن المهم استخدامها في المواقف التعليمية بالأسلوب المناسب لها..

[١٢] وحظي إعداد معلمي محو الأمية بالاهتمام فتضمن الاستفتاء بنداً حول أفضل السبل لإعداد مدرسين على مستوى جيد للتدريس في مراكز محو الأمية.. ونصه كما يلي:

* أيهما أفضل لإعداد مدرسين على مستوى جيد من الكفاية للتدريس في مراكز محو الأمية؟

والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند:

جدول رقم (١٠)
حول أفضل السبل لإعداد مدرسين على مستوى جيد
للعمل في مراكز محو الأمية

سبل إعداد مدرسي محو الأمية	كلية التربية		معهد للمعلمين		إدارة تعليم الكبار		المجموع	النسبة المئوية
	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)		
— استحداث مقررات لتحقيق هذه الغاية في كلية التربية ومعهد المعلمين والمعلمات	٦	٢٣,٣	٦	٣٥,٣	٤	٩,٧	١٦	٢١,١
— إنشاء مركز لتدريب المدرسين نظرياً وعملياً على أساليب تعليم الكبار ومحو الأمية	١٢	٦٦,٧	١٠	٥٨,٨	٣٠	٧٣,٢	٥٢	٦٨,٤
— متروك	—	—	١	٥,٩	٧	١٧,١	٨	١٠,٥
المجموع	٧٠	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠

.. ويوضح هذا الجدول أن ٦٨,٤ % ممن أجابوا عن الاستفتاء يجحدون إنشاء مركز لتدريب المدرسين نظرياً وعملياً على أساليب تعليم الكبار ومحو الأمية وهي نسبة

عالية تشعر باقتناع المجيبين عن هذا البند بأن مثل هذا المركز سوف يوفر المدرسين ذوي الإعداد الجيد للعمل في مراكز عمو الأمية إذ أن التدريب العملي إلى جانب الاستيعاب النظري لأسس وأهداف ومقومات التدريس يلعب دوراً هاماً في تكوين المدرس الجيد القادر على تطوير أساليب العمل في عمو الأمية وتحقيق أهدافها .

.. ومع أن القطاعات الثلاثة التي طبق فيها الاستفتاء تحبذ هذا الاتجاه فإننا نلمس أن قطاع إدارة تعليم الكبار أكثر تحمساً من غيره حيث بلغت نسبة من يجبذ ذلك منه ٧٣,٢٪ وهي أعلى نسبة في هذا الاتجاه مما يدعونا إلى القول بأن اقتراح إنشاء مركز لتحقيق هذه الغاية سوف يجد تعضيداً أودعماً من إدارة تعليم الكبار و عمو الأمية وهي الجهة الرسمية صاحبة الاختصاص التنفيذي لمحو الأمية .

.. وإلى جانب هذا الرأي هناك ٢١,١٪ من المجيبين عن الاستفتاء يجبذون استحداث مقررات في كلية التربية ومعهد المعلمين والمعلمات لإعداد مدرسين على مستوى الكفاية للعمل في مراكز عمو الأمية وترتفع هذه النسبة في قطاع كلية التربية لتصل إلى ٣٣,٣٪ وفي قطاع معهد المعلمين لتصل إلى ٣٥,٣٪، ويدعم هؤلاء وجهة نظرهم بأن إنشاء المركز المقترح يوفر الاحتياجات الآتية، أما كلية التربية فتعمل على المدى البعيد . وكذلك معهد المعلمين . ويقترحون المقررات الآتية:

- فلسفة عمو الأمية وتعليم الكبار.
- التربية غير الرسمية.
- سيكولوجية عمو الراشدين.
- برامج عمو الأمية: أسسها وتخطيطها.
- أساليب وطرق تعليم الكبار.
- خصائص الأمي النفسية والاجتماعية.
- ممارسات عملية لإتقان المهارات الأساسية بوساطة التعليم المصغر.
- .. كما أن بعضهم يقترح إنشاء قسم في كلية التربية لمحو الأمية وتعليم الكبار حيث يستطيع هذا القسم أن يضع المقررات اللازمة لتخريج معلمين على مستوى الكفاية في هذا المجال على أسس علمية مدروسة.

[١٣] اهتم الاستفتاء في البند الثالث عشر بوسائل الإعلام ، وما يمكن أن تسهم به في جهود نحو الأمية ، ومدى هذا الإسهام .. ونصه كما يلي :

* إلى أي مدى يمكن أن تسهم وسائل الإعلام في الجهود المبذولة لنحو الأمية ؟
.. والجدول التالي يتضمن استجابات المجيبين عن الاستفتاء حول هذا البند :

جدول رقم (١١)
حول إمكان إسهام وسائل الإعلام في جهود نحو الأمية

النسبة المئوية		إدارة تعليم الكبار		معيد للمعلمين		كلية التربية		إسهام وسائل الإعلام
		(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	
٨٤,٣	٦٤	٨٣,٠	٣٤	٨٣,٣	١٤	٨٨,٨	١٦	يمكن أن تسهم بدرجة جيدة
٦,٦	٥	٩,٨	٤	٥,٩	١	—	—	يمكن أن تسهم بدرجة متوسطة
٢,٦	٢	٢,٤	١	—	—	٥,٦	١	يمكن أن تسهم بدرجة ضعيفة
٢,٦	٢	٢,٤	١	—	—	٥,٦	١	لا يمكن أن تسهم
٣,٩	٣	٢,٤	١	١١,٨	٢	—	—	متروك
% ١٠٠	٧٦	% ١٠٠	٤١	% ١٠٠	١٧	% ١٠٠	١٨	المجموع

.. ويدل هذا الجدول على أن وسائل الإعلام يمكن أن تسهم بدرجة جيدة في الجهود المبذولة لنحو الأمية حيث يرى ذلك ٨٤,٣ % ممن أجابوا عن هذا البند .. وهي نسبة عالية تبين أهمية وسائل الإعلام وجدواها في نحو الأمية فباستطاعتها تقديم برامج خاصة بمحو الأمية الكتابية إلى جانب ما يمكن أن تقدمه من مادة مقروءة تحفظ الذين اجتازوا الأمية من الارتداد إليها .. كما أنها وسائل فعالة في نحو الأمية الثقافية لهذا النوع من المتعلمين ..

.. أما كيف يتم ذلك؟ فقد تضمنت الإجابة عن هذا البند العناصر الآتية :

— تقديم برامج عن تعليم اللغة وغيرها من وسائل الاتصال عن طريق الإذاعة والتلفزيون .

— أن تصدر الصحف والمجلات ملاحق أو أعداداً خاصة للدارسين الكبار تتضمن مادة مناسبة لهم .

— توجيه الدارسين لكي يعلموا أنفسهم بأنفسهم مع تأكيد الجوانب الإيجابية لمحو الأمية.

— نحو الأمية الثقافية والمهنية بوساطة برامج تليفزيونية على غرار برنامج سلامتک.

— الاستفادة من دور العبادة والنوادي والمسارح وغيرها في توعية الأميين بأهمية محو الأمية.. بالإضافة إلى ما يدور فيها من ثقافة دينية أو اجتماعية.. أو ترويحية.

— إصدار مجلة خاصة بمحو الأمية تنشر عنها الدراسات إلى جانب ما تقدمه للدارسين من مادة قرائية تناسبهم..

— إجراء مقابلات مع خريجي محو الأمية، وعقد ندوات بشارك فيها بعض الأميين لتعرف آرائهم ومناقشة مشكلاتهم.

.. وهناك مقترحات أخرى مثل استخدام الأقمار الصناعية في بث برامج محو الأمية للإفادة من جهود الآخرين في الدول المجاورة..

[١٤] ورغبة في استيفاء جوانب الموضوع، وإفساح المجال أمام الآخرين لطرح ما لديهم من أفكار ربما لم يتعرض لها الاستفتاء كان نص البند الأخير كما يلي:

* إذا كانت لديك مقترحات أخرى لزيادة فعالية برامج محو الأمية في دولة الكويت.. نأمل ذكرها.

.. وقد تقدم المجيبون عن الاستفتاء بكثير من الآراء التي نجم لها فيما يلي:

— الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال محو الأمية.

— تطوير فلسفة وبرامج محو الأمية بمساعدة المتخصصين من رجال التربية ومعاونة المؤسسات التربوية المتخصصة.

— تدريب العاملين في محو الأمية، وتزويدهم بالمستحدثات التربوية في هذا المجال عن إصدار مجلة أو نشرة تربوية شهرية تهتم بشؤون محو الأمية.

— تحسين الكتب الدراسية مضموناً ومعالجة، وإعداد مادة قرائية ملائمة لحماية الدارسين من الارتداد إلى الأمية.

— العمل على استمرار برامج محو الأمية والارتقاء بها، وربطها بمجالات عمل الدارسين، أو أي أنشطة إنتاجية أخرى.

- إنشاء مركز لإنتاج المواد التعليمية الضرورية لمحو الأمية.
- حفز المتخصصين والمهتمين بمحو الأمية على إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير العمل في هذا المجال.
- إسهام أجهزة الإعلام في التوعية بأهداف محو الأمية والاستعانة بها في تقديم البرامج التعليمية، والمادة القرائية الملائمة للدارسين.
- إقامة ندوات ولقاءات ومحلات توعية عن الأمية وأخطارها.
- إعفاء من يعملون في الجيش ورجال الشرطة والجهات الحكومية الأخرى من المناوبات الليلية وذلك بالنسبة لمن يلتحق منهم بمراكز محو الأمية.
- إلزام الدارسين بحضور جميع الحصص.
- عقد أكثر من اختبار للدارسين في العام الدراسي الواحد.
- تصنيف الدارسين داخل فصول محو الأمية، وتقليل كثافتهم في حجرات الدراسة.
- زيادة الحظوة الدراسية في محو الأمية.
- تخصيص يوم لمحو الأمية كل عام يسهم فيه طلبة الجامعة والمعاهد العليا في التوعية بأضرار الأمية وحث المواطنين على محو أميتهم.
- أن يتسع نطاق الإلزام في محو الأمية بحيث يشمل جميع المواطنين والمقيمين على السواء.

الخلاصة:

أولاً — مفهوم محو الأمية:

تشير نتائج الاستفتاء إلى أن معظم المستفتين يكادون يتفقون على أن محو الأمية لا بد أن يمتد ليشمل الثقافة العامة وإن كان بعض المجيبين يرون أن محو الأمية يعني تعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وهذا لا يتعارض مع امتداد مفهوم محو الأمية ليشمل الثقافة العامة فالقراءة والكتابة والحساب هي مفاتيح تلك الثقافة ويتفق هذا أيضاً مع الاتجاه العالمي وهو أن محو الأمية لا بد وأن يتسع مفهومه ليشمل الأمية الحضارية.

وعمل الباحث إلى الأخذ بشمولية محو الأمية لتصبح محو الأمية الحضارية لخلق التكيف بين المجتمع والحضارة المعاصرة ويدعم هذا الرأي ما ذكره المستفتون من ضرورة أن يتناول محو الأمية اكتساب المهارات المهنية، ومهارات التفكير وتنمية الوعي الصحي والتربوي والتقني، والمبادئ الدينية والوطنية والسلوك الإيجابي.

ثانياً – المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه الدارسون في مراكز محو الأمية:

تشير آراء الأغلبية إلى الاكتفاء بمستوى الصف الرابع الابتدائي ويرى الباحث أن تحديد المستوى لا بد أن يتم من خلال معايير وظيفية، ويقترح أن يكون المستوى المطلوب هو الذي يسمح باكتساب مهارات القراءة والاستماع والاستيعاب من مصادر المعلومات الأساسية، مثل: الكتب، الصحف، الإذاعة المسموعة والمرئية، إضافة إلى تهيئة الفرص أمام الدارسين لمواصلة التعليم.

ثالثاً – الفئات التي ينبغي أن يكون لها الأولوية في الالتحاق بمراكز محو الأمية:

- ١ – المستخدمون في مؤسسات الدولة ٣٦,٨
- ٢ – ربات البيوت ٢٨,٩ %
- ٣ – العاملون في الشركات والقطاع الخاص ١٤,٥ %
- ٤ – عمال المهن والأعمال الحرة ١٠,٥ %
- ٥ – عمال الرعي والزراعة ٤ %
- ٦ – الجنود والشرطة (نسبة متدنية لم تذكر في الجداول)

ويرى الباحث أن مسؤولية محو الأمية لا بد أن تشارك فيها جميع المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية وألا يكتفي بالمراكز التي تؤسسها وزارة التربية، فكل مؤسسة حكومية أو أهلية وكل شركة تضم عاملين أميين، تكون مسؤولياتها محو أمية العاملين فيها أما الأولى بالرعاية بالنسبة لمحو الأمية وهي «المستخدمون في مؤسسات الدولة» فتشمل في نظر الباحث «الجنود والشرطة» بل أنهم يأتون في قمة هذه الفئة لأنهم يتعاملون مع أجهزة على درجة عالية من التقدم التقني واستخدامها بقدر مناسب من الكفاية لا يمكن أن يتحقق مع الأمية، يلي ذلك العاملون في مواقع الإنتاج وربات البيوت.

رابعاً – خلق الدافعية لدى البالغين للمشاركة في برامج محو الأمية:

(Adult Motivation for Learning)

ركزت نتائج الاستفتاء على التوعية كأسلوب رئيسي في خلق الدافعية لدى الأميين البالغين للمشاركة في برامج محو الأمية واتجهت آراء أخرى إلى الترغيب والترهيب. ويرى الباحث أن أهم أركان خلق الدافعية لدى الأميين البالغين هي البرامج والأساليب التي تتفق واحتياجاتهم وميولهم واتجاهاتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للبالغين حاجاتهم التي تختلف عن حاجات صغار المتعلمين وكذلك ميولهم واتجاهاتهم وأن أساليب التدريس التي تصلح للصغار لا تصلح لتعليم الكبار.

خامساً – مدى صلاحية عناصر جهاز محو الأمية

وتعليم الكبار الحالي:

(أ) المدرسون: تضاربت الآراء بين الفئة العاملين في حقل إعداد المعلمين (كلية التربية ومعهدى التربية للمعلمين) وبين العاملين في حقل تعليم الكبار ومحو الأمية. ويرى الباحث أنه يصعب أن يقال أن المدرسين يصلحون أولاً يصلحون ولكنه يقترح أن تحدد أولاً المهارات التدريسية التي يلزم أن يكتسبها معلم محو الأمية للكبار وتدريب المعلمين لاكتساب هذه المهارات.

(ب) المقررات والكتب المدرسية والأنشطة: تمثل المقررات والكتب المدرسية والأنشطة مجموعة متكاملة من العناصر يلزم أن تكون جميعها على مستوى واحد من الكفاية والقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة.

ويقترح الباحث العمل على إيجاد وحدة من الفنيين المتخصصين في هذا المجال والمتخصصين في مجال البحث العلمي حتى يتم تطوير مقررات وكتب مدرسية وأنشطة تربوية تتفق والاحتياجات الحقيقية لفئات المتعلمين الكبار مع وضع نظام للتقويم والتطوير المستمر بحيث تجد مناهج محو الأمية من العناية العلمية والبحوث والدراسات ما يسهم في تطويرها مثلها في ذلك مناهج مراحل التعليم العام.

التوصيات:

في ضوء ماسبق واستلهاماً لمضمونه توصي الدراسة بما يأتي:

- ١ - توجيه عناية أكبر إلى توعية المواطنين بالآثار السيئة للامية التي تنعكس على الفرد وعلى المجتمع ، وتعميق الفهم الواعي لفهوم الامة حتى لا تتجه الجهود في محوها إلى الامة الكتابية بل تمتد لتشمل الامة الثقافية والحضارية كذلك..
- ٢ - العمل على تطوير برامج نحو الامة واستمرارها بحيث تسهم في إعداد الاميين للعمل في المجالات المختلفة وفق خطة التنمية الشاملة للمجتمع وإنشاء وحدة فنية لمتابعة هذا التطوير من خلال البحث والدراسة.
- ٣ - تطوير الكتب الدراسية بحيث تواكب تطوير البرامج على أن تلبى موضوعاتها حاجات المتعلمين وتنمي ميولهم واتجاهاتهم.. وأن تعالج مشكلاتهم ومشكلات مجتمعاتهم..
- ٤ - استحداث مادة قرائية في صورة كتب تثقيفية تلائم الدارسين حماية لهم من الارتداد إلى الامة..
- ٥ - العناية بإعداد معلمين مؤهلين لهذا النوع من التعليم ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:
 - * إنشاء مركز لتدريب المدرسين نظرياً وعملياً على أساليب تعليم الكبار وفق أحدث الاتجاهات المعاصرة. أو:
 - * إنشاء قسم في كلية التربية ومعهدى المعلمين والمعلمات لمحو الامة وتعليم الكبار. أو:
 - * استحداث بعض المقررات التربوية التي تهتم بتزويد الطلاب بأسس وأساليب تعليم الاميين في كلية التربية ومعهدى المعلمين والمعلمات.
- ٦ - الاستفادة في تعليم الاميين من الوسائل التعليمية مثل الفيديو والدوائر التلفزيونية والتسجيلات إلى جانب الوسائل التقليدية الأخرى.
- ٧ - تنمية مهارات المدرسين ورفع مستوى أدايتهم عن طريق الدورات التدريبية والنشرات التربوية، وإصدار مجلة متخصصة في بحوث ودراسات نحو الامة.

- ٨ - الإفادة من وسائل الإعلام في جهود محو الأمية عن طريق تقديم البرامج التعليمية والتثقيفية في التلفزيون والإذاعة . وتقديم مادة قرائية للأمين في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية .
- ٩ - الإفادة من المؤسسات التربوية المختلفة في التبصير بمحو الأمية وحث الأمين على محو أميتهم . . ويمكن أن تسهم المساجد والمدارس في هذا المجال . .
- ١٠ - أن تتضمن برامج المؤسسات الترفيهية والتثقيفية كالمسارح والنوادي عروضاً أو أنشطة تبرز مساوئ الأمية وتوجه الأمين إلى التخلص منها . .
- ١١ - تذليل الصعوبات التي تعترض بعض الدارسين حتى لا تكون هذه الصعوبات عاملاً من عوامل التغيب أو الانقطاع عن مواصلة الدراسة . .
- ١٢ - الإفادة من جهود طلاب الجامعة والمعاهد العليا في محو الأمية خلال العطلة الصيفية . .
- ١٣ - العمل على قطع الروافد التي تسهم في زيادة عدد الأمين وذلك باستيعاب جميع الملتزمين في المرحلة الابتدائية وعدم السماح بالتسرب في هذه المرحلة . . وتوجيه المتخلفين دراسياً إلى . . التعليم الموازي . . أو مدارس التربية الخاصة .
- ١٤ - الإفادة من تجارب الآخرين وجهود المختصين في الأجهزة التربوية المحلية والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية . .

الهوامش

- (١) ملحق رقم (١) .
- (٢) — Charters, Alexander N. and associates, *Comparing Adult Education World wide*. (٢) A.E.A. United States of America, 1981.
- (٣) — Cross, K. patricia; *Adults as Learners*, Jossey-Bass Publisher California, 1981.
- (٤) اللقاني، أحمد: تنسيق وتكامل الجهود الشعبية في مواجهة محو الأمية الحضارية . ندوة خبراء دراسة مفهوم وأبعاد المشاركة الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية - الكويت، ١٩٧٩م.
- (٥) حمادة، عبدالحسن عبدالعزيز، تعليم الكبار في الكويت وتدريبهم في ضوء مطالب المجتمع، مقهري - الكويت، ١٩٧٩م، ص ١٤ .

- (٦) David, M. Adult education in Yugoslavia. Paris: UNESCO, 1962.
- (٧) وزارة التربية: إدارة تعليم الكبار وعو الأمية (حركة عو الأمية وتعليم الكبار بدولة الكويت).
- (٨) المرجع السابق.
- (٩) وزارة التربية: إدارة تعليم الكبار وعو الأمية (نشاط دولة الكويت في ميدان عو الأمية وتعليم الكبار).
- (١٠) وزارة التربية: إدارة تعليم الكبار وعو الأمية (تقرير عن جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار وعو الأمية يناير ١٩٦٨م).
- (١١) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وجامعة الكويت/ المكتب الإداري لكلية العلوم الإدارية - بحوث ندوة التطوير لإداري في الكويت في الفترة من ٢١ - ٢٢/١١/١٩٨٢م الكويت.
- (١٢) وزارة التربية: قسم تعليم الكبار وعو الأمية (تقرير عن جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار وعو الأمية، يناير ١٩٦٨).
- (١٣) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار وعو الأمية (اليوم العالمي السادس عشر لمحو الأمية ٨ سبتمبر ١٩٨١م)، ص ١٩.
- (١٤) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار وعو الأمية (اليوم اعلمي السابع عشر لمحو الأمية ٨ سبتمبر ١٩٨٢م)، ص ١٨ - ١٩.
- (١٥) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار وعو الأمية (اليوم العالمي السابع عشر لمحو الأمية ٨ سبتمبر ١٩٨٢م)، ص ٢٥ - ٢٦.
- (١٦) المصدر السابق، ص ١٤.
- (١٧) د. نبيل أحمد عامر صبيح: دراسات وبحوث في عو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٩.
- (١٨) وزارة التربية/ إدارة تعليم الكبار وعو الأمية (نشاط دولة الكويت في ميدان عو الأمية وتعليم الكبار ١٩٨٢م).
- (١٩) انظر: ص ٧ من هذا البحث.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- (١) التعليم المستمر والتنمية/ إعداد مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر، جامعة الكويت. الكويت: الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية، ١٩٨١م.
- (٢) التوجيه التربوي لكبار السن/ تحرير الجمعية الأميركية لتعليم الكبار. ترجمة محمد عبدالممنم نور. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- (٣) عبدالمحسن عبدالعزيز حمادة، تعليم الكبار في الكويت وتدريبهم في ضوء مطالب المجتمع. الكويت: مطابع مقهوي.

- (٤) كيف تعلم الكبار (١٤) / سلسلة من تحرير جمعية تعليم الكبار والأميركية وترجمة سيد عبدالحاميد مرسي . القاهرة: دار القلم، ١٩٦٤م.
- (٥) محمد إبراهيم كاظم، اتجاهات في التعليم الشعبي . القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٦٢م.
- (٦) د. نبيل أحمد عامر صبيح، دراسات وبحوث في نحو الأمية وتعليم الكبار . الطبعة الأولى. الناشر: عالم الكتب، ١٩٨٠م.
- (٧) وزارة التربية، قسم تعليم الكبار ونحو الأمية. تقرير عن جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار ونحو الأمية من ١٩٥٨ - ١٩٦٧، يناير ١٩٦٨م.
- (٨) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ونحو الأمية. تقرير عن إنجازات الإدارة من عام ٧٦ - ١٩٧٧ إلى ٧٩ - ١٩٨٠ وعن الصعوبات والاقتراحات المقدمة لإدارة التخطيط والمتابعة.
- (٩) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ونحو الأمية. حركة نحو الأمية وتعليم الكبار بدولة الكويت خلال الفترة التي سبقت إقرار الاستراتيجية العربية.
- (١٠) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ونحو الأمية. النشاط الثقافي والاجتماعي في مراكز تعليم الكبار للعام الدراسي ١٩٧٩/٧٨م.
- (١١) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ونحو الأمية. نشاط دولة الكويت في ميدان نحو الأمية وتعليم الكبار.
- (١٢) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ونحو الأمية. اليوم العالمي السادس عشر لمحو الأمية (٨ سبتمبر ١٩٨١م).
- (١٣) وزارة التربية، إدارة تعليم الكبار ونحو الأمية. اليوم العالمي السابع عشر لمحو الأمية (٨ سبتمبر ١٩٨٢م).
- (١٤) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. جامعة الكويت/ المكتب التنفيذي لكلية العلوم الإدارية. بحوث ندوة التطوير الإداري في الكويت عام ١٩٨٢م.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- (1) Chartes, Alexander N., Comparing Adult Education World wide. Washington: Jossey-Bass, 1981.
- (2) Clark, Burton R. Adult Education in Transition A study of Institutional Insecurity. California: The University, 1968.
- (3) Cross, K.F. Adults as Learners. Washington: Jossey-Bass, 1982.
- (4) Dave, R.H. Foundations life long education. Paris: UNESCO institute for education, 1976.
- (5) David, M. Adult aducation in Yugoslavia. Paris: UNESCO, 1962.
- (6) Hall, B.L. and Kidd, J.R. Adult Learning, a design for action. London: Pergamon Press, 1976.
- (7) Hostler, John. The aims of adult education. Manchester: The University, 1981.
- (8) Knox, Alan B. and associates. Developing, administering and evaluating adult education. London: Jossey-Bass, 1980.
- (9) Peter, John M. and Bank, Betty B. Adult education, in Encyclopedias of educational research. New York: The Free Press, 1982. pp. 83-86.



السلطة والشرعية

في الدول النامية

عبدالله سيد هدية

قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

مقدمة:

تحتل السلطة موقعاً متميزاً في الفكر الإنساني القانوني والسياسي، حيث تواكب البحث عن مضمونها وعناصرها وكيفية تكوينها.. مع ازدهار المبادئ الديمقراطية وانتشارها، فقد كان سائداً في العصور القديمة أن السلطة مقصورة على الآلهة وبالتالي نسيب عليها صفات القداسة والعبودية، فهي تمثل باباً لا يجب الولوج منه ومقاماً لا يتعين الاقتراب منه، فهي لا تخص الناس ولا العامة وعمرائها مقدس يقتصر على الآلهة ونسلهم.. ومع تطور المجتمعات وتقدم الفكر الإنساني، أخذت غلالة القداسة تنزع عنها رويداً رويداً، وأصبح الاهتمام بها طاعياً، حيث عن طريقها تتحقق قرارات وقوانين كان يظن أنها حبر على ورق، وبواسطتها يتحول ما كان من قبيل الأحلام والأمانى إلى واقع مادي ملموس.

وفي العصر الحاضر تسابق الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية في الوصول إلى هذه السلطة وذلك لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامجها.. وقد يكون الوصول إلى السلطة عنيفاً معبداً بالدماء والضحايا وقد يكون الطريق إلى المسك بمقاليدها هادئاً سلمياً.

ويتم القانون بهذه السلطة ويمدى شرعيتها وشرعية القرارات التي تصدرها

وعلاقتها بالدولة، بينما يهتم علم السياسة بمضمونها وبالأصول الاجتماعية للعناصر التي تستولي عليها والفكر الذي يوجههم وعلاقاتهم بالقوى الاجتماعية الأخرى، ويمد تأثير قرارات السلطة وأعمالها على المجتمع والقوى الاجتماعية فيه وبكيفية التغيير في هذه السلطة.

ويصدر الفكر القانوني والسياسي الحديث في تحليله لدراسة ظاهرة السلطة عن فكرة مؤداها أن القوة والشرعية، أي رضا المحكوم بهذه القوة، هي العناصر الأساسية للسلطة ولكن بالرغم من ذلك فإن تعاريف السلطة ووظائفها تختلف من مفكر إلى آخر حسب مصالحه والأفكار التي تسيطر عليه والقوى التي ارتبط بها.

كما نلاحظ أن مضمون السلطة وسماتها والعناصر التي تمسك بزمامها وتوجهاتها يختلف من بلد إلى آخر حسب درجة تطوره والفلسفة السياسية التي يعتنقها، ويترتب على هذا، الاختلاف بين في السلطة وشكلها ومضمونها في دول الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على الانتخاب وتعدد الأحزاب، عنها في الدول الاشتراكية ذات النهج الماركسي، حيث يسيطر ممثلو طبقة اجتماعية واحدة على السلطة.. عنها في الدول المختلفة التي تتميز بوضعية اقتصادية معينة وسمات خاصة بها خاصة في تكوين القوى الاجتماعية التي تصل إلى السلطة.

ونحن هنا نحاول أن نبين عناصر السلطة - بشكل عام - في فصل أول ثم بعد ذلك نتعرض للمفاهيم المتعددة السلطة التي قال بها أبرز الكتاب الذين تصدوا لدراسة هذه الظاهرة، ونبين أيضاً مفهوم هذه السلطة في الفكر الماركسي ومفهومها في الفقه الأنجلوأميري. ثم نبين في فصل ثالث السلطة في البلدان المتخلفة.

الفصل الأول

السلطة، الأصول والعناصر

١ - السلطة وعناصرها:

تقترن «السلطة» على الدوام بعلاقة إنسانية غير متكافئة، فهناك من يصدر الأوامر وهناك من يجبر على الخضوع لها، أي ضرورة وجود حاكم ومحكوم، ولكن التفرقة جوهرية بين القوة المادية التي تجبر الآخرين على الخضوع وبين «السلطة» التي تتمتع فيها القوة المادية مع الاعتقاد بالخضوع، وعلى هذا فالسلطة تتضمن عنصرين يتبلوران في:

(١) القوة والسيطرة المادية:

ويعني هذا العنصر، قدرة الأكثر قوة مادية على إجبار الأضعف على الانحناء والخضوع وهذه ظاهرة نعم العالم أجمع - بدون استثناء وتعتبر نتاجاً طبيعياً لعدم تعادل القوى لا العضلية فقط، بل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإذا كانت القوى العضلية لعبت دوراً أساسياً في المجتمعات البشرية البدائية، حيث كان الأقوى عضلاً والليق جسمانياً والأوفر صحة يستطيع أن يستأثر بالخيرات المادية ويجبر الآخرين على الخضوع، فلا شك أن الزعيم الأول في هذه التجمعات البشرية كان سعيداً بعضلاته المقتولة وعافيته الموفورة التي تمكنه من أن يسطرع الآخرين. . . إلا أن هذه القوى ما زالت تؤدي وظائفها ودورها في الدول الحديثة وتتمثل عادة في مؤسسات الشرطة والجيش والسجون. . . والتي تعتبر - بحق - الأساس للسلطة السياسية، تستند عليها وتمارس عملها على هذه الدعام^(١).

وإذا كانت القوة الجسمانية هي الأساس في البداية للسيطرة والاستئثار بالمغانم والموارد الاقتصادية إلا أن القوة الاقتصادية لعبت - بعد ذلك - الدور الأساسي في السيطرة وتكوين السلطة، فمن يحوز أكثر عناصر الإنتاج يتحكم في معيشة من لا يحوز وبالتالي يفرض الأول سيطرته وسلطته على الثاني وترتبط السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً لا يفصم منذ أن أصبحت للعناصر الطبيعية قيمة مادية وظهرت الملكية الفردية، لكي تثبت أن من يحوز القوة الاقتصادية يحوز - بالضرورة - السلطة السياسية فعلى مر عصور التاريخ المختلفة، كانت الطبقة التي تملك عناصر الإنتاج والثروة تمارس السلطة السياسية وتتكون منها الحكومة، ففي عصر الإقطاع حيث كانت الأرض مصدر الثروة كانت الدولة تستقر في يد الملاك العقاريين، وفي بداية القرن التاسع عشر عندما أصبحت التجارة والصناعة هي عناصر الإنتاج السياسية استقرت السلطة السياسية في يدي البورجوازية التجارية والصناعية.

وفي هذا العصر، ومع العواقب الوخيمة التي أصابت المجتمع من نهم الطبقة البورجوازية في الربح والاستغلال، بدأت الطبقات والفئات التي أصابها أبلغ الضرر تتجمع وتتضامن وبدأت تظهر أشكال جديدة من التنظيمات، سرعان ما ازدادت قوتها ودخلت في صدام مع أصحاب العمل من أجل انتزاع حقوق أعضائها مثل النقابات والأحزاب السياسية التي تجند الجماهير وهي تكتسب قوتها من تضامن أعضائها وتنظيمهم

بحيث يعد هذا قوة مادية لا يستهان بها، كذلك المنظمات الدينية التي تضم آلاف الأعضاء الذين يمثلون لأوامرها ويطيعونها طاعة عمياء.

ولا يخل هذا كله، بالعنصر المادي في السلطة، بل إن هذه الأشكال الجديدة من التنظيمات تثبت العنصر المادي في السلطة وتؤكدته.

(ب) الاقتناع والإيمان بالسلطة:

لا يعد في الواقع هذا الضغط المادي أو القهر الجسماني والاقتصادي حقيقة سلطة (Le Pouvoir) بقدر ما يكون أقرب إلى اليأس أو القوة (Puissance) فالسلطة الحقيقية تبدو إذا رافق هذا اليأس والقوة الاقتناع بعدالة وصحة وشرعية هذه القوة، وعلى هذا فالسلطة (Le Pouvoir) تتضمن عنصرين:

الأول: الخضوع المادي.

الثاني: الاقتناع والاعتقاد بهذا الخضوع — كما مر بنا سلفاً.

ويتعين أن يسود الاعتقاد بادئ ذي بدء في ضرورة هذه السلطة بشكل عام، والاقتناع بها كحقيقة اجتماعية فهي تبدو في المجتمع كظاهرة طبيعية مثل الماء والهواء ولا يمكن أن يستغني عنها أي مجتمع من المجتمعات وتبدو الفكرة القائلة بتصور مجتمع بدون سلطة أو رؤساء، غارقة في العبثية والغرابة، فوجود السلطة يعتبر معطية من المعطيات الحالية والفورية المستقرة في الضمير، ويعزز هذا ويرسخه التعليم والتربية، فمنذ السنوات الأولى لحياة الطفل يتعلم الخضوع لأوامر ورغبات الوالدين...، وفي المدرسة للمعلمين والأساتذة، وفي الحياة العملية للمدير والمراقب وصاحب العمل، يتوأكب كل هذا مع نظام الجزاءات، ويترتب على هذا كله ترسيخ معنى السلطة في ذهن الفرد منذ السنوات الأولى لنشأته.

إذا كان معنى السلطة يصاحب إحساس الفرد منذ مولده متمثلاً في الخضوع للأوامر والجزاءات، إلا أن كل مجتمع — لا شك — له طابع معين وغط عدد لمعنى السلطة والخضوع... بمعنى أن هناك مجتمعات تكون هذه السلطة «شرعية» والبعض الآخر تكون هذه السلطة من غير شرعية والأخيرة هذه تقوم على اليأس والتسلط فقط. أما الشرعية فما هي إلا نظام للعقائد، فلا توجد سلطة شرعية في حد ذاتها ولكن مجموعة من السلطات يحكم عليها بأنها شرعية^(٧) إذن هي صفة بأن السلطة الحالية تتطابق مع

السلطة الجائزة شرعاً في مجتمع معين. ولكن لأهميتها الفريدة هذه الصفة فإنها ترتفع وتصبح عنصراً آخر بجوار القوة المادية.

فإذا كان مجتمع تؤسس سلطته على الانتخابات الشعبية فالحكام يكونون شرعيين إذا جاءت سلطتهم عن طريق هذه الانتخابات الصحيحة وإذا كان يقوم نظامه على الملكية فالعاهل سلطته شرعية مادام استأثر بها عن طريق الميلاد^(٣).

وترتبط الايديولوجيات والعقائد - بالطبع - بمصالح من يعيش في المجتمع، وتختلف هذه الايديولوجيات طبقاً لنزاع المصالح في المجتمع، فالسلطة تكون شرعية بالنسبة لجزء وغير شرعية بالنسبة لجزء آخر وكل منهما ينظر إليها على حسب مصالحه وإذا كانت هذه المصالح محقة أم لا .

والسلطة السياسية إذ تستمد وجودها من تنظيم الأمة نفسها يلزم اعتراف الجماعة بها، فقد انتهى عهد السلطة التي تستند إلى مجرد القوة منذ أن استشعرت الجماعة أنها صاحبة السلطة وأن الحاكم ليس إلا أداة تنفيذ في يدها^(٤).

والرضا بالسلطة لا يمكن أن يتم طالما كان الحاكم يستغلها لمصلحته الشخصية ولذلك فلا بد من توجيه السلطة نحو الخير العام للمجموع الأمر الذي من شأنه تحديد أهداف السلطة وتنظيم وسائلها بالطريقة التي تحوز رضا الجماعة ومن ثم فإن السلطة وإن كانت تتضمن قوة مادية كشرط أساسي لقيامها فهي في ذات الوقت تعد وسيلة لتنظيم الجماعة وأساساً لتنسيق القوى الاجتماعية المختلفة بما يسمح بتحقيق الخير المشترك لأفراد الجماعة^(٥).

٢ - السلطة السياسية وغير السياسية:

في رأي العميد (ديجي - Léon Duguit) أن كل سلطة هي بالقطع سلطة سياسية، ففي رأيه أن أرباب العمل في مشروعاتهم والرؤساء الدينين في الكنائس والقادة في أية تنظيمات أو جمعيات يمارسون سلطات سياسية شأنهم شأن الحكام في الدولة ويشاركه في ذلك فريق من علماء الاجتماع السياسي الذين يرون أن العلم أو علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة بشكل عام، إلا أن فريقاً آخر يخالف هذا الرأي ويعتقد أن مفهوم السلطة السياسية يقتصر فقط على تلك السلطة التي يمارسها الحكام داخل الدولة وأن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة ويقترّب هذا المفهوم من مفهوم النظم السياسية

الذي يعني جوهرياً بأنظمة ومؤسسات الدولة، بل يذهبون إلى أكثر من ذلك عندما يقصرون العلوم السياسية على علم السلطة أو علم الدولة، ويقود هذا بالطبع إلى نتيجة مؤداها أن هناك تعارضاً جوهرياً بين طبيعة الدولة والمجتمع القومي وبين طبيعة الجماعات الإنسانية الأخرى، ويفترض هذا أن السلطة داخل الدولة وداخل المجتمع القومي ذات طبيعة مغالفة للسلطة في الجماعات الإنسانية الأخرى^(٦).

وقد أسست على هذا المفهوم المتقدم نظرية بزغت في نهاية العصر الوسيط ونعني بها نظرية «السيادة» التي تفترض أن الدولة مجتمع كامل لا يعتمد على أحد وسيطر على كل الجماعات الأخرى داخله، ورتب هذا بالضرورة إلى أن الحكام في الدول يملكون صفات خاصة ولا ينبغي أن يكونوا موضع مقارنة مع الرؤساء والقادة في التجمعات الإنسانية الأخرى. فـ «السيادة» تتعلق بالدولة كجماعة إنسانية أساسية كاملة، وبالتالي يفتقر حكامها عن أولئك الحكام في الجماعات الإنسانية الأخرى الأقل شأناً من الدولة: كرؤساء القبائل وحكام المدن. ولتكملة طابع التقديس على حكام الدولة، نادى جزء كبير من الفقه في هذه الفترة بأن الحكام هم الآلهة أنفسهم، وفي عصور تلت قالوا أنهم من أصلاب الآلهة ثم بعد ذلك اكتفوا بأنهم رسل الآلهة ومبعوثو العناية الإلهية.. وهكذا أسبغت صفة القداسة على الدولة وحكامها.

وعارضت مفاهيم أخرى تلت هذا القول السالف بمقولة أن السلطة داخل الدولة لا تفتقر في طبيعتها عن السلطة داخل التجمعات الإنسانية الأخرى وإنما الفرق في درجة كمال تنظيم الدولة الداخلي وبالتالي درجة الخضوع والطاعة، إذن الفرق ليس في الطبيعة بقدر ما هو فرق في الدرجة فقط.. وهكذا أراد هذا المفهوم أن ينزع صفة القداسة عن الدولة وحكامها مستنداً إلى أن «السيادة» عبارة أيديولوجية معينة تندرج تحت نظام العقائد وليس حقيقة مادية.

وبالرغم من مبالغة الرأي الأول وغلوه في قداسة السلطة السياسية وحكام الدولة إلا أنه لا نستطيع أن نسلم بأن السلطة السياسية داخل الدولة هي من نفس طبيعة السلطات الأخرى داخل التجمعات الإنسانية. فنحن نعرف هذه المبالغة إذا عرفنا الظروف التي قيل فيها بالرأي الأول والتي كانت عبارة عن توحيد الدولة ضد أمراء الإقطاع، فوجد الملوك – الفقهاء الذين يدافعون عنهم ويؤيدونهم – شأنهم شأن الكتاب الذين يلتحقون بالسلطة يدافعون عنها ويشيدون بياناً نظرياً للدفاع عنها.

ويرى جانب مهم في الفقه الدستوري المصري: أن السلطة التي تتمتع بها الدولة لها طابع خاص وصفات ذاتية تميزها عن غيرها من السلطات العامة والخاصة على السواء.. إلا أنه لا يتفق مع الفقه الفرنسي في إطلاق اسم «السيادة» على السلطة السياسية في الدولة ويرى أن هذا خلط بين السلطة في ذاتها وأوصاف السلطة، فالسيادة ليست في الواقع إلا الصفة التي تتصف بها السلطة السياسية في الدولة لأن السلطة ركن من أركان الجماعة أياً كانت هذه الجماعة، تستوي في ذلك الدولة والأشخاص العامة الأخرى والجماعات الخاصة، أما السيادة فهي وصف أو خاصية تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة وعلى ذلك يلزم التمييز بين سلطة الدولة وسيادتها^(٧).

وصفة السيادة مقتضاها أن سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد ولكن تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع.

ومقتضى السيادة أيضاً أن سلطة الدولة سلطة أصيلة (ORIGINAIRE) أي لا تستمد أصلها من سلطة أخرى.

ومن نافلة القول أن نشير إلى أن للسيادة وجهين: سيادة خارجية وأخرى داخلية، الأولى خاصة بالعلاقات الخارجية بين الدولة ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة الخارجية لأية دولة أجنبية والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة ومن ثم فإن السيادة الخارجية مرادفة للاستقلال.

أما السيادة الداخلية فتعني أن الدولة تتمتع بسلطة عليا على جميع الأفراد والهيئات الموجودة على إقليمها وأن إرادتها تسمو على إرادتهم جميعاً ومن ثم فإن سيادة الدولة الكاملة تعني استقلالها الخارجي وسمو سلطاتها في الداخل^(٨).

الفصل الثاني

مفاهيم متعددة السلطة

١ - تعدد المفاهيم:

في القرن السابع عشر، عرف توماس هوبز السلطة بأنها عبارة عن الوسائل الحالية التي تستخدم لتأمين الحصول على خير محتمل في المستقبل^(٩).

وهذا التعريف - كما هو واضح - فضفاض متسع من ناحية وضيق من ناحية

أخرى، فهو متسع لأنه يربط بين السلطة ومجموع الموارد المتاحة للإنسان لتحقيق أهدافه ومثله وبالتالي يصعب التمييز بين السلطة والثروة، كما أنه تعريف ضيق لأنه يشير إلى السلطة كشيء مادي ملموس - وهو أحد جوانب السلطة، فكما أنها قد تكون ذات طابع مادي فلإنها في أحيان أخرى قد لا تكون كذلك^(١٠).

هذا الازدواج هو الذي يعطي للسلطة صفتها الديناميكية المميزة.

غير أن آراء «هوز» هذه أثرت في مجموع الكتاب الذين تناولوا الكتابة عن السلطة بعده واهتموا بتأصيل فكرة الفصل بين السلطات مثل مونتيسكية. . فقد تناولت تلك الكتابات السلطة كما لو كانت قطعة من الحلويات يقع على الدستور عبء توزيعها بين أطفال أشقياء يريد كل منهم أن يظفر بنصيب أكبر من غيره، ونظر إليها «جون لوك» في كتاباته الأخيرة على أنها علاقة وليست شيئاً.

وفي الثلاثينات من القرن العشرين، انتهى «فريدريك وتكنيس» إلى أن المجال الصحيح لعلم السياسة ليس دراسة الدولة أو أية مؤسسة أخرى وإنما هو دراسة جماعة يمكن أن تكون مثلاً لمشكلة السلطة^(١١).

ثم ظهر في الخمسينات تعريف يقول: إن الاهتمام الأول لعلم السياسة هو السلطة السياسية في المجتمع من حيث طبيعتها وأسسها وخطوات عملها ومجالها ونتائجها. إن جوهر اهتمام عالم السياسة واضح جلي فهو يركز على الصراع من أجل الحصول على السلطة أو المحافظة عليها كذلك ممارسة السلطة أو النفوذ على الآخرين أو مقاومة تلك الممارسة^(١٢).

وفي العقد الخامس أيضاً عرف عالم آخر السلطة بأنها السيطرة على عقول وأفعال الآخرين، وواضح أن هناك فرقاً بين السلطة السياسية والقوة العسكرية فالأولى تعني وجود علاقة سيكولوجية بين عقليين بينما ترتبط الثانية بالعنف أي بوجود علاقة عضوية بين جسمين يبلغ أحدهما من القوة حداً يمكن من السيطرة على حركات الجسم الآخر. ورأي آخر يرى أنها القدرة على التأثير في الآخرين دون التأثير بنفس القدر^(١٣).

والنظرة المتعمقة لا تقيم هذا الفرق بين السلطة والقوة العسكرية فالسلطة السياسية أشمل وأعم من القوة العسكرية، وتعتبر هذه الأخيرة إحدى عناصرها وبالتالي فهي ليست مستقلة بنفسها ومساوية للسلطة السياسية، ويؤكد ذلك «كلاوزفيتز» الذي يرى أن

الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، إن الصراع الذي هولب السياسة يظل سياسياً سواء تمت ممارسته شفاهة أو بعنف وبالتالي فإن القوة العسكرية يمكن اعتبارها فرعاً من السلطة السياسية وليس بديلاً عنها^(١٤).

وعلى هذا فالسلطة السياسية تتكون من عناصر متعددة تتداخل وتتصافر مع بعضها بحيث تكون بنياناً واحداً هو السلطة السياسية، وبالتالي فهي مزيج من القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والدعاية والإعلان.

٢ - السلطة في المفهوم الماركسي وعلاقتها بالدولة:

أولى ماركس وأنجلز اهتماماً كبيراً لدراسة السلطة السياسية في المجتمع ولكن من زاوية مغايرة للدراسات الغربية؛ فبصفة عامة قدم ماركس منهاجاً عاماً في دراسة الظاهرة السياسية ويعد أحد رواد علم الاجتماع السياسي، وطبق أفكاره العامة عن طريق تحليل بعض الأحداث والوقائع الهامة في عصره والتي تمثلت في عدد من دراساته مثل الصراع الطبقي في فرنسا والثامن عشر من برومير والحرب الأهلية في فرنسا والثورة المضادة في ألمانيا.

وتجسد السلطة تجسيدها أو وعاءها في الدولة، ولما كانت الدولة هي دولة الطبقة الأكثر قدرة وسيطرة من الناحية الاقتصادية، فالطبقة المسيطرة اقتصادياً تسود سياسياً وتحصل على وسائل جديدة تمكنها من مزيد من السيطرة. . وهكذا فإن هناك دولة ما لغير العبيد ودولة الإقطاع ودولة البورجوازية، الدولة إذن هي منظمة الطبقة المالكة ومهمتها الأساسية حماية هذه الطبقة ضد الطبقات غير المالكة وهي التعبير السياسي عن سيطرة طبقة معينة. . ويعني هذا كله أن السلطة لا تنشأ من فراغ ولا توجد مستقلة عن الطبقة، فليس هناك سلطة في حد ذاتها بقدر ما هي سلطة الطبقة.

غير أن ماركس عاد وأبدى عدداً من التحفظات والاستثناءات على هذه الآراء السالفة:

وأولها: أن الدولة يمكن أن تقوم بعملية الاستقلال لصالح الحكام أنفسهم ومن ثم تصبح الدولة هدفاً في حد ذاته، يظفر بها من يجوز السلطة الأقوى ووصل ماركس إلى ذلك من واقع دراسة الامبراطورية الثانية في عهد نابليون الثالث والدولة البروسية في فترة

سيادة الجونكرز واعتبر كليهما بمثابة أنظمة استغلالية طفيلية تستغل المجتمع وتبقي على عجزه عن طريق استغلال العداء بين الطبقات^(١٥).

ويرى «بولانتز» حول هذه النقطة السالفة أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً مزدوجاً من حيث كونها أداة لطبقة من ناحية، وهدفاً في حد ذاتها تتمتع بقدر من الاستقلالية من ناحية أخرى.

وثانيها: أن الدولة كتعبير عن انقسام المجتمع إلى طبقات والتعبير عن سيطرة إحدى الطبقات، يستثنى منها بعض المجتمعات التي تطلبت طبيعتها الجغرافية قيام سلطة مركزية لتنظيم شؤون الري كمصر مثلاً، فيكتب «بليخانوف»: أنه في دول كالصين ومصر القديمة، حيث كانت الحياة الحضرية مستحيلة لولا الأشغال الواسعة البالغة غاية التعقيد التي نظمت مجرى الأنهار الكبرى وفيضاناتها وأمنت الري، يمكننا أن نفسر نشوء الدولة إلى حد بعيد بالتأثير المباشر لمقتضيات عملية الإنتاج الاجتماعية^(١٦).

وثالثها: أنه قد ينشأ وضع تتعادل فيه القوى النسبية للطبقات المتصارعة وتتوازن، هذا الوضع هو ما يسمى بـ «البونابرتية» التي يقول ماركس أنها ظهرت عندما فقدت البورجوازية القدرة على الحكم، في وقت لم تكن الطبقة العاملة قد امتلكت هذه القدرة بعد، وفي هذه الحالة يمكن أن ترتفع الدولة فوق الصراع الطبقي وتتمنع بشيء من الاستقلال.

وطور «جرامني» هذه النقطة وأطلق عليها اسم (القيصرية — Cesarisme) فهو يرى في البونابرتية شكلاً خاصاً للقيصرية في إطار الدولة الرأسمالية، هذا الشكل عبارة عن نوع خاص من التوازن المشؤوم أو الخالق للكوارث، أي التوازن الذي ينتج عن وضع كان يمكن أن يؤدي في حالة استمرار الصراع إلى الأزمات وتدمير كافة أطرافه.

وهكذا نرى أن السلطة عند ماركس هي سلطة طبقة تسيطر على الدولة وتستخدمها كأداة لها لقمع الطبقات الأخرى في سياق صراع الطبقات. . إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي تقوم فيها السلطة وتسيطر على الدولة ولكن ليس لحساب طبقة بعينها.

٣ - السلطة في الفقه الأنجلو أميركي :

وتعرض كثيراً الفقه الأنجلو أميركي لمفهوم السلطة، وتصدى فقهاء كثيرون لمحاولة دراسة السلطة وبيان عناصرها، وتشكل أعمالهم تراثاً هائلاً في هذا الصدد، فمن «ماكس فيبر»، «جورج سيل» و«جورج هافانز» و«بيتر برنارد» إلى «رالف دارندورف» و«لويس كوزر» و«كنجزي ديفر» و«ماكيفر» و«بتريلار» و«دونكان ميشيل».

١ - ويرى «كاكيفر» و«بتريلار» و«هارولد لاسويل» أن السلطة بشكل خاص من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي، أي أن السلطة قوة رسمية وفي نفس الاتجاه تسير محاولات روبرت بيرستدت (Robert Bierstedt)^(١٧) الذي يرى أنه بدون القوة لا تتحقق السلطة، ونفس التوجه لدى (كنجزي دافيز - K. Davis) الذي عرف السلطة بوصفها قوة محددة معيارياً لها عقوبات وجزاءات^(١٨).

والبحث على كل هذه المحاولات أنها تخلط بين مفاهيم القوة والسيطرة والقيادة ولم تحدد بشكل دقيق السلطة وعناصرها الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضوح تعريف جامع مانع ينسجم مع الأسلوب العلمي في البحث للسلطة، ولعل في محاولات (دونكان ميشيل - D. Mitcheil) الذي يرى أن القوة أكثر قسراً من السلطة المعتمدة على ركائزها الشرعية، تتعارض مع الفرض الأول الذي يجعل «القوة» هي المحور الجوهرى للسلطة، أكثر قرباً من الصحة.

٢ - ويربط «دارندورف» القوة بشخصية الأفراد، وأنها ترتبط بقدر واضح من الخصائص المميزة لشخصية حاملها^(١٩). وهو يلتقي هنا مع تصنيفات «ماكس فيبر» بين السلطة الكارزمية الملهمة وبين غيرها من أنماط السلطة اللاتقليدية مثلاً.

ولا يخفى بعد هذه المقولات من المنهج العلمي، فهذه المحاولات توجد أنواعاً متعددة من السلطة بحسب الأفراد الذين يتقلدونها، فهي تعرف السلطة بعناصر خارجية عنها وليست مشتقة من داخلها، كما تفتح الباب واسعاً أمام تصنيفات لا حصر لها من السلطة تدور وجوداً وعندما مسح أمزجة الأفراد وخصائصهم النفسية والعقلية والجسمانية.

٣ - ويرى البعض الآخر من الفقه الأنجلو أميركي، أن مفهوم السلطة يعتمد على قبولها أي على الطرف الخاضع لها، فحاول «فيرنارد» مثلاً الربط بين قبول الخاضعين

للسلطة وبين فهمهم للاتصال التنظيمي وهذا يعني ولو ضمناً أن كل من لا يقبل السلطة يعد فهمه ناقصاً لها وأن العيب فيه، وبالتالي يتعين أن نقدم نصائح وتكتيكات مغلفة علمياً لكل حائز سلطة لمساعدته في السيطرة على الآخرين^(٢٠).

وواضح أن هذا القول يغفل مضمون القرار المعين ويغفل الإجابة على سؤال جوهرى حول: من يخدم هذا القرار؟ ولمن سيحقق مصلحة؟ وبمصلحة من سيضر؟ إن القبول وعدم القبول يتوقف عملاً على المصالح التي يحققها هذا القرار، مصالح أية فئات؟ ومصالح أية فئات سيضر بها؟.

٤ - تربط محاولات «ماكس فيبر» بين السلطة وبين صفات الأفراد وثقافتهم وتعتبر الثقافة متغيراً مستقلاً والسلطة المتغير التابع، أي تفسر المتغير الوسيط «السلطة» بمتغير آخر مثله (الثقافة) دون ردهما سوياً إلى أصل اجتماعي أكثر جذرية وعمقاً^(٢١). فالثقافة كما هو واضح تختلف أساساً من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية، فثقافة المجتمع الفرنسي تفتقر عن ثقافة المجتمع الأميركي، عن ثقافة المجتمع المصري. بل أكثر من ذلك أن ثقافة مجتمع واحد يختلف من مرحلة زمنية إلى أخرى في نفس المجتمع، بل أن ثقافة المشتغلين بالزراعة تفتقر عن أولئك المشتغلين بالصناعة في الحضر، ويدل على ذلك تلك التغيرات الهائلة في التفكير والنظرة إلى الحياة التي دخلت على أولئك المهاجرين من الريف إلى المدن واستقرارهم فيها وتركهم خدمة الزراعة واشتغالهم بحرفة أخرى.. بل نقول أن هناك ثقافات فرعية طبقية متباينة في المجتمع الواحد.

٤ - تعقيب:

ونظرة إلمالية ومتفحصة على الآراء السالفة، لتلاحظ من أول وهلة أنها تبالغ في تجريد السلطة عن مضمونها الطبقي وتفرغها من جوهرها الأساسي الذي يتبلور في المصالح التي تهدف إلى تحقيقها، فالمجتمع الواحد يتكون بداهة من طبقات وفئات متعارضة ومتصارعة تختلف مصالحها وتباين، و«السلطة» ليست كياناً أثرياً هبط من عال وإنما عبارة عن «مراكز متعددة» تقبض عليها فئة أو طبقة معينة تتيح لها أن تصدر القرارات التي تحقق مصالحها وتحافظ عليها، ويدلنا سياق التطور التاريخي للمجتمعات البشرية أن الفئات والطبقات الأكثر مالاً - عادة - هي التي تسيطر على السلطة التي

تتخذها - عادة - لتحقيق أهدافها ومصالحها. وإن كان يظهر هذا جلياً في سياق التطور التاريخي في حقب العصر الإقطاعي وبداية ظهور الرأسمالية إلا أن الأمر أكثر تعقيداً وتشابكاً في العصر الحديث - وإن كان هذا لا يخل بالجوهر العام للسلطة - ففي المجتمعات الليبرالية في غرب أوروبا لا تستهدف - بالضرورة - القرارات المتخذة من قبل السلطة تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة بمقولة أن هذه المجتمعات شهدت تطورات عدة في كمية الحريات ونوعيتها التي يتمتع بها الناس، وفي قدرة الطبقات الأخرى في تنظيم نفسها والتعبير عن مصالحها من خلال هذه التنظيمات بحيث تشكل هذه التنظيمات والتجمعات قوى ضاغطة تضع السلطة حسابها في اعتبارها عند صدور قرار ما .

وفي مجتمعات أخرى متخلفة توكل الطبقة المسيطرة بعض الأفراد عنها أو فرد واحد يقبض بيديه على كل السلطات السياسية، ويبدو أمام المواطنين أنه «أب روعي» يقيم التوازن بين الطبقات والفئات، بينما في حقيقة الأمر لا تعدو المسألة عن أن تكون حماية الطبقة المسيطرة واتخاذ سلسلة من الإجراءات تستهدف امتصاص غضب الطبقات الأخرى وبالتالي درء الصراع واحتدامه وتعرف هذه الظاهرة بـ «البونابرتية» .

ومفاد هذا كله أن السلطة يجب أن تتجاوز الأبعاد الشخصية والعلاقات الشخصية لترتبط بالعلاقات الاجتماعية والتي يدخل بينها بالأساس العلاقات الإنتاجية والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي يتعين فهم السلطة في علاقتها بالطبقات الاجتماعية في تفاعلها وليس بكل طبقة منعزلة وذلك لأن ممارسة طبقة محددة لسلطتها يتوقف على الطبقات الأخرى، فالوجود المتميز لطبقة ما ليس بكاف لتحقيق مصالحها، بل لا بد أن يكون هذا الوجود مؤثراً وبما يتضمنه هذا التأثير من توفر حد أدنى من التنظيم من ناحية والقدرات التأثيرية للطبقات الأخرى من ناحية أخرى.

وإذا كان علينا في هذا المقام أن نفهم طبيعة الدولة، لا لفهم علاقاتها بالطبقات فحسب، وإنما أيضاً بوصفها تجسداً للسلطة ويتعين علينا - من أجل التوضيح فقط - أن نفرق بين سلطة الدولة وجهاز الدولة، فالأخير يعني وظائف الدولة وموظفيها وكوادرها كالإدارة والجيش والبوليس، والأولى تعني من يدهم السلطة وما يرتبطون به من انتهاآت ومصالح.. ولفهم هذا كله تثار أسئلة متعددة عن: من ينضم للجيش؟ ومن يقوده؟ ومن ينضم ويلتحق بالشرطة ومن يقودها؟ ومن يصل إلى موقع تكنوقراطي محدد ومن

يقوده؟ إن كلاً من هؤلاء ما كان بمقدورهم تحقيق هذا دون فرص اجتماعية متاحة في التعليم والصحة وقبلها في الدخل وفي الملكية وفي المجتمعات المتخلفة لا يصل إلى هذه المواقع إلا أبناء الطبقات القادرة اقتصادياً.

ودور الدولة ليس بالدور المحايد — ولو أعلن المسيطرون عليها ذلك لأنها في قيامها بوظائفها الاقتصادية والايديولوجية وصياغتها للنظم التعليمية والإعلامية تنحاز لمصالح طبقية، وبالتالي فمضمون السلطة وغاياتها في أي مجتمع طبقي بالضرورة مضمون طبقي مما يوضح بأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزاً عن الاقتصاد لأن العلاقات الإنتاجية والطبقية تنعكس مباشرة على السياسة والسلطة السياسية ومخرجاتها^(٧٢).

أما البعد الشرعي في السلطة، والذي يعبر عنه قانوناً في قبول المحكومين ورضاهم وإقرارهم القوانين السائدة وخضوعهم للحكام.. فهو ليس بالضرورة قائماً على الاعتراف بسلطة شرعية بقدر ما يتولد عن الخوف الذي يتولد عن حيازة القوة وتوظيفها وما تملكه من أجهزة معينة^(٧٣) كما أن القانون ليس له تاريخ مستقل بذاته بل هو نتاج لواقع اجتماعي له جذوره الاجتماعية ونادراً ما نجد أصحاب سلطة صاغوا قوانين ضد سلطتهم ومصالحهم وما دامت السلطة ذات مضمون طبقي فالقانون يأتي انعكاساً لها ومرتبطة بها.

وإذا كان هذا المبدأ العام يكاد يصدق — في التطبيق — على أنظمة دول متعددة إلا أننا نلاحظ في أنظمة الدول الصناعية الغربية المتقدمة التي تقوم على تعدد الأحزاب السياسية والانتخابات، أن القوانين تأتي انعكاساً مباشراً لعمليات كبيرة من التوفيق بين الطبقات السائدة، حيث الأحزاب السياسية قوية وتعبّر وتدافع عن مصالح أعضائها والطبقات التي تمثلها بقوة وحسم، وكذلك النقابات العمالية: الزراعية والصناعية والمهنية، ونقابات واتحادات أرباب العمل، بحيث لا يمكن تجاهل مطالب كل هذه التنظيمات القائمة وما تمثله من مصالح وطبقات وفئات، ولذا من الصعوبة بمكان أن تنفرد طبقة واحدة في هذه البلدان بصياغة قوانين تعبر وتحقق مصالحها هي فقط. وبالتالي فالسلطة هنا، مهما كانت شرعياً مستقرة في يد اليمين أم اليسار، إلا أنه لا يستطيع الحزب القابض عليها أن يصدر قوانين تحقق مصلحة الطبقة التي يمثلها لاسيما وأن استقراره في الحكم ليس مخلداً وإنما موقوتاً بمدة معينة، بجانب الاضطرابات الواسعة التي يمكن أن تحدثها الطبقات والفئات الأخرى إذا ما استشعرت أن هذه القوانين والقرارات

تلتحق بها الضرر. ويقودنا هذا إلى ملاحظة أساسية عن هذه المجتمعات ألا وهي تقارب قوة الطبقات المتنوعة فيها وبالتالي يتعين أن تعبر هذه القوانين عن هذا التوازن القائم بين مصالح الطبقات القائمة خاصة وأن كل طبقة تملك أسلحتها المشرعة على الدوام لاستعمالها من مظاهرات وإضرابات، وتصادم مع أجهزة الأمن.. ونلاحظ أن هذا الأمر يكاد يكون خصيصة قاصرة على هذه المجتمعات.

الفصل الثالث

السلطة في البلدان المتخلفة

مقدمة:

يتعين أن يكون واضحاً أنه عند الحديث عن البلدان المتخلفة لا نقفز بلد معينة أمام أعيننا وإنما نحاول أن نتلمس الخصائص العامة التي تشترك فيها كل البلاد المتخلفة، ولا يعني هذا أن البلاد المتخلفة على درجة واحدة من التطور والنمو وإنما هناك اختلاف في الدرجة بينها، مرة يتسع ومرة يضيق، وتارة تبرز سمة من سمات التخلف في بلد بوضوح وقوة بينما تبرز سمة أخرى في بلد آخر. وقاد هذا بلا شك إلى اختلاف درجة التطور الاجتماعي من بلد إلى آخر وبالتالي إلى اختلاف في القوى الاجتماعية وتصنيفها فالسحرة والكهنة مثلاً مازالوا يلعبون دوراً رئيسياً في السلطة في عدد من البلدان الأفريقية بينما تنعدم هذه الفئة من خريطة القوى الاجتماعية في بلدان أخرى.

١ - البيئة الاقتصادية والسياسية:

يطلق اسم البلدان المتخلفة على تلك البلدان التي كانت مستعمرة ونالت استقلالها السياسي حديثاً ابتداءً - بعد الحرب العالمية الثانية - ونتيجة للاستعمار المباشر الطويل ورثت تركة استعمارية مثقلة بكل أنواع التخلف والقهر على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. فهذه البلدان لم تتطور تطوراً طبيعياً وما زالت تحمل كل سمات التخلف والتأخر الذي تعكسه البنية الاقتصادية المفككة والمشوهة والتركيب الاجتماعي غير المتوازن الغارق في القبيلية العنصرية العشائرية أو الأسرية، حيث يتغلب الولاء القبلي أو الطائفي أو الأسري على الولاء للوطن فضلاً عن وجود طبقة قليلة غير متمتجة أصلاً في العملية الإنتاجية تحوز عائداتاً ضخماً من الناتج القومي، بينما الغالبية العظمى من السكان

تكاد لا تجد ما تنفي به حاجاتها الأساسية من مأكل وملبس ومسكن يضاف إلى هذا تلك العادات والتقاليد المتأخرة والتي تعوق التقدم والنمو يحمي هذا ويشجعه وجود ثقافة سلبية متأخرة تسد كل مناهج التفكير واستعمال العقل في البحث والسلوك. ويضرب - بدون رحمة - الجهل والمرض والفقر معظم سكان هذه البلدان، فالأمية تبلغ معدلات عالية كذلك ارتفاع معدل الوفاة بين الأطفال وارتفاع معدل المواليد وانخفاض الدخل الفردي والنشاط الأساسي للسكان يتركز في الزراعة، وهو قطاع متخلف تمارس فيه - استغلاله طرق بدائية مضي عليها دهر طويل تعكس آثارها في انخفاض الإنتاجية وقلة المحاصيل أو في الصيد والرعي أو صيد الأسماك أو حرف بدائية تقوم على زراعة المحصول الواحد.

لقد ترك الاستعمار هذه البلدان بهذا السم المتقدم تقريباً، والآن بعد مضي ما يقرب من ربع قرن على استقلال معظمها، رفعت فيها شعارات كثيرة عن التنمية ورددها كثيراً عبر أجهزة إعلامها، هل تغيرت هذه الأوضاع والسمات واقتربت من الدول المتقدمة؟ هل أخذت بأسباب التقدم وكفلت لها خططها في التنمية والتقدم الخروج من مأزق التخلف التاريخي الذي وجدت نفسها فيه؟

إن نظرة متفحصة على واقع هذه البلدان اليوم لترد بالنفي على السؤال المتقدم، بل لا نبالغ إذا قلنا أن هذه الدول صارت تضرب بعنق في طريق التخلف وأوغلت سيراً فيه وشمل التخلف فيها كل القطاعات حتى بعض القطاعات الإنتاجية الضئيلة التي كان يرجى لها أن تشكل قاعدة للتقدم، واختفت فيها بعض السمات الضئيلة التي كانت تعبّر عن نفسها في الثقافة القومية والسلوك المتحضر الذي كان يمارسه نفر من أبنائها. ولذلك أطلق الاقتصاديون على هذه الخطط للتنمية وما تؤدي إليه من نتائج اسم وتنمية التخلف^(٢٤).

ويعزى هذا - بطبيعة الحال - إلى أن معظم هذه البلدان مندمجة في السوق الرأسمالية العالمية وتعيش في حالة تبعية دائمة للاحتكارات الرأسمالية بالاستعمار القديم لم يجعل تماماً من هذه البلدان وإنما اتخذ شكلاً جديداً بعيداً عن القوات العسكرية المحتلة والعساكر المدججة بالسلاح وتجنّب الشوارع أو تتخذ قواعد أساسية لها في مدن هذه البلدان تبلور في ربط اقتصاديات هذه البلدان باقتصاد الاحتكارات بحيث تكون الاقتصاديات في البلدان المتخلفة خادمة لهذه الاحتكارات ومستغلة من قبلها، عن طريق

فرض آليات السوق الرأسمالية عليها وأنماط معينة من التعامل معه تقود في المحصلة النهائية إلى تعميق ظاهرة التخلف. ولعل أهم الظواهر التي تنتج عن تقريب وتغلغل «ميكانزم» الاحتكارات الرأسمالية في بنية هذه البلدان، تتضح في النقاط التالية:

(أ) ازدواج الاقتصاد:

ينشطر الاقتصاد القومي إلى قطاعين: «قطاع حديث» يرتبط عضوباً بالرأسمالية العالمية من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ومجالات التسويق، ويضم هذا القطاع عدداً محدوداً من السكان لا تزيد نسبتهم عن ٢٠٪ في أحسن الفروض. وتبتدىء مؤسسات هذا القطاع في البنوك الأجنبية الوافدة أو الفنادق الفخمة أو شركات الوكالة التجارية التي تقوم باستيراد وتسويق السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن في هذه البلدان. ويعود هذا إلى أن خطط التنمية في هذه البلدان تعتمد على رأس المال الأجنبي، الذي تقوم الاحتكارات بتصديره لهذه الدول على شريطة أن تحجب من خلاله وفي مدة قصيرة أرباح كبيرة تفوق أرباح استغلال رأس المال هذا في البلد «الأم» بكثير ولذلك يتوجه الرأسمال هذا إلى قطاعات تتميز بدورها السريعة إلى جانب ما تتميز به من سهولة وأمن لا تستلزم نفقات باهظة أو احتمالات الخسائر فيها غير واردة ولذلك تتجه رؤوس الأموال هذه إلى قطاعات الفنادق والبنوك واستيراد السلع الاستهلاكية (سلع الرفاهية) أو بناء المساكن الفخمة واستيراد مكوناتها النهائية من الخارج. وينبغي أن نشير أنه لكي تروج سلع هذه القطاعات، يتعين أن يشكل الطلب عليها قوة شرائية^(٢٥).

ولكي يتم ذلك كان من الضروري أن تشكل طبقة جديدة تحوز ثروات عالية ودخول مرتفعة تسمح لها بأن تكون زبوناً جديداً لهذه السلع ولذلك تعمل الاحتكارات عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية في البلدان المتخلفة وبالاتفاق مع السماسرة والوسطاء من أبناء البلد المتخلف على تخريب الذمم وإفساد الضمائر في أجهزة الدولة بما فيها أجهزة الرقابة فيكثر الغش والاختلاس والتهريب والرشوة والعمولات والسمسرة ويتحول الكثير من المال العام إلى مال خاص بحيث يؤدي إلى تكوين طبقة فاحشة الثراء قادرة على شراء سلع الرفاهية التي تصدرها الاحتكارات الرأسمالية^(٢٦).

وبجانب هذا القطاع الحديث يقوم القطاع التقليدي الذي يضم بقية الاقتصاد القومي، وعادة ما يكون الزراعة، ويعيش هذا القطاع في حالة تخلف شديدة ويعتمد على

أدوات بدائية تعود إلى العصور الزراعية الأولى، ويكاد الفصل يكون كاملاً بين القطاعين بحيث تنعدم تأثيرات القطاع الحديث على القطاع المتخلف، لأنه في العادة أرباح القطاع الحديث الضخمة تقوم شركات الاحتكار بتجميعها واستثمارها في مناطق أخرى من العالم أما الأموال التي تعود إلى تلك الطبقة الجديدة وكيلة الاحتكارات العالمية فإنها تقوم بتهرب أموالها أولاً بأول إلى البنوك الخارجية وذلك لعدم إحساسها بالأمان، ويؤدي هذا كله إلى ضالة المدخرات المحلية وازدياد عجز الاقتصاد القومي.

يقابل الازدواج في الاقتصاد وازدواج السوق ازدواج اجتماعي يتمثل في أقلية غنية مرتبطة بالاحتكارات الرأسمالية - كما مر بنا سلفاً - وأكثرية تعاني من صعوبة سد الحاجيات الأساسية التي تزايد أسعارها يوماً بعد يوم نتيجة للتضخم الناشئ من الثروات الضخمة التي حققها الطبقة الجديدة والتي ابتدعت أنماط استهلاك دخيلة على المجتمع ولا تتناسب مع ظروفه.

(ب) ازدياد التفاوت بين الطبقات:

تفسر نظرية مراحل النمو، السائدة في الغرب، التخلف بأنه مجرد تأخر تاريخي، وأن الدول النامية ستلتحق في خلال عدة سنوات بالدول المتقدمة ما دام أنها تحقق معدل نمو مرتفع كما يقوم الكثير من مثقفي الشركات المتعددة الجنسية بتظليلات خادعة شعارها ضرورة تشجيع التفاوت في الدخل بمقولة أن أصحاب الدخل العالي هم وحدهم القادرون على الادخار والاستثمار، وأن التجربة التاريخية أثبتت أن الرخاء يتساقط كالمنطر من أعلى حتى يروي بالتدريج أرض الفقر في قاع المجتمع، فيقل حدة الفوارق بين الطبقات، ويعزز هذا الخدمات العينية الكبيرة التي تقدمها الدولة للفقراء وتكون الحصيلة النهائية هي تخفيف الفوارق بين الطبقات^(٢٧).

ويعد هذا مجرد وهم كبير لأن واقع البلدان المتخلفة يشير إلى أن الأموال الكثيرة في يد الطبقة الجديدة تقوم بتهربه ولا تستغله مطلقاً في مشاريع ذات فائدة.

(ج) تفاقم التخلف:

تزداد سمات التخلف، فينتشر الفقر وتشيع الأمية ويصيب المرض معظم فئات المجتمع: فعائد العمل لا يكفي تغطية الأساسيات التي تتفاقم أسعارها يوماً بعد يوم

وتأخذ الطبقة الوسطى في الاضمحلال، حيث تتحول معظم شرائحها إلى الطبقة الدنيا لأن كمية النقود التي كانت تحصل عليها وكانت تضعها في مصاف الطبقة الوسطى أصبح لا قيمة لها إزاء الارتفاع الهائل في الأسعار وبعض منها يتحول إلى الأقلية التي تزيد دخولها وترتفع ثروتها بشكل خرافي عبر طرق غير مشروعة في البداية - ثم يعترفون بها ويضفون عليها الشرعية وعن طريق ربط أنفسهم بالاحتكارات الرأسمالية وترويج سلعتها في السوق المحلية. . ويتغير نظام القيم فتشبع روح الجشع والاستغلال والكسب السريع والنهب فتتعلم الخدمات التعليمية والصحية وتتسرب الأموال التي توجه للصرف عليها إلى جيوب المقاولين والسماسرة وبالتالي يشيع المرض والجهل.

في نفس الوقت تتوالى هجرات أبناء الريف إلى المدن لتخريب قطاع الزراعة المستمر وتدهوره وانخفاض عائد النشاط الزراعي، وفي المدينة لا توجد أعمال تتمتع هذا الفائض الكبير من الأيدي العاملة من أبناء الريف الذين يبحثون عن أعمال هامشية تتسم بالطفيلية وتشكل عبئاً على الاقتصاد القومي، فيتخذون من الأرصفة مكاناً لعرض بعض الخضروات أو يعملون في المقاهي وتنظيف السيارات أو حراسة البيوت والبعض يحترف أعمال الإجرام والبطولة. وتضيق بهم المدينة فيتحلقون في أكواخ الصفيح وعشش الطين حولها (Slums-Bidonvill) ويضفطون على مرافق المدينة القديمة فتتوقف عن العمل وبالتالي تصبح المدينة عاجزة متخلفة يضيق الفرق بينها وبين الريف كثيراً من ناحية أعداد السكان الكبيرة الذين يحملون سمات أبناء الريف وعاداتهم ومن ناحية البيوت المتداعية والعشش المتهاككة، التي تحيط ببعض الشوارع الأنيقة والفنادق الضخمة^(١).

إذا كانت هذه هي البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة وانسجماً مع المبادئ التي ذكرناها سلفاً، يبرز سؤال يفرض نفسه بالبحاح: ما هي الطبقة أو الفئات المتميزة في هذه البيئة والتي تقبض في يدها على السلطة وتسيطر على الدولة؟

٢ - القوى الاجتماعية والسلطة:

إذا لاحظنا أن المستعمر في هذه الدول المتخلفة كان يقبض على زمام السلطة فيها - قبل نيل استقلالها السياسي الذي توالى باضطراب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - وكان يعاونه رموز الطبقة المتميزة التي ساهم في خلقها وتكوينها عن طريق منحها امتيازات واسعة تتمثل في مساحات شائعة من الأراضي الموزعة عليها أو احتضان مكاتبها في

السمسرة والتوكيلات التجارية. كما أن طبقة السحرة والكهنة كانت تحتل موقعاً طبقياً متميزاً في سلم التدرج الاجتماعي في البلاد المتخلفة لاسيما الواقعة في افريقيا في ظل الاستعمار. ولما كانت هذه التكوينات الطبقية لا بد أن تقابلها تكوينات طبقية مضادة تتخلق من خلال العمل الإنتاجي، فالاستعمار الذي كان يمه نزع المواد الأولية من البلد المستعمر استعان بالكثير من أبناء هذه البلاد في العمل في المناجم وفي المزارع الواسعة التي كان يديرها عن طريق أعوانه، كما شق الطرق السهلة وإنشاء مواصلات مريحة لكي تنقل هذه المواد الخام إلى موانئ التصدير، وإنشاء جهاز إداري يقوم بتنظيم هذه الأعمال وبعض المدارس التي تقوم على مد هذا الجهاز بما يحتاجه من عاملين. . وقاد هذا كله إلى خلق تكوينات اجتماعية أفرزت عناصر متحمسة لقيادة حركة الاصطدام بالاستعمار والطبقات المرتبطة به. . يضاف إلى هذا بعض العناصر الصغيرة والمتوسطة في الجيش صغير العدد الذي قام بتكوينه الاستعمار بغرض استعماله في بعض المعارك المحددة داخل البلد المستعمر أو خارجه. . وأضراب هذه التكوينات الاجتماعية هي التي قادت حركة النضال الوطني بشقيه السلمي والمسلح لنيل الاستقلال.

وعلى هذا كانت تبدو خريطة القوى الاجتماعية في هذه البلاد، عشية خروج الاستعمار وحصولها على الاستقلال السياسي تتبلور في قوتين أساسيتين بشكل عام:

١ - القوى الطبقية، ركيزة النظام القديم وكانت تشكل من المزارعين الأغنياء (شبه الإقطاع) وعدد قليل من أصحاب التوكيلات التجارية، والكهنة والسحرة.

٢ - القوى الاجتماعية التي كانت في دور التكوين الطبقي وبالتالي لم تتحدد ملامحها بعد وكانت تمثل في موظفي الجهاز الإداري وشباب العسكريين ذو المرتب ذو الرتب الصغيرة والمتوسطة وأعداد قليلة من التكنوقراط وأعداد كبيرة من العاملين في المزارع وفي المناجم والخدمات.

غير أن هذا لا ينبغي حقيقة بديهية وهي أن معظم هذه الفئات انحدرت من أصول طبقية صغيرة ريفية. . وعندما نالت هذه البلاد استقلالها لم تكن هذه الفئات الاجتماعية قد استقرت في أوعية طبقية محددة وإنما كانت في دور التكوين وبالتالي لم تكن تملك خصائص وملامح الطبقات الاجتماعية المحددة والمتجانسة في أوروبا الغربية مثلاً. . وقاد هذا كله إلى عدم ملكيتها صفات ثابتة ومستقرة وإلى تأثرها بأفكار وثقافات مختلطة بعيدة عن التجانس والوحدة تختلط فيها أنماط أفكار ومعارف غيبية وسلفية تعزى إلى الأصول

الرفية وأفكار موهة عن الغرب وحضارته وأفكار تنحدر من الأصول القومية والوطنية تبثت في أحلام تكوين الدولة القومية. . ولا ينبغي القول بأن فكراً واحداً كان هو السائد وإنما خليط هذه الأفكار استقرت في عقول أولئك الذين تسلموا السلطة في هذه البلاد.

وقد أثرت هذه الأفكار - فيما بعد - على مسلك مسيرة هذه الدول في العشرين سنة الماضية بحيث لم تحسم السلطة فيها مشكلة ما باتجاه صالح المواطنين الأكثر عدداً.

إن أحلام التنمية وبناء الدولة القومية في بلدان ذات هياكل اقتصادية مفككة كان يفرض عليها أن تتعامل مع القوى الدولية العالمية للمساعدة في تحقيق التنمية، إلا أن أفكار التذبذب والغموض وعدم الفهم العميق لطبيعة القوى العالمية، ومسلك هذه القوى في تخريب عمليات التنمية وسعيها في فرض نمط من العلاقات الاجتماعية يخدمها أدى إلى مال انهارت فيه أحلام بناء الدولة القومية وتحقيق التنمية.

إن السلطة في البلدان المتخلفة تكونت من عناصر أتت من القوى الاجتماعية التي أشرنا إليها سلفاً، وقد قادت هذه العناصر عمليات التنمية والتحديث في بلدانها اعتماداً على نسج علاقات متوازنة مع القوى الكبيرة ومهادنة القوى الاجتماعية القديمة وعدم اللجوء إلى التضحيات الباهظة. . إلا أن طبيعة أصولهم القديمة وسيادة التفكير الغيبي الريفي قاد إلى تعزيز تحالفهم مع القوى الاجتماعية القديمة عن طريق المشاركة في مشروعات تجارية أو عن طريق المصاهرة والنسب، وأسرع هذا إلى بروز مقولة تحقيق التنمية عبر ترسيخ العلاقات بالمعسكر الاستعماري القديم، الذي استطاع أن يسرب إلى اقتصاديات البلاد المتخلفة أبنية ونماذج اقتصادية تابعة مشوهة تخدم الأبنية الاقتصادية في البلد الرئيسي وعن طريقها أصبح الدم يندفع من شريان البنيان الضعيف يمد البنيان القوي بدماء تزيد قوة ونماء وتحلف الهزال والمرض لبنيان الدول المتخلفة الضعيفة. . كما سبق أن أوضحنا.

وإذا كانت الملامح الطبقية للسلطة في هذه البلدان - في بداية تنفيذ خطط التنمية، في عقد الستينات - بدأت تتضح من خلال تكوين طبقة «بورجوازية» متوسطة تضم فئات من التكنوقراط والبيروقراطيين والعسكريين استفادوا من جهود عمليات التنمية في الاستثمار بمزاياها، وجمعهم تيار فكري واحد هو ضرورة حجب الحريات السياسية لطبقات وفئات الشعب الأخرى ويفسر ذلك بعدم إحساسهم بالأمان وضرورة توافر مناخ يسهل لهم عملية الاستفادة من أموال وجهود التنمية، ويعني ذلك المناخ بالضرورة خنق

أية حريات سياسية وقد شكلت عناصر كثيرة من هذه الفئات فيما بعد «قوة مضادة» عززت علاقتها بالقوى الاجتماعية القديمة عن طريق المصاهرة وأعمال التجارة، حيث أتاحت لهم الأموال الكثيرة التي تراكمت لديهم أثناء «جهود التنمية» أن تتولد الرغبة في نفوسهم للانتقال إلى موقع طبقي آخر متميز. ولكي يتحقق ذلك فضلاً عن ارتباطهم بالقوى القديمة، كان لا بد أن يرتبطوا اقتصادياً وعضوياً بالاستعمار الجديد عن طريق السوق وتكفلهم بتصريف بضائعه في السوق الوطنية وتخريب كل الخطط لإقامة صناعة وطنية أو زراعة متطورة. كما أن «ميكانيزم» تحقيق الملايين بسرعة كبيرة يقتضي تدبير — من آن لآخر — بعض الاختناقات في السوق الوطنية في السلع الأساسية. وأتاح هذا لبعض التجار الصغار والسماصرة والمجرمين أصحاب الأصول المتواضعة جداً أن يثروا ثراء فاحشاً عن طريق تخزين السلع ونقلها من مكان إلى آخر وتوزيعها.

وعلى هذا يمكن القول أن خريطة السمات الاجتماعية «للسلطة» في البلدان المتخلفة تتكون في الأساس من:

- ١ — أصحاب الوكالات التجارية وأعمال السمسة.
 - ٢ — أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة والملاك العقاريين في المدن.
- وسيطرون على السلطة التشريعية وعلى مواقع أساسية في السلطة التنفيذية إلى جانب الضغوط الهائلة التي تمارس على أجهزة الدولة التنفيذية الإدارية لتنفيذ القوانين لصالحهم.

ويمكن لنا بعد هذا العرض المبسط أن نستخلص النتائج التالية:

- ١ — تتكون السلطة — بشكل مجرد — من عنصرين: القوة المادية والرضا والاقتناع بها، أي شرعية هذه القوة المادية، ويرتبط العنصران — في رأينا — ارتباطاً تبادلياً وثيقاً بحيث لا تقوم للسلطة قائمة إذا غاب أحد عناصرها، وإن كان يبدو أن العنصر الثاني يترتب على وجود العنصر الأول، غير أنه قد يتحقق وجود الاقتناع والرضا بالقوة المادية القائمة بالرغم من بلوغها درجة من الضعف والوهن بحيث لا تستطيع أن تفرض سيطرتها المادية داخل عموم المجتمع كله.

- ٢ — درج الكثير من الكتاب على إطلاق لفظ «السلطة» على العنصر المادي وحده في المجتمعات المتخلفة بالرغم من غياب الرضا والاقتناع، أي شرعية هذا العنصر

المادي، ولذلك يبدو لنا أنه يتعين الحذر في إطلاق لفظ «السلطة» في هذه المجتمعات خاصة عند التوصيف القانوني وبفضل إطلاق لفظ «البأس أو التسلط» لأنه أكثر تعبيراً عن الوضع القائم فعلاً.

٣ - السلطة ليست مقعداً فارغاً، فكما قال أحد ملوك فرنسا أن العرش ليس مقعداً فارغاً.

كما يدلل لنا التاريخ في سياق تطوره أن السلطة كانت على الدوام مرتبطة بوضع الطبقات والفئات في المجتمع وكانت تستأثر بها وتحوزها على الدوام تلك الطبقة التي تحوز قوى الإنتاج وتسيطر على مصادر الثروة في المجتمع، وفي بعض الأحيان - لم تدم طويلاً - كان يحوزها ائتلاف من قبل جميع الطبقات والفئات في بعض المجتمعات، إلا أنه لا يستمر طويلاً، وتعود طبقة معينة إلى الاستئثار بها.

وتظل السلطة على الدوام مطمئناً لكل طبقات وفئات المجتمع، وهدفاً تسعى إليه كل مجموعة من الناس، فعن طريقها تستطيع أن تحقق مصالحها وتحافظ عليها وتفرض وجهات نظرها على المجتمع.. حتى في المجتمعات الليبرالية الحديثة القائمة على تعدد الأحزاب، يسعى كل حزب إلى الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها لكي يطبق برامجه في المجتمع التي تستهدف سيادة الطبقة والفئة التي يمثلها هذا الحزب.

٤ - كان الوصول إلى السلطة في مراحل التاريخ المختلفة يتم عن طريق الثورة أي القوة وإراقة الدماء، وكان ذلك يعبر عن التصادم الدامي بين طبقة سفلى في طريقها إلى الصعود تاريخياً وطبقة أخرى كانت مهيمنة على السلطة وفي طريقها إلى التآكل والانزواء.

٥ - في ظل الاستقطاب الدولي في العلاقات الدولية الحالية والتقسيم الدولي للعمل، تصبح السلطة في معظم بلدان العالم مجالاً خصباً لتنفيذ قوى خارجية تؤثر في توجيهاتها وقراراتها ولا يمكن معالجة مسألة السلطة في بلد ما خاصة تلك المجموعة المتخلفة من الدول دون تناول هذه القوى الخارجية وتأثيراتها على هذه الدول.

٦ - تقترب دول الديمقراطية الليبرالية القائمة على تعدد الأحزاب والانتخابات الحرة من تكوين سلطة شرعية، وليلة انتخابات شعبية حرة نزيهة وفي ظل تنافس أحزاب سياسية تملك برامج واضحة لدى فئات الشعب المختلفة.. ولذلك فالقوى الخارجية

تحاول على الدوام أن تؤثر في هذه الانتخابات عن طريق حضورها الدائم ومحاولة شراء أصوات الناخبين لصالح مرشح حزب من الأحزاب أو التأثير في العملية الانتخابية بمساندة أحد المرشحين ضد الآخرين.

٧ - لا تفق طبيعة السلطة في البلاد المتخلفة عند حدود التركيب الاجتماعي الداخلي والهيكل الطبقي القائم في هذه البلدان وإنما يلعب العامل الخارجي دوراً هاماً في بنية السلطة ومضمونها وتوجيهاتها، ويتمثل هذا العامل الخارجي في صورة روابط التبعية بقوة كبرى فمن المشاهد أن هذه القوى الخارجية تملك نفوذاً طاعياً في هيكل السلطة، يترجم إلى تلك القرارات التي تتخذها السلطة - سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي - وتهدف إلى تحقيق مصالح هذه القوى الخارجية المرتبطة بها أو التابعة لها، ولا يحتاج هذا إلى كبير جهد أو عين بصيرة لكي تكتشف بسهولة توجه هذه القرارات في معظمها لخدمة تلك القوى الخارجية وإلى تلك الفئات أو الطبقات المرتبطة بها مصلحياً في الداخل.. وقد يمل هذا التوجيه - أحياناً - معاهدة ما تنظم مسألة معينة بين الدول المتخلفة وبين القوى الكبرى، وأحياناً تغيب هذه المعاهدة وإنما تشاهد آثار هذا الارتباط الوثيق في الواقع العملي الملموس وفي سياسات داخلية: اقتصادية واجتماعية وتربوية.. وفي سياسات خارجية أيضاً.

وربما تضطر السلطة في بعض الأحيان في هذه البلدان، مع ضجيج إعلامي هائل أن تتخذ بعض القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى بعض الحلول الجزئية لبعض المعضلات والمشاكل الحياتية التي تعاني منها هذه المجتمعات.. إلا أن ذلك يتم في حدود دائرة صغيرة من دوائر العمل الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو التربوي.. ويهدف إلى التخفيف - بعض الشيء - من تلك التناقضات المتفاقمة بين مصالح القوى الاجتماعية في هذه المجتمعات وبين مصالح الفئة الحاكمة والقوى الاجتماعية المرتبطة بها.. إلا أن أوضاع الاقتصاد العالمي والأزمات التي يعيشها من ركود وتضخم والرغبة في الكسب والنهب وعدم الإحساس بالأمان لدى القوى المسيطرة على السلطة، لن تسمح بالتخاذ قرارات تحقق بعضاً من مصالح القوى الاجتماعية الأكثر داخل مجتمعات البلدان المتخلفة.

وبترتب على ذلك كله أن السلطة داخل المجتمعات المتخلفة تتكون - أحياناً - من قوى أجنبية خارجية.

٨ — تعتمد السلطة في البلدان المتخلفة على حاكم فرد يقبض على زمام الأمور تسانده — عادة — جماعة مسلحة، تسيطر على كل مقدرات البلاد، أو على فئة معينة تشكل صفوة تحوز كل المقدرات في بلدها، وقد تتراجع بعض العناصر في أجهزة السلطة وتتقدم أخرى، والعكس صحيح، ويشير هذا إلى حركة الفئات الحاكمة وعلاقات القوى داخلها ووزن كل جناح فيها.

٩ — تظل السلطة في البلدان المتخلفة — بتركيبها السالف — أكثر السلطات قابلية للتأثير فيها من القوى الخارجية، بل والسيطرة عليها، وذلك عبر غياب اقتصاد مستقل وخطط وطنية للتنمية وبرامج تعليمية وتربوية قومية. . ولذلك تكون الفرصة مهيأة لتسلل فروع الاقتصاد الأجنبي وتشكيل طبقة معينة ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بوجود فروع ومؤسسات الاقتصاد الأجنبي داخل الدولة، وبالتالي يتمكن من بسط نفوذه داخل السلطة.

الهوامش

- (١) — J.W. Lapierre, *Essai sur le Fondement du Pouvoir Politique*, p. 46.
- (٢) — G. Vickers, *value systems and Social proces*, Loddres, 1968-p. 73.
- (٣) — M. Duverger, *Méthodes des sciences sociales*, 3 ired, 1964-p. 36.
- (٤) د. ثروت بدوي: *النظم السياسية الجزء الأول*، ١٩٦٢، ص ٣٠.
- (٥) د. ثروت بدوي: *المراجع السابق*، ص ٣٣.
- (٦) — M. Duverger, *Institutions politiques et Droit Constitutionnel* Paris, 1971-p. 10.
- (٧) ثروت بدوي: *النظم السياسية*، ١٩٦٢، ص ٣٦، ٣٧.
- (٨) ثروت بدوي: *المراجع السابق*، ص ٣٨. وأيضاً أنظر: Carré de Malberg, *théorie générale de L'Etat t. I*, p. 36.
- (٩) — Tomas Hobbes, *Leviathan*, 1641, Chp. 10. quoted by C.J. Friedrich, *Man and his Governement*. p. 159.
- (١٠) د. محمد محمود ربيع: *مناهج البحث في السياسة*، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ١٨٥.
- (١١) — Frederick, watkins, *the state as a concept of political science*, New York 1934-p. 83.
- (١٢) — William A. Robson, *the University Teaching of social sciences, political science*. UNESCO, Paris 1954-pp. 17, 18.
- Georges Burdeau, *Methode de la science politique*, Paris 1959-pp. 254.
- Maurice Duverger, *Méthodes de la science politique*, p. 13.
- (١٣) — Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations*, New York 1954, p. 16-27.
- Charles P.; kindleberger, in William H.B. fox ed., *Theoretical Aspects of International Relations*, Notre Dam, 1959-p.79.

- (١٤) محمد محمود ربيع: المرجع السابق، ص ١٨٧.
- (١٥) علي الدين هلال: مدخل في النظم السياسية المقارنة، ١٩٧٥ - ١٩٧٩، مجموعة محاضرات ص ٨٨.
- (١٦) الياس مرتضى: الماركسية في عصرنا، بيروت ١٩٦١، ص ٣١.
- (١٧) — Biersted, R. *The Analysis of social power in R. Bierstedt, (ed.) power and progress-Magraw-Hill N.Y. 1974.*
- (١٨) د. عبدالباسط عبدالمعطي: «الثروة والسلطة في مصر»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد سبتمبر ١٩٨٢، ص ١٦٠.
- (١٩) — Dahrendorf, R. *class and class Conflict in industrial society*, Sanford press.
- (٢٠) — Bernard, C. *the acceptance of authority in Coserand Rosenbery*, pp. 143-152.
- (٢١) د. عبدالباسط عبدالمعطي، المرجع السابق، ص ١٦٠.
- (٢٢) د. عبدالباسط عبدالمعطي: المرجع السابق، ص ١٦٤، وذكر المرجع الآتي أيضاً:
- Kelle V., D. Kovalson, *An outline of Marxist theory or society*, 1973, pp. 180-181.
- (٢٣) جيمس بتراس: الفاشية الجديدة، تراكم رأس المال وصراع طبقي في العالم الثالث ترجمة د. أسعد عبدالرحمن، المجلة المترجمة، المجلس الوطني، الكويت، يناير ١٩٧١، صص ٤٥ - ٥٨.
- (٢٤) — Andrew G. Frank, *Towards a theory of capitalist underdevelopment*, 39th conference of American studies, Lima, Aug., 1970.
- (٢٥) راجع: عبدالله هدية، «النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبيئته»، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢٨١، سنة ١٩٨٠.
- (٢٦) د. إسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٦٥.
- (٢٧) د. عبدالرحمن زكي إبراهيم، «تنمية التخلف في بلدان الطبقة الوسطى»، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢٨٥، السنة الثانية والسبعون، ص ٧٣.
- (٢٨) د. عبدالرحمن زكي، المرجع السابق، ص ٧٠.



دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت (٧١/٧٠ - ٧٣/٧٢ - ٧٦/٧٥)

جعفر عباس حاجي
قسم الاقتصاد / جامعة الكويت

الهدف من الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة إلى تبيان هوامش التوزيع والتغيرات التي طرأت عليها جميع القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد الكويتي بغية تبيان طبيعة وأثر استخدام أسعار المنتج وأسعار المشتري على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصناعات أو القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد القومي. بالإضافة إلى ذلك، كان الهدف من الدراسة استكشاف بعض جوانب الأخطاء المنهجية والفنية المتبعة في بناء جداول المستخدم - المنتج لدولة الكويت^(١)، وهل أن الجداول مبنية على أساس سعر المنتج أم سعر المشتري.

منهج الدراسة:

لقد قمنا باتباع عدة سيناريوات متعلقة بنسق أسعار المنتج والمشتري، وطبيعة جداول المستخدم - المنتج من زاوية، وطبيعة تركيبة الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت ونوعية البيانات الإحصائية المتوفرة في جدول المستخدم - المنتج للكويت من زاوية ثانية.

ومن أجل إيجاد مقارنة موضوعية للجداول الثلاثة المتوفرة لدولة الكويت، قمنا بتجميع الجداول على أساس المعايير المتخذة بها من قبل الإدارة المركزية للإحصاء، لهيئة الأمم المتحدة. وقد تم اشتقاق منحة الضرائب غير المباشرة وإدخالها في السيناريوات المقترحة والمبينة في صفحة ١٧.

جداول المستخدم والمتج

على أساس سعر المتج وسعر المستخدم(*)

Factor Cost or Producer's and Purchaser's Prices

مقدمة:

تواجه الباحثين والمهتمين عند بناء واستخدام جداول المستخدم والمتج في الاقتصاد القومي، مشاكل ومصاعب كبيرة ومتنوعة، بعضها مرتبط بالعمليات الحسابية والإحصائية عند إعداد البيانات الإحصائية لبناء جدول المستخدم والمتج، والبعض الآخر مرتبط بالجوانب التطبيقية التحليلية للجدول. ومن المشاكل الهامة التي تواجه الباحثين هي: مشكلة اختيار السعر (Price) الملائم لقياس وتقويم نتائج النشاط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وأهمية هذه المشكلة ترجع أساساً إلى تعدد أنساق الأسعار (Pricing Systems) الممكن استخدامها لتقويم نتائج النشاط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والذي بدوره يؤثر في نوعية وطبيعة النتائج المستخلصة من التحليل الاقتصادي.

لكل نسق من أنساق الأسعار مميزات وخصائصه التي تلائم وتتفق مع الوضع الاقتصادي العام من جهة، ونوعية البيانات الإحصائية المتوفرة وطبيعة الأهداف التحليلية المتوخاة من جهة أخرى. ويتعبر آخر يجب على الباحث أولاً: الإلمام الكافي بكل نسق من أنساق الأسعار من حيث المميزات والخصائص الإيجابية والسلبية لها، ومدى الإمكانات التحليلية التي يقدمها كل نسق بالإضافة إلى قدرات كل منها في انعكاس حقيقة التطور الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. ومن ثم اختيار النسق السعري الملائم للوضع الاقتصادي قيد الدراسة، وفقاً لطبيعة ونوعية التحليل الاقتصادي المطلوب على ضوء الأهداف المتوخاة من التحليل.

(*) يعتبر هذا البحث سلسلة من الأبحاث الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الكويتي التي قدمها الباحث للمعهد العربي للتخطيط عندما كان يعمل وظيفة الخبير المساعد لشؤون التخطيط والتنمية من سنة ١٩٨١ - ١٩٨٢. لمزيد من التفصيل والبيانات راجع البحث المقدم إلى المعهد العربي للتخطيط تحت نفس العنوان مارس ١٩٨٢م.

نسق أسعار المنتج والمشتري:

إن جدول المستخدم المنتج يبين عمليات تبادل أو تدفق السلع والخدمات بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي وفقاً لافتراضات معينة، تعكس جانباً من العلاقات الإنتاجية الكمية والتنوعية في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي (*).

ويمكننا تسجيل قيمة التبادلات أو التدفقات السلعية بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، إما على أساس سعر المنتج (Ex-Factory Price) أو سعر المستخدم أو المشتري (Purchasing Price).

ففي حال استخدام سعر المنتج، أي الأخذ بقيمة السلعة ساعة خروجها من عند المنتج، فإن ذلك يعني أن تكاليف التسويق لا تظهر في هذه القيمة وإنما ستظهر في الصناعة أو القطاع المشتري. وبصورة أخرى تتحمل الصناعة أو القطاع المشتري كافة الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes)، وأعباء هامش التوزيع (Distributive Margins) (تكاليف النقل + هامش تجارة التجزئة والجملة) (**). المترتبة على مراحل عمليات انتقال السلعة كمادة وسيطة في عملياته الإنتاجية. أما في حالة استخدام سعر المشتري أي الأخذ بقيمة السلعة، أو البضاعة ساعة وصولها إلى المستخدم، فإن ذلك يعني أن نفقات التسويق (هامش التوزيع والضرائب المستحقة عن بيع هذه السلعة) تظهر في قيمة التبادل المدونة في مربعات أو خلايا المصفوفات.

الجدول رقم (٧) يبين جميع التدفقات أو المبيعات بسعر المصنع أو المنتج بينما يوضح هامش التوزيع والنقل في حساب منفصل. ونرى هنا أن الطلب النهائي أو الاستهلاك النهائي ما قيمته ١٥٠ دينار من السلعة رقم (١) بسعر المستخدم أو المشتري أصبحت تعادل ١٠٧ دينار فقط بسعر المصنع أو المنتج بما يوضح أن هامش التوزيع والنقل على

-
- (*) الملاحظ من ذلك بأن هناك حلقة أو مرحلة مفقودة أو غير ظاهرة في عملية التبادل أو التدفق السلعي بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وهذه الحلقة هي المراحل التي تمر بها السلعة بعد إنتاجها في المصنع أو القطاع إلى أن تصل إلى القطاعات الإنتاجية المستخدمة للسلعة أو المستهلكين لها، كالنقل والتاجر والوسيط والضامن في حالة إعداد البيانات وبناء جدول المستخدم المنتج على أساس سعر المنتج.
- (**) تجدر الإشارة هنا أن هامش التجارة (التجزئة والجملة) ليس بالضرورة بحسب أويس جميع الصناعات أو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. فعلى سبيل المثال لا يوجد هامش التجارة على منتجات قطاع الكهرباء أو بوضو أدق على إنتاج الكهرباء.
-

السلع الاستهلاكية المخصصة للطلب النهائي يعادل ٤٣ ديناراً وبالنظر إلى عمود الطلب النهائي في الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن ما قيمته ٢٠٠ دينار و ١٨٠ ديناراً من السلع رقم (٢) و (٣) بسعر المستخدم أو المشتري، أصبحت تعادل ما قيمته ١٣ أو ١٠٥ دينار على التوالي بسعر المصنع أو المنتج مما يشير إلى أن هامش التوزيع والنقل على السلع رقم (٢) و (٣) هما ٦٨ و ٧٥ دينار.

ومن الجدير بالذكر أن الجدول رقم (٢) يبين أيضاً مصفوفة هامش التوزيع والنقل بشكل مفصل. فمن أجل التبسيط وسهولة الحساب والمتابعة قمنا بتجميع عناصر مكونات كل عمود في مصفوفة هامش التوزيع والنقل بشكل أصبح لدينا صف واحد، يمثل هامشاً واحداً لجميع السلع المشتراة أو المستخدمة من قبل كل قطاع من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

وأصبح لدينا عمود واحد من الطلب النهائي يحتوي على قيمة الاستهلاكات النهائية للسلع الثلاث بالقيم التالية: ١٠٧ و ١٣٢ و ١٠٥ ديناراً بالإضافة إلى ١٨٦ ديناراً هامش التوزيع والنقل على جميع قيم السلع الثلاث المستهلكة في الطلب النهائي، أو بصورة أخرى يمثل ١٨٦ ديناراً إجمالي هامش النقل والتوزيع على السلع المخصصة للاستهلاك أو الطلب النهائي، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

في كثير من الأحيان، يفضل فصل هامش التوزيع والنقل بشكل يظهر كل مدخلات هامش التوزيع ومدخلات هامش النقل للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي في شكل منفصل، وذلك نظراً لاختلاف هيكل تكاليف الإنتاج في كل من قطاع التوزيع وقطاع النقل، بالإضافة إلى أسباب أخرى. والجدول رقم (٤) يبين هذا الفصل بين هامش التوزيع وهامش النقل.

ومن الأهمية بمكان الذكر، بأن هناك طرقاً عديدة يمكن استخدامها في التعامل مع هامش التوزيع في جدول المستخدم والمنتج ولقد اكتفينا بطريقة واحدة وذلك من أجل التبسيط والعرض^(١).

منهجية تحويل المستخدم والمستهلك

من سعر المنتج إلى سعر المشتري وبالعكس:

لكي نستطيع تحويل جدول المستخدم والمستهلك من سعر المنتج إلى سعر المشتري يتطلب أولاً: الحصول على نسبة سعر المشتري/سعر المنتج لكل سلعة. وثانياً: يستلزم ضرب السطر i في جدول المستخدم والمستهلك بنسبة سعر المشتري/سعر المنتج للسلعة i . أو بلفظة الرموز على النحو التالي:

$$\hat{X}_j = X_j \left(\frac{\hat{P}_j}{P_j} \right) \quad (j = 1, 2, \dots, n)$$

$$\hat{F}_i = F_i \left(\frac{\hat{P}_i}{P_i} \right) \quad (i = 1, 2, \dots, n)$$

$$\hat{X}_{ij} = X_{ij} \left(\frac{\hat{P}_j}{P_j} \right) \quad (i = 1, 2, \dots, n)$$

حيث أن:

\hat{X}_j : إجمالي الإنتاج في الصناعة (j) بسعر المشتري.

X_j : إجمالي الإنتاج في الصناعة (j) بسعر المنتج.

\hat{F}_i : إجمالي الطلب النهائي لمنتجات القطاع (i) بسعر المشتري.

\hat{X}_{ij} : مستلزمات أو احتياجات القطاع (j) من السلع المنتجة في قطاع (i) بسعر

المشتري أو بصورة أخرى مشتريات القطاع (j) من السلع المنتجة في قطاع

(i) بسعر المشتري.

X_{ij} : مستلزمات أو احتياجات القطاع (j) من السلع والخدمات المنتجة في قطاع

(i) بسعر المنتج، أو بصورة أخرى مبيعات القطاع (i) إلى قطاع (j) بسعر

المنتج.

\hat{P}_j : سعر المشتري لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (j).

P_j : سعر المنتج لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (j).

\hat{P}_i : سعر المشتري لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (i).

P_i : سعر المنتج لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (i).

n : عدد القطاعات الإنتاجية أو الصناعات في الاقتصاد القومي.

إشتقاق مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المنتج وبسعر المشتري:

يمكن احتساب مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج من سعر المنتج إلى سعر المستحدم أو المشتري إما بالرجوع إلى مصفوفة المبادلات أو التدفقات (Transactions Matrix) وتسعيرها، ومن ثم إشتقاق مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المستخدم، أو بإجراء العمليات الحسابية بصورة مباشرة على مصفوفة المعاملات الفنية بسعر المنتج، ومنها الحصول على مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المستخدم أو المشتري.

ففي حالة إجراء العمليات الحسابية على مصفوفة المبادلات بسعر المنتج (Transactions Matrix)، وذلك للحصول على مصفوفة للمبادلات بسعر المستخدم أو المشتري، يستلزم ضرب السطر (i) من المصفوفة (X_{ij}) بنسبة سعر المشتري / سعر المنتج للسلعة (i).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجراء مثل هذه العملية الحسابية مبنية على أساس الغرض التالي: تساوي هوامش التوزيع المترتبة على نقل السلعة (i) من موقع الإنتاج (المصنع) إلى المواقع المختلفة للقطاعات أو الصناعات المستخدمة أو المشتري لهذه السلعة. وهذا الغرض طبعاً يقبل المناقشة حيث أن الفرق بين سعر المنتج وسعر المستخدم أو المشتري يختلف باختلاف أنواع السلع أهي صناعية أم زراعية، ويختلف بحسب بعد المسافة بين الموقعين، ويختلف أيضاً وفقاً لنوعية السلع وقابليتها للتحميل وغير ذلك من الظروف، فضلاً على أن الاستهلاك الذاتي أو الداخلى فيه لا يحمل نفس النسبة إذ قد يطرحه أو يستبقية المنتج، ومن هنا لا يكون له هامش توزيع بالكامل. وقد يكون الدافع إلى استخدام هذه الطريقة عدم توفر بيانات دقيقة عن سعر المنتج أو سعر المشتري، وأيضاً تجنب الدخول في عمليات حسابية وإحصائية معقدة وصعبة التحقيق، مما يؤدي الدخول في تلك العمليات إلى استخدام جهود كبيرة وتكلفة عالية، بالإضافة إلى عدم إمكانية تحقيق الغرض المستهدف من استخدام جهود كبيرة وتكلفة عالية، بالإضافة إلى عدم إمكانية تحقيق الغرض المستهدف من استخدام سعر المنتج أو المشتري. وقد لا يكون هناك دافع قوي أو حاجة ضرورية للامتناع عن استخدام هذه الطريقة إذا كان الوضع العام للاقتصاد القومي في المرحلة موضع البحث مستقرأ، وغير عرضه لتقلبات ترجع إلى تغيرات في الهامش تؤثر على المعاملات الفنية للإنتاج في الاقتصاد القومي^(١).

أما في حالة إجراء العمليات الحسابية بصورة مباشرة على مصفوفة المعاملات الفنية للاتساج Technical Coefficients (A) دون الرجوع إلى مصفوفة المبادلات Transactions Matrix (X_{ij}) نتبع الخطوات التالية:

نعلم من دراستنا وعرضنا السابق لجدول المستخدم والمتج أن:

$$a_{ij} = \left(\frac{X_{ij}}{X_j} \right) \text{ --- (1) } (i, j = 1, 2, \dots, n)$$

وبنفس الطريقة نستطيع أن نحصل على \hat{a}_{ij} وفقاً للمعادلة التالية:

$$\hat{a}_{ij} = \left(\frac{\hat{X}_{ij}}{\hat{X}_j} \right) \text{ --- (2) } (i, j = 1, 2, \dots, n)$$

حيث أن:

a_{ij} : مقدار احتياج القطاع أو الصناعة (i) من مستلزمات أو منتجات القطاع (j)

بسر المنتج اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع أو الصناعة (j) بسر المنتج.

\hat{a}_{ij} : مقدار احتياج القطاع أو الصناعة (i) من مستلزمات أو منتجات القطاع (j)

بسر المستخدم أو المشتري اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع أو الصناعة (j) بسر المشتري.

وبالتعويض عن قيمة كل من \hat{X}_{ij} , \hat{X}_j نحصل على:

$$\hat{a}_{ij} = a_{ij} \frac{(\hat{P}_i/P_i)}{(\hat{P}_j/P_j)} \text{ --- (4) } (i, j = 1, 2, \dots, n)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (B) بصورة أخرى وعلى النحو التالي:

$$\hat{a}_{ij} = \frac{\hat{X}_{ij}}{\hat{X}_j} \text{ --- (2) } (i, j = 1, 2, \dots, n)$$

نستشف من المعادلة رقم (4) أن تحويل مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج من سعر المنتج إلى سعر المستخدم أو المشتري، يتطلب ضرب كل خانة أو خلية a_{ij} من المصفوفة (A) بما يلي:

$$\frac{\left(\frac{\dot{P}_i}{P_i} \right)}{\frac{\dot{P}_j}{P_j}} \quad \frac{\left(\frac{\dot{P}_i/P_i}{P_i/P_i} \right)}{\dot{P}_j/P_j}$$

المنهج الرياضي لتقدير نسب سعر المشتري/سعر المنتج:

لتقدير نسب سعر المشتري/سعر المنتج يتطلب الرجوع إلى مصفوفة المبادلات أو التدفقات السلمية (Transactions Matrix) في جدول المستخدم والمنتج. ومن العرض السابق للمدخلات ومخرجات القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي بأسعار المنتج وبأسعار المستخدم أو المشتري نستخلص ما يلي:

$${}_i \dot{X}_{ij} - {}_i \dot{X}_{ij} = X_j + X_{fj}$$

$$(j = 1, 2, \dots, n)$$

$$(i, j = \quad)$$

$${}_i \dot{X}_{ij} \left(\frac{\dot{P}_i}{P_i} - 1 \right) = X_j + X_{fj}$$

$$(j = 1, 2, \dots, n)$$

$$(i, j = \quad)$$

حيث أن:

X_j : هامش التوزيع (التجارة والنقل والمواصلات) المحسوب على نقل جميع أنواع مستلزمات ومنتجات القطاعات أو الصناعة (j).

X_{ij} : إجمالي الضرائب غير المباشرة على كافة أنواع المستخدمات أو المستلزمات في الصناعة أو القطاع (j).

وبالنظر إلى المعادلة أو العلاقة الرياضية السابق ذكرها، نستنتج أنها تتضمن $(n-1)$ معادلة آتية، و $(n-1)$ مجهول، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة في صورة أوضح وذلك على النحو التالي^(١):

$$X_{11} \left(\frac{\dot{P}_1}{P_1} - 1 \right) + \dots + X_{t-1,1} \left(\frac{\dot{P}_{t-1}}{P_{t-1}} - 1 \right) + X_{t+1,1} \left(\frac{\dot{P}_{t+1}}{P_{t+1}} - 1 \right) + \dots + X_{n,1} \left(\frac{\dot{P}_n}{P_n} - 1 \right) = Q_{t,1}$$

$$X_{12} \left(\frac{\dot{P}_1}{P_1} - 1 \right) + \dots + X_{t-1,2} \left(\frac{\dot{P}_{t-1}}{P_{t-1}} - 1 \right) + X_{t+1,2} \left(\frac{\dot{P}_{t+1}}{P_{t+1}} - 1 \right) + \dots + X_{n,2} \left(\frac{\dot{P}_n}{P_n} - 1 \right) = Q_{t,2}$$

$$X_{1,t-1} \left(\frac{\dot{P}_1}{P_1} - 1 \right) + \dots + X_{t-1,t-1} \left(\frac{\dot{P}_{t-1}}{P_{t-1}} - 1 \right) + X_{t+1,t-1} \left(\frac{\dot{P}_{t+1}}{P_{t+1}} - 1 \right) + \dots + X_{n,t-1} \left(\frac{\dot{P}_n}{P_n} - 1 \right) = Q_{t,t-1}$$

$$X_{1,t+1} \left(\frac{\dot{P}_1}{P_1} - 1 \right) + \dots + X_{t-1,t+1} \left(\frac{\dot{P}_{t-1}}{P_{t-1}} - 1 \right) + X_{t+1,t+1} \left(\frac{\dot{P}_{t+1}}{P_{t+1}} - 1 \right) + \dots + X_{n,t+1} \left(\frac{\dot{P}_n}{P_n} - 1 \right) = Q_{t,t+1}$$

$$X_{1,n} \left(\frac{\dot{P}_1}{P_1} - 1 \right) + \dots + X_{t-1,n} \left(\frac{\dot{P}_{t-1}}{P_{t-1}} - 1 \right) + X_{t+1,n} \left(\frac{\dot{P}_{t+1}}{P_{t+1}} - 1 \right) + \dots + X_{n,n} \left(\frac{\dot{P}_n}{P_n} - 1 \right) = Q_{t,n}$$

حيث أن:

$$Q_{tj} = X_{tj} + X_{dj}$$

for $j = 1, 2, \dots, n$

$$j = t$$

$$\begin{pmatrix} X_{11} & X_{21} \dots & X_{t-11} & X_{t+11} & \dots X_{n1} \\ X_{12} & X_{22} \dots & X_{t-12} & X_{t+12} & \dots X_{n2} \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ X_{1t-1} & X_{2t-1} \dots & X_{t-1t-1} & X_{t+1t-1} & \dots X_{nt-1} \\ X_{1t+1} & X_{2t+1} \dots & X_{t-1t+1} & X_{t+1t+1} & \dots X_{nt+1} \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ \cdot & & & & \\ X_{1n} & X_{2n} \dots & X_{t-1n} & X_{t+1n} & \dots X_{nn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} R_1 \\ R_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ R_{t-1} \\ R_{t+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ R_n \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Q_{t1} \\ Q_{t2} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ Q_{tt-1} \\ Q_{tt+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ Q_{tn} \end{pmatrix}$$

$$R_i = \frac{\dot{P}_i}{P_i} - 1$$

For $i = 1, 2, \dots, n$

$$i = t$$

وبحل هذا النسق من المعادلات يمكننا الحصول على النسب المطلوبة للأسعار وذلك على النحو التالي:

R_1	$X_{1\ 1}$	$X_{2\ 1}...$	$X_{t-1\ 1}$	$X_{t+1\ 1}$	$...X_{n\ 1}$	Q_{t1}
R_2	$X_{1\ 2}$	$X_{2\ 2}...$	$X_{t-1\ 2}$	$X_{t+1\ 2}$	$...X_{n\ 2}$	Q_{t2}
\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	\vdots
R_{t-1}	$X_{1\ t-1}$	$X_{2\ t-1}...$	$X_{t-1\ t-1}$	$X_{t+1\ t-1}$	$...X_{n\ t-1}$	$Q_{t\ t-1}$
R_t	$X_{1\ t+1}$	$X_{2\ t+1}...$	$X_{t-1\ t+1}$	$X_{t+1\ t+1}$	$...X_{n\ t+1}$	$Q_{t\ t+1}$
\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	\vdots	\vdots
R_n	$X_{1\ n}$	$X_{2\ n}...$	$X_{t-1\ n}$	$X_{t+1\ n}$	$...X_{n\ n}$	Q_{tn}

تجميع جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت:

بالرغم من الفوائد المتحصلة من جداول المستخدم والمنتج ذات الأحجام الكبيرة، إلا أنها قد تفقد قيمتها وقدرتها التحليلية والتنبؤية في كثير من الأحيان بالإضافة إلى التكلفة العالية والجهد والوقت الكبيرين اللازمين لإعداد مثل هذه الجداول^(١). ومشكلة التجميع في جداول المستخدم والمنتج هي أساساً مرتبطة بكيفية حصر أو تخفيض الأعداد الكبيرة من الصناعات أو القطاعات الصغيرة في النسق الكبير إلى عدد صغير أو محدود من الصناعات أو القطاعات الكبيرة الحجم في نسق صغير^(٢). يوجد في الأدب الاقتصادي لجداول المستخدم والمنتج عدة أسس ومبادئ لتجميع القطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، تستهدف التوصل إلى أحجام مثل للجداول وفقاً للوضع الاقتصادي قيد الدراسة^(٣).

يستهدف هذا الجزء من البحث إلى عرض مبسط وسريع لمنهجية تجميع القطاعات

أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي، المتمثلة في جداول المستخدم والمتج لسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢، ١٩٧٦/٧٥.

لقد أعدت في قسم الإدارة المركزية للإحصاء في وزارة التخطيط في دولة الكويت ثلاثة جداول للمستخدم والمتج وهي:

- ١ - جدول المستخدم والمتج لسنة ١٩٧١/٧٠ يحتوي على ٤٨/٤٨ قطاعاً.
- ٢ - جدول المستخدم والمتج لسنة ١٩٧٣/٧٢ ويحتوي على ٦٠/٦٠ قطاعاً.
- ٣ - جدول المستخدم والمتج لسنة ١٩٧٦/٧٥ ويحتوي على ١٣٤/١٣٤ قطاعاً.

حتى يتسنى لنا القيام بعملية المقارنة والتحليل لهذه الجداول يشترط ما يلي:

١ - تجميع هذه القطاعات أو الصناعات المختلفة في الجداول الثلاثة على أسس ومبادئ متماثلة. ولقد استخدمنا الأسس والمبادئ المعتمدة والمتفق عليها من قبل الأمم المتحدة.

٢ - تماثل عدد القطاعات أو الصناعات في كل جدول من الجداول الثلاثة، وذلك لأمكانية المقارنة والتحليل فيما بينهما.

لقد قمنا بمسح شامل ودراسة مستفيضة لحجم كل جدول من الجداول الثلاثة من الناحية الإحصائية والاقتصادية فتوصلنا إلى النتيجة التالية:

تتطلب طبيعة هيكل الاقتصاد الكويتي إلى دراسة واهتمام من نوع خاص لتحديد واختيار الحجم الأمثل لجدول المستخدم والمتج، بحيث يعكس خصائص ومميزات الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد، ويكون أقرب إل الواقع الموضوعي للنشاطات الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

ونظراً لصعوبات إحصائية وفنية لم نستطع التوصل إلى حجم متماثل لجميع الجداول الثلاثة أكبر من (٢٤ × ٢٤) قطاعاً إنتاجياً. وترجع هذه الصعوبات المشكلات أساساً إلى المنهج الخاطيء سواء في اختيار الأحجام المختلفة للجدول، أو من ناحية تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة والملائمة لإعداد وبناء جداول المستخدم والمتج لدولة الكويت من قبل الإدارة المركزية للإحصاء في وزارة التخطيط.

الجدول رقم (٥) يوضح نتائج تجميع القطاعات الانتاجية المختلفة من الجداول الثلاثة. حيث تم تجميع الجداول الثلاثة إلى حجم واحد (٢٤ × ٢٤) قطاعاً متماثلاً. بينما يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تجميع القطاعات الإنتاجية المختلفة في الجداول الثلاثة إلى (١٣ × ١٣) قطاعاً في كل من الجداول الثلاثة.

البيانات الإحصائية:

للحصول على نسب سعر المشتري/سعر المنتج لمختلف النشاطات الإنتاجية في الاقتصاد القومي لدولة الكويت، يلزمنا توافر جدول المستخدم والمنتج لها. كما سبق الذكر أن لدولة الكويت ثلاثة جداول للمستخدم والمنتج ولسنوات مختلفة وبأحجام متباينة. ولقد قمنا بتجميع القطاعات الإنتاجية في الجداول الثلاثة إلى حجم واحد (٢٤ × ٢٤) قطاعاً متماثلاً لجميع الجداول الثلاثة كما هو مبين في الجدول رقم (٧).

وقبل تطبيق النموذج الرياضي السابق شرحه على الجداول الثلاثة، قمنا بخطوة أخرى وذلك بجمع القطاعات الإنتاجية الثلاثة المتعلقة بتجارة الجملة وتجارة التجزئة والنقل والمواصلات في قطاع واحد. وأطلق عليه اسم هامش التوزيع وأشرنا إليه (أ). وبهذا أصبح لدينا ٢٢ قطاعاً إنتاجياً بدلاً من ٢٤ قطاعاً وأصبح هامش التوزيع ممثلاً في السطر ١٥ أي أن:

$$\bar{A} = 15$$

كما هو مبين في الجدول رقم (٨).

الاختبارات والنتائج:

بعد التعديلات السابق ذكرها على جداول المستخدم والمنتج، قمنا بتطبيق النموذج الرياضي الأنف ذكره لاشتقاق نسب سعر المشتري/سعر المنتج ونسب سعر المنتج/سعر المشتري للأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد القومي لدولة الكويت. ونظراً لغياب مؤشر عن النسق سعري المنتج عند إعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج الثلاث، اضطررنا إلى معالجة المشكلة على أساس الفرضين التاليين:

- (أ) افترض أن الجداول الثلاثة قد تم حسابها على أساس سعر المنتج.
- (ب) افترض أن الجداول الثلاثة قد تم حسابها على أساس سعر المشتري.

□ الحالة الأولى:

نفترض هنا بأن جداول المستخدم والمتج لدولة الكويت لسنوات ٧١/٧٠ ، ٧٣/٧٢ ، ٧٦/٧٥ محسوبة على أساس سعر المتج . وبالتالي استخدمنا المعادلة التالية لحساب نسب الأسعار أي نسبة سعر المشتري/المتج :

$${}_i X_{ij} \left(\frac{\dot{P}_i}{\bar{P}_i} - 1 \right) = X_{tj} + X_j$$

$$j = 1, 2, \dots, n \\ i, j = t$$

المعادلة الأنفة الذكر، تستلزم عند تطبيقها توافر الضرائب غير المباشرة على كل صناعة أو قطاع عن جميع أنواع مستلزمات الإنتاج الوسيطة له (Inputs). بعد الفحص والدراسة اتضح لنا غياب الضرائب غير المباشرة في جداول المستخدم والمتج الثلاث لدولة الكويت. مما اضطررنا إلى استخدام أو تطبيق الافتراضين التاليين:

(أ) تعديل أو تقريب المعادلة السابقة.

(ب) تطبيق بعض الفروض المناسبة لاشتقاق متجه الضرائب غير المباشرة من خارج النموذج المقترح.

أولاً: تعديل أو تقريب المعادلة السابقة، وذلك على النحو التالي:

$${}_i X_{ij} \left(\frac{\dot{P}_i}{P_i} - 1 \right) = X_{tj}$$

$$(j = 1, 2, \dots, n) \\ (i, j = t)$$

وتطبيق هذه المعادلة على جداول المستخدم والمتج لسنة ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥ لدولة الكويت، حصلنا على النتائج التالية:

(أ) نسب سالبة لأسعار بعض السلع في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي . وهذه النتيجة في الواقع غير منطقية وغير مقبولة اقتصادياً، حيث تفسر هامش

التوزيع بقيمة سالبة. وتفسيرنا لهذه الظاهرة يرجع أساساً إلى الاعتقاد بأن الذين قاموا بإعداد وبناء جداول المستخدم المنتج لدولة الكويت، لم ينجحوا في مهمة إعداد هامش التوزيع للتجارة والنقل والمواصلات بطريقة صحيحة.

لا شك أن عدم الأخذ في الحسبان للضرائب غير المباشرة لجميع أنواع السلع الوسيطة للقطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، لا يؤدي إلى ظهور نسب للأسعار سالبة وبالأخص وأن قيمة الضرائب غير المباشرة زهيدة في دولة الكويت.

ولكن هناك احتمال آخر يعزز بعض النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج وهو إذا كانت الجداول أساساً محتسبة بسعر المنتج وليس على أساس سعر المشتري.

(ب) الحصول على نسب للأسعار مرتفعة جداً لبعض القطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وتعبير آخر، إن الارتفاع الكبير في نسبة سعر المشتري/سعر المنتج لبعض الصناعات أو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، يعزز بوجود أخطاء جوهرية في جداول المستخدم المنتج لدولة الكويت.

وبسبب الغموض الكبير والنقص الشديد في بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بكيفية تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات، وإعداد وبناء جداول المستخدم المنتج لدولة الكويت، كان من الصعب علينا الحصول على بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بكيفية تحديد النسب وتطبيق المجموع الإجمالي هامش التوزيع على خلايا سطري التجارة (الجملة والتجزئة) والنقل والمواصلات. بسبب هذه الصعوبات وغيرها قمنا بمحاولة تخمين (Guess) للظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، فاستخدمنا المعادلة التالية:

$$X_j \left(\frac{P_j}{P_j - 1} \right)^{21} X_{ij} \left(\frac{P_j}{P_j - 1} \right) = X_{14j} \quad i = 1$$

وبإعادة كتابة هذه العلاقة حصلنا على المعادلة التالية:

$$(X_j - X_{jj}) \left(\frac{\hat{P}_j}{\bar{P}_j} - 1 \right) - \sum_{i=1}^{22} X_{ij} \left(\frac{\hat{P}_i}{\bar{P}_i} - 1 \right) = X_{14j}$$

$$(j = 1, 1, \dots, 21)$$

$$(i, j = 14)$$

من الواضح أن المعادلة السابقة تفترض أساساً بأن الفرق بين إنتاج أي قطاع أو صناعة بسعر المشتري، وإنتاج نفس القطاع أو الصناعة بسعر المنتج، يساوي الفرق بين مجموع المستخدمات (عدا هامش التوزيع) لهذه الصناعة أو القطاع بسعر المشتري، ونفس المستخدمات بسعر المنتج، مضافاً إليه هامش التوزيع اللازم لنقل كافة أنواع المستخدمات لهذه الصناعة^(١).

وبإلقاء نظرة سريعة إلى مكونات المعادلة السابقة تتضح لنا عدم منطقية وواقعية النموذج في الحالة العملية، حيث أنه يستخدم بيانات ومعلومات عن الإنتاج، لاشتقاق هامش التوزيع لمستلزمات الإنتاج (هامش التوزيع بسعر المنتج). وهذا الافتراض غير سليم من الناحية النظرية والعملية، حيث يوجد اختلاف في طريقة حساب هامش التوزيع بسعر المنتج X_{ij} عن حساب هامش التوزيع بسعر المشتري X_{ji} . ففي الحالة الأولى يتم حساب هامش التوزيع لا باستخدام معلومات وبيانات عن الإنتاج وإنما باستخدام معلومات وبيانات عن المستخدمات فقط.

فإذا كانت جداول المستخدم والمُنتج الثلاثة لدولة الكويت قد تم اشتقاق هوامش التوزيع بالطريقة السابق ذكرها، فإننا عند تطبيق هذا النموذج على تلك الجداول لا بد أن نحصل على نسب صحيحة للأسعار. ففي هذه الحالة نستطيع بعد الدراسة والفحص، اشتقاق أرقام صحيحة لهامش التوزيع تساعد على تصحيح بعض الأخطاء في بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

العلاقة الموضحة في المعادلة السابقة تمثل علاقة واحدة لهامش التوزيع، لقطاع أو لصناعة معينة فقط، لتوضيح نسق للعلاقات السابقة في جميع القطاعات الإنتاجية، تستعرض تلك العلاقات المتمثلة في المعادلات الآتية على شكل المصفوفة التالية:

فمنهجية البحث هي استخدام النموذج الرياضي المذكور في الصفحات السابقة تبعاً للفروض التالية:

(أ) افتراض عدم وجود متجه الضرائب غير المباشر، واستخدام الجداول الكلية للإنتاج. نتائج استخدام هذين الفرضين في النموذج الرياضي نجدها في الجداول التالية: (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦).

(ب) افتراض وجود متجه الضرائب غير المباشرة، واستخدام الجداول الكلية للإنتاج.

لقد قام الباحث بمحاولة مرضية لاشتقاق الضرائب غير المباشرة، وفقاً لعدة فروض مبنية على أساس طبيعة وخصائص الهياكل الاقتصادية لدولة الكويت^(١). ونتائج استخدام هذين الفرضين في النموذج نجدها في الجداول التالية: (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢).

النتائج المستخلصة من استخدام هذه الفروض في النموذج الرياضي المقترح:

أولاً - الحالة الأولى:

١ - نلاحظ من الجداول (١)، (٢)، (٣)، (٤) أن هذه النتائج أفضل بكثير من النتائج المستخلصة في الطريقة الأولى التي حصلنا على نتائج سالبة ونسبة كبيرة إلى حد خيالي.

٢ - يلاحظ من أرقام الجداول الثلاثة الأولى أن أعلى نسبة هامش التوزيع في سنة ١٩٧١/٧٠ كانت في القطاع (١)، الزراعة والثروة الحيوانية، والقطاع (٦) صناعة الخشب والمنتجات الحديثة، والقطاع (١٠) الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى، والقطاع (٥) صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والقطاع (٩) المنتجات المعدنية غير المعدنية، وكانت هوامش التوزيع لهذه القطاعات على النحو التالي: (٨٩٪، ٦٩٪، ٩٨٪، ٦٢٪، ٦٠٪ على التوالي).

٣ - أما بالنسبة لجدول المستخدم - المنتج لسنة ١٩٧٣/٧٢، نستخلص النتائج التالية: إن أعلى نسبة هامش للتوزيع كانت في القطاعات التالية: القطاع (١٠) الصناعات

المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى، القطاع (١) الزراعة والثروة الحيوانية، القطاع (٩) المنتجات المعدنية غير المعدنية، والقطاع (٦) صناعة الخشب والمنتجات الخشبية، وكانت النسب على النحو التالي: ١٣٦٪، ٩٩٪، ٦٥٪ على التوالي).

٤ - الجدول رقم (٣) يوضح نسب هامش التوزيع لجدول المستخدم - المنتج لسنة ١٩٧٦/٧٥ ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة هامش التوزيع كانت في القطاعات التالية: القطاع (١٠)، القطاع (١)، القطاع (٦)، القطاع (٩)، وهي على التوالي (١٧٨٪، ١٢٨٪، ١٢٣٪، ١٠٨٪ و ١٣١٪).

٥ - نلاحظ من الجداول (٤)، (٥) و (٦) أن نسب الزيادة هامش التوزيع لمختلف القطاعات الإنتاجية لسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥ هي على النحو التالي:

(أ) نسب الزيادة بين فترتين ٧١/٧٠ - ١٩٧٣/٧٢: أعلى نسب لزيادة هامش التوزيع بين هاتين الفترتين كانت في القطاعات التالية: القطاع (٩)، المنتجات المعدنية غير المعدنية ٣٨٪، والقطاع (١٠)، الصناعات المعدنية الأساسية المصنعة وصناعات تحويلية أخرى ٣٧٪ والقطاع (١٥) صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٢٦٪ والقطاع (٣) النفط الخام والغاز الطبيعي ٢٧٪.

(ب) نسبة الزيادة بين فترتين ٧٣/٧٢ - ١٩٧٦/٧٥: سجلت أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع في القطاعات التالية: القطاع (١٠) ٤١٪، القطاع (٩) ٣١٪، القطاع (٧) ٣٠٪، القطاع (٢) ٢٩٪.

(ج) نسبة الزيادة بين فترتين ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٦/٧٥: أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع سجلت في القطاعات التالية: القطاع (١٠) ٧٩٪، القطاع (٩) ٧٠٪، القطاع (٣) ٥٥٪، القطاع (٤) ٥٤٪، القطاع (٥) ٤٨٪، القطاع (٧) ٤٨٪ والقطاع (٨) ٥٨٪.

(د) يوجد قطاع واحد تراجع نسبة هامش التوزيع له من ٢٣،٠ إلى ٢١،٥ أي بمقدار ١٣٧،٠، وهي قطاع التعليم والصحة وذلك بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢.

ثانياً - الحالة الثانية:

يستخدم جداول المستخدم - المنتج الكلية + الضرائب غير المباشرة في النموذج المقترحة حصلنا على النتائج التالية:

١ - أعلى نسبة هامش التوزيع كانت في القطاعات التالية: (١٠)، (١)، (٦)، (٩) و (٨) حيث قدرت على الشكل التالي: ١٦٨٪، ٩٣٪، ٧٥٪، ٦٨٪ و ٥٥٪ على التوالي، وذلك لجدول ١٩٧١/٧٠ م. انظر جدول رقم (٧).

٢ - أعلى نسبة هامش التوزيع سجلت في جداول سنة ١٩٧٣/٧٢ للقطاعات الإنتاجية التالية: (١٠)، (٩)، (٦)، (١)، (٥)، (٨)، (٤) و (٣) وذلك على النحو التالي: ١٤٧٪، ١٠٩٪، ١٠١٪، ١٣٠٪، ٩٤٪، ٨٨٪، ٦٨٪ و ٥٥٪ على التوالي. انظر جدول رقم (٨).

٣ - أعلى نسبة هامش التوزيع في جدول المستخدم والمنتج لسنة ١٩٧٦/٧٥ للقطاعات الإنتاجية المختلفة هي كالتالي: (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (١) وذلك على النحو التالي: (١٨٨٪، ١٣٩٪، ١٣٩٪، ١٢٩٪، ١١٦٪ و ١٣٣٪ على التوالي). انظر جدول رقم (٩).

٤ - نلاحظ أن أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع في الجداول الثلاثة هي على النحو التالي:

(أ) جداول ٧١/٧٠ - ١٩٧٣/٧٢: سجلت أعلى نسبة لزيادة نسب هامش التوزيع في القطاعات التالية: (٩)، (٨)، (١)، (٣)، (٤)، و (٥) وذل على النحو التالي: ٤٠٪، ٣٢٪، ٣٧٪، ٢٨٪، ٢٦٪ و ٢٦٪ على التوالي. انظر جدول رقم (١٠).

(ب) بين فترتين ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥: أعلى نسبة للزيادة سجلت في القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٢) و (٤) وذلك على النحو التالي: ٤١٪، ٣٠٪، ٢٩٪، ٢٨٪ و ٢٩٪ على التوالي. انظر جدول رقم (١١).

(ج) بين الفترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٦/٧٥: كانت أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع هي في القطاعات الإنتاجية التالية: (٩)، (٨)، (٧)، (٦)، (٤)، (٣) و (١٣)

و(١٤) وذلك على النحو التالي: ٧٠٪، ٥٨٪، ٤٩٪، ٥٣٪، ٥٥٪، ٥٤٪، ٤٩٪ و ٤٥٪ على التوالي. انظر جدول رقم (١٢).

تجدر الإشارة أن بين فترتي ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢ حصل هناك تراجع في نسب هامش التوزيع لقطاعين هما: القطاع (١٠) الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى بنسبة ٢٠٪ والقطاع (١٩) التعليم والصحة بنسبة ١٪.

ثالثاً - حالة افتراض أن جداول المستخدم / المنتج حسبت على أساس سعر المشتري :

لقد قمنا باستخلاص بعض النتائج المباشرة من استخدام النموذج الرياضي المقترح لحساب نسب سعر المشتري / سعر المنتج ونسب سعر المنتج / سعر المشتري لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي، ولسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥، مفترضين أن الجداول قد حسبت على أساس سعر المنتج. والآن سوف نستعرض بعض النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج على بيانات جداول المستخدم / المنتج بافتراض أنها حسبت على أساس سعر المشتري ومستخدمين نفس الفروض السابق ذكرها.

ولا نريد هنا أن نتطرق مرة ثانية للفروقات بين سعر المنتج وسعر المشتري، حيث شرحنا بما فيه الكفاية في الصفحات الأولى من هذا البحث. ولكن نجد أنه من الضروري قبل البدء بتحليل واستخلاص النتائج، أن نستعرض بصورة سريعة المعادلة التي تستخدم في إيجاد نسب هامش التوزيع على أساس سعر المنتج، وذلك بربطها بالعلاقة الرياضية التي توضح مدى العلاقة أو الارتباط بين هذين النسقين من نسق الأسعار.

$$X_{ij} = X_j - X_j$$

حيث أن :

X_{ij} = هامش التوزيع اللازم لنقل إنتاج الصناعة (i).

X_j = إنتاج الصناعة (j) بسعر المنتج.

X_j = إنتاج الصناعة (j) بسعر المشتري.

ومن خلال تعريفنا لسعر المنتج، وسعر المشتري، والعلاقة الارتباطية بينها، حصلنا على المعادلة التالية والتي ذكرناها في الصفحات الأولى من هذا البحث.

$$X_j = X_j \left(\frac{P_j}{P_j} \right)$$

وبطرح X_j من طرفي المعادلة، نحصل على التالي:

$$X_j - X_j = X_j \left(\frac{P_j}{P_j} \right) - X_j$$

ويمكن تبسيط هذه المعادلة على النحو التالي:

$$X_j - X_j = X_j \left(\frac{P_j}{P_j} - 1 \right)$$

ونضرب طرفي المعادلة بـ $(1 -)$:
نحصل على:

$$X_j - X_j = -X_j \left(\frac{P_j}{P_j} - 1 \right)$$

أو

$$X_j - X_j = -X_j \left(\frac{P_j}{P_j} + 1 \right)$$

أو

$$X_j - X_j = -X_j \left(1 - \frac{P_j}{P_j} \right)$$

وبالتعويض عن $X_{ij} = (X_j - X_j)$ نحصل على:

$$X_j - X_j = -X_j \left(1 - \frac{P_j}{P_j} \right)$$

$$(j = 1, 2, \dots, n)$$

$$j = 1$$

من هذه المعادلة نجد أن:

$$X_j - X_{ij} = X_j \left(\frac{P_j}{P_j} \right)$$

إذن:

$$\frac{P_j}{P_j} = \left(1 - \frac{X_{ij}}{X_j} \right) - 1$$

$$\frac{P_j}{P_j} = \left(1 - \frac{X_{ij}}{X_j} \right) - 1$$

$$\text{for } j = 1, 2, \dots, n \\ j = i$$

ولقد قمنا بتطبيق هذه العلاقات الرياضية في النموذج المقترح على جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت للسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥، حصلنا على النتائج التالية:

□ الحالة الأولى:

في حالة استخدام جداول المستخدم/المنتج الكلية فقط:

(أ) نجد أن أعلى نسبة لنسب هامش التوزيع في القطاعات الإنتاجية في سنة ١٩٧١/٧٠ هي التالي: ١٧٪، ٥٣٪، ٤٩٪، ٥١٪ و ٧٢٪، وذلك للقطاعات التالية: القطاع (١٠)، القطاع (٩)، القطاع (٦)، القطاع (٥)، القطاع (١)، على التوالي. انظر الجدول رقم ().

(ب) في سنة ١٩٧٣/٧٢ أعلى نسبة سجلت هامش التوزيع في القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٤)، و (١) وذلك على النحو التالي: ١٠٨٪، ٧٩٪، ٦٠٪، ٩٠٪، ٧٢٪، ٥٣٪ و ٨٢٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٢٦).

(ج) أما في سنة ١٩٧٦/٧٥ فقد سجلت أعلى نسبة هامش التوزيع للقطاعات (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٤)، (٢)، (١)، وذلك على النحو التالي: ١٥٦٪،

١٣٪، ٨٩٪، ١٠٠٪، ٩٨٪، ٧٩٪، ٦٠٪، ٥٩٪ و ١٣١٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٢٧).

أما بالنسبة للزيادة في نسب هامش التوزيع للقطاعات الإنتاجية في السنوات الثلاثة هي على النحو التالي:

(أ) في سنة ١٩٧١/٧٠: أعلى نسبة زيادة سجلت في القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، و (٣) وذلك على النحو التالي: ٤٧٪، ٣٣٪، ٢٨٪، ٢٤٪، ٢٥٪، ٢٦٪ و ٣١٪ على التوالي. الجدول رقم (٢٩).

(ب) في سنة ١٩٧٦/٧٥: سجلت أعلى زيادة في نسب هامش التوزيع بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٦/٧٥ القطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٧)، (٦)، (٥)، (٤)، (٣)، (٢)، (١)، وذلك على النحو التالي: ٧٦٪، ٦٠٪، ٥٩٪، ٣٧٪، ٤٦٪، ٥٠٪، ٤٦٪، ٣٣٪، ٤٠٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٣).

□ الحالة الثانية:

استخدام بيانات الإنتاج الكلي + الضرائب غير المباشرة:
النتائج المستخلصة من استخدام جداول المستخدم/المنتج الكلي + الضرائب غير المباشرة وبافتراض أن هذه الجداول قد حسبت على أسس المشتري، يتبين بوضوح في الجداول (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، لسنوات ٧١/٧٠ و ٧٣/٧٢ و ٧٦/٧٥ كما أن الزيادة في نسب هامش التوزيع لهذه السنوات يمكن إستخلاصها من الجداول رقم (٣٤)، (٣٥)، (٣٦).

□ الحالة الثالثة:

أما النتائج المستخلصة من استخدام جداول الإنتاج المحلي فقط وبافتراض أن الجداول قد حسبت على أساس سعر المشتري نجد بوضوح مع الزيادة في نسب هامش التوزيع بين السنوات الثلاث في الجداول التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٥)، و (١) وذلك على النحو التالي: ٢٩٪، ٢٨٪، ٣٦٪ و ١٨٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٣).

(ب) في سنة ١٩٧٢/٧٠ سجلت أعلى نسبة هامش التوزيع في القطاعات رقم (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٢)، (١)، (١٦) و (١٧) وذلك على النحو التالي: ٢٨٪، ٢٦٪، ٢٣٪، ٢٠٪، ٢٠٪، ١٨٪، ٢١٪، ١٩٪ و ١٨٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٤).

(ج) أعلى نسبة هامش التوزيع في سنة ١٩٧٦/٧٥ سجلت للقطاعات التالية: (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٩)، (١٠)، و (١٥) وذلك على النحو التالي: ٣٠٪، ٢٩٪، ٢٦٪، ٩٨٪، ٣٩٪، ٢٨٪، ٣٨٪، ٣٤٪ و ٢٧٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٥).

أما بالنسبة لزيادة نسب هامش التوزيع بين الفترات الخاضعة للدراسة فهي على النحو التالي:

(أ) بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢: قطاع التشييد والبناء حيث بلغت نسبة الزيادة ١٣٪ وقطاع النفط حوالي ٨٪.

(ب) بين فترتين ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥: نلاحظ أن قطاع نشاطات أخرى خاصة المناجم والمحاجر قد سجل أعلى نسبة للزيادة تعادل ٩٣٪ ثم قطاع التعليم ١٨٪ وقطاع المواصلات ١٨٪ وقطاع صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٢٠٪.

(ج) بين فترتين ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٦/٧٥: حصلت الزيادة التالية في قطاع رقم (٤)، (١٥)، (٢)، (٥) و (٣) وذلك على النحو التالي: ٩٥٪، ٢٦٪، ١٦٪، ١٦٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (٤٨).

نلاحظ من الجداول السابق ذكرها، أن هناك نسباً سالبة للزيادة أو التغير في نسب هامش التوزيع. فعلى سبيل المثال، نجد أن قطاع الصناعات الكيماوية، ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك قد انخفضت نسبة هامش التوزيع بمقدار ١٣٪ بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٦/٧٥ م.

الاستنتاجات:

من دراستنا لكيفية اختبار وتوزيع نسب هوامش التوزيع لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي نستخلص ما يلي:

١ - نستنتج من التحليل والأرقام المبينة في الجداول أن هناك أخطاء كبيرة في جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت، وأن سطر هامش التوزيع لم يتم حسابه بالطريقة الصحيحة. ونظراً لاحتواء سطر هامش التوزيع على هامش للتجارة وهامش للنقل والمواصلات، فإن الخطأ الموجود في هامش التوزيع قد يكون بسبب أخطاء في هامش التجارة وهامش النقل والمواصلات أو كلاهما معاً.

٢ - نلاحظ من الجداول السابقة أن هناك بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي مثل قطاع الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة، وصناعات تحويلية أخرى، وقطاع المنتجات التعدينية، وقطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية، وقطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ لم تتبوأ فقط على مراكز الصدارة في السنوات الثلاث للدراسة، بل استطاعت بعض هذه القطاعات أن تحقق أيضاً أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع فيها.

٣ - نلاحظ من أرقام الجداول السابقة، أن نسب الزيادة لهوامش التوزيع في كافة القطاعات متوسطة. بينما نلاحظ في بعض القطاعات الأخرى وخاصة تلك التي تقع في مؤخرة الجداول بأنها معدومة أو صغيرة جداً. وهناك حالات ظهرت فيها هوامش التوزيع لبعض القطاعات نسبة متناقصة أي سالبة. الأمر الذي يؤكد لنا عن وجود أخطاء في تلك الجداول، حيث من الصعب أن نتوقع في ظروف اقتصادية واجتماعية تمر بها دولة الكويت والعالم أجمع أن تكون نسب هوامش التوزيع سالبة.

٤ - بالرغم من وجود أخطاء في هذه الجداول، إلا أن النتائج التي حصلنا عليها لبعض الحالات تعتبر معقولة بالنسبة للاستنتاجات الأولية في النموذج الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأنه من المحتمل جداً أن تكون هذه العلاقة الرياضية المبينة في الصفحة ٣٠ هي ذاتها التي تم إستخدامها للحصول على هوامش التجارة والنقل في جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت في السنوات الثلاث، حيث أنه من الأمور المستبعدة أن نحصل على تلك النتائج بمحض الصدفة.

٥ - تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الدكتور فرحان جاسم قد قام بمحاولة لتحديد نسب هوامش التوزيع لـ ١١ قطاعاً إنتاجياً في الاقتصاد الكويتي وتوصل إلى نفس النتائج، إلا أن هوامش التوزيع في تحليله نعتقد أنها صغيرة جداً بالخصوص في وضع مثل دولة الكويت.

٦ - نلاحظ من أرقام الجداول السابقة أيضاً، أن جداول المستخدم/المنتج لدولة الكويت قد حسبت على أساس سعر المنتج وليس سعر المشتري، وبالتالي يؤكد لنا صحة الاستنتاجات السابقة بخصوص عدم دقة حساب هذه الجداول.

الجداول

تبين الجداول رقم (١) إلى (٤) صوراً رقمية توضح المقصود، وكيفية إعداد جداول المستهلك والمُنتج بسعر المشتري أو المستخدم وسعر المنتج أو المصنَّع:

جدول رقم (٢)
كيفية حساب القيمة المضافة (المزيج)
Addition of Value

	الصناعة				Total
	1	2	3	B.T.	
1	28	30	18	16	102
2	11	30	18	16	75
3	90	27	50	18	185
D.T.	—	—	—	—	—
4	10	10	7	—	27
5	6	—	—	—	6
6	10	7	—	—	17
D.T.	—	—	—	—	—

جدول رقم (١)
Producer's Value
سعر المشتري أو المستخدم

	الصناعة				Total
	1	2	3	B.T.	
1	—	—	—	—	—
2	—	—	—	—	—
3	—	—	—	—	—
4	—	—	—	—	—
5	—	—	—	—	—
6	—	—	—	—	—
D.T.	—	—	—	—	—
7	100	—	—	—	100
8	—	100	—	—	100
9	—	—	100	—	100
D.T.	—	—	—	—	—
10	100	100	100	—	300
Total	100	100	100	—	300

جدول رقم (٣)
Producer's Value With Separation of Intermediate and Transport Margin

جدول للمستهلك والمُنتج بسعر المنتج أو المصنَّع
مع فصل حساب القيمة المضافة من حساب النقل والخصومات

	الصناعة				Total
	1	2	3	B.T.	
1	—	—	—	—	—
2	—	—	—	—	—
3	—	—	—	—	—
D.T.	—	—	—	—	—
4	—	—	—	—	—
5	—	—	—	—	—
6	—	—	—	—	—
7	—	—	—	—	—
8	—	—	—	—	—
9	—	—	—	—	—
D.T.	—	—	—	—	—
10	100	100	100	—	300
Total	100	100	100	—	300

جدول رقم (٢)
Producer's Value
جدول للمستهلك والمُنتج بسعر المشتري أو المستخدم

	الصناعة				Total
	1	2	3	B.T.	
1	—	—	—	—	—
2	—	—	—	—	—
3	—	—	—	—	—
D.T.	—	—	—	—	—
4	—	—	—	—	—
5	—	—	—	—	—
6	—	—	—	—	—
7	—	—	—	—	—
8	—	—	—	—	—
9	—	—	—	—	—
D.T.	—	—	—	—	—
10	100	100	100	—	300
Total	100	100	100	—	300

جدول رقم (٢)
جميع القطاعات الاقتصادية في جداول ٧٢/٧٢، ٧٢/٧٣، ٧٢/٧٤
ر ٧٢/٧٥ إلى (١٢ + ١٢) فئات متساوية

	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	
1. Sectors	1-3	1-4	1-5	Agriculture & Fisheries
2. Sectors	4-10	5-11	6-12	(Manufacturing)
3. Sectors	20-23	41-43	63-65	(Electricity, Gas & Water)
4. Sectors	26-27	46-48	66-75	(Insurance)
5. Sectors	28-29	47-48	76-79	(Wholesale & Retail Trade)
6. Sectors	31	49	80-81	(Restaurants & Hotels)
7. Sectors	33-36	50-52	82-92	(Transportation)
8. Sectors	36	53	93	(Communication)
9. Sectors	38	56	94	(Real Estate)
10. Sectors	39	57	95-96	(Finance)
11. Sectors	41-42	57	100-107	(Business Services)
12. Sectors	43-48	70-80	108-124	(Social, Community, Cultural, Recreational, Personal and Household Services)

جدول رقم (٣)
جميع القطاعات الاقتصادية في جداول ٧٢/٧٢، ٧٢/٧٣، ٧٢/٧٤
ر ٧٢/٧٥ إلى (١٢ + ١٢) فئات متساوية

	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	
1. 1-3	1-3	1-4	1-5	16-12	Agriculture & Forestry
2. 2	4	5	13		Plantations
3. 4	5	6-7	22		Crops and General Fishing, Aquaculture & Extraction of Oil
4. 5	6	9-9	29		Quarrying
5. 6-11	7-13	10-19	34		Manufacturing of Food & Other Products
6. 12	14-18	20-27	35-39		Manufacturing of Food & Up-Subsidiary Products
7. 13	19-20	28-30	38		Manufacturing of Paper Products, Printing & Publishing
8. 16-17	21-25	31-35	39		Manufacturing of Petroleum, Refined and Chemical Products
9. 10-19	26-30	40-41	36		Manufacturing of Non-Metallic Mineral Products
10. 20-23	31-38	42-43	37-39		Manufacturing of Basic Metal & Other Manufacturing Industries
11. 24	43-45	44-46	41		Electricity and Gas
12. 25	47	47			Water
13. 26-27	48-48	66-75	50		Construction
14. 28	49	76-76	61		Wholesale Trade
15. 29	49	77	62		Retail Trade
16. 30	49	80-81	63		Restaurants and Hotels
17. 31-35	50-52	82-82	71		Transportation
18. 36	53	93	72		Communication
19. 37-38	54	94-96	81		Financial Institutions
20. 39	55	97-98	83		Insurance
21. 40-42	56-57	99-100	85		Business Services
22. 43-45	58	101-117	90-93		Social and Education Services
23. 46	59	118-124	94		Arts
24. 47-48	60	125-124	95		Manufacturing of Personal Services

جدول رقم (٤)

١ - الزراعة والغذاء الحيواني	١
٢ - الصيد	٢
٣ - إنتاج الخبز والناتج الحيوي	٣
٤ - منتجات أخرى عامة بالتصنيع والتصدير	٤
٥ - صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٥
٦ - صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٦
٧ - صناعة النسيج وصناعات النسيج	٧
٨ - صناعة الكيماويات وصناعات البترول والفلزات وصناعات البلاستيك	٨
٩ - صناعات الخدماتية غير المالية	٩
١٠ - الصناعات الخدمية الأساسية والصناعات وصناعات أخرى	١٠
١١ - الكهرباء والفن	١١
١٢ - الماء	١٢
١٣ - التشييد وبناء	١٣
١٤ - المصانع والمنازل	١٤
١٥ - النقل والتخزين	١٥
١٦ - المواصلات	١٦
١٧ - المؤسسات المالية	١٧
١٨ - التأمين	١٨
١٩ - خدمات الترفيه وما يتعلق بها من خدمات أخرى	١٩
٢٠ - الترفيه والضيافة	٢٠
٢١ - الخدمات الترفيهية والفنية	٢١
٢٢ - الخدمات الشخصية والفنية	٢٢

جدول رقم (٥)
معد القطاعات الاقتصادية في الأقسام الكبرى

١ - الزراعة والغذاء الحيواني	١
٢ - الصيد	٢
٣ - إنتاج الخبز والفن الحيوي	٣
٤ - منتجات أخرى عامة بالتصنيع والتصدير	٤
٥ - صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٥
٦ - صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٦
٧ - صناعة النسيج وصناعات النسيج	٧
٨ - صناعة الكيماويات وصناعات البترول والفلزات وصناعات البلاستيك	٨
٩ - صناعات الخدماتية غير المالية	٩
١٠ - الصناعات الخدمية الأساسية والصناعات وصناعات أخرى	١٠
١١ - الكهرباء والفن	١١
١٢ - الماء	١٢
١٣ - التشييد وبناء	١٣
١٤ - المصانع والمنازل	١٤
١٥ - النقل والتخزين	١٥
١٦ - المصانع والمنازل	١٦
١٧ - النقل والتخزين	١٧
١٨ - المواصلات	١٨
١٩ - المؤسسات المالية	١٩
٢٠ - التأمين	٢٠
٢١ - خدمات الترفيه وما يتعلق بها من خدمات أخرى	٢١
٢٢ - الترفيه والضيافة	٢٢
٢٣ - الخدمات الترفيهية والفنية	٢٣
٢٤ - الخدمات الشخصية والفنية	٢٤

جسٹولہ واقعہ (۱۹۸۱ء)

نسب مع القناري/اسر الفج نسب مع الفج/اسر القناري
 تنقل القناريات الانثوية في الاكسح الكروي لسنة ١٩٧٦/٧٠م
 جدول الاكسح الكروي الفج. وبالمقابل ان الجدول يبي على نسب مع الفج

[illegible]

١٠٠

كتب من الثغري اسم الفتح وكتب من الفتح اسم الثغري
 فاصف الفتح في الامام الثغري سنة ١٩٧٧/٧٢ م.
 جدول الفتح في الفتح، وهو من ان الجدول من على اسم من الفتح

[illegible]

مجلس شورای ملی و مقام (۶۶)

نسب من القزويني أسير الفتح ونسب من الفتح أسير القزويني فخطف الخطاطون الأتابكية في القاهرة
القزويني سنة ١٩٧٦/٧٥ م، مستخدمين جدول الفتح فكان كل هذا، وبقرائن أن الجدول يجب على أساس من
الفتح

[illegible]

جسٹس و فلم (۱۷)

تأسس مع فتوي اسير تقي ونسب مع تاج اسير تقي لحفظ الطوائف الاسلامية في باكستان
تكونت في تاريخ ١٩٧٠/٧٢ و ١٩٧٢/٧٣، مستفيد من حدود الامتيازات التي كانت، والبرهان لا الجدول
حيث هو ليس مع تقي

نسبة مساهمة القطاع	نسبة مساهمة القطاع	نسبة مساهمة القطاع
1.0000	1.0000	1.0000
0.9999	0.9999	0.9999
0.9998	0.9998	0.9998
0.9997	0.9997	0.9997
0.9996	0.9996	0.9996
0.9995	0.9995	0.9995
0.9994	0.9994	0.9994
0.9993	0.9993	0.9993
0.9992	0.9992	0.9992
0.9991	0.9991	0.9991
0.9990	0.9990	0.9990
0.9989	0.9989	0.9989
0.9988	0.9988	0.9988
0.9987	0.9987	0.9987
0.9986	0.9986	0.9986
0.9985	0.9985	0.9985
0.9984	0.9984	0.9984
0.9983	0.9983	0.9983
0.9982	0.9982	0.9982
0.9981	0.9981	0.9981
0.9980	0.9980	0.9980
0.9979	0.9979	0.9979
0.9978	0.9978	0.9978
0.9977	0.9977	0.9977
0.9976	0.9976	0.9976
0.9975	0.9975	0.9975
0.9974	0.9974	0.9974
0.9973	0.9973	0.9973
0.9972	0.9972	0.9972
0.9971	0.9971	0.9971
0.9970	0.9970	0.9970
0.9969	0.9969	0.9969
0.9968	0.9968	0.9968
0.9967	0.9967	0.9967
0.9966	0.9966	0.9966
0.9965	0.9965	0.9965
0.9964	0.9964	0.9964
0.9963	0.9963	0.9963
0.9962	0.9962	0.9962
0.9961	0.9961	0.9961
0.9960	0.9960	0.9960
0.9959	0.9959	0.9959
0.9958	0.9958	0.9958
0.9957	0.9957	0.9957
0.9956	0.9956	0.9956
0.9955	0.9955	0.9955
0.9954	0.9954	0.9954
0.9953	0.9953	0.9953
0.9952	0.9952	0.9952
0.9951	0.9951	0.9951
0.9950	0.9950	0.9950
0.9949	0.9949	0.9949
0.9948	0.9948	0.9948
0.9947	0.9947	0.9947
0.9946	0.9946	0.9946
0.9945	0.9945	0.9945
0.9944	0.9944	0.9944
0.9943	0.9943	0.9943
0.9942	0.9942	0.9942
0.9941	0.9941	0.9941
0.9940	0.9940	0.9940
0.9939	0.9939	0.9939
0.9938	0.9938	0.9938
0.9937	0.9937	0.9937
0.9936	0.9936	0.9936
0.9935	0.9935	0.9935
0.9934	0.9934	0.9934
0.9933	0.9933	0.9933
0.9932	0.9932	0.9932
0.9931	0.9931	0.9931
0.9930	0.9930	0.9930
0.9929	0.9929	0.9929
0.9928	0.9928	0.9928
0.9927	0.9927	0.9927
0.9926	0.9926	0.9926
0.9925	0.9925	0.9925
0.9924	0.9924	0.9924
0.9923	0.9923	0.9923
0.9922	0.9922	0.9922
0.9921	0.9921	0.9921
0.9920	0.9920	0.9920
0.9919	0.9919	0.9919
0.9918	0.9918	0.9918
0.9917	0.9917	0.9917
0.9916	0.9916	0.9916
0.9915	0.9915	0.9915
0.9914	0.9914	0.9914
0.9913	0.9913	0.9913
0.9912	0.9912	0.9912
0.9911	0.9911	0.9911
0.9910	0.9910	0.9910
0.9909	0.9909	0.9909
0.9908	0.9908	0.9908
0.9907	0.9907	

جلد ۱۷، شماره ۱۷۷

[illegible]

نسبة مساهمة في الناتج المحلي	نسبة مساهمة في الناتج المحلي
١.٢٢٩٨	١.٤١٨٨٨٢
١.١٧٧٠	١.٥٧٢٧٨٤
١.١٤٠٠	١.٥٦٤٤٥٠
١.٩٠٠٠	١.٥٠٥٧٦٦
١.٦١٠٠	١.٦١٩٢١٦
١.٦٦٠٠	١.٥٥٥٠٤٠
١.٦٨٥٧	١.٥١٤١٠٦
٢.٢٣٩٨	٢.٢٣٩٦٦١
٢.٢٣٨١	٢.٢٣٩٦٦١
٢.٨٨٥١	٢.٢٣٤١٦٨
١.٦١٠٠	٢.٣٧٤٤٦٦
١.٦٤٠٨	٢.٥٧٢٧٤٤
١.٥٧٦١	٢.٥٥١٠٥٧
١.٦٠٠٨	٢.٦١١٤٤٥
١.٦٥٠٧	٢.٥٥٨٨٠٧
١.٦٠٠٨	٢.٥٥٧٢٧٤
١.٦٣٠٠	٢.٥٧٦٠٠٨
١.٦١١٠	٢.٦١١٠٠٨
١.٦١١٠	٢.٦١١٠٠٨
١.٥٧٦١	٢.٥٥٧٢٧٤
١.٦٣٠٠	٢.٥٧٦٠٠٨

جدول رقم (۱۵)

تبدأ الدراسة في شب سمرقندي، أسس للشيخ إسماعيل طبري، صاحب تعليقات الألفية في الاقتصاد القومي بين القرنين ١٩٧٢/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢ مستخدمين جدول الكايج التالي - الضرائب غير المباشرة، ويقترح أن يكون على أساس سعر البيع

تاريخ النشر	اسم العمل	اسم المؤلف	اسم الناشر
١٩٣٠	١ - الزيادة والزيادة المرفوعة	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢ - العدد	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣١	٣ - نظام القطار والقطار	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣١	٤ - تقنيات أخرى عامة للتعليم والمعلم	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣١	٥ - مواد أخرى للتقنية والكمبيوتر	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦ - مواد الحاسب والتكنولوجيا الحديثة	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧ - مواد أخرى للتقنية والمعلمة والمعلم	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٣	٨ - دراسات الكمبيوتر ومعدات الحاسوب	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٩	٩ - تقنيات ومعدات الحاسوب	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٩	١٠ - دراسات الكمبيوتر في التعليم	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٩	١٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٢٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٣٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٤٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٥٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٦٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٧٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٨٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩١ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٢ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٣ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٤ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٥ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٦ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٧ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٨ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	٩٩ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧
١٩٣٥	١٠٠ - دراسات أخرى	١٠٠٧٣٣٧	١٠٠٧٣٣٧

مذکورہ رقم (۶۹)

سيرة الزخلة في نسب سمر القنبري/ اسم تلحج وابو سمر تلحج/ اسم القنبري لقب القضاة الاجامية في
الاممكة القوي. كان توفيت ١٩٢٢/٢٦ و ١٩٢٦/٢٦. متزوجين جدول الاجام القوي. - القنبري غير
المعروف. ويذكر ان الجدود من علي اسم سمر تلحج

[illegible]

جسٹریٹریٹم (۱۹۰۱ء)

نسبة الترخيص في نسب اسم القروي/اسم القريه وتب اسم القريه/اسم القريه/اسم القريه/اسم القريه في
الاسماء القروية بين القرنين 1971/70 و 1979/78. مستخلص جدول الاتجاه الكلي + التفرع ليد
القرية، والمقر، لأن الجدول من على كسر اسم القريه

[illegible]

٧٧٧

التي لها في نسب مصر القديري أسير هجج ونسب مصر هجج أسير القديري مختلف الشواهد في الألف
التي لها في نسب مصر القديري أسير هجج ونسب مصر هجج أسير القديري مختلف الشواهد في الألف
التي لها في نسب مصر القديري أسير هجج ونسب مصر هجج أسير القديري مختلف الشواهد في الألف

[illegible]

المجلة في تسب مع نظري أسير الفلج ونسب مع الفلج أسير الفلج
الإقتصاد الكويتي بين القرنين ١٩٧٢/٧٣ و ١٩٧٦/٧٧ - معتمدين على الفلج الكلي للفلج. وهو الفلج
الفلجول مدها على الفلجول مع الفلجول

[illegible]

مفتوح و رقم (207)

نسب من القروي اسم الفتح ونسب من الفتح اسم القروي فخلطت العشائر الاصلية في الاصل
القديم سنة ١٩٧٢/٧٣. مستخدمون جدول الاصل الكامل - ع. طارق غير المتفرغ، وبمقره في اذ الجندول
بني على ق. من القروي.

[illegible]

كتب من القنصل اسمع الفتح وكتب من الفتح اسمع القنصل في الإحصاء
القنصل سنة ١٩٧١/٧٠. مستخدمين جداول الإحصاء القنصل - القنصل غير القنصل. ويقرن أن الجداول
منه على أساس من القنصل

[illegible]

مفتوح و قلم (۲۹)

تسبب سمر القذافي /عصر الفصح /وقب سمر القذافي /تخطت السلطات القضائية في العاصمة
الكويتي لسنة ١٩٧٥/٧٦م مستأجدين جدار الأمان الكلي + القراب غير المشقة ، والقرائن قد الجندول
على حل لسامير سمر القذافي

تیسرا ستر لکھی	تیسرا ستر لکھی	تیسرا ستر لکھی
۲,۱۷۳۳	۰,۴۱۶۶۹۱	۱ - قزاقا و قزاقا الخیریتا
۱,۰۰۸۸۱	۰,۱۷۳۴۲	۲ - صید
۱,۱۷۳۳	۰,۴۱۶۶۹۱	۳ - حفاظت الخدم و الخلق الطیب
۱,۱۷۳۸	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۴ - تعلیم الخدی علمای تعلیم و الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۱۷۳۴۲	۵ - ستادہ الخدی الخدی و الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۶ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۱۷۳۴۲	۷ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۸ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۹ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۰ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۱ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۲ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۳ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۴ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۵ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۶ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۷ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۸ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۱,۰۰۸۸۱	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۱۹ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی
۰,۱۷۳۳	۰,۰۰۰۹۳۱۶	۲۰ - ستادہ الخدی و الخدی الخدی و الخدی

چندول و قلم (۳۰)

المجلة في نسبة سعر للتقري، سعر المنتج وتب سعر المنتج/سعر التقري. لاختلاف الشبكات الاتحابة في الاقتصاد الكويتي بين الفترتين ١٩٧٩/٨٠ و١٩٧٧/٧٨، مستخدمون جدولان الاتحابة الكلي والفرابي غير التقري، ويظهران ان الجدول مبنيا على اساس سعر التقري

تأريخ سيرة الفقيه سيرة الفقيه	تأريخ سيرة الفقيه سيرة الفقيه
١٠٣٨٠	١٠٣٨٠-١٠٣٨٠
١٠٣٨١	١٠٣٨١-١٠٣٨١
١٠٣٨٢	١٠٣٨٢-١٠٣٨٢
١٠٣٨٣	١٠٣٨٣-١٠٣٨٣
١٠٣٨٤	١٠٣٨٤-١٠٣٨٤
١٠٣٨٥	١٠٣٨٥-١٠٣٨٥
١٠٣٨٦	١٠٣٨٦-١٠٣٨٦
١٠٣٨٧	١٠٣٨٧-١٠٣٨٧
١٠٣٨٨	١٠٣٨٨-١٠٣٨٨
١٠٣٨٩	١٠٣٨٩-١٠٣٨٩
١٠٣٩٠	١٠٣٩٠-١٠٣٩٠
١٠٣٩١	١٠٣٩١-١٠٣٩١
١٠٣٩٢	١٠٣٩٢-١٠٣٩٢
١٠٣٩٣	١٠٣٩٣-١٠٣٩٣
١٠٣٩٤	١٠٣٩٤-١٠٣٩٤
١٠٣٩٥	١٠٣٩٥-١٠٣٩٥
١٠٣٩٦	١٠٣٩٦-١٠٣٩٦
١٠٣٩٧	١٠٣٩٧-١٠٣٩٧
١٠٣٩٨	١٠٣٩٨-١٠٣٩٨
١٠٣٩٩	١٠٣٩٩-١٠٣٩٩
١٠٤٠٠	١٠٤٠٠-١٠٤٠٠
١٠٤٠١	١٠٤٠١-١٠٤٠١
١٠٤٠٢	١٠٤٠٢-١٠٤٠٢
١٠٤٠٣	١٠٤٠٣-١٠٤٠٣
١٠٤٠٤	١٠٤٠٤-١٠٤٠٤
١٠٤٠٥	١٠٤٠٥-١٠٤٠٥
١٠٤٠٦	١٠٤٠٦-١٠٤٠٦
١٠٤٠٧	١٠٤٠٧-١٠٤٠٧
١٠٤٠٨	١٠٤٠٨-١٠٤٠٨
١٠٤٠٩	١٠٤٠٩-١٠٤٠٩
١٠٤١٠	١٠٤١٠-١٠٤١٠
١٠٤١١	١٠٤١١-١٠٤١١
١٠٤١٢	١٠٤١٢-١٠٤١٢
١٠٤١٣	١٠٤١٣-١٠٤١٣
١٠٤١٤	١٠٤١٤-١٠٤١٤
١٠٤١٥	١٠٤١٥-١٠٤١٥
١٠٤١٦	١٠٤١٦-١٠٤١٦
١٠٤١٧	١٠٤١٧-١٠٤١٧
١٠٤١٨	١٠٤١٨-١٠٤١٨
١٠٤١٩	١٠٤١٩-١٠٤١٩
١٠٤٢٠	١٠٤٢٠-١٠٤٢٠
١٠٤٢١	١٠٤٢١-١٠٤٢١
١٠٤٢٢	١٠٤٢٢-١٠٤٢٢
١٠٤٢٣	١٠٤٢٣-١٠٤٢٣
١٠٤٢٤	١٠٤٢٤-١٠٤٢٤
١٠٤٢٥	١٠٤٢٥-١٠٤٢٥
١٠٤٢٦	١٠٤٢٦-١٠٤٢٦
١٠٤٢٧	١٠٤٢٧-١٠٤٢٧
١٠٤٢٨	١٠٤٢٨-١٠٤٢٨
١٠٤٢٩	١٠٤٢٩-١٠٤٢٩
١٠٤٣٠	١٠٤٣٠-١٠٤٣٠
١٠٤٣١	١٠٤٣١-١٠٤٣١
١٠٤٣٢	١٠٤٣٢-١٠٤٣٢
١٠٤٣٣	١٠٤٣٣-١٠٤٣٣
١٠٤٣٤	١٠٤٣٤-١٠٤٣٤
١٠٤٣٥	١٠٤٣٥-١٠٤٣٥
١٠٤٣٦	١٠٤٣٦-١٠٤٣٦
١٠٤٣٧	١٠٤٣٧-١٠٤٣٧
١٠٤٣٨	١٠٤٣٨-١٠٤٣٨
١٠٤٣٩	١٠٤٣٩-١٠٤٣٩
١٠٤٤٠	١٠٤٤٠-١٠٤٤٠
١٠٤٤١	١٠٤٤١-١٠٤٤١
١٠٤٤٢	١٠٤٤٢-١٠٤٤٢
١٠٤٤٣	١٠٤٤٣-١٠٤٤٣
١٠٤٤٤	١٠٤٤٤-١٠٤٤٤
١٠٤٤٥	١٠٤٤٥-١٠٤٤٥
١٠٤٤٦	١٠٤٤٦-١٠٤٤٦
١٠٤٤٧	١٠٤٤٧-١٠٤٤٧
١٠٤٤٨	١٠٤٤٨-١٠٤٤٨
١٠٤٤٩	١٠٤٤٩-١٠٤٤٩
١٠٤٥٠	١٠٤٥٠-١٠٤٥٠
١٠٤٥١	١٠٤٥١-١٠٤٥١
١٠٤٥٢	١٠٤٥٢-١٠٤٥٢
١٠٤٥٣	١٠٤٥٣-١٠٤٥٣
١٠٤٥٤	١٠٤٥٤-١٠٤٥٤
١٠٤٥٥	١٠٤٥٥-١٠٤٥٥
١٠٤٥٦	١٠٤٥٦-١٠٤٥٦
١٠٤٥٧	١٠٤٥٧-١٠٤٥٧
١٠٤٥٨	١٠٤٥٨-١٠٤٥٨
١٠٤٥٩	١٠٤٥٩-١٠٤٥٩
١٠٤٦٠	١٠٤٦٠-

بھارتیہ مسلم لیگ (ب)

الزهد في نسب عمر القرشي أسير الفتح وكتب أسير القرشي بخطه القصائد الأربعة في
الأسيرة القرشي. بين القرون ١٧٧٣/٧٦ و١٧٧٤/٧٧ م. مستخدمين بديك الكافي الكافي. القدر الثاني
المعروف. والمؤلف أن الجاهل مبدع على أسير عمر القرشي

[illegible]

جسٹس رقم (۳۴)

ازدادت في شب مصر القشري، اسم الشيخ واصل، من الشيخ اسم القشري لمطبخ الصلصات اللبنانية في الاقتصاد القومي. بين الفترتين 1970/1971 و 1974/1975، مستخدمين جندول الاماكن الكافي. القشرب غير اللبنة. وبالمثل ان الجندول مينة على اساس مصر القشري

[illegible]

(١) لمزيد من التفصيل عن الأخطاء المنهجية والفنية المتبعة في بناء جداول المستخدم/المتبع لدولة الكويت، راجع د. جعفر عباس حاجي: بعض الملاحظات العامة حول بناء جداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت. مذكرة مرفوعة إلى وكيل وزارة التخطيط في الكويت موضحة فيها بعض الأخطاء، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٢م.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع ما يلي:

Input-Output Table and Analysis, «Studies in Methods», Series F. No. 14, Rev. 1, United Nations, New York, 1973, pp. 46-51.

(٣) F. Jassim: «Industrial Allocation Model for Arab Countries. An Econometric Study with Special Reference to Iraq, Syria and Egypt». Unpublished Ph.D Thesis Submitted to the University College of Wales, Aberystwyth, May 1976.

(٤) د. فرحان جاسم: «أسلوب رياضي لحساب نسب سعر المشتري/سعر المنتج لمختلف السلع ولاختيار دقة جداول المستخدم والمنتج». معهد الإحصاء العربي لبنان، بيروت ص ١٣ - ١٦، ١٩٧٩م.

(٥) For more details about the aggregation problem, see the Aggregation Problem in Input-Output analysis Econometrica, Vol. 27 (1959), pp. 257-262.

(٦) Fisher, W.D.: Clustering and Aggregation in Economics, Baltimore, 1969.

(٧) For more details about the principles of aggregation, see Von Priel, G.J. Classification of Activities based on Factor Analysis, Seven International Conference on Input-Output Techniques, (Innsbruck, Austria, April, 1979, p. 3).

(٨) F. Jasim: «Industrial Allocation Model for Arab Countries. An Econometric Study with Special Reference to Iraq, Syria and Egypt». Unpublished Ph.D Thesis Submitted to the University College of Wales, Aberystwyth, May 1976.

(٩) د. جعفر عباس حاجي: الضرائب غير المباشرة وكيفية إشتقاقها في جداول المدخلات - المخرجات. المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١م.

(١٠) د. جعفر حاجي: كيفية اشتقاق الجداول المحلية من الجداول الكلية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١م.

المراجع

- (١) د. جعفر عباس حاجي، ملاحظات عامة حول بناء جداول المدخلات - المخرجات لدولة الكويت، مذكرة مرفوعة إلى وكيل وزارة التخطيط، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ١٩٨٢م.
- (٢) د. جعفر عباس حاجي، دراسة تفصيلية لأنشاق أسعار المنتج والمشتري لدولة الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٢م.
- (٣) د. جعفر عباس حاجي، الضرائب غير المباشرة وكيفية اشتقاقها في جدول المدخلات هـ المخرجات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧١م.
- (٤) د. جعفر عباس حاجي، كيفية اشتقاق الجداول المحلية من الجداول الكلية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١م.
- (٥) د. فرحان جاسم، أسلوب رياضي لحساب نسب سعر المشتري/سعر المنتج لمختلف السلع، معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت ١٩٧٩م.
- (٦) — Input-Output Table and Analysis «Studies in Methods» Series F. No. 14, Rev. 1, United Nations, New York, 1973.
- (٧) — F. Jassim, «Industrial Allocation Model For Arab Countries. An Econometric Study with Special reference to Iraq, Syria and Egypt». Unpublished Ph.D thesis submitted to the University of College of Wales, Aberyst with, May 1976.
- (٨) — Fisher, W.D., Blustering and Aggregation In Economics, Baltimore, 1969.
- (٩) — Aggregation Problem in Input-Output Analysis. Econometrica, Vol. 27, 1959.
- (١٠) — Von Priel, G.J., Classification of Activities Based on factor Analysis. Seven International Conference on Input-Output Technique. Austria 9-13 April 1979.



تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت

مبارك سعود العبيدي
قسم الكيمياء / جامعة الكويت

مقدمة:

طلبت مني جمعية هيئة التدريس بالجامعة أن أتحدث عن تعيين وترقية الهيئة التدريسية في الجامعة في مؤتمرها الذي عقد بالجامعة من ١١ - ١٥ ديسمبر ١٩٨٢ م. وقد قبلت ذلك لاعتقادي أن هذين الموضوعين وهما التعيين والترقية هما من الأسس الهامة في البناء الجامعي ولما لهما من أهمية كبيرة لدى كافة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وقد بدأت أفتش في مكاتب الجامعة عن شيء مكتوب حولها فلم أعثر على شيء يذكر، وبدأت محتاراً في كيفية عرض هذين الموضوعين والكتابة فيهما خاصة وأنا عايشة هذه الجامعة من أول يوم لإنشائها ولدى الكثير من الذكريات تتصل من قريب أو بعيد بموضوعي التعيين والترقية، واهتديت أخيراً إلى أن أفضل الطرق لتناول الموضوعين المشار إليهما هو في جعلهما جزئين، الجزء الأول خاص بالتعيين والجزء الثاني خاص بالترقية وكذلك وجدت أن من المفيد تقسيم الهيئة التدريسية إلى قسمين هيئة تدريسية كويتية وهيئة تدريسية معارين ومتعاقدين مع الجامعة: ولم يكن هذا التقسيم مقصوداً لذاته ولا يحمل أي معنى للتمييز بين أعضاء هيئة التدريس فالهيئة التدريسية هي هيئة واحدة في الجامعة ولكنني أردت من خلال هذا التقسيم أن أسلط الضوء على بعض السبلات في سياسة التعيين والترقية بالجامعة بصورة أدق وأعمق فلكل قسم من

الهيئة التدريسية مشاكله الخاصة به وتناولي للأمر بهذا الأسلوب سيكون مفيداً للمهتمين عن تطوير الجامعة وتحسين الأداء فيها.

وسوف أتناول في الجزء الأول من هذه الدراسة تعيين الهيئة التدريسية معارين ومتعاقدين وأشرح كيف تطورت الهيئة التدريسية بالجامعة وما هي جنسياتها منذ إنشاء الجامعة وعن تأثير هذه الجنسيات المختلفة في شكل ومضمون القرار الجامعي في الأقسام العلمية وكذلك سأتناول موضوع تعاقد هذا القسم من الهيئة التدريسية مع الجامعة وأسلوبه ولوائحه والتطبيقات له. ثم أعرج إلى هيئة التدريس الكويتية وأشرح تطورها منذ إنشاء الجامعة وتوزيع هذه الهيئة حالياً بكليات الجامعة ثم أتناول المصادر التي تكون هذه الهيئة وتمدها باستمرار وأناقش مدى نجاح خطط الجامعة في هذا الشأن.

أما في الجزء الثاني من هذه الدراسة فسوف أتطرق إلى موضوع الترقية وتطوير لوائح الجامعة في هذا الأمر وأثر ذلك على الهيئة التدريسية مبتدئاً بالهيئة التدريسية الكويتية والدرجات العلمية فيها وعن تأخر نمو هذه الهيئة بصورة واضحة ثم أتناول الهيئة التدريسية الأخرى معارين ومتعاقدين وأنهى هذا الجزء بجدول عن النسب المئوية للدرجات العلمية لمجمل الهيئة التدريسية بالجامعة.

وسوف يجد القارئ أنني اعتمدت كثيراً على جمع الاحصاءات العلمية وتحليلها لتصوري أن إبراز هذه الاحصاءات بحد ذاته يشكل وسيلة هامة من وسائل جلب الاهتمام حول هذه الدراسة فتشخيص الأخطاء ومعرفتها وإقرارها بصورة موضوعية برأيي هو أحد أهم الوسائل المطلوبة نحو تصحيح المسيرة الجامعية. ولعل جهدي ينصب بصورة كبيرة بهذا الاتجاه تاركاً للمهتمين إداريين وأكاديميين المشاركة في الأمر من خلال الأقسام أو اللجان العلمية وما ينبثق منها من آراء واقتراحات مفيدة.

الجزء الأول: التعميم

(أ) الهيئة التدريسية معارين ومتعاقدين:

حينما أنشئت الجامعة سنة ١٩٦٦م بدأت بمجموعة صغيرة من أعضاء هيئة التدريس (حوالي ٣١ عضواً) يشكلون نواة الهيئة التدريسية في كلية العلوم والآداب. ومع توسع الجامعة بافتتاح كليات أخرى وأقسام جديدة ازدادت الهيئة التدريسية سنة بعد

أخرى زيادة كبيرة حتى أصبحت اليوم سنة ١٩٨٢م بما يقارب (٧٢٠ عضو) هيئة تدريس هذه الزيادة الكبيرة هي كذلك انعكاس لزيادة الطلبة المتحقين بالجامعة ففي بدء إنشاء الجامعة لم يكن فيها من الطلبة إلا «٤١٨» أما اليوم فعدد طلبة الجامعة هو ما يقارب «١٢٠٠٠» طالب وطالبة. وبما يسجل لهذه الجامعة أنها منذ ١٩٦٦م وقت إنشائها إلى اليوم ظلت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى مجموع الطلبة فيها نسبة جيدة ومرضية (١٣/١ إلى ٢٠/١) وهي نسبة قل أن يوجد مثلها في البلاد العربية أو المجاورة.

جدول رقم (١)

بيان بنسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة

خلال ٦٦/٦٧ - ١٩٨٢/٨١^(١)

النسبة	عدد الطلبة	أعضاء هيئة التدريس	العام الجامعي
١٣ : ١	٤١٨	٣١	١٩٦٧/٦٦
١٢ : ١	٨٧٤	٧٢	١٩٦٨/٦٧
١١ : ١	١٣٣٧	١١٩	١٩٦٩/٦٨
١١ : ١	١٧١٣	١٥٨	١٩٧٠/٦٩
١١ : ١	١٩٨٨	١٧٥	١٩٧١/٧٠
١٣ : ١	٢٤٥٣	١٨٩	١٩٧٢/٧١
١٧ : ١	٣٤٨٦	٢١١	١٩٧٣/٧٢
١٦ : ١	٣٨٣٦	٢٤٤	١٩٧٤/٧٣
١٥ : ١	٤٤٤٥	٢٨٩	١٩٧٥/٧٤
١٧ : ١	٥٨٣٢	٣٤١	١٩٧٦/٧٥
١٩ : ١	٧٥٢٨	٤٠٥	١٩٧٧/٧٦
٢١ : ١	٩٣٧٥	٤٤٣	١٩٧٨/٧٧
١٧ : ١	٨٦١٥	٥١٤	١٩٧٩/٧٨
١٦ : ١	٩٣٩٥	٥٨٤	١٩٨٠/٧٩
١٦ : ١	٩٦٤٠	٦٠٨	١٩٨١/٨٠
١٥ : ١	١٠٣٣٥	٦٧١	١٩٨٢/٨١

١ - تطور الهيئة التدريسية:

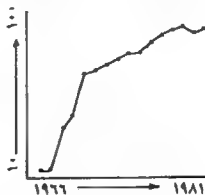
لقد عملت الجامعة بوسائل كثيرة ومتعددة من أجل الحصول على أعضاء هيئة التدريس ففي بدء إنشاء الجامعة والسنوات التي تلتها، أخذت الجامعة بنظام الإعارة من الجامعات العربية وهو نظام معروف بين الجامعات العربية. وكان تعيين أعضاء هيئة

التدريس يتم عن طريق بعثة تسافر إلى العواصم العربية بطلب الإعارة لمجموعة من أعضاء هيئة التدريس تلمي حاجة الأقسام العلمية المختلفة. وأعتقد أن هذا الأسلوب كان لازماً في بدء إنشاء الجامعة لأن الوضع الجامعي كان يستلزم توفر مجموعة من الأساتذة ممن لهم خبرة وتجربة عريقة وحية في عملية تنظيم الأقسام العلمية أو وضع البرامج الدراسية للجامعة ناشئة مثل جامعة الكويت، إلا أن هذا الأسلوب سرعان ما وجد الانتقاد من داخل الجامعة ومن خارجها وأصبح التفتيش عن أسلوب آخر مطلباً محلياً ملحاً. وهكذا أخذت الجامعة بأسلوب الاعلان وتنويع التعيين عن طريق العقود الخاصة.



رسم (١)
نسبة المعارين في الهيئة التدريسية
خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٨١

ومرت الجامعة بفترة ليست قصيرة فضلت الإدارة الجامعية أسلوب التعاقد الشخصي على الإعارة من أجل تأمين احتياج الأقسام العلمية من التخصصات. وهكذا انخفضت نسبة المعيّنين على نظام الإعارة من ٩٧٪ سنة ٦٦ إلى ٨٪ سنة ١٩٨٢. وزادت نسبة المتعاقدين بصورة شخصية من ٣٪ سنة ٦٦ إلى ٦٦٪ سنة ١٩٨٢م.



رسم (٢)
نسبة المتعاقدين في الهيئة التدريسية
خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٨١

— جنسيات الهيئة التدريسية:

وأياً كان التعيين سواء بأسلوب الإعارة أو بأسلوب التعاقد الشخصي فقد توفرت
جامعة هيئة تدريسية هي في تركيبها اليوم مزيج من جنسيات مختلفة ومتعددة.

جدول رقم (٢)

بيان بتطور أعضاء هيئة التدريس حسب الجنسية منذ ٦٦/٦٦ - ١٩٨٢/٨١ م^(١)

البيان	الاجمالي																بيان السنة
	٨٢/٨١	٨١/٨٠	٨٠/٧٩	٧٩/٧٨	٧٨/٧٧	٧٧/٧٦	٧٦/٧٥	٧٥/٧٤	٧٤/٧٣	٧٣/٧٢	٧٢/٧١	٧١/٧٠	٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	٦٧/٦٦	
قويتي	١٦٩	١٤٦	١١٤	٨٩	٦٩	٥٤	٤٣	٣٦	٢٣	١١	٦	٥	—	—	—	—	
بحريني	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	
سعودي	—	—	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
سوري	٢١	١٨	١٥	١٠	١٤	١٢	١٤	١٤	١٣	٩	٩	٨	٤	٣	٢	١	
لبناني	١١	١١	١٠	٩	٨	٦	٣	١	٢	—	—	—	—	—	—	—	
اردني	٣٥	٣٥	٣١	٢٥	٢٤	٢٣	١٤	٦	١٤	١	٣	٢	٢	—	—	—	
فلسطيني	١١	١١	١١	١٠	٧	٣	٢	٤	٣	٥	٧	١	٢	٢	—	—	
مصري	٢١٥	٢٠٨	٢٢٤	٢٢٢	١٨١	١٧٩	١٧٧	١٦٥	١٣٦	١٤٠	١٢٧	١٢٤	١١٨	٩٥	٦١	٢٩	
سوداني	٢٥	٢٥	١٩	١٧	١٦	١١	٧	٥	٣	٥	٣	٢	٣	—	—	—	
عراقي	٤٨	٤٧	٤٧	٤٥	٤٩	٤٣	٣٩	٣٦	٢٥	٣٠	٢٩	٢٤	٢٣	١٦	٨	—	
المجموع	٣٦٦	٣٥٦	٣٥٧	٣٢٩	٢٩٩	٣٣٦	٢٩٩	٢٦٥	٢٢٩	٢٠١	١٧٨	١٦٦	١٥٣	١١٦	٧١	٣٠	
هندي	١٧	١٣	١٢	٧	٧	٨	٦	٦	٤	٢	٣	٢	١	١	—	—	
تركي	٣	٢	٢	١	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
باكستاني	٦	٨	٧	٧	٨	٤	٣	٢	٢	١	١	—	—	١	١	—	
يوغوسلافي	١	١	١	١	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
بريطاني	١٨	١٨	١٨	١٨	١٦	٩	٤	٢	—	١	١	١	—	—	—	١	
امريكي	٣٢	٢٨	٣٦	٣١	٣٠	٣٢	٢١	٩	٥	٢	١	١	١	—	—	—	
فرنسي	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
بريطاني	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
نرويجي	٣	٢	٢	٢	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
نرويجي	١١	٤	٥	٤	٢	٢	٢	٢	٣	٤	٤	٤	٣	١	—	—	
تشيكوسلافاكي	١١	٥	٤	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	—	—	—	—	
سويدي	١١	١٥	١٦	١٤	٧	٦	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	
كندي	٦	٣	٣	٢	٢	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
بجلاويش / ايران	—	—	١	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
ايرلندي	٤	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
بولندي / استراليا	٣	٤	٣	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
مالطي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
سيراليوا / سيلان	٢	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
المجموع	٣٦	١٠٦	١١٣	٩٦	٧٩	٦٩	٤٢	٢٤	١٥	١٠	١١	٩	٥	٣	١	١	
الاجمالي	١٧١	٦٠٨	٥٨٤	٥١٤	٤٤٧	٤٠٥	٢٤١	٢٨٩	٢٤٤	٢١١	١٨٩	١٧٥	١٥٨	١١٩	٧٢	٣١	

جدول رقم (٢)

بيان بتطور أعضاء هيئة التدريس حسب الجنسية منذ ١٩٦٧ / ١٩٨١ - ١٩٨٢ / ١٩٨٢ م^(٢)

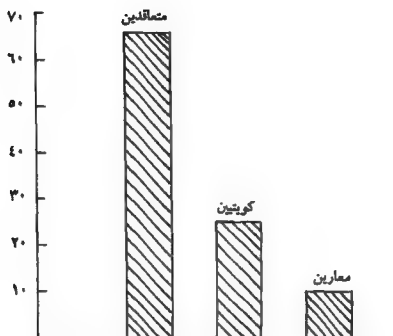
٢ - جنسيات الهيئة التدريسية:

وأيّاً كان التعيين، سواء بأسلوب الإعارة، أو بأسلوب التعاقد الشخصي فقد توفرت للجامعة هيئة تدريسية هي في تركيبها اليوم مزيج من جنسيات مختلفة ومتعددة. إن هذا المزيج من الجنسيات المختلفة أثر ويؤثر باستمرار على مجمل الرأي الناتج عن الهيئة التدريسية بالجامعة. ذلك أن تواجد مدارس فكرية متعددة وأساليب علمية مختلفة داخل الأقسام العلمية بالجامعة سيؤثر على شكل القرار داخل الأقسام العلمية. هذا المزيج من الهيئة التدريسية هو بالتأكيد مفيد للجامعة. إذا استبعدت بعض السلبات منه. إن السياسة العلمية للجامعة وهو سياسة نابعة عن تحرك مستمر للأقسام العلمية وللهيئة التدريسية فيها وعن قناعة هذه الهيئة بما يطرح عليها أو بما تراه من آراء وأفكار سواء بالبرامج الدراسية أو بالنظم أو بكل أمور الجامعة ذات العلاقة بالطلاب والأستاذ وهما أساس العملية التعليمية هذه السياسة هي في أحسن تعبير عنها هي الناتج النهائي لأفكار هذا المزيج من الهيئة التدريسية. من هنا فالتوقع أن تكون هنالك دوماً آراء واختلافات ووجهات نظر متعددة ومتباينة خلال المسيرة الجامعية. والمطلوب من الإدارة العليا في الجامعة والحالة هذه هو ضبط السياسة العلمية بشكل يجعل من الرؤية بالقرار والعلمية في الوصول إلى القرار أمر ضروري وعدم تبدل والتحول بصورة مفاجئة وسريعة الأمر الذي يؤثر على العملية التعليمية للجامعة وعلى سياستها في البحث العلمي والخدمات التي تؤديها للمجتمع.

بعد هذا الاستعراض لأسلوب التعيين بالجامعة منذ نشأتها لنعد الآن إلى شكل الهيئة التدريسية حالياً، كما هو واضح من الرسم رقم (٣) أن معظم الهيئة التدريسية بالجامعة هم معينون على نظام التعاقد الشخصي. ولي أن أؤكد كإداري سابق أن أهم ما يشغل بال أعضاء هيئة التدريس في الأمور الخاصة هو هذا التعاقد مع الجامعة ومدته. وأهم ما يشغل الإدارة الجامعية بمستوياتها المختلفة هو استمرارية العمل وانتظامه بصورة جيدة.

٣ - التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس:

لقد أوضح القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ (٣) الشروط الأساسية لتعيين عضو هيئة التدريس ومن أهمها حصوله على شهادة دكتوراه فلسفة أو ما يعادلها في إحدى الجامعات أو الهيئات العلمية العربية والأجنبية في حالة تعيينه بوظيفة مدرس. واشترط القانون كذلك أن يكون المتقدم بوظيفة أستاذ مساعد قد أمضى على الأقل أربع سنوات بوظيفة



رسم (٣)
نسبة أعضاء هيئة التدريس مواطنين ومعارضين ومتعاقدين خلال سنة ١٩٨٢م

مدرس ومن يتقدم بوظيفة أستاذ كذلك وجب عليه أن يكون قد أمضى أربع سنوات بوظيفة أستاذ مساعد.

وجاءت اللائحة التنفيذية للقانون (٢٩) وقرارات مجلس الجامعة المعدلة لسنة ١٩٧٠م^(٤) وأوضحت الاجراءات والوسائل في تعيين أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية والكليات.

ثم عدلت هذه اللائحة بلائحة أخرى سنة ١٩٨٠^(٥)، وهي المعمول بها حالياً ففي الباب الأول من هذه اللائحة سبع مواد خاصة بالتعيين هي:

مادة (١): تقوم الجامعة بتحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس على ضوء ما تقترحه الأقسام العلمية والوحدات الأكاديمية الأخرى وفق السياسات والمبادئ التي تتبعها إدارة الجامعة وذلك بما يحقق أهداف الجامعة في التدريس والبحث العلمي ومجالات خدمة المجتمع.

ويسترشد في تحديد تلك الاحتياجات بالخطط المختلفة للأقسام العلمية، وقيام أعضائها بكامل واجباتهم في التدريس والبحث العلمي والارشاد وسائر الأنشطة الجامعية.

مادة (٢): تقوم إدارة الجامعة بتوفير الامكانيات الكفيلة بتحقيق حد أقصى من الكفاءة والانتظام في اختيار أعضاء هيئة التدريس وذلك باتباع أساليب فعالة من بينها الاعلان والمقابلات الشخصية والاتصال بالجامعات والمعاهد المختلفة. وذلك بالإضافة إلى خطة بعثات الجامعة لإعداد أعضاء هيئة التدريس من الكويتيين.

مادة (٣): يشترط ممن يعين عضواً بهيئة التدريس أن يكون محمود السيرة وأن يكون حاصلاً على درجة دكتوراة فلسفة أو ما يعادلها.

ويراعى عند ترشيح أعضاء هيئة التدريس الجدد وعند المفاضلة بينهم مستوى الإنتاج العلمي لكل منهم وخبرته الأكاديمية والعلمية ومقدرته على التدريس والاسهام في تطوير القسم العلمي والمشاركة في أنشطة الجامعة المختلفة.

مادة (٤): تعرض طلبات المتقدمين لوظائف هيئة التدريس على لجنة برئاسة رئيس القسم وعضوية اثنين من أعضائه يختارهم مجلس القسم، وترفع اللجنة تقريراً برأيها إلى عميد الكلية الذي يحوله بدوره إلى لجنة استشارية للتعين والترقية في الكلية بشكلها مجلس الكلية بناء على اقتراح من عميدها... وترفع اللجنة توصيتها إلى عميد الكلية الذي يحيلها بدوره إلى مساعد مدير الجامعة للشؤون العلمية لرفع التوصية النهائية بشأنها إلى مدير الجامعة.

مادة (٥): يعين عضو هيئة التدريس المتعاقد للمرة الأولى لمدة أقصاها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لثلاث سنوات أخرى بناء على توصية لجنة التعيينات في القسم وموافقة عميد الكلية.

مادة (٦): يجوز تجديد عقد عضو هيئة التدريس الذي أمضى ثلاث سنوات على الأقل في الجامعة لمدة أربع سنوات أخرى بناء على توصية لجنة التعيينات بالقسم، وموافقة عميد الكلية..

وللجامعة تجديد عقد عضو هيئة التدريس الذي أمضى عشر سنوات في الجامعة لمدة عشر سنوات أخرى، وذلك وفق قواعد يضعها مجلس الجامعة لهذا الغرض مع ما ينسجم مع خطة البعثات.

وكل ذلك مع مراعاة أن التجديد بعد سن الثامنة والخمسين يكون لمدة ستين قابلة للتجديد حتى سن الثامنة والستين وهي السن القصوى للتقاعد، ويكون الاستثناء بعد ذلك لمجلس الجامعة.

مادة (٧): لا يجوز في جميع الحالات ما عدا حالة الانهاء بالطريق التأديبي - إنهاء عقد عضو هيئة التدريس إلا بعد إخطاره كتابه بذلك قبل تسعة أشهر. على الأقل من تاريخ انتهاء العقد.

جدول رقم (٣)

بيان إجمالي تقريبي لعدد أعضاء هيئة التدريس المجدد عقودهم في أعوام ٨١ إلى ١٩٨٣ ومدة التجديد في كل عام جملي^(١)

الكلية	عام ١٩٨١/٨٠				عام ١٩٨٢/٨١				عام ١٩٨٣/٨٢			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
الآداب	١٧	١٢	٥	—	٢٤	١٥	٨	١٣	٥	١٢	٢	٦
التجارة	١٩	١٧	٣	١١	١٤	١٣	—	٨	١٢	٩	—	٨
الحقوق	١٣	٥	١	—	٧	٢	٢	—	١٤	١	—	—
العلوم	١٣	١٥	—	١٣	١٠	٢	٢	—	٥	٧	٣	١٣
الهندسة والبتترول	٢	٨	—	٥	٥	٢٣	٥	٩	٣	٧	٢	٣
الطب	٩	١٠	٢	٢	—	٨	٣	٣	١٢	١٥	٥	٤
التربية	—	—	—	—	٢	٧	٣	١	٣	٣	—	١

ويتضح أن اللائحة قد أعطت للأقسام العلمية الحرية التامة في تحديد المدد في التعاقد مع عضو هيئة التدريس.

والجدول رقم (٣) يوضح لنا بصورة جلية موضوع المدد المختلفة في كليات الجامعة.

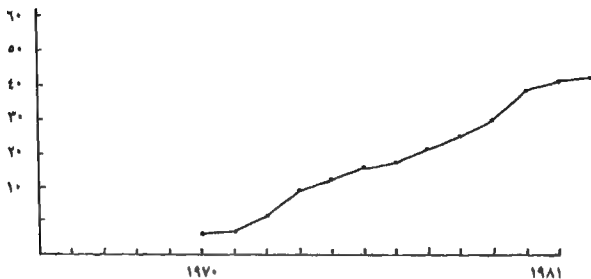
إن ظروف إنشاء الجامعة عام ١٩٦٦م هي غير ظروف اليوم (١٩٨٢م). ففي نهاية الستينات لم تكن الجامعات العربية بشكلها الحالي. فالיום قد توسعت الجامعات العربية في كل من مصر وسوريا والعراق ومعظم البلاد العربية وأنشئت جامعات كثيرة في الوطن العربي ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج لم تكن بجانب جامعة الكويت في الستينات

غير كلية البترول والمعادن في الظهران. أما حالياً فهناك جامعة الامارات وجامعة الخليج في البحرين وجامعة قطر وجامعة فيصل بن عبدالعزيز وأخيراً أنشئت جامعة قابوس بعمان. إن معظم هذه الجامعات تعتمد اعتماداً كلياً على أعضاء هيئة التدريس من خارج بلادها. والذي أود أن أوضحه أنه إذا كان الحصول على عضو هيئة التدريس الجيد ميسوراً في السبعينات فإن الحصول عليه اليوم ليس سهلاً ولا ميسوراً، من هنا فالتوقع إذا لم تتدارك الجامعة الأمر أن يحصل نزوح في الهيئة التدريسية من الكويت لغيرها والذي إن حصل سيشكل خسارة لا تعوض. إن مدة العقد وأسلوب استمراره ربما يشكل واحداً من أهم عوامل المنافسة بين جامعات المنطقة في السنوات القادمة من أجل ذلك فإنني أرى أنه ربما هو مفيد أن تتصرف الأقسام العلمية كما هو الحال بكل حريتها في موضوع الاختيار (اختيار عضو هيئة تدريس وأن تعمل بكل ما أتاها لها اللائحة الأخيرة من إعلان ومقابلة أو دعوة لإلقاء محاضرة وأن تأخذ إدارة الأقسام العلمية وقتها في فترة الاختيار للجدد من أعضاء هيئة التدريس فإذا اختارت وجرت فترة معينة واستقرت فإن التذبذب في مدة العقد إن لم تحكمه عوامل علمية كمجيء أعضاء هيئة تدريس جدد (من المواطنين) وغيرها هذا التذبذب سيضر باستقرار الهيئة التدريسية وحسن أدائها للعمل وسيخلق قلقاً لا مبرر له وليس فيه فائدة إن الإدارة في الأقسام العلمية بالجامعة إدارة متغيرة متبدلة ولجنة القسم للتعاقد والتعيين تتغير باستمرار فكيف والحالة هذه تضمن استقرار الهيئة التدريسية وحسن أدائها. . . ربما وأقول ربما بتكوين لجنة دائمة على مستوى الكليات للنظر في تمديد وتجديد العقود سيكون ذا فائدة أفضل للجامعة.

(ب) الهيئة التدريسية الكويتية ومصادرها:

من المعروف للجميع أنه حينما أنشئت الجامعة لم يكن بها أحد من المواطنين من أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال خطة طموحة للبعثات توفر للجامعة أعداد لا بأس بها فعدد أعضاء هيئة التدريس من المواطنين للعام الجامعي ٨٢/٨١ هو ١٦٩ أما اليوم فهو ١٨٥ حتى تاريخ نوفمبر ١٩٨٢ إن هذا العدد يشكل الآن حوالي ٢٥ ٪ من مجمل الهيئة التدريسية بالجامعة.

إن الرسم رقم (٢) يوضح لنا نمو الهيئة التدريسية الكويتية من سنة ١٩٧١ لغاية سنة ١٩٨٢ والجداول رقم (٤) يوضح لنا أعداد أعضاء هيئة التدريس الكويتيين في كليات الجامعة.



رسم (٤)
نسبة الكويتيين في الهيئة التدريسية خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨١ م

جدول رقم (٤)
الهيئة التدريسية الكويتية في كليات الجامعة^(٧) للعام ١٩٨٢/١٩٨٣

النسبة المئوية	الهيئة التدريسية الكويتية	مجموع الهيئة التدريسية	الكلية
٪ ٣٠	٤٦	١٥٦	العلوم
٪ ٤٢	٢٦	٦٣	الهندسة
٪ ١٣	١٦	١٢٨	الطب
٪ ٤١	١٣	٣٢	الحقوق
٪ ٢٣	٣٦	١٥٩	الآداب
٪ ٤٣	٢٠	٤٧	التربية
٪ ٢٣	٢٤	١٠٤	التجارة
٪ ١٤	٣	٢٢	الشرعة

أما مصادر تكوين الهيئة التدريسية فهي:

- حملة شهادة الدكتوراه من مبعوثي الجامعة (البعثات).
- حملة شهادة الدكتوراه من موظفي الجامعة أو الدولة أو الشركات (إجازات دراسية).

— حملة شهادة الدكتوراه من خريجي الدراسات العليا بالجامعة.

هذه هي المصادر التي تغذي الهيئة التدريسية الكويتية وتنميتها ويمكننا إلقاء الضوء على هذه المصادر كما يلي:

١ — البعثات:

وضعت الجامعة منذ إنشائها خطة سميت بخطة البعثات أرسلت بموجبها أعداداً كبيرة من المبعوثين للحصول على شهادة الدكتوراه في كثير من الجامعات العالمية وتبياً للجامعة وخاصة في السنوات الأولى لإنشائها أعداد لا بأس بها من طلبة البعثات الذين لبوا احتياجات الأقسام العلمية القائمة حينذاك. ولكن مع توسع الجامعة في الكليات والأقسام العلمية الجديدة بدأت الجامعة تعاني من مشكلة قلة المتقدمين للبعثات فإذا استعرضنا بعثات الجامعة في السنوات السبع الماضية من ١٩٧٥ — ١٩٨١ م نجد أن الجامعة تواجه نقصاً شديداً في عدد المتقدمين للانخراط في البعثات فالجامعة ترصد باستمرار درجات عالية في موازنتها لهذا الغرض ولكنها تخفق من شغل هذه الدرجات كاملة بسبب قلة المتقدمين للبعثات وخلال الأعوام من (١٩٧٥ — ١٩٨١ م) لم تحصل الجامعة إلا على نسبة بمعدل ٧٠ ٪ من احتياجاتها من طلبة البعثات^(٧).

جدول رقم (٥)

كشف بعدد أعضاء البعثات للسنوات ١٩٧٥ — ١٩٨١ م

العام	الدرجات المعتمدة	الدرجات المشغولة	الدرجات الشاغرة
١٩٧٥	٢٨٦	٢٤٧	٣٩
١٩٧٦	٣٠٤	٢٣١	٧٣
١٩٧٧	٣٠٧	١٩٩	١٠٨
١٩٧٨	٣٦٢	٢١٧	١٤٥
١٩٧٩	٣٦٢	٢٤٧	١١٥
١٩٨٠	٣٠٠	١٧٧	١٢٣
١٩٨١	٣٠٠	.. ١٩٧	١٠٣

ومن استعراض الجدول رقم (٥) حول البعثات للسنوات السبع الماضية يتضح لنا ما سبق جلياً أن عدم الاقبال على البعثات يشكل مؤشراً خطيراً بالنسبة لتكوين الهيئة التدريسية من المواطنين أضف لذلك أن نسبة النجاح في المبعوثين ليست كما ينبغي فهناك

خسارة تقارب ٥٠٪ في البعثات التي ترسل إلى الخارج وهذا مؤشر خطير كذلك ينبغي عدم تركه. وإذا كانت نسبة الهيئة التدريسية الكويتية اليوم تقارب ٢٥٪ من الهيئة التدريسية في الجامعة فإن هذه النسبة ستخفض كثيراً مع توسع الجامعة في السنوات القادمة.

٢ - الاجازات الدراسية:

لا يشكل حملة الدكتوراه ممن حصلوا عليها عن طريق الاجازات الدراسية من موظفي الجامعة أو من موظفي الدولة الذين حصلوا عليها عن طريق بعثات ديوان الموظفين أو موظفي الشركات الذين أكملوا حصولهم على الشهادات العليا بتمويل من شركاتهم أو مؤسستهم لا يشكل هؤلاء نسبة كبيرة ١٠٪ في تكوين الهيئة التدريسية الكويتية ولا يعول كثيراً على هذا الأسلوب ولكنه يمكن أن تعيد الجامعة النظر في الأمر وتيسر في أمر الاجازات الدراسية وتشجع بعض المدرسين أو الموظفين في الدولة على الاجازات الدراسية بالاتفاق مع ديوان الموظفين من أجل الحصول على نسبة جيدة من أعضاء هيئة التدريس الكويتية عن طريق هذا المصدر.

٣ - الدراسات العليا:

تعتبر الدراسات العليا بالجامعات هي المصدر الأساسي في تكوين أعضاء هيئة التدريس إذ من خلال هذه الدراسات حصلت الجامعة بالكويت على مجموعة من أعضاء التدريس فيها وهل بعثات الجامعة إلا دراسات عليا في جامعات خارجية؟

ورغم أن هذا ليس مجال مناقشة موضوع الدراسات العليا بالجامعة، أهدافها براجمها والنجاح في تحقيق ذلك لكنني أذكر أن الدراسات العليا قد بدأت عندنا مع بداية إنشاء الجامعة^(٨) ثم أوقفت بقرار من مجلس الجامعة ومنحت الجامعة ٢١ دكتوراه و ٢٠١ ماجستير^(٩) قبل إنشاء كلية الدراسات العليا التي أنيط بها تقييم موضوع الدراسات العليا ووضعها بشكل أفضل وأقرب لتحقيق الهدف المطلوب من إنشائها^(١٠) وأجيز للأقسام العلمية واحد بعد الآخر البدء بالدراسات العليا من جديد وهناك الآن ستة أقسام علمية في الجامعة فيها دراسات عليا إذا استعرضنا عدد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا بشكلها الجديد نجد أن نسبة المواطنين منخفضة جداً^(١١).

$$\frac{1982}{28} \\ 8$$

$$\frac{1981}{14} \\ 1$$

$$\frac{1980}{13} \\ 3$$

عدد الطلبة
عدد المواطنين

ومن هنا يتضح أن الدراسات العليا بالجامعة بشكلها الحالي لا تخدم عملية تكوين أعضاء هيئة التدريس خاصة أن الدراسات هي بحدود الماجستير ولا ينخرط بها المواطنون بنسبة جيدة لعوامل كثيرة ليس هنا وقت مناقشتها، الذي أود استنتاجه هو أن الحصول على أعضاء هيئة التدريس ليس بالسهل وأن خطط الجامعة في البعثات بالاجازات الدراسية بالدراسات العليا تستلزم إعادة النظر على ضوء التجربة والنتيجة والواقع الذي تعيشه الجامعة. فقد خسرت الجامعة مجموعة من المعيدین والمعيدات الذين لم يتمكنوا من السفر خارج الكويت لأسباب متعددة وكان بالامكان تنظيم برامج بحثية هؤلاء على مستوى الدكتوراه بالتعاون بين أقسام علمية متجانسة في كل من الكويت وأوروبا وأمريكا وغيرها.

إن قصر البعثات على أقطار معينة ليس في مصلحة الجامعة خاصة في المرحلة التي تمر بها ومن المفيد تخفيض شروط الجامعة في اختيار المعيدین والاكتفاء بما اشترطه القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ومعالجة نقاط الضعف في هؤلاء ببرامج المهمات العلمية والندوات والمؤتمرات.

أن البحث العلمي يجب أن يربط بالدراسات العليا وتأسيس الدراسات العليا بمستوى الدكتوراه يجب أن لا يأخذ من الوقت أكثر مما أخذ. أن الدراسات العليا تفقد قيمتها وأهميتها إن لم تعمل على تكوين أعضاء هيئة التدريس.

الجزء الثاني، الترقية

(أ) إجراءات الترقية وتطورها:

أوضح القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦م واللائحة التنفيذية له^(٤) أمور الترقية والتعيين بالجامعة. وفي فترة إنشاء الجامعة تمت ترقيات لأعضاء هيئة التدريس واعتبرت الخدمات الانشائية الأولى مبرراً كافياً لتكريم بعض من أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، ومنذ ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٠ كانت أمور الترقيات كلها خاضعة لللائحة ولقرارات مجلس

الجامعة المعد لها سنة ١٩٧٠ والتي بموجبها أعطى قدر كبير من الاهتمام للبحث العلمي ونشاط عضو هيئة التدريس في ذلك. وفي ظل هذا رقى مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لأنهم قد نشروا قدراً من الأبحاث مقبولاً ومحكماً في مجالات تخصصهم. ثم جاءت اللائحة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠ التي أعطت اهتماماً للبحث العلمي وللتدريس وللخدمات التي يزجها عضو هيئة التدريس سواء للجامعة أو لغيرها من مؤسسات المجتمع ولعل من المفيد أن نتناول بعضاً من هذه اللائحة الجديدة وأثرها على المسيرة الجامعية حيث أن التطرق إلى اللائحة القديمة لم يعد يفيد شيئاً إلا اللهم إذا أريد معرفة التغيرات التي طرأت على اللائحة القديمة أو التبدلات التي استجذت في اللائحة الجديدة وليس هذا هو غرضنا. لكننا نحرص على تبيان أثر هذه القرارات على المسيرة الجامعية ونجاح هذه القرارات في تحقيق أهداف الجامعة. لقد تناول الباب الثاني من اللائحة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠ ترقية أعضاء هيئة التدريس وفصلها بتسعة مواد هي^(٥):

مادة (٨): يتقدم عضو هيئة التدريس الراغب في الترقية بطلب إلى رئيس القسم مشفوعاً بملخص كامل لسجله الأكاديمي متضمناً نشاطه التدريسي وإنجازاته العلمية وأنشطته الأخرى بالقسم والكلية وأوجه مشاركته في خدمة الجامعة والمجتمع.

مادة (٩): تتم ترقية أعضاء هيئة التدريس وفق معايير أساسية ثلاثة هي «الإنتاج العلمي ومستوى التدريس والمشاركة في أعمال اللجان والتطور في القسم والكلية والمساهمة في خدمة الجامعة والمجتمع».

مادة (١٠): تتولى النظر في طلب الترقية لجنة في القسم العلمي يشكلها عميد الكلية سنوياً برئاسة رئيس القسم إن كان من الأساتذة وإلا اختارت اللجنة رئيسها من بين الأساتذة من أعضائها. ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة، ولعميد الكلية أن يختار واحداً منهم من خارج القسم.

مادة (١١): تقوم لجنة القسم بإجراء تقييم أولي لطلب الترقية، يتم فيه الاطلاع الوافي على ملف المتقدم، والتقدير الإجمالي لمؤهلاته على ضوء المعايير الأساسية للترقية، ويجوز للجنة في ضوء هذا التقييم أن تقدم توصية مسببة بعدم المضي في نظر طلب الترقية، وإلا فتتابع اللجنة عملها توصلاً إلى وضع تقريرها النهائي.

وتستند اللجنة في تقييمها للإنتاج العلمي للمرشح إلى رأي ثلاثة من الأساتذة المتخصصين على أن يكون اثنان منهم على الأقل من خارج الجامعة ويتم اختيارهم بقرار من عميد الكلية بناء على توصية اللجنة وبالتشاور مع اللجنة الدائمة للتعيينات والترقيات بالكلية.

مادة (١٢): ترفع لجنة القسم تقريراً مفصلاً بتوصيتها إلى عميد الكلية الذي يحيله بدوره إلى لجنة التعيين والترقية بالكلية المشار إليها في المادة الرابعة. وتصدر اللجنة قرارها بواحد من الأمور التالية:

(أ) الموافقة على الترقية.

(ب) إعادة طلب الترقية إلى لجنة الترقية بالقسم العلمي المختص بتقديم بيانات إضافية عن المرشح أو إجراء عمليات تقييم إضافية.

(ج) عدم الموافقة على طلب الترقية مع إعادته للقسم المختص وإخطار مساعد المدير للشؤون العلمية بقرار الرفض عن طريق عميد الكلية.

مادة (١٣): يرفع عميد الكلية توصية اللجنة الدائمة بالموافقة على الترقية إلى مدير الجامعة بعد اعتمادها من مجلس الكلية.

مادة (١٤): يحيل مدير الجامعة توصية الكلية بالترقية إلى اللجنة الاستشارية الدائمة للتعيينات والترقيات في الجامعة للاستئناس برأيها قبل رفع توصياته النهائية بشأن الترقية لمجلس الجامعة.

مادة (١٥): إذا رفض طلب الترقية في أي من المراحل المقترحة وجب إخطار العضو كتابة بأسباب الرفض وفي هذه الحالة لا يجوز له أن يتقدم للترقية من جديد قبل مرور سنة من تاريخ تقديم طلبه. السابق للترقية.

مادة (١٦): تحاط جميع المداوالات والتقارير الخاصة بالترقيات بإطار من السرية التامة ولا يجوز أن يشارك في تقييم المرشح ومدى صلاحيته واتخاذ القرارات المتعلقة بترقيته إلا من تعلقوا إليهم العلمية على لقب المرشح.

إن تشكيل الهيئة التدريسية بجامعة الكويت حالياً كما ذكرت في موضوع التعيين

هي:

- هيئة تدريسية كويتية بواقع ٢٥ ٪.
- هيئة تدريسية متعاقدين ومعارين بواقع ٧٥ ٪.

١ — الهيئة التدريسية الكويتية:

أشرنا في موضوع التعيين الجزء الأول من هذه الدراسة أن الجامعة بدأت بإرسال البعثات وكذلك بالدراسات العليا منذ أنشأتها وقد توافدت أولى نتائج البعثات سنة ١٩٧٠م وازدادت الهيئة التدريسية الكويتية سنة بعد أخرى إلى أن أصبحت اليوم بحدود (١٨٥) عضواً. هذه الهيئة التدريسية الكويتية هي من خريجي جامعات محترمة ومرموقة ونتاج مدارس فكرية مشهورة في أوروبا وأمريكا ولكن مما يؤلم الإنسان أن تتعثر هذه الكفاءات ويفتر حماسها وتكثر مشاكلها مما يعوق عملها وإنتاجها.

جدول رقم (٦)

بيان بالنسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الكويتيين
خلال الأعوام ٦٦/٦٧ — ٨١/١٩٨٢م^(١٧)

السنة	عدد أعضاء هيئة التدريس	أستاذ (٪)	أستاذ مساعد (٪)	مدرس (٪)
١٩٦٧/٦٦				
١٩٦٨/٦٧				
١٩٦٩/٦٨				
١٩٧٠/٦٩				
١٩٧١/٧٠	٥			٪ ١٠٠
١٩٧٢/٧١	٦			٪ ١٠٠
١٩٧٣/٧٢	١١		٪ ١٨	٪ ٨٢
١٩٧٤/٧٣	٢٣		٪ ١٣	٪ ٨٧
١٩٧٥/٧٤	٣١	٪ ٣	٪ ١٣	٪ ٨٤
١٩٧٦/٧٥	٤٣	٪ ٥	٪ ١٤	٪ ٨١
١٩٧٧/٧٦	٥٤	٪ ٦	٪ ١٣	٪ ٨١
١٩٧٨/٧٧	٦٩	٪ ٤	٪ ١٢	٪ ٨٤
١٩٧٩/٧٨	٨٩	٪ ٥	٪ ١٢	٪ ٨٣
١٩٨٠/٧٩	١١٤	٪ ٤	٪ ١١	٪ ٨٥
١٩٨١/٨٠	١٤٦	٪ ٣	٪ ١٤	٪ ٨٣
١٩٨٢/٨١	١٦٩	٪ ٤	٪ ١٣	٪ ٨٣

٢ - الدرجات العلمية:

إذا أمعنا النظر في النسب المثوية للدرجات العلمية للهيئة التدريسية الكويتية كما في الجدول رقم (٦) فإننا نجد أغلبية الهيئة التدريسية الكويتية هم بوظيفة مدرس، وإذا كان هذا الوضع مقبولاً في السنوات العشر الأولى من بدء إنشاء الجامعة لأن الجامعة قد بدأت ولم يكن هناك عضو واحد من أعضاء هيئة التدريس الكويتيتين وأن الهيئة التدريسية الكويتية بدأت تتوافد ابتداءً من العام الجامعي ١٩٧١/٧٠م فإن الوضع الحالي غير سليم من الناحية العلمية وضار بمستقبل الجامعة فليس في الهيئة التدريسية اليوم إلا نسبة (٤٪) أساتذة و(١٣٪) أساتذة مساعدين أما الأغلبية (٨٣٪) فهم مدرسون هذه التركيبة من النسب المثوية للدرجات العلمية في الهيئة التدريسية الكويتية ضارة لمستقبل هذه الهيئة وهي بالتأكيد ستؤخر إرساء بعض الأعراف الجامعية والعلاقات في العمل الجامعي. إن هذه المشكلة يمكن أن ينظر لها بشكل آخر.

فإذا استعرضنا الهيئة التدريسية الكويتية بالأعداد نجد أن هناك نسبة كبيرة ممن يستحقون الترقية لم يتقدموا لطلب هذه الترقية وإن هذه النسبة تزداد سنة بعد أخرى. وهذه برأيي خسارة للجامعة وللبلد وتؤخر في عملية الاستكمال العلمي للهيكل التعليمي بالجامعة. فمثلاً لو أخذنا أعضاء هيئة التدريس الكويتية المدرسين في العام الجامعي ١٩٧٧/٧٦م فهو (٥٤) مدرس كما في الجدول رقم (٧) هؤلاء المدرسون يفترض أن يكونوا في العام الجامعي ١٩٨٢/٨١م قد أكملوا المدة اللازمة في وظيفة مدرس ويستطيعون أن يتقدموا للترقية للوظيفة الأعلى وهو أستاذ مساعد لكن الواقع غير ذلك ففي العام الجامعي ١٩٨٢/٨١م لم يحصل على الترقية من هؤلاء الأربعة والخمسين (٥٤) مدرس إلا نسبة بسيطة أصبحوا أساتذة مساعدين أما الباقي فظلوا بوظيفة مدرس. هذه الحالة متكررة باستمرار ويمكن ملاحظتها في جميع السنوات الدراسية وتشكل مؤشراً خطيراً لمستقبل الهيئة التدريسية الكويتية.

لنَر ما هي أسباب ذلك الاختفاق؟

لائحة الترقيات رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠م كما وردت موادها تشترط لمن يطلب الترقية أن يبرز في أحد ثلاثة ميادين وأن يكون له دور في الميادين الآخرين. هذه الميادين الثلاثة كما ذكرت هي:

١ - البحث العلمي.

جدول رقم (٧)
الهيئة التدريسية الكويتية للأعوام ٦٦/٦٧ - ١٩٨٣/٨٢ م^(١٧) بالأعداد

السنة	عدد أعضاء هيئة التدريس	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس
١٩٦٧/٦٦				
١٩٦٨/٦٧				
١٩٦٩/٦٨				
١٩٧٠/٦٩				
١٩٧١/٧٠	٥	—	—	٥
١٩٧٢/٧١	٦	—	—	٦
١٩٧٣/٧٢	١١	—	٢	٩
١٩٧٤/٧٣	٢٣	—	٣	٢٠
١٩٧٥/٧٤	٣١	١	٤	٢٦
١٩٧٦/٧٥	٤٣	٢	٦	٣٥
١٩٧٧/٧٦	٥٤	٣	٧	٤٤
١٩٧٨/٧٧	٦٩	٣	٨	٥٨
١٩٧٩/٧٨	٨٩	٤	١١	٧٤
١٩٨٠/٧٩	١١٤	٤	١٣	٩٧
١٩٨١/٨٠	١٤٦	٤	٢١	١٢١
١٩٨٢/٨١	١٦٩	٦	٢٢	١٤١
١٩٨٣/٨٢	١٨٥			

٢ - التدريس.

٣ - خدمة الجامعة والمجتمع.

إن معظم الهيئة التدريسية يتوافر لها التدريس ويستطيع كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أن يكسب هذا الشرط المطلوب للترقية بتدريسه مقررات علمية لمدة معينة حددتها اللائحة. لكن بعضاً من أعضاء هيئة التدريس يخفق في تحقيق قدر معقول في ميدان البحث وخدمة المجتمع. وهنا دور ومسؤولية الإدارة الجامعية.

لماذا هذا الإخفاق في النشاط البحثي أو في ميدان الخدمات العامة: مطلوب من الإدارة العليا أن تفتش عن كل الأسباب التي تعرقل النهوض بالمستوى البحثي والإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس. وأن نضع الحلول لذلك في جميع الوسائل المتاحة وأن

تراجع النتائج مرة بعد أخرى من أجل علاج هذه السلبية في الاستثمار البشري بالهيئة التدريسية الكويتية.

إن ندوة خاصة تعقد لهذا الغرض وأقصد تعقد لدراسة تأخر نمو الهيئة التدريسية الكويتية باعتقادي أمر ملح لأن هذه الهيئة سيكون لها دور مباشر وغير مباشر في كثير من القضايا الجامعية والمسيرة العلمية بالكويت. إن ندوة من هذا القبيل تستلزم تحضيراً جيداً ومسحاً شاملاً لأفراد هذه الهيئة ومناقشتهم أفراداً وجماعات والتعرف على كثير من المشاكل التي تواجههم. وربما يكون مفيداً أن يلزم أعضاء هيئة التدريس الذين يتأخرون في ترقيةهم بالسفر مرات في برنامج المهمات العلمية لمراكز متقدمة ومنشطة بغرض إبقاء نشاطهم البحثي واستمراره.

إن دراسة أحوال الهيئة التدريسية الكويتية من جميع الوجوه المعاشية والوظيفية وإيجاد الحوافز كذلك أمر ضروري وإلا فإن هجرة من الجامعة لغيرها ستحصل كذلك بالجامعة وسيكون المهاجرون هم بناء الجامعة وأملها، وأخطر من ذلك أن تحصل هجرة في نفوس هؤلاء الأوائل من العلم والكتاب والبحث. ويكتفوا بالعمل الروتيني الممل. إن جامعة الكويت ليست وحدها التي تعاني من هذه المشكلة ولكن معظم الجامعات في منطقة الخليج. وعلاج ظاهرة من هذا القبيل يجب أن يتعدى الأساليب العادية في المواجهة. إن خطط الجامعة ومستقبلها وقيادتها الفكرية وقيامها بدورها بصورة بارزة وجيدة سيتوقف إلى حد كبير على حل لهذه المشكلة والتغلب عليها.

أما عن الخدمات العامة فأنصح أخواني وأخواتي أن لا ينتظروا أن يتقدم الناس بطلب المشورة منهم أو أن تتقدم الحكومة أو الشركات وتسعى إليهم لا ينتظروا ذلك بل عليهم أن يطرحوا أنفسهم على المجتمع وأن يطرحوا ما عندهم من رأي وفكر وتجربة فالبلاد والحكومة والشعب بحاجة إلى الرأي العلمي الناصح لدينا المشاكل في كل ميدان من ميادين الحياة. كلها تطلب الرأي العلمي الذي يعجن المصلحة الوطنية والمرحلة والأمال والأهداف معاً. وحينئذ سيجد هؤلاء أنهم يساهمون في خدمة المجتمع بصورة مرضية.

(ب) الهيئة التدريسية متعاقدين ومعارين:

أشرت في موضوع أعضاء هيئة التدريس «الجزء الأول من هذه الدراسة أن الجامعة أخذت بنظام الإعلان والمقابلة والمسابقة في تعيين أعضاء هيئة التدريس منذ عدة سنوات

بحيث أن طلبات المتقدمين تصنف وترتب حسب الكفاءة العلمية والإنتاج العلمي والخبرة. وعن طريق هذا الأسلوب تم تعيين كثير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. فإذاً والحالة هذه يتوقع أن يتقدم الكثير بطلب الترقية لأنهم يجدون في أنفسهم الأحقية في ذلك وأن شروط اللائحة تنطبق عليهم. وليس أمام الجامعة إلا ترقية هؤلاء. وقد يترتب على ذلك تغيير بشكل الهيكل التدريسي في الأقسام العلمية ولكن ذلك أمر لا حيلة للجامعة فيه ولا يمكن تجنبه. أضف لذلك ما المانع أن يرقى من يستحق؟ وليس هناك ما يضر في أن تكون جامعة الكويت أرحب وأرحم على عضو هيئة التدريس من نظيراتها؟

إن مما يلاحظه أي متابع لشؤون أعضاء هيئة التدريس في الوطن العربي أن هذه الهيئة تشكو من الشكوى في أن عضو هيئة التدريس لم يأخذ مكانه الطبيعي أو حقوقه كاملة. وباعتقادي أن ترقية من يستحق ومن تنطبق عليه اللائحة بالجامعة معاراً كان أو متعاقداً يعكس صورة مشرقة ومتقدمة للجامعة الكويت ومعاملة أعضاء هيئة التدريس فيها.

إذا كانت شروط الترقية قليلة فيمكن زيادتها لكن ليس الهدف ذلك فالترقية هي عنوان لجهد وعمل وتميز من أعضاء هيئة التدريس بجامعة معينة وفي ظروف معينة.

ولن تستفيد الجامعة أو البلاد شيئاً في تضيق إجراءات الترقية ووضع شروط قاسية حولها لأن ذلك سيعود بالضرر على مسيرتنا العلمية. إنني لا أقصد أن يفتح الباب على مصراعيه بلا حدود ولا قيود على الترقية لكني أرى أن اللائحة بشكلها الحالي وفي الاطار العام جيدة للمرحلة الحالية وتحقق قدراً لا بأس به من تنظيم العملية وضبطها.

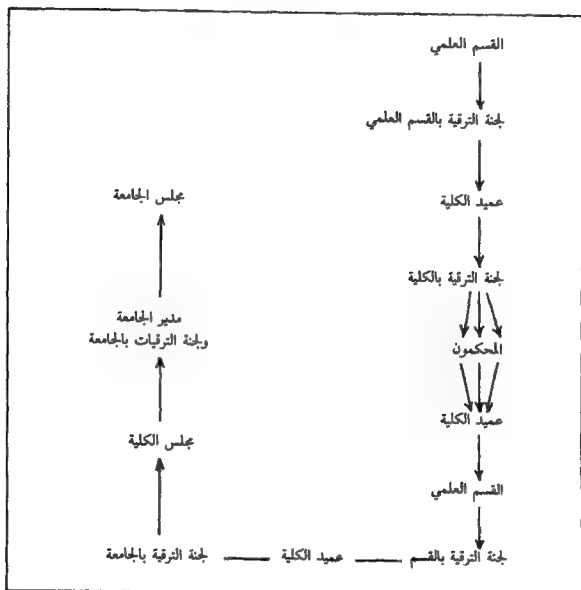
(ج) رحلة الترقية:

اللائحة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠م لم تحدد الوقت الذي تستغرقه إجراءات الترقية. فالترقية تأخذ رحلة طويلة تتجاوز في بعض الأحيان سنة دراسية (انظر الرسم المرفق) هذه الرحلة تبدأ منذ تقديم عضو هيئة التدريس أوراقه للقسم العلمي وينتهي بمجلس الجامعة وتغر بعدة محطات مثل لجنة الكلية.

ومجلس الكلية ولجنة الجامعة، ومن الممكن أن تتوقف في أي محطة من محطاتها الكثير كما في الرسم المرفق، وليس أمام عضو هيئة التدريس إلا الانتظار وأعتقد أن هناك مجالاً في تحديد الوقت الذي توضع فيه أوراق عضو هيئة التدريس المتقدم للترقية عند رئيس

القسم أو لجنة القسم أو عميد الكلية أو أي محطة من محطات رحلة الترقية كما هو موضح بالرسم المرفق، لا بد من تحديد الوقت لتكون في وضع أفضل.

رسم توضيحي (٥)
رحلة الترقية



(د) الدرجات العلمية للهيئة التدريسية بالجامعة منذ إنشائها:

أن تطبق لوائح الترقية القديمة منها والجديدة قد انعكس على شكل الهيئة التدريسية بالجامعة منذ نشأتها إلى اليوم.

جدول رقم (٨)
بيان بالنسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة
خلال الأعوام من ٦٧/٦٦ - ١٩٨٢/٨١^(٥)

السنة	عدد أعضاء هيئة التدريس	أستاذ (%)	أستاذ مساعد (%)	مدرس (%)
١٩٦٧/٦٦	٣١	٥٨%	١٣%	٢٩%
١٩٦٨/٦٧	٧٢	٤٧%	٢٢%	٣١%
١٩٦٩/٦٨	١١٩	٤٩%	٢٥%	٢٦%
١٩٧٠/٦٩	١٥٨	٥١%	٣١%	١٨%
١٩٧١/٧٠	١٧٥	٤٥%	٣٩%	٢٥%
١٩٧٢/٧١	١٨٩	٣٦%	٣٩%	٢٥%
١٩٧٣/٧٢	٢١١	٣٧%	٣٨%	٢٥%
١٩٧٤/٧٣	٢٤٤	٣٦%	٣٥%	٢٩%
١٩٧٥/٧٤	٢٨٩	٣٦%	٣٣%	٣١%
١٩٧٦/٧٥	٣٤١	٣٤%	٣٢%	٣٤%
١٩٧٧/٧٦	٤٠٥	٣٢%	٣٢%	٣٦%
١٩٧٨/٧٧	٤٤٧	٣١%	٢٨%	٤١%
١٩٧٩/٧٨	٥١٤	٣٠%	٢٩%	٤١%
١٩٨٠/٧٩	٥٨٤	٢٨%	٢٨%	٤٤%
١٩٨١/٨٠	٦٠٨	٢٦%	٣٠%	٤٤%
١٩٨٢/٨١	٦٧١	٢٦%	٢٨%	٤٦%

إن الصورة العامة للهيئة التدريسية اليوم هي صورة جيدة ونسبة الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين هي نسبة جيدة كما في الجدول رقم (٣) وأن الهيكل العلمي العام بالجامعة هيكل جيد من حيث التناسق بين المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة.

إنني أعتقد أن تواجد مجموعة كبيرة من الأساتذة في الجامعة هو مدعاة للفخر وللنضج وإلى كثرة التجربة. أليس ذلك يساعد على تأهيل الهيئة التدريسية الكويتية ويساعد في دفعها للأمام، إن هذا الوضع قد يدفع الجامعة أشواطاً كبيرة في النهضة العلمية وعلى الذين يفكرون في تشديد شروط الترقّيات أن يتأملوا كثيراً وأن يدركوا أن حالتنا إن لم يكن أفضل ممن حولنا فهو ليس بأقل ممن حولنا في الجامعات العربية أو المجاورة.

وفي الختام فإنني أنهي هذا الجزء من الدراسة بالتذكير بأن الجامعات لا تعرف ببياناتها وقوانينها وإداريتها ولكن الجامعات تعرف بعلمائها. . بباحثيها. . بأساتذتها. إذا أريد لهذه الجامعة أن تنهض وهي بالتأكيد تملك إمكانيات النهوض، فيجب أن يكون التوجه فيها للإنسان في داخل الجامعة - إلى عضو هيئة التدريس فيها - إذا أريد للجامعة أن تنهض فعلى إدارة الجامعة أن تفتش كيف ينهض عضو هيئة التدريس بصورة أفضل. الجامعة ليست كمؤسسات الدولة الأخرى حيث المسؤول هو الأساس فيها فحركة الإدارة الجامعية إن لم تصاحبها حركة في الهيئة التدريسية فهي حركة لا قيمة لها ولا دفع منها أو نمو من ورائها.

المراجع

- (١) إدارة المعلومات - قسم الإحصاء: إحصائيات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من ١٩٦٦م - ١٩٨١م.
- (٢) إدارة المعلومات - قسم الإحصاء: إحصائيات جنسيات هيئة التدريس من ١٩٦٦م - ١٩٨١م.
- (٣) القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦م في شأن تنظيم التعليم العالي بدولة الكويت.
- (٤) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦م، وقرار مجلس الجامعة في شأن القواعد المنظمة بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٠م لتعيينات وترقيات هيئة التدريس بالجامعة.
- (٥) لائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس رقم (١٧) بتاريخ ١٥/١/١٩٨٠م.
- (٦) إدارة الشؤون الإدارية بجامعة الكويت.
- (٧) إدارة البعثات بجامعة الكويت خطة البعثات في الجامعة.
- (٨) الدراسات العليا بجامعة الكويت. سياسات وقرارات.
- (٩) إدارة المعلومات مكتب الخريجين. خريجوا الدراسات العليا بالجامعة.
- (١٠) كلية الدراسات العليا. التقرير النهائي عن النشاطات والانجازات خلال مرحلة التأسيس مايو ١٩٧٩م.
- (١١) كلية الدراسات العليا. إعداد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٢.
- (١٢) إدارة المعلومات وقسم الإحصاء جامعة الكويت، إحصاءات النسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس الكويتية. ١٩٧٠م - ١٩٨٠م.
- (١٣) إدارة المعلومات. قسم الإحصاء. جامعة الكويت، إحصاءات الدرجات العلمية للهيئة التدريسية الكويتية. ١٩٧٠م - ١٩٨١م.
- (١٤) إدارة المعلومات. قسم الإحصاء. جامعة الكويت، إحصاءات النسب المئوية للدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت. ١٩٦٦م - ١٩٨٢م.



ندوة العدد

استمراراً في سياسة التطوير التي انتهجتها «مجلة العلوم الاجتماعية»، نتابع في هذا العدد نشر الندوات المختلفة التي تعالج قضايا العلوم الاجتماعية. وتناقش ندوتنا في هذا العدد موضوع:

التراث الاجتماعي وأثره في تطور المجتمع

وقد نظم الندوة وحررها أحمد ظاهر من جامعة اليرموك وشارك فيها كل من:

- ١ - كمال أبو ديب، أستاذ اللغة العربية وآدابها في جامعة اليرموك.
- ٢ - عادل ظاهر، أستاذ الفلسفة في الجامعة الأردنية.
- ٣ - علي الزغل: رئيس دائرة العلوم الإنسانية وأستاذ علم الاجتماع، في جامعة اليرموك.
- ٤ - نظام المباسي، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة اليرموك.

التراث الاجتماعي وأثره في تطور المجتمع

تنظيم وتحرير: أحمد ظاهر
دائرة العلوم السياسية / جامعة اليرموك

□ **أحمد ظاهر:** موضوع الندوة هو أثر التراث في تقدم أو تأخر المجتمعات، سنحاول في هذا الوقت أن نركز على التراث بشكل عام في المجتمعات النامية بوجه عام وعلى مجتمعات العالم العربي بوجه خاص.

حتى نبدأ قضية التراث بشكل عام يحضر لي هنا كتيب للأخ الدكتور عادل ظاهر بعنوان: (Arab Intellectual Thoughts)، المنشور عام ١٩٦٩ حيث جاء فيه ما فحواه وكان ذلك في معرض حديثه عن الهزيمة التي لحقت بالعرب سنة ١٩٦٧ إذ عزا فشل العرب في حرب ١٩٦٧ إلى التراث العربي، أي أن الهزيمة لم تكن نتيجة نوع الأسلحة التي استعملها العربي ولكنها كانت، أي الهزيمة، نتيجة التراث العربي الشامل بوجه عام، ويقول الدكتور ظاهر في وصفه للدول النامية بشكل عام أنها تعاني من مشكلة ثقافية بحتة، فهي تعاني من مشكلة الازدواجية، إنها، أي الدول النامية، حبيسة تراث قديم وفي الوقت نفسه تحاول أن تلحق بركب حضارة القرن العشرين.

وسؤالي الآن للدكتور عادل ظاهر إن كان ممكناً أن يلقي لنا بعض الضوء على حقيقة هذه العبارة والنقاش مفتوح للجميع.

□ **عادل ظاهر:** في الواقع فوجئت بالسؤال، نحن نتكلم عن كتاب نشر سنة ١٩٦٩، ولكن الذي أرجحه هو أنني قلت هذا الكلام في معرض مناقشتي لأفكار تديم البيطار وصديق جلال العظم. المشكلة الأساسية في الموضوع بالنسبة لعلاقة الإنسان العربي بالتراث هي مشكلة مثلثة الأضلاع:

أولاً: لم يجد تحديد التراث الذي يفترض بنا أن نرتبط به، قد يكون التراث شيئاً مرتبطاً بمرحلة تاريخية معينة أم الماضي ككل، ونقصد تراثنا كمسلمين وتراثنا كعرب، هل نقصد بالتراث

شيئاً سابقاً على الإسلام أو تقصد التراث العربي الإسلامي. بالإضافة إلى التراث السابق على الإسلام. هذه هي المشكلة الأولى في تحديد التراث السابق عند التكلم على أهمية العودة إلى القرآن وأهمية الارتباط به، ما الذي نعنيه بالتراث؟

ثانياً: على افتراض أننا تحدثنا هذا التراث والسؤال الآن أي مرحلة من مراحل التاريخ يفترض فينا أن نعود إليها، الكلام الذي استشهدت به في البداية جاء في معرض مناقشتي لسؤال متعلق بضرورة العودة إلى الماضي، فالمرحلة التي نحب مناقشتها هي المتعلقة بالمرحلة التي يفترض أن ترتبط بها، أي مرحلة؟ مثلاً إذا حددنا التراث أنه تراثنا بوضعنا عرب، عندها أتكلم عن العودة إلى التراث والارتباط بالماضي هل نختار الجاهلية مثلاً، أم نختار ما بعد الجاهلية؟ وما هي المعايير التي يفترض أن نستعملها لنقرر ما الذي يجب أن نعود إليه في هذا التراث.

□ أحمد ظاهر: أحب اشتراك الإخوان في التعليق على هذا الموضوع:

□ علي الزغل: إن الحديث ذو شجون، وقد أثار بعض الأفكار بذهني وإن لم أجد وقتاً في البداية لطرح هذه النقطة بالذات. يبدو لي أن الاتفاق على بعض النقاط الأساسية في بداية الحديث يساعدنا، فانا أنطلق من مفهوم التراث كما تفضل الدكتور عادل، إن التراث مرادف للحضارة وكثير من علماء الاجتماع والحضاريين يعرفون الحضارة بأقصر تعريف (Culture) وأنا أفضل هذا النهج ويروا أن تعريف (Culture) هو (Social Heritage) تعريف آخر لشيخ الأنثروبولوجيين الانجليز السيد «إدوارد تيلر» يرى أن الحضارة بمعنى التراث الاجتماعي، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة، والمعتقدات والعادات والقوانين وكل ما يكتبه الفرد بصفته عضواً في المجتمع، أتأمل أن يلقي الإطار البسيط هذا نظرة على ما نقول عن التراث، لكل جماعة أو أمة تراث أو حضارة، كل جماعة أو أمة لهم حضارة ونحن كعرب ومسلمين لنا حضارة.

النقطة الثانية وقد لا أتنق مع الدكتور عادل ظاهر، بأن التراث هو الماضي وإنما يشمل الماضي والحاضر وتطلعنا إلى المستقبل أيضاً، إن أفكارنا التي نريدها للمستقبل جزء أساسي من تراثنا. أي المراحل نريد؟ أنا أتصور أن الحضارة العربية الإسلامية هي حضارة تراكمية فيها نوع من الاستمرارية، فما كان بالعصر الأموي أو العباسي فيها عناصر كثيرة خاصة بما قبل الإسلام، خاصة مرحلة الجاهلية، طبيعي الإسلام كان عنصراً أساسياً في الحضارة العربية الإسلامية فقد أثر بالعلوم والتكنولوجيا إلى غير ذلك من الأمور فهذا يعني أن حديثنا عن التراث ينطبق على الحضارة العربية الإسلامية، بمجمل عصورها بعد مجيء الإسلام إلى اليوم.

□ أحمد ظاهر: نحن تقريباً شبه متفقين على أن العناصر الجيدة في الحضارة لأبد من إبقائها لأنها سوف تفرض وجودها علينا سواء رضينا أم أبينا، أريد أن أبدأ الآن بتفصيل مثل هذه

العناصر، بعض العناصر يصفها بعض المفكرين بأنها سيئة، فلو نظرنا مثلاً إلى موضوع الشخصية العربية التي تعرض لها صادق جلال العظم في كتابه «النقد الذاتي بعد الهزيمة» إذ يصفها بأنها شخصية «فهلوية» وهي تلك الشخصية التي نجح إنجاز الأعمال بسهولة ودون تعب، ولكن إذا وجد أن هذا العمل صعب التحقيق فإن هناك مبرراً لعدم لزوم القيام بمثل هذا العمل، تماماً مثل التعلب الذي ادعى أن العنب مر بعد أن لم يستطع الحصول عليه. بالنسبة لصديق جلال العظم يقول عن الشخصية العربية: «بناء على ذلك فإن التغير يكون صعباً، وأن الفرد العربي، بناء على مثل هذه الشخصية الفهلوية، لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية، ويضيف العظم أيضاً أنه حتى الثوريين أو الحركات الثورية إذا أرادت أن تتطور أو تتغير في داخل المجتمع فلا بد لها أن تغير من خلال إطار الشخصية الفهلوية وبالتالي فالتغير يكون صعباً جداً أو التغير نفسه إن حصل فلا يكون إلا تغييراً إلى الأسوأ.

□ نظام: في اعتقادي، كان بودي أن أتكلم عن تاريخ الاهتمام بهذا التراث ويبدو في الحقيقة أنه بدأ في العصر الحديث وامتد إلى منتصف القرن الماضي وذلك كرد فعل على قوة التغلغل الأوروبي في المنطقة العربية في الدولة العثمانية. من هذا المنطلق بدأت الكثير من الشخصيات العربية وبمعنى آخر، المتعلمين العرب بمحاولة الاهتمام بالتراث العربي، باللغة العربية بالتاريخ العربي... إلخ، وذلك من أجل أن يكون لهم خلفية يتكئون عليها من أجل الدفاع عن أنفسهم أمام هذه الغزوة الأوروبية، ولكنه إذا أردت أن أعود بتاريخنا، فحملة نابليون على مصر كانت هي الصدمة الأولى التي أدت إلى بدء اهتمامنا بهذا التراث، وهذه الضرورة جاءت من خلال ما أتى به محمد علي باشا من مكتسبات، من علوم جديدة، فالصدمة هي التفكير لدى العرب في أنهم تمردوا أن الخليفة العثماني هو كل شيء وهذا الخليفة يستطيع الانتصار على كل دولة معادية ويستطيع الدفاع عن الدولة الإسلامية لأننا مسلمون ولا بد أن نتنصر، وعندما راوا نابليون يقتحم مصر، استطاع دخول فلسطين نتيجة لمساعدة الأسطول الإنجليزي، أصيب المسلمون بصدمة، أدت إلى محمد علي باشا أن يطور مصر وينشئ منها مصر الحديثة، أرسل بعثات علمية للخارج من أجل أن تتعلم مبدأ هذه البعثات، تحاول النقل عن الغرب، وهدفها أن تأخذ من الغرب ما هو مفيد من أجل أن تتقدم.

ورأينا نفس الاتجاه في سوريا وفلسطين ولبنان فقد اهتم اليازجي والبستاني بإحياء التراث من أجل درء الهجمة الغربية، فبدأوا بعملية نقل الكتب وتدوين اللغة العربية أو إعادة إحيائها ومن هذا المنطلق بدأ إذا التراث. والاهتمام في التراث عندنا من أجل درء هذه الهجمة والتغلغل الأوروبي في المنطقة العربية، ومن هنا في رأيي عملية بداية اهتمامنا بالتراث والتي يسمونها عصر النهضة في القرن الماضي كان نتيجة لردة فعل إما أن نقبل من التراث ما هو جيد من أجل أن نقوي شعورنا

ونأخذ، ومعنى هذا أننا سنقول هكذا كنا، ومعنى أننا فشلنا اليوم فذلك يغطي فشلنا اليوم، أي عملية فشلنا سوف يغطيها أننا كنا في يوم أقيامه وسوف نمود كذلك.

□ أحمد ظاهر: إنك تميل في إحياء التراث إلى إحياء الفكر العربي الذي بدأ في القرن التاسع عشر كردة فعل للسياسة العثمانية.

□ نظام: نعم لأن الفكر هو عصارة للإنتاج الحضاري لأنه يتطور سلباً وإيجاباً مع الإبداع الحضاري. أمة بقيت تحت الحكم العثماني أربعة قرون لم تبتدع شيئاً فالطبعي هنا هو نوم حضارتها. ومن هذا المنطلق نحاول إعادة الإحياء بمزجاً بنقل الكثير من المؤلفات الغربية إلى العربي، ومحاولة إعادة إحيائها ولكن بأساليب جديدة. ويؤكد ذلك ظهور الحركات الكثيرة خلال القرن التاسع عشر سواء كانت حركات إسلامية كالحركة الوهابية أو غيرها، وجميعها نادى بالعودة إلى الماضي مستبضة هذه الأمة العربية التي كانت قوية أن تعود إلى قوتها مرة أخرى، أي محاولة إحياء تراثها من أجل تقوية الذات. والذي أحب أن أركز عليه هنا هو عدم انتقاء التراث لأنه لا ينتقى، بل يجب أن تلتزم فيه سواء سلباً أم إيجاباً. أما الآن كيف نعالج هذا التراث فنأخذ الأشياء الإيجابية من أجل أن نطورها والأشياء السلبية حتى نعرف كيف حصلت محاولة تجنبها مستقبلاً.

□ عادل ظاهر: هناك عدة مشكلات، المشكلة الأولى تتعلق بما يعنيه إحياء التراث إذا كان ما يعنيه هذا الكشف، إذاً في نهاية المطاف ما نطلبه من العودة إلى التراث بمعنى وعي التراث، أو الماضي، هنا أتكلم عن الماضي وهنا أذكر أن نقطة الدكتور علي وجهة أن التراث ليس ما نعرفه أنه الماضي وحسب إذ أن الحاضر جزء من التراث الذي سنخلفه لأبنائنا في المستقبل لذلك نحن معنيون هنا بخلافتنا التراث الماضي. هنا نريد أن نفهم هذا التراث، أن نفهم من نحن؟ أن نعرف لماذا نحن؟ لأننا من خلال هذه المعرفة نستطيع أن نعرف لماذا آل مصيرنا إلى ما هو عليه. ؟ نكون في وضع أفضل لفهم وبناء المستقبل، هذا أمر مسلم به، أما إذا كانت عملية إحياء التراث تستهدف إعادة صلتنا بالماضي التفكير والقيم التي سادت بالماضي وهذه المشكلة خطيرة تعود بنا إلى مسألة الازدواجية التي بدأت بها.

□ أحمد ظاهر: في الواقع كنت أريد أن أسأل.. ولكنك أجبت على سؤالني إذ لو كنا نعيش في قلبية، ولا زلنا إلى حد ما، ولكن ما يبعثنا هو تخفيف حدة القلبية لأنها جزء من التراث فهل نستمر فيها أو نحاول القضاء عليها؟ ولكنك أجبت في الواقع على السؤال.

□ الزغل: المسألة التي أثارها الدكتور كمال مسألة هامة جداً، نحن طبعاً في حاضرتنا متأثر بالماضي والحاضر، والكلام عن التراث للماضي وكأنه شيء منفصل عنا هو كلام لا معنى له، لأننا

نحن وَرَثَةُ هذا التراث، نعيشه، نفكر ضمن ما فيه، ونتصرف من ضمن مقولاته ووسط قواعده، فإن الماضي يتقاطع مع الحاضر بهذا المعنى، إلا أن هناك أمرين يجب التنبيه إليهما: الأول: أن هناك عناصر مما توارثناها مهددة، بسبب عامل انخراطنا في عملية التحديث، أقصد اتصالنا بالعالم الحديث، ودخولنا هذا العالم، لا بد لعناصر توارثناها من الماضي أن تصبح مهددة بالانقراض، المسألة الثانية أن هناك عناصر في ماضينا انقطعت صلتنا بها، ومع أن هناك عناصر ما زالت مستمرة في حاضرننا إلا أن استمرارها مهدد بسبب انخراطنا في عملية التحديث، إشكالية العلاقة تنشأ بالنسبة لهذين الأمرين. بالنسبة مثلاً للعامل الأول هناك من يقول يجب أن نمنع هذه العناصر من أن تستمر لتتهج العناصر التي توارثناها من الماضي، وتلك العناصر التي انقطعت صلتنا بها يجب أن نعيد صلتنا بها، طبعاً مشكلة العلاقة بالماضي تنشأ بما أثاره الدكتور نظام من أثر الغزو الثقافي وأمام هذا نجد ميلاً قوياً للتمسك بالشخصية الثقافية الخاصة بالمجتمع، وهذا يعني العودة إلى الماضي لأن هذه الشخصية تكونت نتيجة عوامل فعلت فعلها في الماضي.

السؤال الآن هو التالي، وهو الذي يراودني باستمرار: العناصر التي ما زالت في حاضرننا، والتي هي مهددة بسبب دخولنا في عملية التحديث، بالنسبة لهذه العناصر، ماذا نفعل تجاهها؟ هل نترك التحديث يقضي عليها، أم علينا أن نعدل في عملية التحديث عل نحو يجعل انخراطنا في عملياته، متساقطاً مع استمرار هذه العناصر. أسأل ولا أجيب؟

□ نظام: أعتقد بأن شعورنا كعرب، لم يكن نتيجة للغزو الأوروبي، لأن ذلك مرتبط بشكل أساسي بظهور القومية. في أوروبا القرن الماضي، عندما ظهر تيار القومية، كان التيار السائد عندنا، هو التيار الإسلامي، فنحن نشعر بأننا كتلة واحدة كمسلمين، ولذا نادى التيارات الكثيرة التي مثلت ردة الفعل على الغزو الحضاري الأوروبي بالعودة إلى إسلامنا الأول لدرء هذا الخطر، ولكن عملية بروز القومية بشكل أساسي لها قاعدتان:

الأولى: أن تشعر كعربي بالاضطهاد والثانية: أن تفكر بكيفية درء هذا الاضطهاد، وذلك بأن تضع برنامجاً لذلك فالعربي في العهد الحميدي التركي لم يكن مضطهداً أكثر من التركي، ولكن بعد ظهور التورانية وخاصة عقب نجاح جمعية الاتحاد والترقي، بدأت عملية اضطهاد العربي تتبلور وتشتد أيضاً ليس كمواطن عادي بل كعربي أيضاً كونه أحد أتباع قوميات أخرى غير التركية. فبدأ العربي هنا يفكر وينشط من الجمعيات الكثيرة في كيفية التخلص من ذلك! ونجد ذلك فعلاً في الثورة العربية الكبرى، أنها حاولت أن تنطلق من أساس قومي ركيزتها العنصر العربي، وبدأ الضباط العرب في الجيش التركي، الذين لم يحسوا بأنهم عرب خاصة في الفترة الأخيرة، يهربون من الجيش التركي وينضمون إلى جيش الثورة. ولذا فإن عملية إحياء التراث وتعريف التراث تبدو لي وليدة بداية القرن العشرين. لذلك فالتساؤل كيف بدأ هذا التراث بالنسبة لنا؟ فإني أعتبر بداية

القرن العشرين هو البداية، لعملية التعريب. على الرغم من أن بعض الكتاب مثل أنور الجندي في كتابه «الإسلام وحركة التاريخ» يعتبرون العصر الأموي هو امتداد للعروة مغاولين التركيز على دور العرب بهذا الإسلام، وكان العرب هم الذين يجب أن يتمكسوا بهذا الإسلام، وكأنهم الوحيدون الذين عليهم المحافظة على هذا الوعاء العميق الذي يتسع لكل المبدعين حضارياً من داخل الإسلام.

□ علي الزغل: لو سمحت لي، فموضوع الوعي بالتراث الذي أثاره الدكتور كمال مهم، وربما كان الاهتمام بالتراث، ودراسته دراسة علمية كان حديثاً، ولا زالت المحاولات حتى الآن بين الدول العربية الشقيقة، هنالك محاولات جادة لوضع منهجية لدراسة التراث! ما هو التراث إلى غير ذلك من الأمور، ثم هنالك درجات من الوعي للتراث يمكن أن نتوقع أن لدى المثقفين وعياً سلبياً وإيجاباً أو درجات معينة من الوعي، أما أن الرجل العادي قد لا يكون لديه الوعي الكافي لأهمية التراث وعلاقة التراث بالحاضر والتكيف والمستقبل على الأرجح أنني أتفق مع الرأي القائل بأن الاهتمام بالتراث نتيجة لعنة عوامل، أحدها عامل خارجي ولا أنكر وإن كنت غير قادر على توثيق العامل الداخلي لبعض المفكرين داخلياً دون أن يصطدموا بنابليون أو المفكرين أو غيرهم من الناس بدأوا يهتمون بالتراث وخاصة التراث الإسلامي. موضوع مهم أثاره الدكتور عادل ظاهر. موضوع من نحن! فالتراث واسع إذ هو كل الحضارة فالمفروض أن نركز على جوانب مهمة تتعلق فيها، أو بأي جوانب نريد أن نهتم من التراث، ويبدو أن السؤال كبير من نحن؟

أجاب عليه الدكتور كمال أبو ذيب: إنه بالأزمة يتولد التضاد. تناقض الطرفين، وأحدنا يشعر كملك الطرف الآخر من معرفة من معلومات وقوانين وعادات ولباس وكتب وأسلحة حربية إلى غير ذلك من أمور، نتيجة لهذا التناقض الشاسع يحاول التراث والقائمون عليه بمختلف أنواعهم أن يتكيفوا مع الوضع الجديد، ومن محاولات التكيف التي أثارها الدكتور نظام محاولات مختلفة والتي نقودنا ربما للأغاط المختلفة لإحياء التراث والتي بالضرورة تبلور لنا بشكل إبدلوجي وينتج عنها شخصية معينة، هو التراث الديني بكل فروع، وطبيعي أن ينتج عنه شخصية إسلامية سواء أكانوا إخواناً مسلمين أم غيرهم.

أما الثورة العربية والفكر القومي بفروعه المختلفة فينتج عنها شخصية قومية أو الفكر العالمي أو الماركسي وغيره، ينتج عنه شخصية معينة أو أغلبية سواد الناس، وهم الذين يمشون كيفما مشت الأمور، المهم أن يحصلوا عيشهم ويحصلوا رزقهم.

بالنسبة للدكتور عادل ظاهر أثار عدة نقاط، وحبذا لو أوردنا بعض الأمثلة، يعني لو أننا قلنا أننا نتعرض للتحديث وأشياء أصيلة بتراثنا يمكن أن تستمر وأشياء انقطعنا عنها، إلى غير ذلك من الأمور.

□ **أحمد ظاهر:** تعليقاً على المواضيع، سنعود لمشكلة الأمثلة هذه، والواقع لا شك في أن رأيي فيها أثاره الدكتور كمال قضية مهمة جداً واعتقد أنه هو وغيره يتفقون مع (توينبي) بأن الحضارات دائماً تعيش على مبدأ (Challenge and Response) وهذا يؤدي بالتالي إلى إحياء الوعي التراثي نفسه، وعملية التغير الداخلي إذا كنت أقرأ الدكتور كمال جيداً أعرف أنه ركز على إحياء الوعي من الداخل أو التراث من الداخل.

ولن يتم هذا التنجيز، في تصوري، إلا بالمغامرة الرائدة، بالجرأة لا على نقل الفكر من العالم وحسب بل على اللغة أيضاً. . .

معنى ذلك أنك لم تحصر التطور على الوعي التراثي فقط أو الذي جعل داخل المجتمع نفسه، بل لا بد أيضاً إلا أن يتم أيضاً بالتعايش مع الآخرين بنقل الفكر العالمي ككل، واللغة هي أهم جزء أو جزء هام جداً من التراث نفسه.

□ **د. كمال:** صحيح، ففي هذا الموضوع نفسه أنا لا أزال أبحث عن أسس تصورية لأن القضية مهمة جداً، ثم قد أناقش هذه النقطة، يبدو لي شخصياً أن مشكلة وهي التراث أساسية لأنه إذا حددناها قد نستطيع تحديد عدد من العناصر المكونة للتراث أولاً، وبعض المواقف متغيرة، أو ممكنة.

ويمكن لنا في تصوري أن ننتقل لنرى بوضوح، أنني حين أنظر إلى القمر الآن في هذه اللحظة، وأنا أجلس هنا فانا أنظر إلى القمر لا بوصفي فرداً منعزلاً قائماً بذاته، ووراءه بألف سنة يقع شيء اسمه التراث العربي وإنما أنظر إلى القمر في هذه اللحظة وأنا عربي يمتد تاريخي إلى ألفي سنة تقريباً، أي أنني الآن محركة التطور التاريخي المستمر الذي يشكلني في هذه اللحظة فيجعلني أنظر إلى القمر وأنا أرى فيه هضاباً وودياناً أو أميركياً يسير على سطحه.

□ **أحمد ظاهر:** دكتور كمال! حديثك عن الثنائية في الواقع يذكّرني بحديث هيجل عن تطور الروح البشرية، حديث هيجل اكتنف الثلاثية الديالكتيكية بيننا حديثك اقتصر على الثنائية، اعتقد أن حديثك عن التراث حينما يكون ميتاً، أو عملية إحيائه الذي يتضمن الموت ما هي إلا طريقة من طرق النمو والتقدم إلى الأمام، لكن القضية العميقة في التراث العربي خاصة أنه حتى حينما تأتي لنحيي هذا الميت، فالواقع أننا نحياه بطريقة معكوسة، بمعنى إذا أردنا القضاء على شيء سيئ، حتى نبلغ مجاهنتنا للخطر الخارجي أو الآخر كما سميت أنت، هنا لا أدري لماذا يُبقي على نفس الجوهر الذي كان موجوداً، أو التغير لا يتم إلا من القشور نفسها. إن أجود الأمثلة على ذلك، أحاديث المساواة أو الشرف داخل المجتمعات العربية، مفهوم الشرف مثلاً هو مفهوم تاته إلى أبعد الحدود، نحن نقول أن الاعتداء على الوطن العربي أو سلب قطعة من الوطن العربي

هو اعتداء على شرف الأمة، ولكن في واقع الأمر، لا نجد أي عمل أوشيء عملي حتى نثبت أن هذا المفهوم فعلاً موجود في الواقع، وهذه قصة إحياء التراث، أنا أجد أننا في حلقة دائرة دائرية خالية، حتى، عندما نحبي هذا الميت في مواجهة الآخرين.

□ كمال أبو ذيب: اسمح لي التعليق، فالنقطة التي أثيرها، هي أننا ننطلق من مجموعة من التصورات الخاطئة أصلاً في الحديث عنه، ولذلك يمكن للدكتور عادل أن يفيد في هذه المشكلة كثيراً لأن له فيها رأياً فلسفياً.

حديثنا إن ما نقوله فعلاً عن التراث، ذو مستويين: المستوى الأول مستوى تصوري ينبع من مجموعة الجمل اللغوية والإنشاءات اللغوية، التي نتحدث بها، والشيء الثاني المسمى التراث فعلاً وأنا أتصور أنه في الفكر العربي المعاصر بشكل خاص، أومند أن نشأت مشكلة التراث، ليس هنالك فاصل بينه وبين الآخرين على الإطلاق. ولذلك فإننا وغالباً ما نتحدث عن الأول، ونحن نظن أننا نتحدث عن الثاني والعكس بالعكس، ولذلك فإن مفهوم التغيير يحد ذاته يصبح مشوهاً، لأنه يفتقر إلى المحركة. التركيز ينصب على التغيير، بالطريقة التي حاولت أن أبولر فيها فهمي الشخصي للتراث وإني هنا للحظة هذه أكون حصيلة التطور التاريخي وهو ما نسميه التراث العربي وبهذه الطريقة ألقي مشكلة إحياء التراث وألغي مشكلة وجود التراث المعزول، تلك الكتلة الصلبة المشكلة سابقاً، تصبح القضية الأساسية هي كيف يواجه العربي الآن العالم؟ كيف يواجه العربي الآخر؟ المشكلة خصبة ليست مشكلة هل نحبي التراث أم لا، أومن أين يأتي التراث أوما هي العناصر التي نحبيها من التراث، المشكلة هي كيف أواجه العالم في هذه اللحظة وأنا حصيلة تطور تاريخي يمتد إلى ثلاثة آلاف سنة وأربعة آلاف سنة، .. إلخ.

السؤال الثاني هو حين أواجه العالم وأصطدم بمحركات هائلة تقف بيني وبين أن أنتهي إلى هذا العالم، الذي يتمي إليه الآخرون، ما هي الإشكالات التي تنشأ إذن، ما هي الاستجابات التي ينبغي علي أن أوفرها. .. ما هي. .. ما هي. .. إلخ.

في هذه الحالة نستطيع أن نطلق الأسئلة السليمة في ذلك، لكي نجيب عن أسئلة سليمة.

□ عادل ظاهر: ما يراه الدكتور كمال هو أن المشكلة الأساسية هي أن نحدد كيف نواجه العالم انطلاقاً من حاضرننا. هذه حتماً هي المشكلة الأساسية ولكن هنالك جانب سيكولوجي للمشكلة يجب أن لا نهمله إذا أخذنا المشكلة في جانبها السيكولوجي فعل الصعيد الفردي، قد يجد الفرد نفسه غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه أحياناً من الزاوية السيكلوجية، مهم جداً أن النظر إلى الجانب المشرق، وذلك للحصول على نوع من الثقة بالنفس، أي أنا عندي ماضي مشرق أنا في الماضي كتبت، دعني أقول أنا أستاذ جامعة، والآن أجد نفسي في وضع العاجز لا أستطيع أن أكتب شيئاً، لا أستطيع أن أنتج شيئاً، أنظر إلى ما في «منذ عشر سنوات كتبت كتاباً هاماً» منذ اثني عشرة

سنة كتبت دراسة أثارت الاهتمام هذا أيضاً مهم من الناحية السيكلوجية، قد لا يقودني إلى حل شافٍ لكنه لا شك سيساعدني على حل مشاكلي الآن هل ينطبق هذا على صعيد الجماعة، ربما لا أستطيع أن أقول فهذه مشكلة عويصة نجد أنفسنا نحن العرب في وضع معين لا نستطيع ضمنه أن نواجه التحديات في الشكل المناسب، أن نحل مشاكلنا بالطريقة المناسبة، أن نتخطى هدفنا المتخلف على النحو اللائق، هل مهم في هذه الحالة كجزء من عملية محاولتنا النبوض في أنفسنا، أن نعود إلى النواحي المشرقة، ماضينا والكشف عنها، أي معنى الماضي في هذه الحالة ومعنى التراث في هذه الحالة، ويعني وعي هذه النواحي المشرقة في تاريخنا القديم، نحن أنتجنا وأبدعنا الحروف الأبجدية المعجلة.. إلخ.

□ كمال أبو ذيب: لكن أنا بالذات أسميت هذه الظاهرة، بالظاهرة المرضية، والطريقة التي وصف بها الدكتور عادل هذه الظاهرة تشر بأنها ظاهرة مرضية فعلاً..

□ أحمد ظاهر: الواقع أنه عندما يعيش الإنسان في الماضي فإن حياته هذه إنما هي عملية مرضية بلا شك، وذلك لسبب بسيط جداً.. عدم المقدرة على تحقيق ما نريد الآن، فبحيا الماضي.

□ كمال أبو ذيب: لا شك أنها ظاهرة مرضية لأنها نوع من الارتداد على صعيد الشعور فقط، لذلك لا تسميه حتى على المستوى البعيد وإنما على المستوى الانفعالي السابق. له أكثر من وجه، له أكثر من بُعد. البعد الأول، هو هذا البعد التعويضي الذي تُمنحه للإنسان، فلونحن كنا عظماء، لكان الوجه الآخر له وهو الوجه الخطير، هو أن يلغي علاقة الإنسان بالواقع، أو يكاد يلغيها أو يجموه هذه العلاقة، بحيث أن الإنسان ينسب الإشكالات التي تنشأ في واقعه، ينسب عجزه الحاضر الآن لا إلى عوامل تنشأ من تحليل طبيعي لبنية الواقع، ولعلاقته بهذا الواقع، وإنما لعوامل قد تكون فوقية، قد يقول أننا كنا عظماء وهذا يدل على أننا قادرون تحديداً على العظمة، لكن العظمة ليست أمراً نستطيع تحديده والعظمة ليست أمراً.. تكون فيك باعتبارك شعباً، العظمة في تحقيق مقدرات وإمكانات في الواقع ضمن شروط تاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية معينة. بهذا المعنى حين نعي التراث ونحاول أن نجعل ما أسميته بالماضي أو التراث، إننا نمارس عملية خطيرة جداً لأننا فعلاً نمحز عن إدراك هذه العلاقات الجدلية العميقة بيننا وبين الواقع ويسهل جداً بالتالي أن ينشأ جسٌّ بالإحباط المستمر، وهذا هو واقع العالم العربي المعاصر، أن في تصوري أن الإحباط الضخم الذي يعيشه العالم العربي المعاصر الآن هو في وجه من وجوه نتيجة الفكر القومي الذي مورس أو الفكر الديني الذي مورس خلال العصور الماضية والذي عمق حس العربي بماضيه، عمق هذا الحس الآن ماضٍ كان به عظماء لدرجة أن العربي الآن إذا واجه مشكلة خطيرة جداً أصيب بالإحباط المباشر لأنه لا يستطيع حلها لأنه باستمرار عالق بين قطبين، القطب الأول: يقول أنا

العربي الذي يمتلك الحل، هذه العظمة في ماضي، فكيف عجز عن حل هذه المشكلة الصغيرة الآن أو كيف أعجز عن حل هذه المشكلة الكبيرة وبالتالي ينشأ إحباط فعلي، لكنه ناتج من عوامل وهمية، لأن هذه العظمة التي كنت أملكها في ماضي لا علاقة لها بشكل أو بآخر بالمقدرات الحاضرة، بعلاقة الحاضر بالواقع.

□ أحمد ظاهر: التعليق البسيط يا دكتور علي، ما تحدثت به أنا سعيد جداً أنك ذكرت ابن خلدون هو في الواقع أشهر إنسان وصف العقلية العربية تقريباً يعني ما دخل الأعراب أوطاناً إلا وتركوها خراباً.

□ كمال: بل أعتقد أن الأعراب هم العرب لا فرق بين هذا وذاك، كما أنهم جميعاً كما وصفهم ابن خلدون هم أنفسهم ذكروا الأعراب ويذكرون العرب في نواحي أخرى أمة متوحشة. تأصل فيها التوحش وذلك لسكنهم في القفر... إلخ، لكن هذا غير مهم، المهم قضية الوعي أو الهوية وتعريف الهوية أو التراث، لماذا لم يستطيع العرب على الرغم من وجود هذه العظمة «عظمتهم» على مر الأيام أن يثبتوا فعلاً أن لهم هوية بمعنى أن يكونوا عرباً، لقد اهتممت بمثل هذا الموضوع عندما كنت في الخليج أجريت «دراسة ميدانية» مؤلفة من ١٢ ألف عينة تقريباً، على طلبة المدارس الثانوية، آخر ستين في المدارس الثانوية وأول ستين من سنوات الجامعة، عندما سألت السؤال من أنت؟ كنت أتوقع أن ٨٠٪ سوف يجيب أنا عربي، كانت الإجابات تركز على العائلة فالقبيلة، العائلة أولاً فالقبيلة ثانياً، فالدين ثالثاً وأخيراً القومية، هذه الإجابات التي حصلت عليها، التركيز أيضاً في الدول العربية يركز على المحلية (Localism) وهذا انفصال تام أو انقطاع تام حتى نفسي، إذا قلنا إحياء أو إعادة التذكر في التراث نفسه، أن نذكر أنفسنا تراثنا هذا يعتبر نقطة انفصال تام للذي نحن نهدف إليه، التركيز على كونك أردنياً، سعودياً، كويتياً من الخليج، من أميركا الشمالية هذه المحلية التي هي تدعيم لعملية الانفصال نفسه، فكيف نتحدث عن إحياء تراث أو إعادة تذكيرنا بهذا التراث ونحن نؤكد على عملية الانفصال، أعتقد أنها حالة ميثوس منها.

□ كمال: في الحقيقة أريد أن أتصور التراث تصوراً عضوياً، تصوراً ديناميكياً نحاول أن نبلره ونبحث عنه، في تصوري ليس تراكمياً لذلك، فإن وجوده مرحلة عشائرية في المجتمع العربي لا تصنع التراث العربي، أو وجود مرحلة أردنية أو سعودية أو قطرية أو سورية في التراث العربي لا تصنع التراث، لأنه إذا كنا قد قلنا أنه فعلاً هي تصنيع التراث فيصبح من المستحيل أن نحدد تراثنا.

□ علي: لكنها جزء منهم.

□ كمال: هي جزء منه لكن بمعنى تراكمي صرف، يعني فالببحث عنه هو التطور

الديناميكي للتراث الذي يمكن أن يتحدد باعتبار التراث مجموعة التيارات الأساسية التيارات المكونة للثقافة التي لعبت دوراً في التكوين التاريخي للثقافة والحضارة.

□ أحمد ظاهر: هذه أيضاً المحلية (Localism) التي تلعب دوراً كبيراً جداً في العملية تماماً كما ينطبق الأمر على الدين، لماذا ترى الدين مطبقاً في قطر معين بطريقة تختلف عما هو مطبق في قطر آخر.

□ كمال: صحيح لكن اعتقد أننا نتحدث عن أشياء أخرى، فانا أريد أن أبحث حين أضع نفسي هذا، وأعتبر نفسي محركة التطور العربي التاريخي، واستشعر تراثي أنا شخصياً أستشعر في هذا التطور التاريخي تيارات من الحيوية المتدفقة مثلاً التي صنعت الحضارة العربية، التي صنعتها فعلاً والتي كانت مكونات أساسية في صنع هذه الحضارة أي في الإنتاج الحضاري. ولا أستشعر بالضرورة لمكونات التي كانت ظواهر حتى ولو كان لها آثارها، ظواهر لم تسهم في الخلق الحضاري، والإبداع الحضاري، يعني ما أقوله أن التراث في هذا المعنى سوف يصبح محصلة التيارات الفاعلة المكونة التي أعطت صيغة معينة له، النهاية الحضاري هي أنا، أما مثلاً إن كان في تراثنا خليفة غير عادل أو كان واحد يقتل بحد ذاته، لا يعني أن هذا تراثي، ما ينبغي دائماً أن نبحث عن هذه التيارات، من هنا يصبح معنى لدراسة بنية الثقافة العربية، بنيتها تصبح هي الكشف عن مجموعة التيارات الفاعلة المبدعة المكونة فيها.

□ أحمد ظاهر: كيف تفسر مثلاً ظاهرة هجرة العقول العربية بناءً على هذا، التيارات الموجودة كما عندنا قصة هجرة العقول العربية.

□ كمال: أفسرها في ضوء الواقع الذي نعيشه، في ضوء الظروف، العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، في ضوء أزمة السلطة في العالم العربي، بشكل خاص، وإذا كان منكم من يجب أن يطور الحديث في هذا الاتجاه؟ لكن أظن أن الدكتور عادل عنده شيء يريد قوله.

□ عادل: كنت أحب أن أعلق على كلام الدكتور كمال، طبعاً لا شك أن الدكتور كمال مصيب كلياً في كلامه على الشخصية الثقافية الحافظة على أنها نتاج عوامل ديناميكية ولا يجوز الكلام على التراث في هذه الحالة بمعنى تراكمي، بل بمعنى عضوي، هذا أمر هام جداً ولا يجوز أن يهمل ولكن المشكلة الأخرى التي أثرت هي مشكلة تتعلق بكيفية نظر العربي إلى ذاته هل ينظر إليها على أنها لها هذه الهوية، أو ليس لها هذه الهوية، ماهي الهوية التي يعطيها لنفسه؟ أليست هذه المشكلة هامة؟ هذه المشكلة هامة الآن في حاضرتنا، لا يمكن أن نواجه العالم ونواجه التحديات ونحن أخلط متناثرون يعني حتى لو كنا جميعاً نتاج نفس العوامل وحتى لو كانت شخصيتنا الثقافية في حاضرتنا هي نتاج نفس المكونات الديناميكية، التي فعلت فعلها في الماضي، إذ لم ننظر إلى أنفسنا على أننا ذوو

شخصية واحدة ومميزة، إذن في مواجهتنا للعالم الآخر نواجهه بأخلاق متنافرة وهذه المشكلة هامة، فالتغلب عليها نمود إلى الوعي، إلى إعادة صلتنا بالماضي، بالتراث أوسموه كما شئتم عل صعيد الوعي، أي أن نعي مَنْ نحن حتى يكون هناك محور واحد لولائنا، الولاءات الآن متناكرة، إننا نواجه العالم بأخلاق متنافرة.

□ نظام: اسمحو لي بنقطة واحدة، أنه من خلال التاريخ، كان انتهاء الشخصية العربية قبلي أولاً، والعشيرة ثانياً، والدولة ثالثاً من زمان حتى اليوم، السؤال الذي يطرح نفسه لماذا عادوا للتراث اليوم؟ لماذا لم يعودوا له مثلاً قبل مائتي سنة طالما أنهم كانوا أيضاً في عصور مظلمة في حياتهم.

□ أحمد ظاهر: اتفقنا من البداية من خلال نقاشنا أن الموضوع كله ناتج عن القبلية هذه هي التي أدت إلى كل المشاكل للحياة القبلية التي أدت إلى الإنسان ابتداء من تحمل المسؤولية إلى السلطة التي تحدثت أنت عنها.

□ كمال: في الحقيقة أنا لا أرى صلة بينها وبين القبلية لأن القبلية كما تعرفها فيها مستويات كثيرة لممارسة الإنسانية والفردية وفيها نوع التوجه المطلق بين الآن والآخر، وفيها كثير من الظواهر فعلاً لا تنتمي إلى بيئة مجتمعنا، لذلك أنا أعترض.

□ علي الزغل: أنا أميل إلى الرأي القائل أن القبلية هي نظام اجتماعي نوع من العلاقات إنها نظام الحزب الواحد، داخل الحزب الواحد أودخل الدولة الواحدة هو نوع من القبلية بمعنى نظام معين من العلاقات الاجتماعية، وبالتالي هذا النظام موجود حيثما وجدت على الأغلب موجود حيثما توجد جماعة إنسانية متفاعلة أمامكم، نسبه وتكراره هذا يختلف من مجموعة لمجموعة، أنا أحب أن أعود مرة أخرى لوضع التراث وتحديات العصر، أو التحديث أو إلى آخر الموضوعات التي تحدثنا فيها وقد يكون الحديث حول هذا الموضوع ختام حديثنا، يعني إذا جاز لي أن ألخص، فالتراث يمكن أن يكون قسمين من الأفكار والقيم، والتعاريف الجزء المعنوي والجزء المادي، النظم والعادات، ثم التكنولوجي والأدوات إلى آخره حضارات أخرى استطاعت أن تواجه التحديات الحديثة مثل الحضارة اليابانية مثلاً استطاعوا أن يمارسوا الاقتصاد العالمي والتكنولوجي إلخ..

وفي نفس الوقت تفاعلوا وأدخلوا هذه التعبيرات الجديدة أو التكنولوجي الحديث في تفاعل حي وأحاله معاصره مع حضارتهم القديمة، قد يكون السؤال المطروح أنه هل بالإمكان، نحن أن نقوم وتراثنا يقوم بعملية مشابهة على هذين الجانبين الجانب المعنوي والجانب المادي.

□ عادل ظاهر: السؤال شائك جداً ولا مهرب من مجانبه التعميمات، للإجابة على سؤال من هذا النوع ولكن أحب أن أعقب على التمييز بين الجانب المعنوي والجانب المادي الذي جاء في كلام الدكتور علي، ما أريد أن أقوله يتعلق بكون الجانب المعنوي أو الروحي أو الفكري أو النية

القومية، الجانب المعنوي يجب أن يقوم على قاعدة مادية، لا يمكنني أن أتصور قيم معينة أو طرقاً معينة من التفكير تتناسب مع أي قاعدة مادية على الإطلاق، لا أنطلق من ناحية نظرة حتمية في التاريخ، فالنظرة التي تقول قاعدة مادية من نوع معين هذه النظرة كما تعلمون تعزي إلى ماركس ولكن لا أعتقد أن ماركس اتخذ هذا الموقف، ويغض النظر عن كيفية تأويلنا للفكر الماركسي هناك ناحية من هذا الفكر، لا يجوز إهماله وهي الناحية المتعلقة بضرورة أن يكون هناك تناسب بين القيم الروحية وبين البنية الفوقية، والقاعدة المادية الآن إذا كنا نعتبر جزءاً من القاعدة المادية فلا يمكننا أن نقول بصورة مطلقة بأن اليابان نجحت في تبني التكنولوجيا الغربية، بإمكاننا أن ننجم دون المساس بالبنية القومية قد لا يكون هذا في اعتقادي إذا كان وجودنا الفوقي، كانت بنيتنا الفوقية قائمة على قاعدة مادية من هذا النوع، إذن حتى نتبنى التكنولوجيا الحديثة علينا أن نغير من البنية الفوقية بسبب ضرورة وجود تناسب بين البنتين.

□ أحمد ظاهر: لا أعرف دكتور نظام هل نحن بحاجة إلى تكنولوجيا أم بحاجة إلى علم نستورده.

□ نظام: إني أقول لك إننا نحن نتعلم عن العلاقة التكنولوجية والدين، وأنا أقول في رأيي حالياً من الصعب جداً علينا أننا نستطيع اختراع تكنولوجيا، لأن طبقة الكومبرادور، هي مسيطرة حالياً على المنطقة العربية، نحن لا نرى الآن مصانع بل هنالك شركات ووكالات تجارية، إذا كنا نريد أن نبني صناعة متطورة من الداخل فستف كل طبقة الكومبرادور هي الطبقة الاقتصادية المتحكم من السوق. ضمدنا طبعا الدين لا يلعب هنا على الإطلاق أي دور. ولذا إذا أصبرنا على قيام ذلك، فسنجابه بمقاومة داخلية عنيفة ولا أعرف أين سيقف رجال الدين في هذه الحالة.

□ علي الزغل: ليس بالضرورة أن يكون الدين تقليدياً أو الفكر الديني دائماً يكون تقليدياً، فمعني في حالات كثيرة تجد بعض الأمثلة على عمليات تفاعل حي بين ما يمكن أن يسميه تقليدي وعصري أو غربي في دراسة قام فيها أظن أنطون طنوس، عن قرية لبنانية، خلاصة هذه الدراسة كيف صار تفاعل حي بين الفكرة الرأسمالية الغربية بإنشاء مصنع أو صناعة القائمة على الروح الفردية وبين القيم التقليدية والتي هي القبلية واستطاع مجموعات من العائلات الكبيرة أن ينشؤا مصنعاً يجمعون رؤوس أموالهم وبدل أن يكون المصنع باسم الشخص أصبح المصنع باسم قبيلة. أصبح أكبرهم سناً رئيس المصنع والمصنع سادت أموره بانتظام أصبح يتج، أصبحوا يريحون منه، فيأخذ هذه المثل كتنبيجة أو كعملية تفاعل حي بين ما يمكن أن تسميه بالنظم التقليدية والقرابية والعائلية. وبين فكر حديث رأسمالي القائم على الربح والارتباطية ثم حتى النساء أصبحن يشتغلن في هذا المصنع العلاقات التي كانت تسود بينهن كن يسجن الفورمات (Forman) وهو ينظر إليهن هذه النظرة ثم تغيرت العلاقات فيبدوا أن هنالك إمكانيات للتوفيق الحي بين ما يمكن تسميته بالنظم التقليدية والنظم الحديثة.

□ كمال: طبعاً هنالك إمكانيات نلاحظ بالتاريخ العربي نفسه أن الإسلام الموقف الذي اتخذته من الحياة الجاهلية ما كان موقفاً إغنائياً ما كان موقفاً فكرياً لكل ما فيها بالعكس كان موقفاً انتقائياً حاول ينحي أحياناً يبقى كما هي، أحياناً يبعد كثيراً من الدوافع الأساسية والنظم الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع، يعني مفهوم الولاء مثلاً، الذي فعله الإسلام ليس إلغاء مفهوم الولاء — مع أنه أفضل مفهوم الولاء القبلي بحد ذاته لكنه لم يبلغ مفهوم الولاء، لم يحاول أن يخلق الفردية المطلقة كاستجابة للقبلية المطلقة، وإنما هو مفهوم الولاء القبلي إلى نوع الولاء للعقيدة والدين ماوتسي تونغ في الثورة الثقافية في الصين بشكل عام تناول عدداً من الأسس الجذرية الجوهرية في الحياة الصينية بفكر كونفوشيوس نفسه وحاول أن يطورها عن طريق تعقيدها من أسس فكرية منها الولاء للعائلة وأحد من الأسس الفعلية التي قامت في الثورة الصينية كان استخدام الولاء العائلي العجيب الذي أُلحِد عليه كونفو شيوس في كل شيء ونقلته مستوى الولاء الأسري إلى الولاء القومي، فكثير من الأشياء هي ضمن الثقافة نفسها.

□ عادل ظاهر: في نظري أن المشكلة الأساسية ليست مشكلة متعلقة في ما إذا كان بالإمكان توثيق الحي بين الجديد والحديث بين التقليدي والتقليدي هذه ليست مشكلة، المشكلة إذا ما كان بالإمكان أن نوفق بين نظرة معينة للتقليدي ونظرة أخرى للحديث. هنالك نظرة معينة للتقليدي إذا كنا ننظر إلى القيم التقليدية على أنها مطلقة هناك يمكننا أن نوفق بين الحديث والقديم هذه هي المشكلة وهذه المشكلة التي أثيرت في كلامي.

□ كمال: الذي قصده هو أنه يوجد أزمة في تصور التاريخ العربي ويوجد نوع من التاريخ المشوه وهل تعني إعادة كتابة هذا التاريخ؟

أو إعادة اكتشاف هذا التاريخ؟

□ نظام: أعتقد أنه يجب أن نعيد الكتابة بشكل جذري. وهناك أمثلة كثيرة على التمازج بين الحقيقة والأسطورة في تاريخنا، منها قصد دخول العرب إلى إسبانيا حين خطب القائد طارق بن زياد بجندته قائلاً: «العدو أمامكم والبحر من ورائكم...» والآن لو أردنا التحقيق في صحة ذلك، لا نجد أي قائد في العالم يحرق السفن التي اجتاز فيها البحر لأنه يكون بحاجة إلى إمدادات وقد يكون بحاجة إلى جنود إضافية لأن الحرب كروفر، فكيف يقوم بحرق هذه السفن التي ركبها ووصل بها إلى إسبانيا فهذا بحاجة إلى تمحيص وبحث. فإذا أردت تغيير فكر الطالب بمطالبته بالتحقيق في صحة ذلك — خاصة كونه آمن بهذا الفعل منذ الطفولة — يحدث في نفسه شيء من الارتباك والتشكيك في مفاهيم الماضي ويقول: نحن لا نعرف ما هو الصحيح!

□ كمال: لنفترض أننا وصلنا إلى إعادة كتابة التاريخ هل يعني هذا أنه في ذلك الوقت

يصبح من المبرر أن يؤمن بشيء واحد من الثقافة العملية والثقافة الوطنية بمعنى تصبح نظم الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية تتبع من قيم عملية بالطريقة التي جاءت فيها الثورة الإيرانية يعني أنه يوجد الآن نموذج ثقافة عملية وفي نوع من ردة الفعل عالياً الآن نحو الثقافة الوطنية وتحت تأثير كثير من الأعمال الأنتربولوجية المعاصرة عوامل الأنتربولوجيا للمجتمعات البدائية والمجتمعات التي لها صفاتها الخاصة ونوع من التقديس والتبريك إذا أحببت، الثقافات الوطنية والمحلية هل يعني إذا امتلكتنا صورة سليمة عن تاريخنا يصبح مشهوراً، معقول أن نتحدث عن الثقافة الوطنية في أجواء مغلفة ونتخذ مواقف تنفي الآخر الذي هو الغرب بشكل خاص في هذه الحالة.

□ علي الزهمل: هذه النقاط المهمة التي أشرتها مترابطة مع بعضها بعضاً إذا صار لدينا تصور جديد إلى تاريخنا ومن ضمنها كتابة التاريخ أو تفسير التاريخ حسب هذا التصور وتدرسه لاشك أن هذا يقودنا إلى ثقافة عامة عربية إسلامية قومية وفي نفس الوقت وجود الثقافة القومية وتفاعلنا معها لفترة زمنية طويلة قد لا يلغي أوقد لا يتناقض بشكل جذري مع بعض الثقافات المحلية أو الوطنية بشكل جذري.

□ علي الزغل: أنا لي ملاحظة بما أننا انتقلنا إلى مفهوم جديد لمفهوم الثقافة وأنا الآن في تصوري لازلنا نتكلم عن الحضارة والتراث الاجتماعي إلا إذا كان يوجد مفاهيم أخرى للثقافة أرجو من الزملاء تحديدها ومن الحديث الذي جرى يبدو لي وكأننا نتحدث عن أيديولوجيات جمع أيديولوجية معينة وطنية أو عالية من هذا المنطلق أفضل استخدام حضارة عربية إسلامية وأستبعد مؤقتاً مفهوم الثقافة لأنها تدخلنا في معانيها وتحديداتها ويمكن طرح الموضوع بصورة أخرى غير التي طرحها الدكتور كمال فيما يتعلق بعالمية الحضارة أو الثقافة أرى أن هناك بعدين أو أكثر للحضارة أو الثقافة استخدمنا بنفس المعنى.

بالنسبة إلى تأثير النظام والغزو الحضاري والعسكري والمادي الغربي على العالم الثالث والذي نحن جزء منه.

ما هي الأنماط المحتملة للرد الثقافي أو الرد الحضاري.

أكرر مرة أخرى وأؤكد من خلال التفاعل مع هذه الحضارات التفاعل الحي الديناميكي وعدم الانغلاق عليها ولا يمكن أصلاً لأنها هي التي تؤثر فينا ونحن نحاول جادين أن نتفاعل معها ولا نحاول أن نكون متغلبين وفاعلين بقدر إمكانياتنا وأن نتقل من البعد القومي إلى البعد العالمي كأننا قفزنا عن حقائق كثيرة من ضمنها المحلية والمفهوم القومي وإلى غير ذلك من أمور.

بدائل مطروحة:

١ - البديل الإيراني الذي ليس وطنياً وإنما إسلامي إلى حد كبير ووطني إسلامي فرعي

ضمن مفاهيم معينة بالدين الإسلامي. وشخصياً قد لا تكون تجربة ناجحة لا في الحاضر ولا في المستقبل لكن يمكن أن يكون الحل أو البديل القومي الإسلامي العقلاني الذي له بعد قومي بعد عالمي وضروري أن يكون هذا البعد العالمي متفتح وعلم الانغلاق على الثقافات العالمية مثل ما كان للعرب والإسلام في بعض الجوانب تأثير على الحضارات الغربية في أزمنة مختلفة، ويمكن أن تتفاعل ويؤثروا فينا ويدورنا نولد أشياء جديدة ضمن ظروفنا وإمكاناتنا.

□ أحمد ظاهر: القضية التي تثيرها المفهوم الجديد الذي قدمته إسلامي عقلائي لا أعرف ما هو تعريفه؟ هل تقصد فترة الخلفاء الراشدين في العصر الإسلامي الذهبي الذي يسميه المؤرخون والذي اعتقد أنه لم يكن موجوداً بخاصة حاجة إسمها عقلائي إسلامي أنا شخصياً أشك في وجوده.

□ عادل ظاهر: قد توجد على صعيد الفلسفة نزعات عقلانية، الفلسفة الدينية أعتقد أن ما يريد قوله الدكتور أحمد أنه لا توجد على صعيد الدين نزعات عقلانية.

□ أحمد: هذا صحيح.

□ عادل ظاهر: والسبب الوحيد كما أعتقد وقد أكون مخطئاً وهو أن المعيار الأخير في الدين هو الكلام المنزل وليس العقل والقائم على الإيمان وليس للعقل دخل فيه «الإيمان». المعيار الأخير هو معيار غير عقلائي معيار مرتبط.

□ أحمد ظاهر: يمكن تلخيص القضية بـ: «وجدت الساء لتأمر والأرقى لتطيع».

□ عادل ظاهر: إذا أخذنا هذا المفهوم وتطبيقه فهذا صحيح والدليل على ذلك إذا فشلت الحركات التي قامت لعقلانية المفاهيم الدينية لا يتخل عنها الناس، قد تفشل هذه الحركات وهي تعتبر فاشلة إذا أخذنا تاريخ الفكر، كل الحجج التي قدمت للبرهنة على حجج القديس توما الأكويتي.. إلخ هي فاشلة لم تنجح في البرهنة على الاعتقادات الدينية الأساسية ولم تؤثر من قريب أن من بعيد على إيمان المؤمنين.

□ علي: ولكن محاولات محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، وقاسم أمين.. إلخ.

□ د. كمال: محاولات ضمن طابع الإصلاح الديني، عملياً قامت هذه الحركات ضد المهاترة في الدين.

□ أحمد ظاهر: لم تقم من أجل التوثيق ولم تثمر في شيئاً.

□ نظام: حركة محمد عبد الوهاب تعتبر حركة إصلاح ديني ومن منطلق دين (منطلق إيمان)، وإن اعتبرها الأتراك حركة سياسية أكثر من مؤسسها نفسه ولكنها تبقى في ميكانيكيته (Mechanism).

قد قامت كردة فعل على الأوضاع الدينية السائدة (غير الجيدة) من هذا المنطلق محمد عبده،

مثلاً، نادى بتوحيد السنة والشيعا، وقال: انتهى زمن معاوية دعونا نتوحد، لأن هناك أخطاراً داهية علينا حالياً، وهنا تبلورت ردة الفعل ومحاولة التوفيق من أجل النهوض بالأبحاث.

□ كمال: ماهي الثقافة وكيف تقدم أنفسنا للعالم، ربما اختلط صديقي بالفكر الديني الإسلامي، ولكنه يمكن أن يكون بعض النقاط في هذا التصور فيما نحن كعرب مسلمين وحتى المسيحيين. متأثرون بالقيم الإسلامية، وليس بالضرورة كل الأمور التوحيدية وإنما في العلاقات والسلوك والاتجاهات وإلى غير ذلك من الأمور في تقديري لا يوجد أي نموذج يفضل هذه الحقيقة بشكل أو بآخر وأن ينجح داخلياً أو يقدم نفسه للعالم الخارجي بشكل مقبول إذا تجاوز هذه الحقيقة.

□ نظام: بشكل بسيط جداً من المعروف إذا أردنا أن نهتم بثقافتنا كعرب من أجل أن نهض ونقدم كعرب، ويجب علينا أن نعرف ماهية الثقافة التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، ومن أجل هذا التقدم، من المفروض أن نبدأ ونتعرف على أنفسنا وعلى الآخرين من أجل فرز هذا الخليط الحضاري الثقافي ذلك لكي نرضى أن نضع أمام أعيننا أنه يوجد أناس متقدمون أكثر منا، ولا نحجم مانعمله بردة فعل فقط. لأن هذا سيقودنا حتماً إلى الفشل. كما حصل مع القومية العربية حين ظهرت كردة فعل معينة على التغلغل الأوروبي ولذا لم تبلور هذه القومية حتى الآن على أسس جلية أي لا يوجد مفهوم معين تحريري ومنطقي يُبنى على هذا الأساس أي بقي رومني.

□ أحمد ظاهر: لماذا الجمعيات السرية في بيروت؟

□ نظام: كانت ردة فعل فقط.

□ أحمد: ضد من؟ العثمانيين؟

□ نظام: ردة فعل على التسلط الحميدي على تخلف العرب جمعية بيروت السرية كانت تتألف من الأقلية المسيحية التي عاشت داخل الدولة الإسلامية منذ الحروب الصليبية كانت هذه الجمعية تبحث عن المساواة في داخل الدولة العثمانية.

□ أحمد ظاهر: هذا هو الذي قصصته.

□ نظام: أعضاء هذه الجمعية بحثوا عن مساواتهم لم يستطيعوا الحصول عليها داخل الدولة العثمانية.

ورأت من خلال احتكاكها مع الإرساليات التبشيرية ومن خلال النهوض القومي الذي أفرز أنها من خلال التبعية القومية من الممكن أن تحرر نفسها وأن تحرر الناس المحيطين بها، كأقلية مسيحية! إن الإنسان المسيحي الذي عاش في بيروت، لا يمكن لأحد أن يقنعني بأن لندن كانت همه أكثر من بيروت أو الحارة التي يعيش بها. ولذا بدأوا بطرح شعارات الإصلاح في داخل الدولة

العثمانية هذه الإصلاحات تطورت لتصبح ثورة في المفهوم القومي. وقد استجاب العرب لهذا النداء لماذا؟ وخلال الحرب التركية الروسية ١٨٧٨ طرح بعض الوجهاء العرب سألة هزيمة الدولة العثمانية؟ وكانت المسألة الشرقية آنذاك مطروحة أمام القوى اوروبية فقالوا: ماذا سيكون مصيرنا لو هُزمت أو أين موقعنا من الأعراب؟ بحيث إذن أن نبحت عن صيغة جديدة بعلاقتنا مع الأتراك كعرب - أي كعنصر خاصة تتقاذفه أمواج رياح. انتصار أو هزيمة الأتراك؟

□ كمال: الحقيقة ليس مهماً أن نقرر الدوافع لأنه لا نصل إلى جزئيات تاريخية كثيرة المهم يوجد الواقع المعاصر الذي نعيشه مطروح مفاهيم قومية مطروح تحديد الهوية هوية عرب عادية.

ومافي شك أن المكون الديني الإسلامي في هذه الهوية مكون أساسي جداً لا يمكن أن تتخل عنه أو ننكره. وفي رصد الواقع التاريخي المعاصر «على أساس الدين» يجب أن نتحدد مفاهيم الثقافة الوطنية. المكون الإسلامي في الثقافة أساسي ولا يمكن إنكاره ولا نقدر أن نقول بأنه غير قائم. ونحن قوميين عرب أصولنا مسيحية وفي نفس الوقت الواحد يتساءل مشروعية التصورات البديلة بما فيها القوميات العملية دعا فيها مفهوم (الأمبريلا) الأكبر للأمة الإسلامية القومية كلها مفاهيم مطروحة بنفس المستوى من التحليل والنقاش وهذا جزء من أزمئتنا.

ضمن هذا الإطار والواقع نحن مطلوب منا تحديد مفاهيم من خلال تقدم استجابتنا للعالم المعاصر واعتقد أنه جزء أساسي كبير في الأزمة. مشكلة الهوية كيف نواجه العالم وهذه الجملة في حرب في ضمير الجماعة كيف نواجه أو نصل إلى مشكلة (من نحن). «د. أحمد: من نحن هذا هو السر؟».

وهذا الشيء مطلوب أن نحل هذه الإشكالات ونحل مشكلة علاقتنا بالعالم المعاصر وفي نفس الوقت كيف نكون اجتماعيين كيف نكون (نحن).

هذه وهذه المشكلات الأساسية يجب أن نعمل عليها وفي نقطة صغيرة.

□ علي الزغل: علاقتنا ببعض كيانات صغيرة إذا ماتم الاتفاق على القصور العام للثقافة القومية العربية لكل الأمة العربية وثم الالتزام بدرجة معقولة في هذا الاتفاق في الكيانات الصغيرة، أرى أنه لا تناقض بين الجسم الكلي في الثقافة العربية القومية وبين الكيانات الصغيرة الوطنية وإثما هناك الالتزام بالمبادئ الأساسية وقد أرى بهذا التنوع الإثباتي نوع من الإسراع ربما لحل المشاكل الخاصة بهذه الكيانات الجزئية.

□ أحمد ظاهر: شكراً على مشاركتكم وإلى اللقاء.



مناقشات

التاريخ الجديد والحقائق الخطرة

خلدون حسن النقيب
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

لقد مثلت الأحداث التي رافقت الحريين العظميين حقبة من الآمال الضائعة وسلسلة من الصدمات اللاعقلانية: المآسي التي تخلفها الحروب الطاحنة، الكساد العظيم، السعار الذي يتولد عادة من التعصب القومي الشوفيني الذي يقود إلى مزيد من الحروب، إلى آخره. ولكنها بالذات الحقبة التي وضعت الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية التي تنظم العالم الذي نعيش فيه الآن.

وكما رافقت نهاية الحرب العالمية الأولى موجة ثورية اجتاحت أوروبا، كذلك رافقت نهاية الحرب العالمية الثانية موجة ثورية اجتاحت العالم الثالث، هذا العالم الذي يدين بوجوده إلى الحرب ذاتها التي قسمت العالم إلى عوالم ثلاثة. وهكذا بنهاية الحرب العالمية الثانية يكون قد انتهى قرن الاستعمار الأوروبي وبدأ قرن الهيمنة الأمريكية^(١).

وقد تفاوتت ردود الأفعال لهذه الأحداث العظام: كثير من التاريخ في قليل من الزمن. أما في العلوم الاجتماعية فقد كان رد الفعل الرئيسي هو طغيان التيار اليميني المحافظ بعد الحرب العالمية الثانية الذي دعى إلى صرف النظر عن التركيز على دراسة التغير الاجتماعي ومكانيزماته وأسبابه، خاصة التغير المفاجيء والتغير واسع النطاق الذي يؤدي إلى انقلاب الأحوال. فالتغير الاجتماعي يقود دائماً إلى «الحالة الطبيعية» وهي توازن القوى والانتظام، ولذلك فالتغير هو الاستثناء وكثير منه يؤدي إلى اللاتنظيم ويولد في المؤسسات والظواهر الوظائف السلبية.

ومن الأمثلة على التيار اليميني المحافظ في العلوم الاجتماعية نجاح الدعوة إلى التجزئية: تجزئة الاقتصاد السياسي كميدان دراسة إلى تخصصات تماثل الحدود الإدارية التي تفصل الأقسام العلمية في الجامعات: اقتصاد، تاريخ، اجتماع، علوم سياسية، وكذلك سيطرة الدعوة إلى نبذ

النظريات القديمة (أو «النظريات العظمى» استخفافاً: Grand Theory) لأنها تمثل تحيزاً إيديولوجياً غير علمي، مقابل جعل العلوم الاجتماعية تجريبية لا إيديولوجية بحيث تسعى إلى الوصول إلى الوقار العلمي الداعي للاحترام.

وقد سيطر هذا التيار اليميني المحافظ على العلوم الاجتماعية في الخمسينات والستينات سيطرة شبه تامة: الكلاسيكيون الجدد والكينزيون في الاقتصاد، الوظيفيون - البنائيون في الاجتماع والأنثروبولوجيا، السلوكيون وجماعة التفاعل الرمزي في علم النفس الاجتماعي... الخ. وقد أفلحت هذه الجماعات ذات التوجهات الفكرية والإيديولوجية المحافظة في إشاعة الاعتقاد أن بالامكان الوصول إلى حقيقة متجردة من القيم، وإلى فهم المجتمع الانساني بدون اللجوء إلى أصوله التاريخية، وإلى تعقيم وتنظيم البيئة الاجتماعية والنفسية للإنسان بمعزل عن المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، وإلى فهم الظواهر الاجتماعية في نماذجها الأكاديمية.

وكان من نتيجة ذلك الحالة التي وصفها بول سوزي، العالم الاقتصادي اليساري، في سنة ١٩٥٦ على النحو التالي: «إن هناك نوعاً من المسألة المصطنعة في العلوم الاجتماعية الأكاديمية هذه الأيام. فممارسوها قد أحسن تدريبهم أكثر من السابق ولكن النتيجة لم تكن الكفاءة الفنية. وليس بأقل إثارة للعجب الطريقة التي يدخلون فيها هؤلاء في قوالب جاهزة كموديلات السيارات التي تخرج من الحزام الناقل في المصنع. فهم يتكلمون بنفس الطريقة، ويعالجون نفس أنواع التفاهات، ويأخذ بعضهم البعض مأخذ الجد بشكل مريع. وفوق كل ذلك يلتزمون بالمؤامرة الضمنية لرمي كل القضايا المهمة والمثيرة خارج عالم الخطاب العلمي»^(٢).

ويعد سوزي بخمسة عشر سنة قدّم سيرجي موسكوفيجي تشخيصاً آخر لهذه الحالة في علم النفس الاجتماعي سنة ١٩٧٢. فقد تحول علم النفس الاجتماعي في الستينات، حسب تقدير موسكوفيجي، إلى علم ثانوي معزول بسبب سعي علماء النفس الاجتماعي إلى تحقيق الوقار وطلب الاحترام في ميدان الحياة الأكاديمية، فمعظم التجارب تجري بشكل تقبله الجامعات ويباركه الأكاديميون المحافظون، ومع أن النتيجة كانت تخريج طلاب يعرفون الأدبيات وكيف يستعملون الأساليب الإحصائية والأدوات المخبرية ويكتبون الأطروحات الجيدة، ولكن بالمقابل فإن عزلة علم النفس الاجتماعي عن التطورات في العلوم الأخرى (اجتماع - أنثروبولوجيا) جعلت الأسئلة التي تطرح للبحث محدودة جداً، وحتى لو كانت عن قضايا هامة فيسبب صياغتها الجزئية تتحول إلى أسئلة ثانوية وقضايا تافهة.

وهكذا في تقدير موسكوفيجي فقد تحول علم النفس الاجتماعي إلى علم نفس الحياة الفردية الخاصة، ومارسوه إلى أعضاء في نادي خاص. إن هذه الرغبة في الوصول إلى مكانة العلم

بالمواصفات الأكاديمية الحالية تمنع علماء النفس الاجتماعي من صياغة الحقائق الخطرة مقابل الحقائق الجزئية الثانوية التي يتعامل معها الآن. «إن العلوم الناجحة هي العلوم التي تنتج حقائق خطيرة (تلك التي تغير اعتقاداتنا السائدة وبالتالي معرفتنا بالعالم والمجتمع) والتي من أجلها كافحت والتي من خلالها تصورت النتائج»^(٣).



ولكن سيطرة التيار اليميني المحافظ على العلوم الاجتماعية لم تتم كلياً، ولم تكن بدون مقاومة عنيدة، ولم تكن بدون بدائل لامعة مثاقفة. فأغلبنا يتذكر الوقع الذي خلفه كتاب سي رايت ميلز: المخيلة العلم اجتماعية (١٩٥٩) وكتاب أريفنك زاتلن: الأيديولوجية وتطور النظرية الاجتماعية (١٩٦٨)، وكتاب ألفن كولنر: الأزمة القادمة في علم الاجتماع الغربي (١٩٧٠)، كأثلة في ميدان علم الاجتماع فقط، ويمكن ضرب أمثلة في ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى بما مثلته التيارات النقدية والراдикаلية من مقاومة، ومن بدائل بدأت تعطي ثمارها في السبعينات.

وقد برزت منذ أواسط الستينات عدة مراكز رئيسية لمقاومة التيار اليميني المحافظ، خارج إطار المعارضة الماركسية التقليدية. أحد هذه المراكز وأرسخها ظهر حول مجلة الحوليات ثم جماعة البنائية في فرنسا. وبرز المركز الآخر للمقاومة حول مجلة الماضي والحاضر وثم حول مجلة المراجعة اليسار الجديد في انكلترا. وفي الولايات المتحدة ظهرت عدة مراكز للمقاومة: أقدمها وأرسخها جماعة مجلة المراجعة الشهرية، وثم حول مجلة دراسات على اليسار وما تشعب منها من مجلات: الثورة الاشتراكية، والمراجعة الاشتراكية^(٤).

إن القاسم المشترك الأعظم لجميع هذه التجمعات هو التوجه التاريخي: أي المعالجة التي تجعل من التاريخ بدءاً أساسياً في تحليل القضايا والظواهر الاجتماعية. هذا الفهم للتاريخ ينحط الفهم الكرونولوجي التسلسلي للأحداث وحدودها الجغرافية والسياسية والخصارية، إلى تصور تحليلي للأحداث والمؤسسات والظواهر الاجتماعية، ينحدر إلى استعمال المفاهيم وأدوات ومنهج البحث التي تطورت كثيراً في العلوم الاجتماعية الأخرى، وخاصة علوم الاقتصاد والنفس والاجتماع. والمحصلة النهائية في هذا التوجه التاريخي هو محاولة إعادة وحدة المعرفة عن طريق تقديم تفسيرات شمولية تركيبيّة للواقع والتاريخ بعيداً عن السطحية التي تولدها التجزئية الأكاديمية.

إن هذا الفهم للتاريخ الذي نطلق عليه بحق وصف الجدة: التاريخ الجديد^(٥)، تجسده أعمال فرناند برونل: خاصة المدنية والراسمالية (٣ مجلدات)^(٦)، وأريك هوبزبوم: الصناعة والامبراطورية (مجلدان حتى الآن)^(٧)، وأعمال باران وسوزي عن الرأسمال الاحتكاري^(٨)، وبارنكتون مور عن الأصول الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية^(٩)، التي تعتبر أعمالاً رائدة وبدائل

لامعة متألقة لما يطرحه التيار اليميني المحافظ. وما يجزن حقاً أن أيّاً من هذه الأعمال لم يترجم إلى اللغة العربية (أللهم إلا ترجمة جزئية للكتاب الأخير) ولم تقدم بشكل منظم معقم لقراء العربية وطلاب جامعاتها حتى الآن.

وقد أثمر هذا التيار عدداً ممتازاً من الأعمال التي أثارت صدى تستحقه فعلاً أود أن أخص بالذكر أعمال تروى اندرسن: سلالات الدولة المطلقة، ومعابر من الحقبة القديمة إلى الاقطاعية^(١١). وكذلك أعمال أمانويل ولارشتاين حول: نظام - العالم الاقتصادي الحديث (مجلدان حتى الآن)^(١٢)، وأعمال جيمس أوكونر عن الأزمة السيمالية (الفيسكالية) في الدولة^(١٣).

ولست هذه المعالجات الشمولية مقتصرة على الغرب الرأسمالي، فقد اتسعت هذه المعالجات في الثمانينات لتدخل العالم الثالث في دائرة الاهتمام والتحليل. ولذلك يجب أن نشير بشكل خاص إلى كتاب المؤرخ ستافريانوس: الصبح العالمي (١٩٨١)^(١٤)، وكتاب عالم الانثروبولوجيا وولف: أوروبا وشعوب بلا تاريخ (١٩٨٢)^(١٥)، وعالم الاجتماع ورزلي: العوالم الثلاثة (١٩٨٤)^(١٦). ومع أن هذه الدراسات عن العالم الثالث ما زالت قليلة العدد إلا أنها تبشر بمحصول وفير من الحقائق الخطرة.



من بين هذه الأعمال التاريخية الجديدة يبرز كتاب آرنو ماير: دوام النظام القديم (١٩٨١)^(١٧) الذي يمكن تلخيصه بشكل أطروحة في غاية البساطة ولكن في غاية الأهمية في وقت واحد. إن النظام القديم (Ancien régime) لم ينته، حسب الاعتقاد السائد، بالثورة الفرنسية ولا حتى بالانتفاضات التي أعقبتها وإنما استمر بكامل قوته تقريباً حتى سنة ١٩١٤. وفي هذه الأثناء، أي من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٩١٤ كانت الارستقراطية وطبقة النبلاء (أي ملاك الأراضي) هي الطبقة الحاكمة - المهيمنة في أوروبا عموماً بالرغم من كل الثورات والانتفاضات الليبرالية والاشتراكية والقومية التي سادت القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد كانت ثقافتها وحضارتها هي السائدة - المهيمنة في أوروبا بالرغم من تضاؤل دور الزراعة في الاقتصاد وبالرغم من الثورة الصناعية وازدهار الرأسمال النقدي والتجارة. وقد اقتضى العالم ثلاثين سنة من الحروب المتصلة الاقليمية وحربين عالميتين من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٤٥ لزحزحة هذه الطبقة من مكانها إيداناً بمجيء الحقبة البرجوازية ممثلة بالفوردية والرأسمال الاحتكاري.

ولا نتبع أهمية أطروحة ماير من أنها، بتفسيرها الجديد لتسلسل الأحداث قد أحرزت انتصار البرجوازية العليا (الصناعية - المالية) بقرن كامل من الزمن بعد الثورات الليبرالية في سنة ١٩٤٨، بقدر ما تلقى الضوء على آليات ومكانيزمات مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية. وهنا ستكون هذه

الأطروحة بلا شك مثير نقاش وجدال كما أثارت أطروحة بيرين الشهيرة عن بداية العصور الوسطى وعن دور التجارة في الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية النقاش الذي لم يحسم إلى حد الآن^(١٧). وخلافاً لأطروحة بيرين فإن أطروحة ماير تمثل تحدياً جدياً لأنها تتعرض لفترة مدروسة دراسة واسعة ويسودها العديد من الحقائق والمسلمات.

كيف إذن توصل ماير إلى أطروحته هذه؟ وما هي الأدلة التي يقدمها لاثباتها؟. إننا نعرف من كتب التاريخ مجموعة موثقة من الحقائق عن هذه الفترة.

أولاً: إن الثورة الفرنسية قد أفادت الطبقات الوسطى من المجتمع الفرنسي، ولكنها لم تكن ثورة ضرورية، بمعنى أن معظم الأحداث التي وقعت بسببها كانت ستقع حتى ولو لم تحدث الثورة^(١٨).

ثانياً: إن الدولة البونابارية التي غمخت عنها الثورة في النهاية كانت النموذج التاريخي للدولة السلطوية الحديثة، وكانت كذلك حلاً وسطاً بين تجاوزات الجمهوريين المتطرفين (واليعاقبة) وبين الدعوة إلى عودة الملكية.

ثالثاً: إن الارستقراطية والنبلاء قد عادوا إلى أماكنهم بعد انهيار الدولة البونابارية وعودة الملكية بين سنوات ١٨١٥ — ١٨٣٠ (عدا بريطانيا والنمسا طبعاً).

وأخيراً: إن الثورات الليبرالية التي امتدت من ١٨٣٠ — ١٩٤٨ قد أدت إلى هزيمة الحلف المقدس ونظام مترنيخ الرجعي وإلى تحقيق العديد من المكاسب الديمقراطية والدستورية وشهدت العديد من الجهود الإصلاحية. ولكن الحقبة التي أعقبتها أي بعد ١٨٥٠ شهدت هجمة رجعية عاتية أعادت كثيراً من المزايا التي خسرتها الارستقراطية وثبتت مراكزها السياسية والاقتصادية كما كان الوضع عليه في السابق. هذه الحقبة التي هيمن عليها قادة محافظون من أمثال بالمرسن في انكلترا، نابليون الثالث في فرنسا، وكنت كافور في إيطاليا، ويسمارك في بروسيا^(١٩).

كل هذا معروف ومدروس دراسة موسعة متعمقة. ولكن ماير بأطروحته الجديدة يقترح شيئاً آخر، وهو أن البرجوازية العليا أي برجوازية الصناعة والمال لم تدخل في صدام حقيقي مع الارستقراطية والنبلاء (ملأك الأراضي الزراعيين) بالرغم من تنامي حجمها الاقتصادي والمادي بعد سنة ١٨٥٠ بسبب الثورة الصناعية والتحضر واسع النطاق الذي بدأ يكتسح أوروبا في ذلك الحين.

بل أن ماير يذهب إلى أبعد من ذلك ويدعي بأن البرجوازية العليا لم تخطط أبداً إلى إزاحة الارستقراطية والنبلاء من مراكزهم كما كان متوقعاً، والعكس بالضبط هو الذي حدث. أي أن البرجوازية العليا قد تنازلت عن المطالبة بنصيب أكبر من القوة والسلطة بما يتناسب مع تنامي حجمها

الاقتصادي، مقابل أن تتولى الأرستقراطية والنبلاء بحكم مراكزهم المتقدمة الثابتة في الدولة وفي النظام السياسي ومكانتهم الحضارية وهيئتهم التقليدية حماية مصالحها والقبول ببعض الإصلاحات الليبرالية. وما الذي جعل هذا التحالف ضرورياً؟. يجيب ماير بأن خوف البرجوازية من العمال وحركاتهم السياسية والنقابية هو الذي دفع البرجوازية العليا في أحضان الأرستقراطية، وإدراكها — كلاًهما — بأن هذه الطبقة العاملة ودعاتها ومتفقيها تمثل العدو المشترك الحقيقي، لأن هذه الطبقة وليست البرجوازية العليا هي التي كانت تملك البديل للنظام القائم الذي يدعو إلى إعادة توزيع السلطة والثروة بشكل جذري في المجتمع.

ويستدل ماير على نفوذ هيمنة الأرستقراطية وملاك الأراضي الزراعية من النبلاء في الفترة التي يدرسها (١٨٠٠ — ١٩١٤) بدراسة موسعة لأهمية الزراعة مقابل الصناعة في الاقتصاد الأوروبي. وتحمل الدراسة في طياتها نتيجة تدعو إلى الدهشة حقاً وهي أنه بالرغم من الثورة الصناعية والاضمحلال التدريجي لدور الزراعة في الاقتصاد الأوروبي فإن الصناعة الثقيلة الحديثة لم تمثل قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد حتى بداية الحرب العالمية الأولى، لا من حيث الاستثمار ولا من حيث الحصة في الناتج القومي، ولا من حيث العمالة.

ويوضح ماير بأن ملاك الأراضي الزراعية من الأرستقراطيين والنبلاء كانوا أنفسهم سباقين إلى إدخال الأساليب الرأسمالية في الزراعة، وأن نسبة كبيرة منهم قد دخلوا في ميدان الصناعات الغذائية أو المشروبات الكحولية، أو في ميدان التعدين عن طريق استغلال المناجم والمعادن في الأراضي التي يملكونها. ويُميّز ماير بين الصناعات التقليدية كالمنسوجات والجلود والغذاء والأثاث التي استوعبت معظم القطاع الصناعي، وبين الصناعات الحديثة كصناعة المكائن والحديد والصلب والطاقة والصناعات الهندسية التي لم تزدهر وتوسع إلا في مطلع هذا القرن، والتي (مع قطاع التجارة الخارجية والمصارف) يطلق عليها ماير البرجوازية العليا^(٢٠).

ويستخلص ماير من هذا التحليل أن البرجوازية العليا كانت طوال القرن التاسع عشر ضعيفة اقتصادياً وسياسياً بالمقارنة مع الأرستقراطية والطبقة الحاكمة ذات المكانة الراسخة سياسياً واجتماعياً، ولكن البرجوازية العليا كانت في طور النمو السريع وكان دورها الاقتصادي والمادي يتعاظم باستمرار مع تسارع وقع عملية التصنيع — التحضر. بينما كان الأرستقراطيون والنبلاء من ملاك الأراضي يواجهون وضعاً اقتصادياً يتناقص دور الزراعة فيه وضعاً سياسياً يتنامى فيه دور الطبقات الوسطى والعمال بسبب وجود البرلمانات والانتخابات... الخ. وهكذا فقد خلقت الأرضية المناسبة لتحالف الطبقة القديمة المتجددة مع الطبقة الجديدة في طور النمو. ويضع ماير يده بهذه الطريقة على الصيغة التي بواسطتها استطاعت الأرستقراطية والفئات النبيلة التكيف مع الأوضاع المستجدة مع أن الأسس المادية التي بنيت عليها سلطتهم وهيئتهم قد ضعفت كثيراً واضمحلت.

من تحليل الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية للمراكز الرئيسية في الدولة (البرلمان، الحكومة، الجيش، مجالس الحكم المحلية والقومية والاستعمارية) والمراكز العليا في الكنيسة والأحزاب والمحافل السياسية التقليدية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يتبين لماير بأن الأرستقراطيين والنبلاء قد احتكروا بعضها احتكاراً شبه كامل وسيطروا عليها جميعاً سيطرة تامة. وما أن بدأ التحالف مع البرجوازية العليا بعد سنة ١٨٥٠ حتى بدأت عملية استيعاب وامتصاص للبرجوازيين البارزين والأثرياء والمتميزين من أصحاب المشاريع (أو الانتربافور) في عداد الطبقة الأرستقراطية والنبلاء عن طريق أسلوب التنيل (Ennoblement) بمنح الألقاب الوراثية والدائمة (أي مدى الحياة) لمن يتم اختيارهم بدقة من البرجوازيين وأبناء الطبقة الوسطى فقط. ولم يدخل أبناء الطبقة العاملة في هذا البرنامج أبداً^(٢١).

ويذكر ماير بأن انجلترا قدمت أفضل مثال على ما يريد الوصول إليه. فقد استطاعت الطبقة الحاكمة والمهيمنة اقتصادياً وسياسياً من استيعاب الفئات المتقدمة من الصناعيين والتموليين والانتربافور والبيروقراطيين والمهنيين في عدادها إلى درجة أن تمكن شخص مثل دزرائلي الذي لم يكن من النبلاء أن يصل إلى رئاسة الوزارة (وإن كان ينتمي إلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى). عندما يتبع القارئ شرح ماير لهذه القضية لا يستطيع إلا أن يتذكر شرح بارثو لدورة الانتخابات التي تديم بواسطتها النخبة الحاكمة نفسها وتجدها وترسخ أسس شرعيتها^(٢٢).

وفي مقاطع من الكتاب (خاصة الفصل الرابع) غاية في الأصالة والامتاع شرح أرنو ماير فيها كيف أن البرجوازية العليا لم تكف بالقبول بهيمنة الأرستقراطية الاقتصادية والسياسية، بل تعدت ذلك إلى تقليد الأرستقراطية في كل شيء: في أنماط حياتها وتفرها وأخواقها، وفي ألقابها وتدرج منازلها، وفي حضارتها ومدارسها وجامعاتها، وفي فنونها وآدابها. وباختصار فقد تبنت البرجوازية العليا الفلتشواوانك الأرستقراطية، أي نظرة الأرستقراطية الكلية إلى العالم والحياة^(٢٣). هذه البرجوازية العليا لم تتحول إلى طبقة حاكمة بحد ذاتها وتبدأ بفرض وجودها ويلورت نظرتها الكلية إلى العالم الخاصة بها إلا بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تحسم الموقف لصالحها كلياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن ميهات، فقد انتهى القرن الذي هيمنت فيه أوروبا على العالم وبدأ قرن هيمنة أمريكا الشمالية التي ستوحد خلفها البرجوازية الأوروبية في نظام - العالم الذي نعيش في ظله الآن.



إن كتاب أرنو ماير عن دوام النظام القديم (صلابته، مرونته، تشبثه) من الأمثلة الجيدة على كيف أن المزاوجة بين التاريخ وبين مفاهيم نظرية مستمدة من علم الاجتماع والاقتصاد يمكن أن تقدم أساليب متقنة في التحليل ويمكن أن تولد حقائق خطيرة تغير معرفتنا بالأشياء خلافاً للاعتقادات

السائدة ولكن ماذا تعني أطروحة ماير بالنسبة لنا نحن أبناء العالم الثالث انطلاقاً من مقولة أن الدول الصناعية تقدم صورة المستقبل للدول المتخلفة؟.

لقد كانت أوروبا وهي على شفا الحرب سنة ١٩١٤ تمر بمفترق طرق يشبه إلى حد ما مفترق الطرق الذي تمر به بعض دول العالم الثالث: فقد كانت أوروبا حسب تعبير ييري اندرسن: تحكمها طبقة حاكمة شبه أرستقراطية (وفي بعض الدول شبه إقطاعية)، واقتصادها رأسمالي شبه صناعي، وتقوم فيها حركة عمالية مثمرة شبه ناضجة. أو بعبارة أخرى «كانت أوروبا تملك ماضياً ما زال حياً، وحاضراً لم يستقر تكنولوجياً، ومستقبلاً سياسياً غير معروف»^(٢٤). ولكن ما أن انحسرت حمى الحرب والتي انحسر معها نفوذ وهيمنة الأرستقراطية، حتى سارعت البرجوازية العليا إلى استيعاب قيادات الحركة العمالية وإدخالها في اللعبة السياسية بإعطائها حق التنظيم في النقابات، المساومة الجماعية، التمثيل في المجالس الفنية... الخ. ويجب أن ينظر لهذه المكاسب على أنها مكافأة لقيادات الحركة العمالية والديمقراطية الاجتماعية على تخليها عن الأمية الثانية وعلى سلوكها المتهاون مع الطبقة الحاكمة أثناء الحرب كالامتناع عن الإضراب والتنازل عن المطالبة بزيادة الأجور والمطالب الاجتماعية الأخرى.

وحالما شعرت الطبقة البرجوازية بالخطر المحقق للتأني من النزعات الثورية لدى فئات واسعة من الطبقة العاملة في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ١٩١٨ - ١٩٢٣ وخاصة تحت تأثير الثورة البلشفية، بدأت بتشجيع الحركات الفاشية في إيطاليا ووسط أوروبا والنازية في ألمانيا، وانتهت معها. وقد عالج تشارلز ماير في كتابه «إعادة بناء أوروبا البرجوازية» الذي لا يقل أهمية وعمقاً عن كتاب أرنو ماير هذه القضية بتوسع وتفصيل^(٢٥).

تشارلز ماير يبدأ من حيث ينتهي أرنو ماير (مع أن كتاب الأول صدر قبل كتاب الثاني بست سنوات). ومنه نتبين كيف أن البرجوازية الأوروبية العليا في بحثها عن الاستقرار وفي سعيها لإعادة توزيع الأدوار السياسية بعد الحرب قد ارتضت نموذجاً للدولة في حقيقته وليس في ظاهرة لا علاقة له بنموذج الدولة الليبرالية - البرلمانية الذي تبلور في خضم اضطرابات القرن الماضي بقدر ما له من صلة بنموذج الدولة التضامنية الذي تمخضت عنه ظروف الحرب والأزمات الاقتصادية التي جاءت بعدها^(٢٦).

هذه الدولة التضامنية: سواء كانت تحت موسوليني أو هتلر أو فرانكو، أو دولة الرفاهية تحت حكم العمال في بريطانيا أوروغواي في الولايات المتحدة، تقوم أساساً على إضعاف البرلمان. وسبب ذلك يعود إلى أنها تقوم على مبدأ تمثيل جماعات المصالح المنظمة المختلفة (الصناعيون، ملاك الأراضي الزراعية، العمال، الكنيسة، الجيش، أصحاب المصارف... الخ) في أجهزة اتخاذ

القرارات ليس على أساس الأصوات التي يحصلون عليها في الانتخابات، وإنما على أساس قدرتها (الجماعات) على فرض أو رفض هذه القرارات. بحيث تبدو العملية التشريعية في النهاية كشكل لتتاج المساومات بين المتنافسين الاقتصاديين والأجهزة البيروقراطية المستقلة»^(٢٧).

إن هذه الترتيبات التي تمثل الأساس الذي تركز عليه الدولة التضامنية قد استقر ورسخ بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد انتصار البرجوازية النهائي في شكل التركيبة الصناعية - العسكرية (كمثال من الدولة الرائدة) في رحم دولة الرفاهية التي تسود في الغرب الرأسمالي. ولذلك إذا ما جمعنا النتائج التي توصل لها هذين المؤلفين واعتبرناها معاً فإن ظلالاً من الشك تلقى جدوى نموذج الدولة الليبرالية - البرلمانية، وحتى على إمكانية قيامها إطلاقاً، خلافاً للاعتقاد السائد بأن أوروبا قلمت في هذه المرحلة من تاريخها الحديث مثلاً ممكناً لهذه الدولة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا بد أن نعيد النظر في ظاهرة التوسع الاستعماري والامبريالية. إذ أن هذه الظاهرة قد تمت في ظل دول يهيمن عليها الأرستقراطيون والنبل وإن ساندوا وشجعوا برجوازياتهم الوطنية في بلدانهم ولذلك فلا بد أن نأخذ في الاعتبار أن عوامل البحث عن أسواق خارجية للسلع المصنعة وتصدير رأس المال والحصول على مواد أولية رخيصة لا تكفي بحد ذاتها. إن قرار التوسع الاستعماري والهيمنة الامبريالية لم يتخذ البرجوازيون وإنما أرستقراطية الدولة وملأك الأراضي من النبل لاعتبارات سياسية واستراتيجية أيضاً تتصل بالهيمنة والاستعباد الكامل للعالم الثالث وتتصل بالتنافي القومي للدول المهيمنة بعضها البعض أيضاً^(٢٨).

وهناك أيضاً قضية الحداثة التي تعيد أطروحة ماير طرحها برمتها من جديد. وإلا فماذا نقصد بالحداثة في ظل دولة يهيمن عليها الأرستقراطيون والملأك من النبل المعادون للبرلمانية والمعادون للديمقراطية والمعادون للعلمانية، وفي ظل دولة تسود فيها الحضارة التقليدية والمثل والقيم الكلاسيكية في العمارة والأدب والموسيقى، وتدار جامعاتها لتخريج الرجال النبلاء (Gentlemen) الذي يحتفرون العلوم ويعتبرون اللغات الكلاسيكية (اليونانية واللاتينية) والإنسانيات (خاصة القانون والأدب) أساس الثقافة^(٢٩). وإلى أي درجة مثلت البروتستانتية (التي اعتبرها ماكس فيبر العامل الأيديولوجي الملائم لتطور الرأسمالية) حضارة مشتركة، أو إلى أي درجة تغلغلت هذه في الحضارة المشتركة لتمثل عاملاً مساعداً لتطور البرجوازية؟

وأصبح إذن أن ثورية البرجوازية قد اضمحلت بعد سنة ١٨٥٠ ولم تلعب الدور الثوري الذي كان مقترضاً أن تلعبه عندما كتب ماركس وإنجلز البيان الشيوعي في سنة ١٨٤٨. لقد حدث ما يصفه البيان الشيوعي بعد ذلك بقرن من الزمان، بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت البرجوازية صاحبة اليد العليا ومزقت العلاقات القطاعية وحولت كل العلاقات الإنسانية إلى علاقات نقود

وذهب وفضة، وثُورت أدوات الإنتاج وبالتالي علاقات الإنتاج. وبذلك خلقت الظور فالمناسبة للتشوير المستمر للإنتاج، وللإرباك غير المنقطع للأوضاع الاجتماعية، وللهيجان وعدم الثبات المتصل «التي تميز الحقبة البرجوازية عن غيرها من الحقب التاريخية». كل ما هو ثابت عميق التجمد من العلاقات المصحوبة بالأراء القديمة المتحيزة قد أزيلت، كل العلاقات المستجدة تصبح قديمة قبل أن تتحجر كل ما هو صلب يذوب في هواء، كل ما هو مقدس قد تدنس، وأصبح الإنسان أخيراً مجبراً على مواجهة أوضاع حياته الحقيقية، وعلاقاته بغيره من البشر بأحاسيس واعية^(٣٠).

ولذلك فإنه من سوء الحظ أن يصدر كتاب مارشال بيرمان: كل هو صلب يذوب في هواء (١٩٨٢) في السنة التالية على صدور كتاب ارنو ماير^(٣١). إن بيرمان يأخذ منطلقه من تصور ماركس لدور البرجوازية الثوري ويقوم بالربط بين التطور اللامحدود للمجتمع بفعل الرأسمالية الصناعية الحديثة وبين التطور اللامحدود للإنسان والتحقيق الكامل لذاتيته بحيث يجعل من الحضارة الرأسمالية دور هائل واضطراب عظيم - الذي هو الصفة المميزة للحداثة، يؤدي إلى أن تذيب البرجوازية حضارتها ذاتها إلى هواء كما حولت من قبل كل ما هو صلب في الاقطاعية إلى هواء.

وسوء الحظ هنا مصدره هو أن كتاب بيرمان من الكتب الرائعة التي كتبت يتمكن من الموضوع وحاسة مخلصنة تشع من صفحات الكتاب. ولكن خطيئته الأساسية كما أوضح بيرري اندرسن هو افتقاره إلى مفهوم واضح للحداثة في التجربة التاريخية للبرجوازية فهو يغفل أهم عناصرها وهي أن للحداثة حدوداً واقعية وليست عامة متجانسة في التاريخ. بعبارة أخرى أن بيرمان قد أخذ أطروحة ماير بنظر الاعتبار لربما كان قد توصل إلى مفهوم أدق للحداثة أكثر واقعية وأكثر غنى. إن الفترة التي تمثل الحداثة أصدق تمثيل هي الثلث الأول من هذا القرن، وهي الفترة بالذات التي لم تكن فيها البرجوازية قد أصبحت صاحبة اليد العليا بعد، وهي الفترة التي أنجبت الحركات الرائدة في الثقافة والتي كانت جميعها معادية للبرجوازية^(٣٢).

ماذا تبقى إذن من الدعوة القائلة بأن الدولة الليبرالية (البرجوازية الوطنية ونظامها السياسي) البرلمانية لا بد أن تكون مرحلة ضرورية في تطور البلاد العربية؟ إن التجربة الليبرالية - البرلمانية في محيط البلاد العربية قد ولدت ميتة لأنها بنيت على توازنات لقوى اجتماعية لم تكن موجودة أو لم تكن موجودة بمعدل على الدولة. ولذلك عندما جاء العسكر إلى الحكم وعندما دخلت أغلب البلاد العربية في عصر الدولة السلطانية كان المسرح قد أعد لهذا الحدث بزمان طويل^(٣٣).

ولكن الرسالة التي تنقلها لنا أطروحة ماير هي أعمق من ذلك بكثير. فكان التاريخ يخادعنا: فلا البرجوازية ولدت دولة ليبرالية - برلمانية قابلة على الحياة، ولا الرأسمالية اقتضت سيطرة البرجوازية على الدولة حتى تزدهر كطبقة وكحضارة، ولا البرلمانية كانت ضرورية للديمقراطية لأنها

أدت إلى ازدهار الطبقة القديمة المعادية لـكليةها، وكذلك فإن الدولة التضامنية — المحصلة التاريخية لنظام البرجوازية السياسي تجعل من احتمال وجود ديمقراطية بلا حرية حقيقة واقعة، لأن القرارات المصيرية والهامة تتخذ في مساومات وراء الكواليس وليس في المجالس المنتخبة، ولصالح قوى أعظم من قوة الناخبين. وكما يقول باتلز بنفس مأساوي لا أملك إلا أن أشركه فيه: إن العصور (التاريخية) تعرف بالأسئلة التي تثيرها، وليس بالأجوبة التي تقدمها. ومن حيث المبدأ فإن الأسئلة المهمة لا تجاب أبداً^(٣٤).

الهوامش والمصادر

ملاحظة: جميع تواريخ النشر تشير إلى الطبعة الأولى، إلا إذا ذكر غير ذلك.

(١) بقصد عادة بالقرن الأوروبي الفترة الممتدة بين سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٥ التي هيمنت فيها أوروبا على العالم، أما القرن الأمريكي فيقصد به الفترة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية. ويشير ديفز إلى أن كاوتسكي كان أحد الذين تنبأوا باحتمال ظهور قيادة الولايات المتحدة بالتعاون مع أوروبا لاستغلال العالم غير الصناعي منذ الحرب العالمية الأولى واصفاً إياها «بالإمبريالية الخارقة للعامة» (Ultra-Imperialism) مقلوبة على رأسها. انظر:

(١) — Mike Davis. «The political Economy of late-Imperial America», New Left Review, No. 143, Jan. 1984, pp. 8-9.

(٢) — Paul M. Sweezy, «Power Elite of Ruling Class?», monthly Review, September 1950 reprinted in G.W. Domhoff and H.B. Ballard (ed): C. Wright mills and the Power Elites, Boston; Beacon, 1968 pp. 115-116.

(٣) — Serge Moscovici, «Society and Theory in Social Psychology», in J. Israel and H. Tajfel (eds.): The context of Social Psychology, A Critical Assessment. London and N.Y.: Academic Press, 1972, pp. 62-66.

(٤) يقدم مايكل باراوي تلخيصاً جيداً لتأثير بعض هذه التجمعات على الأحياء الماركسي في علم الاجتماع الأمريكي:

— Michael Buraway, «Introduction: The Resurgence of Marxism in American Sociology», in M. Buraway and Theda Skocopl (eds.): Marxist Inquiries, Studies of Labor, Class, and the State. Supplement to Volume 88, American Journal of Sociology, 1982, pp. 1-30.

(٥) من الواضح أن المطلوب بهذا الوصف التذكير بأن العلم الحديث عندما انطلق منذ منتصف القرن السابع عشر كان وصفاً أيضاً بالجلدة: الفلسفة الجديدة.

(٦) — Fernand Braudel, Civilization and Capitalism. 15th-18th century. French edition, Paris: Armand Colin, 1979.

English edition, London., Collins:

★ Vol 1. The Structures of Everday Life, 1961.

★ Vol 2. The Wheels of Commerce, 1982.

★ Vol 3. The Perspective of the World, 1984.

— Eric J. Hobsbawn. The Age of Revolution, 1789-1848. New York: Mentor, 1962. (٧)

— The Age of Capital, 1848-1875. New York: Mentor, 1975.

— Paul A. Baran and Paul M. Sweezy. Monopoly Capital: an Essay on the American Economic and Social order. New York. Monthly Review Press, 1966. (٨)

— Barrington Moore. Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the making of the Modern World. Boston: Beacon, 1966. (٩)

— Perry Anderson. Lineages of the Obsolutist State, London: NLB, 1974. (١٠)

— — Passages from Antiquity to Fendalism. London: N L B. 1974.

— Immanuel Wallerstein. The Modern World-System. New York: Academic Press. (١١)

★ Vol. 1, Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the 16th Century 1974.

★ Vol. 2, Mercantilism and the consolidation of the European World-Economy, 1600-1750, 1980.

— James O'Connor. The Fiscal Crisis of the State. New York: St. Martin's, 1973. (١٢)

— The Corporations and the State. New York: Harper, 1974.

— L.S. Starrianos. Global Rift: The Third World Comes of Age. New York: William Morrow, 1981. (١٣)

— Eric R. Wolf. Europe and the People Without History. Berkeley: Univ. of California Press, 1982. (١٤)

— Peter Worsley. The Three Worlds: Culture and World Development. London: Weidenfeld and Nicolson, 1984. (١٥)

— Arno J. Mayer. The Persistence of the old Regime, Europe to the Great War. London: Croom Helm, 1981 (originally Pantheon Books, New York). (١٦)

(١٧) حول أهمية أطروحة يبرين بالنسبة للحضارة العربية الإسلامية، انظر:
— خلدون حسن النقيب، «تساؤلات حول بعض الملامح الخاصة بالمجتمع العربي وتاريخه»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٨١، ص ١٧٨ - ١٩٢.
وكمثال على استمرار النقاش حول ما تثيره عن مرحلة الانتقال، وانعكاساتها خاصة على أعمال ولارشتاين واندرسن انظر:

— Roger S. Gottlieb, «Feudalism and Historical Materialism: A Critique and A Synthesis», Science and Society, Vol. XLVIII, No. 1, Spring 1984. pp. 1-37.

(١٨) قد يفاجأ القارئ بهذا التيار من التفكير حول الثورة الفرنسية ولكنه ليس بجديد فقد توصل دينيد نومسن إلى هذا الاستنتاج في سنة ١٩٥٧، في كتابه عن أوروبا بعد نابليون. وقد لحص رونسيمايان أهم الآراء المتعارضة حوله في مقال ترجم مؤخراً إلى اللغة العربية في مجلة الثقافة العالمية (الكويت). انظر:

— W.G. Runciman, «Unnecessary Revolution: The Case of France», European Journal of Sociology (Arch-Europ. Social). Vol. XXIV No. 2, 1983, pp. 291-318.

— مجلة الثقافة العالمية.

— David Thomson. *Europe Since Napoleon*. 2nd ed., London: Longman, (1957), 1983, (١٩)
pp. 109-216.

— Arno J. Mayer, *op.cit.*, chap. one. (٢٠)

— *Ibid.*, pp. 88-127. (٢١)

(٢٢) ويعزو بالتزل هذه العبارة إلى ماركس: كلما كانت الطبقة الحاكمة قادرة على تمثيل وامتناعا الرجال البارزين من الطبقات المحكومة، كلما كان حكمها مستقراً وخطراً. انظر:

— E. Digby Baltzell, «Epilogue; To be a phoenix — Reflections on Two Noisy Ages of Prose», in *Varieties of Political Expression in Sociology*, Vol. 78, No. 1, *American Journal of Sociology*, p. 227.

(٢٣) هذا المصطلح من كارل مانهايم، من أجل شرح مختصر له انظر:

— خلدون حسن النقيب، «الأيديولوجية والطوبى وعلم اجتماع المرفعة»، مقدمة إلى الطبعة العربية الجديدة لكتاب كارل مانهايم: الأيديولوجية واليوتوبيا. ترجمة د. رجا الدريفي. الكويت: شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨٠. وقد أعيد طبعها في مجلة الفكر العربي المعاصر.

— Parry Anderson, «Modernity and Revolution», *New Left Review*, No. 144, March (٢٤)
1984, p. 105.

— Charles S. Maier. *Recasting Bourgeois Europe: Stabilization in France, Germany, and Italy in the Decade after world war 1*. Princeton Univ., Press, (1975), 1981. (٢٥)

— *Ibid.*, pp. 5-15. (٢٦)

— *Ibid.*, p. 353. (٢٧)

— David Thomson. *op.cit.*, pp. 454-473. (٢٨)

(٢٩) ما زالت الانسانيات تعاني من أزمة في تحديد مكانها في مجتمع يمين عليه العلم والتكنولوجيا، انظر:

— J. H. Plumb (ed.) *Crisis in the Humanities*. Harmondsworth: Penguin, 1964.

— Karl Marx and Frederick Engels. (٣٠)

Manifesto of the Communist Party. 1848.
Selected Works, Vol. 1 Moscow:
Progress Publishers 1969, pp. 111-112.

— Marshall Berman. *All that is Solid Melts into Air*. London: Verso, 1983 (Originally, (٣١)
New York: Simon and Schuster, 1982).

— Parry Anderson, *op.cit.*, pp. 100-105. (٣٢)

رخصة تحليله للمصطلحات:

Modern, Modernization, Modernity.

(٣٣) انظر كتاب المؤلف — في طور الأعداد للطبعة — عن: الدولة السلطانية في المشرق العربي لتفاصيل أوفي حول هذه القضية. وكذلك:

— خلدون حسن النقيب، «الأصول الاجتماعية للدولة السلطانية في المشرق العربي»، القسم الأول، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٧، ١٩٨٣، ص ١٨٩ — ٢٢٤.

— E. Digby Baltzell, *op.cit.*, p. 225. (٣٤)

من أبحاث الأعداد السابقة

العدد الثالث / سبتمبر ١٩٨٣

- إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية
 - دور وأهمية التعميمات في ميادين العلوم الاجتماعية
- نادية سالم
جودت سعادة

العدد الأول / ربيع ١٩٨٤

- الديمقراطية والعلوم الاجتماعية
 - بعض ملامح العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني
 - مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي
- السيد ياسين
عبدالمالك التميمي
رفاعي محمد رفاعي

العدد الثاني / صيف ١٩٨٤

- وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر
 - التحليل العلمي للدعاية
 - الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام
- تركي رابع
نادية سالم
فهد الثاقب

للإطلاع على هذه الدراسات وغيرها يمكنك تسجيل اشتراكك بمجلة العلوم الاجتماعية. . اتصل أو اكتب إلى العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - ص. ب: ٥٤٨٦ صفاة - هاتف: ٢٥٤٩٤٢١

تلكس: ٢٢٦١٦ KUNIVER - كويت

من أبحاث الأعداد القادمة

محمد رشيد الفيل

– الأمن الغذائي في الكويت

أبو بكر حسن
نجلاء السلطان

– دراسة إحصائية لتقييم المعلومات الغذائية للطلاب الجامعي

ابراهيم رجب

– علم الاجتماع والحلمة الاجتماعية

محمد نعيم ياسين

– حقيقة الجهاد في الإسلام

حق لا يفوتك الاطلاع على هذه المقالات، ولضمان وصول المجلة إليك
باستمرار، يمكنك تسجيل اشتراكك عن طريق الاتصال أو الكتابة:

مجلة العلوم الاجتماعية – ص. ب: ٥٤٨٦ – صفاة – تلفون: ٢٥٤٩٤٢١
تلکس: ٢٢٦١٦ – KUNIVER – كويت



التعاون الصناعي في الخليج العربي

تصدرها

■ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ■

□ تعنى بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .

□ تحتوي على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابتة من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخبار ومؤتمرات .. الخ .

□ يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .

□ تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

التعاون الصناعي

● الصناعة المكتبة لصناعة للخدمة والكتاب

● لخدمة العمل التساوية

● القوى العاملة
في صناعة الصناعة والكتاب
بمصلحة الخليج العربي

● بعض الملامح من نظام
الصناعة بمصلحة البحرين

● THE STRATEGY FOR THE SPECIAL
OF THE INFORMATION SERVICE-SPECIAL
LIBRARY FUNCTION

● SOME NEED FOR INDUSTRIAL COOPERATION
IN THE ARAB WORLD
IN THE STRATEGY SERIES

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صندوق بريد ٥١١٤

الدوحة - قطر

- قيمة الاشتراك السنوي للنسخة الواحدة ٢٠ ريالاً قطرياً للأفراد أو ٤٠ ريالاً قطرياً (أو ما يعادلها) للوزارات والمؤسسات والشركات .
- ترسل الاشتراكات بشيك مصرفي باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

المراجعات

ابن سينا . أبو علي الحسين بن عبد الله
سلم . توفي في رجب الفكر المسيحي . الطريق ٥:١٠
(١٩٨١/١٠)

عشاق . حسن ملا . أفكار الفلسفية عند ابن سينا . مجلة
كلية العلوم الاجتماعية (١٩٨١/١٠) ص ٦٥٩ -
المصريين . كراماتي ١٢٠١ (١٩٨١/١١) ص ٦٢
و ٦٤ .

ابن قيمية . تقي الدين أحمد - المسترة
سليمان . حسن . الدولة والإصلاح في السياسة
الشرعية لأبو حنيفة الشافعي . ١٣٣٠
(١٤٠١/١ - ١٣٨٨) بيبيوغرافيا

ابن هبوس . حسن . حسين بن عبد الله -
المسترة
زمامة . عبد القادر
والعلوم الانسانية
١٥٥ . بيبيوغرافيا

ابن طفيل . أبو بكر محمد بن عبد الملك
الاندلسي . المجلة العربية ٥٠٠ (١٩٨١/١٠) ص
١٠٥ - ١٠٨ . بيبيوغرافيا

ابن طولون

ابن أنظر أحمد بن طولون

ابن خلدون . عبد الرحمن بن محمد بن
أول مشروع توثيق
Ben Achour, yadh

ابن عباد . اسماعيل
حمادة . محمد ماهر . المصاحف في عهد ومكتبة الراثة
المجلة العربية ٨ (١٩٨١/١١) ص ١٠٩ - ١١٢
ابن عبد الله . عبد الكريم
مصنح جديد في تونس . الاقتصاد والأعمال ٣١
(١٩٨١/١٠) ص ١٢ .

ابن عبد الله . عبد الكريم - المقالات
الاقتصاد والأعمال السياحة في تونس . عبد الكريم بن
عبد الله . حفص . رسالة المسند . والتاريخ العربي
٩٥ (١٩٨١/١٠) ص ١٢ .

ابن عبد الوهاب . محمد
أبو طية . عبد الفتاح حسن . كتاب عنوان المجد في تاريخ
مجلدات العلوم الاجتماعية (١٩٨١/١٠)

ابن هزم الأندلسي . علي بن سعيد بن كزيم
ابن الحسن . إدريس بن إدريس بن عبد الله
رئيس . مهيل . رجال الفكر . إدريس الأول . تاريخ
العرب والعالم ٤ : ٣٨ (١٩٨١/١٢) ص ٦٦ و ٦٧ .

ابن خلدون

ابن أنظر الحصري . عبد الرحمن بن محمد بن
خلدون

ابن الدوايق . عبد الرحمن
ابن أنظر سلامة . عبد الرحمن

ابن الديب . وجه الدين عبد الرحمن بن علي
ابن رشيد . محمد بن أحمد بن محمد بن رشيد
ابن أنظر الأندلسي . محمد بن أحمد بن محمد بن رشيد

ابن روضة
ابن أنظر الخزرجي . عبد الله بن روضة الانصاري

ابن زهر . محمد سعيد
ابن زهر . محمد سعيد
١٠٥ (١٩٨١/١١) ص ١٢ .

ابن زيدان . عبد الرحمن
أعريف . محمد . الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن
زيدان . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ٧

صدر العددان: العاشر والحادي عشر

الاشتراك السنوي: لبنان ٥٠٠ ل.ل. / خارج لبنان ٢٠٠ دولاراً أميركياً

العنوان:

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street
Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968
Beirut — Lebanon

بناتية أبو حشمة — منطقة الطريق
حي التوتات — شارع الفارابي
ص.ب : ١٤/٥٩٦٨ بيروت — لبنان

عمد علي العويني: «الإعلام الخليجي، دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي»

مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة (١٩٨٤)، ٣٨٨ صفحة.

مراجعة: اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي
محرر بالهيئة العامة للاستعلامات / القاهرة

مقدمة:

ينبع اهتمام المؤلف بهذه الدراسة من تزايد أهمية منطقة الخليج العربي في النظام الدولي، وينبع أيضاً من التغيرات السريعة التي تشهدها المنطقة واحتياجها إلى اهتمام خاص من الزوايا الإعلامية والسياسية.

وإذا كان مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في ٢٥ مايو ١٩٨١ يسمى لتحقيق التكامل في المجالات المختلفة ومنها المجال الإعلامي، فإن الباحث يقدم هذه الدراسة التي تساعد في تحقيق التكامل الإعلامي بين هذه الدول. ولذا، يتناول الباحث في ٣٥ نقطة موضوعات البحث على مستويين... مستوى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حيث يتناول بالعرض والتحليل والدراسة أجهزة الإعلام الموجودة في كل دولة على حدة... والمستوى الثاني يتناول أجهزة الإعلام الخليجي المشترك والإعلام الخليجي في إطار التنظيم الاقليمي الفرعي لدول الخليج.

ولذا... تنقسم الدراسة إلى ثمانية أبواب تتناول ما يأتي:

أولاً - الإعلام الكويتي:

ينطلق من مقومات دولة الكويت الجغرافية والاقتصادية والبتروولية والسكانية ونظام الحكم في الكويت الذي يتسم بالديمقراطية وأن الأمة مصدر السلطات. وتناول أجهزة الإعلام فيما يلي:

١ - الصحافة: تحدث عن تاريخ الصحافة الكويتية منذ عام ١٩٢٨. ثم عدد الصحف اليومية فتصدر سبع صحف يومية منها اثنتان بالانجليزية وحوالي ١٨ صحيفة ومجلة أسبوعية وشهرية في كافة المجالات تصدرها مؤسسات خاصة، كما تصدر الجهات الحكومية ٢٥ صحيفة ومجلة أسبوعية وشهرية وفصلية.

وأشار إلى أن هذا العدد ضخم بالنسبة لعدد سكان الكويت. كما تمتاز الصحافة الكويتية بالجوانب الفنية للصحافة الحديثة من طباعة وتحرير وإخراج.

٢ - الراديو: بدأ في عام ١٩٥١ ويث أكثر من خمسين ساعة يومياً في إذاعات البرنامج الثاني والقرآن الكريم والبرنامج الانجليزي والأردو والفارسي والأف. واستعرض المؤلف كافة الخدمات الإذاعية من أخبار وهندسة إذاعية وبرامج وتمثيلات واستوديوهات والخدمة الإذاعية للصحف... الخ.

٣ - التلفزيون: بدأ في أواخر الخمسينات وشهد انطلاقة كبيرة في عام ١٩٦١ ويصل مجموع الساعات الأسبوعية التي يبثها التلفزيون على البرنامجين الأول والثاني حوالي ٨٦ ساعة أسبوعياً، بالإضافة إلى أربعة ساعات صباحية يومياً خلال الصيف. وشرح التنظيم الإداري للتلفزيون الكويتي من إدارة البرامج ومراقبة الشؤون المالية والإدارية والسينما والرقابة المكتبية. ثم شرح التنوع البرامي لساعات الإرسال فحظيت البرامج الثقافية على ٤٠٪ من مجمل الساعات. وتحدث عن البرنامج الثاني وشرح اهتمامه بالتوجه للجاليات الأجنبية المقيمة بالكويت. كما تحدث عن التعاون التلفزيوني بين الكويت والدول العربية وأوضح أنه تعاون حي وكبير. كما تحدث عن الإعلام التجاري ومبادئها وأهمها ألا يزيد الإعلان عن عشرين دقيقة يومياً في الوقت الحاضر.

٤ - وكالة الأنباء الكويتية: أنشأت في عام ١٩٧٦ كمؤسسة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية بشرف عليها وزير الإعلام وبدأت البث المحلي في ١٥ يناير ١٩٨٠ والخارجي ٢٥ فبراير ١٩٨٠ باللغة الانجليزية. وبلغ مجموع ماتم بثه من أخبار النشر في المحلية عام ١٩٨٠ حوالي ٤٥ ألف خبر بالإضافة إلى البحوث والتقارير.

٥ - حرية الصحافة: نص قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٦١ على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون ويجب أن يصدر على الصفحة الأولى أو الأخيرة اسم الناشر وعنوانه وتاريخ الطبع.

وأشار الباحث أن الصحافة في الكويت تعتبر رائدة وسادت حرية الصحافة بشكل متميز. كما أشار إلى أهمية وضع الضوابط حتى تسير الصحافة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً - الإعلام السعودي:

تناول الإعلام فيما يلي:

١ - الصحافة: ووصفها بالتعدد في مراكز إصدار الصحف وكذا أسماها وأشار إلى أنه تم تشكيل ثمان مؤسسات صحفية خاصة في عام ١٩٨٣. وتبلغ عدد الجرائد والمجلات ٦٠ جريدة ومجلة ونشرة منها ١٠ يومية و١٣ أسبوعية و ٢٠ شهرية والباقي يصدر فصلياً أو سنوياً وتوزع على الأقاليم السعودية المختلفة.

٢ - الراديو: استعرض تاريخ الإذاعة السعودية منذ عام ١٩٤٩ وإقامة الاذاعات في الرياض وجدة والدمام وجيزان والمدينة والقصيمة والطائف وأبها. وتبلغ حالياً ساعات الارسل حوالي ٦٣ ساعة يومياً من خلال إذاعات البرنامج العام والبرامج الموجهة ونداء الإسلام والقرآن الكريم والأقسام الغريبة.

٣ - التلفزيون: بلد من إنشائه في عام ١٩٦٥ بمحطتين في الرياض وجدة ثم مكة والطائف عام ١٩٧٨ ثم المدينة في نفس العام وافتتاح محطة القصيم في عام ٦٩ ثم في الدمام وأبها عام ١٩٧٧. وبالنسبة للبرامج فتحتل البرامج الثقافية والدينية الأولية بنسبة ٢٥ ٪ من ساعات البث تليها المنوعات فالتمثيليات وبرامج الأطفال والأخبار والأفلام والمسلسلات غير العربية.

٤ - وكالة الأنباء السعودية: تأسست عام ١٩٧٠ وتعمل على جمع وتوزيع الأخبار العالمية والمحلية داخل السعودية وخارجها ولها العديد من المكاتب في الخارج وتصدر ثلاث نشرات يومياً أحداها بالعربية.

٥ - حرية الصحافة: به بعض القيود وتشتت عدم ممارسة أو افتتاح مكاتب صحفية إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطات. كما أن إدارة المطبوعات تشترط في المطبوعات المطبوعة داخل المملكة أو الواردة عن الخارج عدة شروط حتى يسمح بتداولها.

ثالثاً - الإعلام الاماراتي:

ويتحدث عن الإعلام في دولة الامارات من خلال:

١ - الصحافة: ويميزها بالتعدد حيث تبلغ ٣٧ صحيفة محلية يومية وأسبوعية وشهرية في المجلات المختلفة منها خمس صحف يومية واستعرض تاريخ الصحافة في الامارات. وأوضح أن نسبة الأخبار المحلية في صحف الامارات لا تزيد عن ٣٠ ٪ من مجموع الأخبار وتعتمد على وكالات الأنباء العالمية والعربية.

٢ - الراديو والتلفزيون: أورد البيانات الخاصة بمحطات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني ومتوسط ساعات البث لكل منها، ويبلغ إجمالي ساعات الإرسال التلفزيوني يومياً ١٣ ساعة من أبوظبي. وتناول تاريخ الإذاعة والتلفزيون، وتعدد محطات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني.

٣ - وكالة أنباء الإمارات: بدأت العمل في ١٨/٦/١٩٧٧ وتهتم بأخبار دولة الإمارات في المقام الأول ثم الدول الخليجية فالعربية فالإسلامية وتناول أوجه التعاون بينها وبين وكالات الأنباء العربية والعالمية.

رابعاً - الإعلام البحري: . وأهميته:

١ - الصحافة: وصفها بالتعدد مقارنة بعدد السكان وهي عبارة عن جريدة يومية وخمس مجلات أسبوعية وإثنان شهرية ومجلة رياضية، وهناك ٦ صحف باللغة الانجليزية.

٢ - الإذاعة: يرجع تاريخها لعام ١٩٤٠ وتبلغ عدد ساعات إرسالها ١٨ ساعة متواصلة.

٣ - التلفزيون: بدأ إرساله الملون في سبتمبر ١٩٧٣ لمدة سبع ساعات يومياً تزداد إلى تسع ساعات يومي الخميس والجمعة. وبه ٣ استوديوهات حديثة. كما تم افتتاح القناة الثانية باللغة الانجليزية وتبث إرسالها لمدة خمس ساعات يومياً.

٤ - حرية الصحافة: طبقاً لقانون المطبوعات برقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ والذي يحدد الأسس العامة لإصدار الصحف وحرية الصحافة والصحفيين. كما استعرض نبذة تاريخية لحرية الصحافة وارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خامساً - الإعلام العماني:

وتناول بالدراسة ما يأتي:

١ - الراديو: بدأت الإذاعة العمانية في ١٩٧٠ وتذيع الآن ١١ ساعة يومياً بالإضافة إلى برامج موجهة بالانجليزية من ساعتين إلى ثلاثة يومياً.

٢ - الصحافة: تطورت وتنوعت، وأبرزها جريدة عمان والوطن وهي صحف يومية بالعربية وعمان ديلي نيوز بالانجليزية وهناك مجلات أخرى.

٣ - التلفزيون: بدأ البث في ١٩٧٤، وتذيع يومياً حوالي ثمان ساعات وتزيد عن ١٤ ساعة يوم الجمعة. ويغطي ٦٠٪ من المناطق العمانية المأهولة، وله علاقات مع تلفزيونات العالم العربي والعالم الخارجي.

سادساً - الإعلام القطري:

وتناول:

١ - الصحافة: صحافة تصدر عن مؤسسات خاصة وتتميز بتنوع كبير وتعدد ضخم سواء أكانت صحافة يومية أو أسبوعية وشهرية. كما تصدر المؤسسات الحكومية بعض المجلات والصحف فهناك صحيفتين يوميتين بالعربية وأخرى بالانجليزية و ٥ مجلات أسبوعية وحوالي عشر مجلات شهرية وفصلية.

٢ - الراديو: افتتحت إذاعة قطر في عام ١٩٦٨ وبثت حالياً ٤١ ساعة يومياً على أربع خدمات إذاعية هي البرنامج العام والانجليزي والشعبي والأوردو، ويغطي الارسل معظم الدول العربية والآسيوية.

٣ - التلفزيون: بدأ البث عام ١٩٧٣ ويبلغ معدل البث على القناتين ٩، ١١ سبع ساعات يومياً ويغطي بعض دول الخليج ولا تقل البرامج الدينية عن ٢٥٪ من مجموع البرامج.

٤ - وكالة الأنباء القطرية: حديثة العهد ووقعت اتفاقيات مع بعض وكالات الأنباء وافتتحت مكتباً لها في تونس. ولقد أنشأت عام ١٩٧٥ وتزاول نشاطها في ١٦ دولة حالياً.

٥ - حرية الصحافة: ترتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقطر وهي امتداد لها والرقابة تسير في إطار المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

سابعاً - أجهزة الإعلام الخليجي المشترك:

وهو تنظيم إعلامي إقليمي أنى ثماراً لعدة مؤتمرات لوزراء الإعلام في دول الخليج منذ يناير ١٩٧٦ ومنها:

١ - وكالة أنباء الخليج: بدأت البث في أول أبريل ١٩٧٩ ولها علاقات مع دول الخليج، كما تتلقى الوكالات الوطنية نشرة الوكالة وتوزيعها، ويغطي نشاطها معظم الدول العربية وبثت بمعدل ٥٣ خبر يومياً.

٢ - جهاز تلفزيون الخليج: وقعت اتفاقية في ١٩٧٧/٢/٨ وتمثل أهدافه في تنسيق التعاون بين هيئات التلفزيون للدول الأعضاء والعمل على تطوير إمكانياتهم في حقن التلفزيون، وتشجيع الإنتاج التلفزيوني في الخليج والتعاون مع المؤسسات الإعلامية الخليجية والعربية وتشجيع التدريب والبحوث والدراسات.

٣ - مؤسسة الإنتاج البرامي المشترك لدول الخليج : وتعمل على إنتاج البرامج المشتركة الاذاعية والتلفزيونية والسينمائية المتعلقة بالمنطقة من منطلق إحياء التاريخ العربي والإسلامي وإبراز المثل العليا وإحياء التراث الخليجي والتعريف بكل مناطق الخليج ... وغيرها.

٤ - أجهزة أخرى : منها : مركز التوثيق الإعلامي، ولجنة التنسيق والتخطيط ولجنة العلاقات الإعلامية الدولية.

ثامناً - الإعلام الخليجي في إطار الإقليم الفرعي :

فإذا كان العالم العربي يمثل نظاماً إقليمياً بأن منطقة الخليج تعد إقليمياً فرعياً من النظام الاقليمي ... ودرس هنا :

١ - التدفق التلفزيوني الخليجي : وأوضح بالجدول تدفق البرامج التلفزيونية بين دول الخليج وتطور هذا التبادل في كافة مجالات العمل التلفزيوني وأوضح أن هذا التدفق يتزايد وبداية لتعاون إعلامي أوثق بين دول الخليج في مواجهة التدفق الإعلامي الدولي حتى لا تتجسد مظاهر التبعية الإعلامية للدول المتقدمة.

٢ - الإعلام السياسي الخليجي : ويتحدث عن الانعكاسات المختلفة وخصوصاً السياسية للإعلام والمفاهيم النظرية لتأثيرات الإعلام، وتحدث عن نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة التي هي أقرب النظريات للتطبيق في دول الخليج وتمثل وظيفة الصحافة في خدمة النظم السياسية وتنوير العامة وخدمة النظام الاقتصادي والترفيه والحفاظ على الاكتفاء الذاتي المالي.

٣ - الإعلام البترولي الخليجي : وتناول البترول في العالم العربي وتأثيره على المستوى الدولي واستعرض تاريخ استخدام النفط كأداة سياسية ودوره في الحروب مع اسرائيل. وأوضح أن الإعلام البترولي يركز على وزن دول الخليج في الإنتاج والاحتياطي العالمي واعتماد أوروبا الغربية أساساً على المنطقة والدور المؤثر والمهمين للشركات البترولية ودور الدول المالكة للشركات وأهمية بترول المنطقة بالنسبة لواشنطن ومنظمة الأوبك والمحافظة على حقوق الدول المنتجة والمحافظة على أسعاره وتنمية الدول النامية من خلال عوائد البترول.

٤ - الإعلام التعموي الخليجي : وتناول إرتباط الإعلام بالتنمية ووظائفه في تدعيم الشعور بالوطنية والتعبير عن التخطيط الوطني وتعليم المهارات الضرورية وإعداد البشر للقيام بأدوارهم الجديدة وإعداد الشعوب لكي تقوم بدورها. وتحدث عن النماذج الإعلامية البارزة ومنها نموذج ليبرنو وشرام وانتشار المستحدثات وموقع القرار وتناول في النهاية استخدام دول مجلس التعاون الخليجي للإعلام في نشر الوطنية والوعي الوطني والتعريف بأجزاء الدول الخليجية

بالإضافة إلى وظائفه السابق ذكرها. وأعلن أن الإعلام له دور مهم في التنشأة في دول الخليج
وبعد محرراً من محركات التنمية وتدعيم القيم الروحية في الاطار الإسلامي . . .

وبعد . . .

إن هذه تعتبر أول دراسة متكاملة في الإعلام الخليجي قدمها لنا دارس متخصص في العلوم
السياسية والإعلام في جامعة القاهرة وجامعة الامارات ولعل الملفت للنظر في هذا الكتاب ما يلي:

١ - المعلومات المتدفقة عن البنية الأساسية للدول المذكورة وهي المعلومات الأساسية لكل دولة على
حدة قبل الدخول في المعلومات الإعلامية فأبرز لنا فيها الموقع والمساحة والسكان والحرف التي
يتمولون بها والنظام السياسي والسياسة الخارجية وأهمية البترول لديها وصادراتها ووارداتها.
وهو ما يجعل المرجع متكاملأ يخدم أغراض عدة منها التعرف بالخليج العربي كاملاً لدى
القارئ حتى يتضح ما يقرأه عن الإعلام.

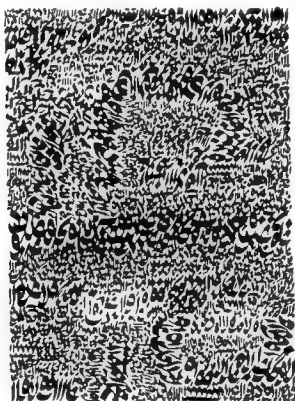
٢ - كانت المراجع على مستوى عال من التدقيق النظري والعلمي والعمل، فقد اعتمد الباحث
على ما يقرب من (١٧٠) مرجعاً باللغة العربية واللغات الأجنبية وتنوعت من مصادر أولية إلى
كتب ورسائل إلى مقالات علمية نظراً لتعدد وتنوع مجالات الدراسة، فجاءت الهوامش أشبه
بإطار مرجعي كامل عن الخليج العربي وعن السياسة الدولية والإعلام الدولي والخليج
العربي.

وحقاً . . . إن المكتبة العربية كانت بحاجة لمثل هذه الدراسات.



المجلة العربية للملوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصلية والدراسات الميدانية والتطبيقية
في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



رئيس التحرير
د. عبد الله العتيبي

مدير التحرير
آمال بدر الغريباني

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص. ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت
هاتف ٨٧١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تليكس ٢٢٦٦٦ KUNIVER

منير محمد نجيب: «الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام».

الطبعة الثانية، الزرقاء الأردن (١٩٨٣)، ٢٩٥ صفحة.

مراجعة: أحمد البغدادي
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

تقسيم الكتاب:

مقدمة قصيرة ٥ - ٦.

عرض الموضوع وفق عناوين رئيسية دون فصول أو أبواب معدة على النحو التالي:

الفكر القومي عند ساطع الحصري ٧ - ٣٠، حزب البعث العربي الاشتراكي ٣٣ - ١٢٤، حركة القوميين العرب ١٢٥ - ١٦٦، الاتحاد الاشتراكي ١٦٧ - ٢٠٧، أسس الاشتراكية العربية ٢٠٩ - ٢٥٨، في التطبيق العملي ٢٥٩ - ٢٧١، الاستسلام الأخير ٢٧٣ - ٢٩٥.

هذا الكتاب يمثل حلقة أخرى تضاف إلى المؤلفات التي تتعرض إلى محاولة تقييم القومية العربية من خلال الإسلام أو بتعبير أدق، محاولة إثبات لا إسلامية القومية العربية. وقد سبق هذا الكتاب - حسب علمنا - كتيب للشيخ عبدالعزيز بن باز عام ١٣٩٩هـ. وقد ظهر في ثلاث طبعات تحت عنوان: «نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع». ثم تبعه كتاب «فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام» عام ١٤٠١هـ. للسيد صالح بن عبدالله بن عبيد. والكتاب بالأصل رسالة ماجستير تقدم بها المؤلف إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز. وأخيراً الكتاب الذي بين أيدينا المذكور أعلاه، والذي سوف نتعرض له بالمراجعة والنقد.

(١)

إذا قبلنا الافتراض القائل بأن موضوع الكتاب يُعرف من عنوانه، فإن هذا الافتراض يسقط حين نجد أن عنوان الكتاب لا يعبر عن الموضوع. فالعنوان «الحركات القومية الحديثة في ميزان

الإسلام» وهذا يعني منطقياً أن الموضوع يتصل بالقومية على نطاق عالمي. وخصوصاً أنه من المعروف أن الحركة القومية قد انطلقت من أوروبا كما في ألمانيا وإيطاليا وغيرها. وهناك أيضاً الحركة القومية في القارة الأفريقية، وهناك الحركة القومية العربية، ودراسة هذه الحركات بشكلها العالمي من خلال المنظور الإسلامي. ولكن يتبين بعد قراءة المقدمة القصيرة بأن المؤلف يقصد القومية العربية أو الأحزاب السياسية التي تعتمد الفكر القومي في أساسها النظري. وهنا أيضاً لا ينبغي المؤلف من الخلط حين يصف الفكر القومي العربي وتياراته المختلفة بأنها حركات قومية في حين أن جميع التيارات تصب في تيار فكرة أو نظرية القومية العربية. فهناك حركة قومية واحدة وليست حركات كما يرى المؤلف.

من عنوان الكتاب أيضاً يمكن استنتاج أن الموضوع يهدف إلى دراسة هذه (الحركات القومية) في معطياتها العربية وتقييمها من خلال الإسلام ومن ثم الخروج بنتيجة محددة ما إذا كانت هذه (الحركات) متوافقة أم متعارضة مع الإسلام. لكن هذا الاستنتاج يتلشى تماماً حين الاطلاع على المقدمة التي يُفترض أنها تحتوي الهدف الذي يسعى إليه المؤلف والوسيلة المتبعة، فماذا نجد؟ يُظهر لنا المؤلف في المقدمة رأيه القاطع والنهائي في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية التي تتبنى فكرة القومية العربية والإسلام فيقول (وتتمتاز هذه الحركات القومية بميزة بارزة - وكأنها سمتها الأصلية وهي انسلاخها الكامل عن الإسلام) ص ٥، وبذلك يصدر المؤلف حكمه المسبق على القومية العربية بأنها غير إسلامية قبل أن يدخل في تفاصيل الموضوع وبذلك تكون القضية منتهية، حيث أن المؤلف يسير في الموضوع وفق تصور سابق يهدف إثبات أن القومية العربية غير إسلامية. في حين أن البحث العلمي الجاد يفرض على الباحث أن لا يصدر حكمه على أي موضوع إلا بعد دراسته وتقديم الحجج الواقعة والدلائل القاطعة على صحة هذا الحكم. ولكن أن يُعلن النتيجة قبل الامتحان، فهذا ما لا يقبله منهج البحث العلمي.

كما يرى المؤلف بأن هذه الحركات (مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الأوضاع المتردية التي تحياها الشعوب العربية في العصر الحاضر) ص ٦، وهذه تهمة أخرى يلقيها على عواهنها وقبل الدخول في الموضوع.

وفي نهاية المقدمة يتضح الهدف الحقيقي للمؤلف من وضع الكتاب. هذا الهدف هو كشف زيف ادعاء الأحزاب التي تنادي بالقومية وأنها هي التي قادت الأمة العربية إلى الدمار!! ص ٦.

إن خطورة اتباع هذا الأسلوب في التأليف تتمثل في أن المؤلف يكون أسير تصورات الخاصة، مما يُفقد صفه الحياد والموضوعية. لأنه سوف ينظر إلى الموضوع من خلال منظور معين، الأمر الذي يدفعه بصورة شعورية أو لا شعورية بالقيام بعملية انتقائية للبراهين والفقرات والأفكار التي يُحطّط

لانتقادها لإثبات صحة وجهة نظره، مما يعني عدم اكتمال الصورة للقارئ الذي يُجبر منذ البداية على السير في طريق ضيق لأنه لا يقرأ إلا ما يريد له المؤلف أن يقرأ. وبذلك تكون القضية متهمية من قبل أن تبدأ، وهذا ما يترفع عنه الباحث العلمي. كما أن هذا الأسلوب يتميز بقصر النظر وخصوصاً أن المؤلف ينجح القارئ بوضعه عنواناً لا يُعبر عن المضمون الحقيقي للكتاب.

وعلى الرغم من أن المؤلف يتعرض لأكثر من موضوع ويخلط بين المفكرين القوميين كأفراد (ساطع الحصري، د. عصمت سيف الدولة) والأحزاب السياسية (حزب البعث، حركة القوميين العرب...)، إلا أنه في سعيه الخيبي لإثبات لا إسلامية الفكر القومي بصورة عامة، نجده يربط الجميع بسلسلة واحدة ويحكمها جميعاً وفقاً لقاعدة واحدة وضعها بنفسه مسبقاً وهي قاعدة النصوص القرآنية وتأويله الشخصي لهذه النصوص. لذلك ليس هناك من فائدة علمية بالتعرض لكل ما جاء في الكتاب ونرى الاكتفاء بمثالين للدلالة على المنهج الذي يتبعه المؤلف وهما الفكر القومي عند كل من ساطع الحصري ود. عصمت سيف الدولة على أساس أن الأول يمثل نقطة البداية في الفكر القومي والثاني يمثل التيار الحديث.

وما يرد حول هذين المثالين يمكن تعميمه على بقية المواضيع، ثم تتبع ذلك بمراجعة النتيجة التي يعرضها لنا المؤلف في نهاية كتابه لنرى مدى ما يتمتع به المؤلف من اتساق فكري من علمه.

(٢)

يبدأ المؤلف بالتعرض لأفكار المفكر القومي ساطع الحصري، وينحصر اهتمامه بقضيتين، الأولى عناصر قومية، والثانية علاقة القومية بالدين وذلك من خلال كتابيه «محاضرة في نشوء الفكرة القومية» المنشور عام ١٩٥١. وكتاب «ما هي القومية» أبحاث ودراسات في ضوء الأحداث والنظريات، المنشور مرتين عام ١٩٥٩، ١٩٦٣.

بالنسبة للحصري إن تكوين القوميات يعتمد على اللغة والتاريخ لأن (اللغة بمثابة روح الأمة وحياتها، والتاريخ بمثابة وعي الأمة وشعورها) ص ١١. أما الدين، فلا يعتبر عاملاً أساسياً في تكوين القوميات، ص ١٤. عدا أنه في البلاد العربية تمد الديانة الإسلامية من العوامل التي لعبت دوراً هاماً في تقدم القومية العربية وتوسعها، لأنها صانعة القومية العربية من الانحطاط، ص ١٦، وهذا بدوره يعني أن الدين الإسلامي لا يدخل بين مقومات تكوين الأمة أو القومية، لأنه قد تكونت أمم إسلامية غير عربية من ناحية، وجماعات عربية غير مسلمة من ناحية أخرى.

يرى المؤلف أن عامل اللغة أوما يسميه رابط اللغة من أكبر روابط القومية، ولكن قبل الإسلام، بدليل قوله تعالى في القرآن ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ (سورة إبراهيم: ٤). ولكن الإسلام ألقى هذه الرابطة. فالرابطة الحقيقية هي الرابطة الدينية

أو الاشتراك في العقيدة وليس الرابطة القومية بدليل قوله تعالى ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيها اختلفوا فيه﴾ (البقرة: ٢١٣). وفي نظر المؤلف أن (أية محاولة لإقامة التجمع على أساس الجنس أو اللغة أو الأرض هي محاولة يائسة لأنها ضد مشيئة الله عز وجل الذي لم يشأ أن يبقى الناس أمة واحدة، ولم يشأ أن يجبرهم على خط فكري واحد وعقيدة واحدة كما جعل لهم أرضاً واحدة أولغة واحدة أوجساً واحدة، ص ٢٠. ويدلل المؤلف على ذلك من القرآن ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (يونس: ٩٩). فالأهم، بنظر المؤلف، إما أن تكون مؤمنة أو كافرة حتى ولو كانت الأمة تشترك في اللغة والجنس. وإن هذه الرابطة القومية لا بد أن تنقسم على أساس دين الله وشرعه إلى أمة مؤمنة وأخرى كافرة. ودليله على ذلك أن جميع الرسل والأنبياء حين يبعثون إلى قومهم يتم التفریق والتمييز على أساس الايمان بغض النظر عن الجنس واللغة فيبقى الله الأمة المؤمنة حتى ولو كانت غير متجانسة، ويهلك الأمة الكافرة حتى ولو كانت متجانسة، ص ٢١ - ٢٣.

أما بالنسبة للإسلام والقومية العربية، يرى المؤلف أن (الأمة التي يريدنا الله تعالى لا ترتبط بجنس ولا ترتبط بلغة، ولا ترتبط بأرض ولا ترتبط بوطن وإنما ترتبط بإيمان وعقيدة. فالرابطة هي رابطة العقيدة والايمان فقط) ص ٢٨. ونلاحظ هنا أن المؤلف يكرر نفس الكلام على الرغم من أن الموضوع الأول يتصل بالعناصر الأساسية للقومية. والموضوع الثاني يتصل بعلاقة القومية بالدين!! ويرى المؤلف أن دراسة التاريخ الإسلامي تشهد إخلاص وتقاني لا ينتمون إلى الجنس العربي في سبيل الإسلام مثل البربر في الغرب الإسلامي من خلال دولة الموحدين والمرابطين. والسلاجقة في الشرق، والمماليك الأيوبيين ثم العثمانيون الذين حووا الإسلام بعد أن (تخلّى العرب عن مسؤوليتهم وتولوا عن دينهم، وانكبوا على ملذاتهم...) ص ٢٧. وإن كان هذا لا يمنع المؤلف من الاعتراف بأن الريادة الأولى في حل الإسلام خارج نطاق شبه الجزيرة كانت للعرب، ص ٢٦.

من الملاحظ أن المؤلف يطرح الموضوع بصورة تختلف عما يطرحه ساطع الحصري بالنسبة للقومية. فالحصري يركز بحثه أو دراسته حول مسألة تكوين الأمة أو القومية والعوامل الرئيسية في هذا التكوين ودور الدين في هذا المجال، ولا يخطط الدين الإسلامي حقه بالنسبة للقومية العربية، وهو عتق في رأيه حين ننظر إلى دور الدين في حياتنا المعاصرة وفي الفكر القومي، إذ أن الظروف التي عاشتها الدول العربية في ظل الأتراك ومحاولاتهم لبعث القومية التركية وفرضها على العرب، أدت إلى إحلال الرابطة القومية محل الرابطة الدينية بصورة لا تقلل من قيمة الدين في حياة العرب. وللأسف أن مؤلف الكتاب لم يستطع استيعاب هذه القضية فاندفع مهاجماً ينتهي النقد والتشكيك أكثر من بغيته سبيل الحق في الموضوع. ولا نقول أن فكرة القومية العربية إسلامية في روحها ولكن هذا

لا ينفي أهمية دور الدين في حياة العرب المسلمين، بل أن كثير من المفكرين المسيحيين اعتبروا التراث الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من الحضارة العربية. المؤلف يتجاهل ذلك ويأخذ في عرض الآيات القرآنية ويجعل من نفسه مفسراً، حيث لا نجد على كتب التفسير الموثوقة مثل الطبري وابن كثير، ويلوي ألفاظ الآيات بشكل قسري لكي يؤيد بها وجهة نظره فقط حتى وإن كانت لا تحقق المطلوب، ونضرب مثلاً على ذلك. الآية الكريمة ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ الْأَرْضَ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ وهي لا تتصل بالفكر القومي لا من قريب ولا من بعيد. وإن كانت تتصل بأخبار الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم بأن حكمة الله في الأرض اقتضت أن يكون هناك مؤمنين وكافرين لغاية لا يعلمها إلا هو سبحانه. وبالتالي فإن استخدامها بالصورة التي عرضها المؤلف تحمل من التجني على ساطع الحصري ما لا يقبله عقل ولا منطق. وخصوصاً أن كتب التفسير لا تتفق مع وجهة نظر المؤلف وأنها تتعلق بقضية الإيمان وعدم الإيمان. (أنظر سيد قطب، في ظلال القرآن، ٤/٤٧٧-٤٧٨). من ذلك تصل إلى نتيجة مؤداها أن المؤلف يتمصّب لرأيه بطريقة لا تتفق والمتبع الإسلامي.

د. عصمت سيف الدولة مفكر بارز له العديد من المؤلفات في الفكر السياسي وفي الفكر القومي. ويعتمد المؤلف على كتاب «أسس الاشتراكية العربية» لبيان وجهة نظر د. عصمت سيف الدولة في كيفية تحقيق ما يسميه «المصير العربي الواحد»، ويحاول المؤلف منير محمد نجيب، جهده لإثبات رأيه الخاص بلا إسلامية الفكر القومي عند سيف الدولة.

في كتاب «أسس الاشتراكية العربية» يعرض لنا د. سيف الدولة رأيه في الإسلام والقومية فيقول حول إمكانية استخدام الإسلام كعامل موحد بين العرب النص التالي:

«الإسلام كمقيدة وشرعية. ولم يكن الإسلام في حاجة إلى جهد للاقتناع به. فهو تراث مستقر في ضمائر الجماهير العربية. تتجاوز الاقتناع إلى الإيمان فأصبح بالإيمان أكثر رسوخاً وثباتاً من أي اجتهاد فكري طارئ. وقد لاذ كثير بالإسلام جواباً للبحث عن أساس لصياغة المستقبل العربي. غير أنه من الواضح أنهم لاذوا به إعفاء لأنفسهم من عناء الاجتهاد والبحث الذي يحرص عليه الإسلام ذاته. فالإسلام كمقيدة وشرعية غير محدود بالزمان أو المكان. وهو بهذا دين وليس مذهباً. إنه أكثر شمولاً وسمواً في الوقت ذاته من كل النظم التي تتابعت على المجتمعات البشرية حلاً لمشكلاتها في زمان معين ومكان معين» ص ٢١٢.

هل هناك أي شك في إيمان د. سيف الدولة بالإسلام بعد هذا الكلام؟ ومع ذلك يرى المؤلف بأن د. سيف الدولة قد (دفع بشكل مباشر أو غير مباشر بالإسلام إلى قمة المثالية التي يتحفا بها الشيوعيون وغيرهم حين يثنون على الإسلام لدفعه خارج الحياة)!! ص ٢١٣.

ويتابع د. سيف الدولة رأيه في الدين وعلاقته بالقومية العربية فيقول ما نصه:

«فالدين — مثلاً — جزء من تكوين الأمة العربية يحكم أنها تكونت أمة في ظل الحضارة الإسلامية، ولم يكن قيمة مضافة إلى وجودها القومي بعد أن اكتمل. بل اكتمل وجودها القومي به. وذلك عميز للأمة العربية عن كصير من الأمم الأخرى حتى الأمم المسلمة بحيث يعتبر الإسلام بالنسبة للأمة العربية أكثر من مجرد دين إذ هو جزء من نهج قوميته. ولما كانت الماركسية ملحدة فقد كان الدين حصانة للجماهير ضد مغرياتهما وميرراً كافياً لرفضهما، ص ٢١٤.

المؤلف لا يعجبه هذا الكلام أيضاً، فنجلده يرفض اعتبار الإسلام جزء لا يتجزأ من القومية العربية في ذات الوقت الذي يعيب فيه على المفكرين القوميين إبعادهم الإسلام عن القومية العربية!! فالمؤلف يرى أن العلاقة مع الإسلام تقوم على أساس أنها شريعة من الله ونحن مكلفون كعميد لتطبيقها فقط لا غير، وبالتالي ليس مهماً أن تكون تابعة من أجزء لا يتجزأ من القومية العربية، ص ٢١٥، لو وصل الأمر إلى درجة تتابعها لا نعرف ماذا يريد المؤلف بالضبط بتابعه هذا الأسلوب مع د. سيف الدولة أو بالأصح مع فكره.

ولتتابع وجهة نظر د. سيف الدولة حول فهمه للإسلام فنجلده يقول:

«... ففي ظله (يقصد الإسلام) حقق العرب حضارة إنسانية تجاوزوا فيها التخلف قبل الإسلام واقتحموا بها الطبيعة وعرفوا من قوانينها ما لم يعرفه معاصروهم واستعملوا تلك القوانين استعمالاً علمياً خلق حياة جديدة في أركان الأرض... كان ذلك في الماضي، غير أننا قد عرفنا — من الحاضر — الإسلام قوة دافعة قادت ثورة الجزائر إلى النصر الحاسم... ولم يرضق الإسلام بمذهب وحلة الوجود أو بغيره من المذاهب، ولكنه ضاق بالحياة الحاملة فحرض على الاجتهاد. ورفع عن كل مجتهد كابوس الخوف من الخطأ أفتاب المخطيء مرة وأتاب المصيب مرتين...» ص ٢١٦.

المؤلف لا يعجبه هذا الكلام أيضاً فيقول (أما هذه المعرفة عن الإسلام فليته (يقصد د. سيف الدولة) لم يطلعنا عليها ولم يعرفنا بها ونود أن نتساءل، ترى هل يفهم الدكتور سيف الدولة الاجتهاد في الإسلام أنه يتناول أصوله وعقيدته. فهذا ما لم نسمع به إلى اليوم. ولعل مجتهداً جليداً باسم الإسلام يأتي ليقول بأنه ليس هناك يوم آخر، وليس هناك رسل طلالاً أن الاجتهاد مفتوح في الإسلام وللمخطيء أجر واحد وثواب على اجتهاده) ص ٢١٧.

ونختتم الموضوع بالتعليق الذي يورده المؤلف حول ما يقوله د. سيف الدولة والذي نصه:

«وفي الإسلام مثلاً ما يبرر الرأسمالية عندما تكون الرأسمالية حلاً لمشكلات الإقطاع، ما يبرر الاشتراكية عندما تكون الاشتراكية حلاً لمشكلات الرأسمالية، وما يبرر الطاعة عندما تكون الطاعة حلاً لمشكلات التمرد. وعندما نجد هذا كله في كتاب واحد فإن هذا لا يعني تفضيلاً لأحدهما أو حشداً لها جميعاً في زمان واحد. وإنما يعني أنه قد منحنا كنزاً من الحلول في كتاب غير محدود بالزمان أو المكان وترك لنا أن نختار — على مدى الزمان — ما يحل مشكلات كل ظروف في زمانها. إذ وراء هذا كله تمجيد الإنسان وتدعيم ثقته بنفسه والتحريض للملح الأمر على مواجهة الظروف وحل مشكلاتها في أي زمان» ص ٢٢٥.

يفهم المؤلف من ذلك أن الدين عند د. سيف الدولة «مضطرب ومسخر أن يلهث وراء الأنظمة البشرية ليبر وجودها. وهو لا يستطيع أن يقدم حلاً جلياً لمشكلاتها» ص ٢٢٨.

لسنا بحاجة — كما يقولون — إلى أكل البيضة كلها كي نعلم أنها فاسدة. فالتعصب للرأي الشخصي يبرز في كل زاوية من زوايا التعليقات والتأويلات التي يعرضها المؤلف لتسقية آراء الآخرين، ويصل هذا التعصب إلى قمته حين يضع المؤلف مسؤوليته هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ على الفكر القومي ودليله على ذلك ما ورد في كتاب الجاسوس الإسرائيلي باروخ نادل (وتحطمت الطائرات عند الفجر)، والذي ظهر أثناء جو الهزيمة بما يهدف إليه الكتاب من تحطيم للنفسية العربية. لذلك فلجوء المؤلف إلى مثل هذا الأسلوب الذي يخلو من الروح العلمية، يؤكد لنا حقيقة تعصبه الأعمى ضد الفكر القومي. وللأسف أن المؤلف يتجاهل التأييد الذي ناله عبد الناصر من الشعب العربي عموماً بعد الهزيمة ومطالبته بإياه البقاء في الحكم، وحرب الاستنزاف التي دامت ثلاث سنوات، كل هذه الأمور يتجاهلها المؤلف ويجعل من أحد كتب الصهاينة دليلاً على صحة رأيه!! ص ص ٢٦١ — ٢٧١.

وعرضي المؤلف في تعصبه وضيق أفقه حين يعتبر قيام اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين الكيان الصهيوني ومصر والسادات بمباركة الولايات المتحدة الأميركية، إحدى النتائج التي أفرزها الفكر القومي في المنطقة — على الرغم من انحرافات الرئيس المصري السادات وبعده عن الفكر القومي. ولكن المؤلف يرى في ذلك دليلاً على سقوط الفكر عقائدياً وقومياً ووطنياً، ويخرج نتيجة النهائية بالقول: «وهذا هو مصير أمة تخلت عن الإسلام وتبنت الفكر القومي الاشتراكي، فاحتلت أرضها ودنست كرامتها وأصابها الفقر والحاجة والبؤس...» ص ٢٩٥.

لا يسع الإنسان تجاه هذا النوع من الكتب إلا أن يتأسى على مستوى التدهور الذي وصل

إليه بعض ممثلي التيارات الدينية وخصوصاً أن المؤلف يمثل تيار حزب الإخوان المسلمين في الأردن (ص ص ٢٧٠ - ٢٧١). ويطرح السؤال نفسه، لماذا كل هذا الهجوم على الفكر القومي وتجاهل حقيقة دورة المأمول في توحيد الشعب العربي والقضاء على التخلف السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وما قدمه مفكره من أدبيات في هذه المجالات، وخصوصاً أن ما أوردناه نصياً يثبت إيمانهم بالإسلام وأهمية دوره في الفكر العربي؟ ويكفي دليلاً على صحة ما نذهب إليه، سعي الدول الغربية بقيادة الأميركية لضرب كل الاتجاهات التي تدعو إلى ذلك منذ قيام الدعوة إلى الحركة القومية وحتى اللحظة الراهنة.



JOURNAL OF ARAB AFFAIRS

Published semi-annually

Judge us by the company we keep...

Fouad Ajami, Malcolm Kerr, James Bill, Michael Suleiman,
Richard Stevens, Juhaina Al-Easa, Monte Palmer, Mark Tessler,
Saad Eddin Ibrahim, Thomas Sorensen, Ali Ghandour, Levon Melikian,
Lisa Anderson, Yasumasa Kuroda, Iliya Harik, and others

Editor: Taufic E. Farah



Subscription Form

Name _____

Address _____

- ☐ \$25.00 per year (2 issues)
☐ \$47.00 2 years (4 issues)
 Foreign subscriptions add: \$5.00
 annually for additional postage.

All orders prepaid to
 Journal of Arab Affairs
 2611 N. Fresno Street
 Fresno, California 93703-1897, U.S.A

عثمان الكعك؛ «التقاليد والعادات التونسية»؛
الدار التونسية للنشر، تونس (١٩٨١)، ١٢٩ صفحة.

مراجعة: محمد رجب النجار
قسم اللغة العربية / جامعة الكويت

(١)

نجد الإشارة - بادئ ذي بدء - إلى أن هذا الكتاب حين صدر في طبعته الأولى سنة ١٩٦٣، ضمن سلسلة «البحوث الاجتماعية» التي كانت تنشرها آنذاك الدار القومية للنشر في تونس، كان عنوانه «العادات والتقاليد الشعبية أو الفولكلور التونسي» وهذا يعني أن الفولكلور في رأي المؤلف، عثمان الكعك (١٩٠٣ - ١٩٧٦) ليس إلا هذا العلم الذي يعنى بدراسة العادات والتقاليد، التي «اعتاد الناس أن يسموها فولكلوراً على حد تعبيره، الذي يوحي بأنه غير مقتنع تماماً بهذا المصطلح الجديد، الذي يشير إلى علم جديد طريف، يريد المؤلف أن يكتب فيه... فموضوعه حقيق بالدراسة والعناية، ومن ثم فلا مفر من أن يحافظ «على هذا اللفظ، فولكلور، رعاية لمشهور التسمية التي دلت على مختلف المطالب الفولكلورية بلفظة واحدة صارت الآن أممية، اصططلحت عليها جميع الأمم، واقتبستها جميع اللغات، فلماذا الشك؟» كما يقول.

ولكن الطريف، أنه ما كاد المؤلف يصدر طبعة ثانية من هذا الكتاب (١٩٧٢) حتى يادر فتخلص من هذا المصطلح «الفولكلور التونسي» من على غلاف الكتاب^(*) (وهو هنا بمثابة عنوان فرعي للكتاب، إذا اعتبرنا أن الشق الأول من التسمية هو العنوان الرئيسي) وما كان منه إلا أن دمج العنوانين معاً في عنوان جديد هو «العادات والتقاليد التونسية» متخلصاً من الكلمتين «الشعبية - الفولكلور» اللتين يمكن أن تثيرا عليه جدلاً هو في غنى عنه، فيما يبدو^(**)، ولكنه في متن

(*) كذلك حدث في الطبعة الثالثة ١٩٨١.

(**) ذلك هو تفسيري الخاص، ذلك أن المؤلف لم يشر في الطبعة الثانية من كتابه إلى العنوان القديم، أو إلى سبب تغييره.

الكتاب لم يستطع أن يتخلص من أي منها، فمادة الكتاب، وموضوعه، ومنهج معالجته، يؤكد أنه إنما يكتب كتاباً في علم الفولكلور، ذلك العلم الذي يدرس الثقافة التقليدية أو الشعبية (Traditional Culture) أو التراث الشعبي (Folk Tradition) أو (Tradition Populaires)، (علم دراسة الحياة الشعبية)، وعلى كل حال، فهذا العلم — أيأ كان إسمه — كما يقول: «ينحشر ضمن عائلة العلوم الاجتماعية، وهو متصل اتصالاً مباشراً بعلم أخلاق الشعوب وعاداتها الذي يسمى اتنوغرافيا» وسواء وافقناه على هذا القول.. أو لم نوافقه — لما فيه من اضطراب المفاهيم وتداخلها — فإن الذي لا شك فيه أن المؤلف، قد تأثر هنا بالاتجاه العلمي السائد بين علماء الفولكلور في فرنسا، في مطلع هذا القرن.. دون أن يشير إلى ذلك بالطبع، ولكن، من اليسير، أن نحدد هنا أنه قد اهتمت علمياً في كتابه — من لها، أحدهما من تأليف (Saint-Yves) في كتابه (Manuel de Folklore) الذي صدر في باريس سنة ١٩٣٦ والآخر من تأليف (Van Gennep)، في كتابه (Le Folklore) الذي صدر في باريس سنة ١٩٢٤.

وما يمكن أن يقال هنا، أن الدراسات الفولكلورية في فرنسا نفسها قد تطورت كثيراً، في العقود التالية بعد صدور هذين الكتابين..

(٢)

أشار الباحث في مقدمة الكتاب إلى أنه يقع في ثلاثة أبواب بالتحديد، وأنه سوف ييسر في الباب الأول «مادة الفولكلور» يعني ميدان دراسة الفولكلور، أو حدوده وموضوعاته، وأنه سيبسط في الباب الثاني «قاموساً لأهم مواضيع (موضوعات) الفولكلور حسب الحروف، وعقبنا على كل موضوع بما يتعلق به من مصادر» وأخيراً «جعلنا الباب الثالث في طريق البحث عن الفولكلور حتى يتسنى لكل أحد أن يدرس ما شاء من مواضيع الفولكلور عن بيّنة، ويطرق علمية، ومع توفر (هكذا) المصادر دون عناء مطلقاً». ولكننا ما نكاد نمضي إلى داخل الكتاب نفسه (١١٢ صفحة من القطع الصغير) حتى نرى المؤلف قد غير خطة البحث تغييراً شبه جذري، فقد بسط — كما وعد — في الباب الأول مادة الفولكلور، في ثمانين صفحة، ثم تناسى ما وعد به في الباب الثاني الذي كان يمكن أن يكون إسهاماً علمياً حقيقياً، ويحقق لمؤلفه فضل ريادة عمل معجم فولكلوري، على مستوى العالم العربي قاطبة^(*). . على كل حال، فقد كتب المؤلف بدلاً منه، ثلاثة أبواب أخرى،

(*) من الجدير بالذكر أن أول إنجاز عربي لتحقيق هذا المطمح العلمي الكبير، تجل في كتاب «مصادر دراسة الفولكلور العربي»، الذي صدر في مصر ١٩٧٨، بإشراف أ.د. محمد الجوهري برغم ما يشوب هذا الإنجاز (٧١٦ صفحة) من صفحة أو نقص في الاستقصاء، نظراً لضخامة الموروث الشعبي المدون في التراث العربي. ثم تلا ذلك إنجازان آخران، أحدهما موسوعة الفولكلور والأساطير العربية (٣٣١ صفحة) للأستاذ شوقي عبدالحكيم، بيروت سنة ١٩٨٢، والآخر معجم الفولكلور (٢١٧ صفحة من الحجم الكبير، ثلاثة أعمدة في الصفحة) للأستاذ الدكتور عبدالحميد يونس، بيروت سنة ١٩٨٣.

تقع مجتمعة في سبع وعشرين صفحة فقط!! وهذا يعني أن قيمة الكتاب، تتجلى في الباب الأول وحده.

(٣)

أشار المؤلف في بداية الباب الأول إلى قيمة أن ندرس ما يسمى بالفولكلور الأدبي، الفولكلور الاجتماعي، الفولكلور الديني، الفولكلور الطبي، الفولكلور القانوني... إلخ، ثم، انطلاقاً من تلك النظرة الواسعة التي تشمل في رحابها الفولكلور والأنثولوجيا معاً، حيث الثقافة (باعتبارها مجموع التراث الاجتماعي) هي بؤرة اهتمام الباحث بكل جوانبها الروحية والاجتماعية. والمادية، شرع الباحث يقسم مادته أو موضوعاته الفولكلورية (التونسية) إلى ثلاثة أقسام هي: الحياة المادية - الحياة العقلية - الحياة الاجتماعية. وتحت هذه الثلاثية اندرجت موضوعات فرعية، تشير إليها في إيجاز:

١ - قسم الحياة المادية:

[فولكلور الأرض والمدينة في تونس - الغذاء والأطعمة، اللباس والزينة، المسكن، الأثاث، وسائل التنقل والنقل].

٢ - قسم الحياة العقلية:

(أ) اللغة الشعبية: (الرباطة واللهجة - والعبارات الدارجة والتعبيرات الشعبية).

(ب) المعرفة الشعبية وتطبيقاتها: (علمالتنجيم، الأنواء، المعادن، النبات، الحيوان، البشريات، التاريخ الشعبي، التشريح، وظائف الأعضاء ثم كتب التقويم، والفلك والطلسمات، إلى جانب مجموعات الأزجال الشعبية والموشحات الدينية، والمدائح النبوية والصوفية، وأخيراً الفلسفة أو الحكمة الشعبية التي تتعلق بتصورات الشعب للروح والمادة، والحياة والموت، وما بعد الحياة، والكائنات الخارقة والحرافية، مثل الجن وأرواح الملوذ والأشباح، والسعالى والغيلان... إلخ).

(ج) فن الجمال والفنون المستغرقة: وهي بدورها تنقسم قسمين أحدهما يختص بالفنون الشعبية (التصوير الشعبي - للموسيقى الشعبية) والآخر يختص بالأدب الشعبي (الشعر الشعبي، أغاني الأطفال، أغاني المناسبات، القصص والحكايات الشعبية، الملاحم والسير الشعبية، الأساطير، الحكايات الحرافية، حكايات الحيوان، الأحاجي والألغاز، المسرح الشعبي).

(د) التصوف والباطنيات، أو الطلسمات الشعبية: (السحر - الكهانة - الطلسم البقي أو الخاص).

(هـ) العقائد الشعبية والبدع: وبعضها يتعلق بما يسميه المؤلف «اللاهوت الشعبي» الذي يعكس رأي الشعب في: تصور الخالق، روحانيات الطبيعة (جنيات الماء وجنيات الغابات، وجنيات المغاور)، وروحانيات العالم الآخر (الملائكة والشياطين، أرواح الموتى، وصف الآخرة). وبعضها يتعلق بالطقوس الشعبية: (مثل طقوس دفن الموتى، طقوس روحانيات الطبيعة، طقوس الأولياء، التصانيف الدينية الشعبية).

٣ - قسم الحياة الاجتماعية:

تناول فيه المؤلف العادات الملازمة في تونس لمناسبات الحياة من ولادة وطفان وظهور أسنان وختان وزواج وموت ودفن، ومن مسكن وملبس ومطعم ومشوم ونزهة.

ولعل أهم ما يميز هذا الباب، مقدرة المؤلف البارة، في استقصاء، موضوعات أو ميادين أو مجالات الفولكلور العربي في تونس، والتعريف بها على نحو عميق برغم الإيجاز الشديد، غير أن أهم ما يؤخذ على هذا التقسيم الثلاثي (المادي - الروحي - الاجتماعي) وما نجم عنه من تقسيمات أو تصنيفات فرعية هو أنه تصنيف غير دقيق، الأمر الذي جعل كثيراً من الموضوعات: إما أن تتكرر أو تتداخل أو تنقص، وإما أن توزع توزيعاً مضطرباً وإما أن توضع في غير موضعها الصحيح من هذا التقسيم أو التصنيف وهكذا، [فعل سبيل المثال لا معنى للتفريق بين المعارف الشعبية والعقائد الشعبية والتصوف والباطنيات ويمكن دمجها جميعاً تحت تصنيف واحد، كذلك لا معنى لفصل الأجزاء الشعبية والتواشيع الدينية والمذاهب النبوية والأذكار الصوفية عن الأدب الشعبي، باعتبارها من الفنون القولية المغناة كالشعر الشعبي والأغاني].

(٤)

ذكرنا أن المؤلف غير في متن الكتاب، ما وعد به في المقدمة، فاستبدل بالباب الثاني (المعجم الفولكلوري) ثلاثة أبواب أخرى، هي في إيجاز شديد:

□ الباب الثاني: تناول فيه الفولكلور التونسي عبر التاريخ، منذ العصر الحجري حتى العصر الحديث، وجاءت المعالجة في ثماني صفحات فقط، وقف الباحث خلالها على أهم الملامح الفولكلورية في كل عصر، ويرغم التعميمات، واقتاد الدقة التاريخية والعلمية، فإن الجدير بالذكر، أن الباحث تجاوز هذه «الحفريات»، وأشار إلى ما تبقى منها من «رواسب» لا تزال حية حتى اليوم في المجتمع التونسي، سواء أكانت سلبية يجب أن يتخلص منها «التوانسة» أم إيجابية ينبغي أن ننميتها ونستفيد منها علمياً وعملياً.

□ الباب الثالث: مصادر الفولكلور (في ست صفحات) وهي عبارة عن قائمة بيليوغرافية ببضعة

مراجع حديثة في علم الفولكلور عامة، وببضعة مصادر ومراجع ودوريات في الفولكلور التونسي خاصة.. فهي أشبه شيء بقائمة مرجعية يستحسن أن يتزود بها الباحث المبتدئ في هذا المجال. برغم ما تنسم به هذه من قصور، وعدم استقصاء للمراجع والمصادر الضرورية، فضلاً عن إهمال الأمهات منها، عالماً وعربياً وعلمياً.

□ الباب الرابع: ويقع في ثلاث عشرة صفحة، وفيه يدعو المؤلف إلى ضرورة دراسة الفولكلور التونسي دراسة علمية منهجية حسب قواعد مقررة وأصول قارة على حد تعبيره، وتتجلى هذه الدعوة في مناداته أو مطالبته بضرورة تحقيق ما يلي:

- (أ) إنشاء جمعية وطنية لتدوين الفولكلور التونسي.
- (ب) إصدار مجلة للمباحث الفولكلورية.
- (ج) عمل فهرست أبجدي (ألفبائي) فولكلوري.
- (د) إقامة متحف فولكلوري مستقل، ويعهد إليه بعمل الأطلال الفولكلورية المتنوعة.
- (هـ) افتتاح مدرسة أو معهد أكاديمي لدراسة الفولكلور، لإعداد الكوادر البشرية للبحث الفولكلوري، إعداداً منهجياً سليماً.

(٥)

يقول المؤلف، أنه إذا كان العالم الانجليزي قد صك مصطلح. فولكلور سنة ١٨٤٦ للدلالة على ذلك العلم الذي يدرس أويبحث في تقاليد الشعب وعاداته وأعرافه وعقائده واستمالاته وخرافاته وآدابه الشعبية.. عند الأوروبيين فإن العرب قد شروا في دراسة الفولكلور العربي منذ القرن الثاني للهجرة، حين وضع ابن الكلبي كتاب الأصنام، ثم جاء ابن قتيبة.. إلخ.

وتنطوي هذه الفقرة على اضطراب واضح.. إذ أن المؤلف - كما يبدو - قد خلط بين أمرين في فهم دلالة هذا المصطلح، فهو يطلق عند الأوروبيين - ولا سيما أصحاب الاتجاه الأنجلوساكسوني - على أمرين، أحدهما المادة الفولكلورية، والآخر، العلم الذي يدرس هذه المادة التي تشكل في مجملها التراث الروحي للشعب (التراث الشفوي بخاصة)، ومن المعروف أن هذا العلم لم يظهر إلى الوجود، كفروع مستقل من فروع المعرفة الإنسانية - ولم يصبح علماً متألّفاً على مسرح الحركة العلمية في بلاد العالم كافة إلا منذ مائة وخمسين عاماً تقريباً.

ومعنى هذا أن العرب لم يشروا في دراسة الفولكلور العربي منذ القرن الثاني للهجرة، ولكن الذي حدث بالفعل أن العرب شرعوا يجمعون هذه المادة الثقافية الخام التي نسميها الفولكلور ويدونونها في مؤلفاتهم وموسوعاتهم، لأسباب دينية أو اجتماعية أو اقتصادية وتاريخية، ومن منظور

فوقني وطبقي في معظم الأحوال، إما باعتبارها مادة وثنية، وإما باعتبارها من نتاج العامة والدمهام الذين لا ينبغي أن يؤبه لهم الخاصة.

(٦)

وصف المؤلف كتابه بقوله: «كتاب صغير في موضوع كبير» وهو وصف دقيق بالفعل، ولكنه - في النهاية - يحمل حكماً ذا حدين.. أحدهما لصالح الكتاب، إبان الفترة الزمنية التي صدر فيها (١٩٦٣)، إذ يمنحه فضل الريادة الكاشفة، على مستوى القطر التونسي، وقد تجلّى ذلك في المؤلفات الفولكلورية التي صدرت في تونس بعد هذا التاريخ، مما يؤكد أن الكتاب قد حقق غايته، أي الدعوة إلى دراسة الفولكلور التونسي، لأسباب حضارية وقومية وعلمية واقتصادية وفقد أن الأوان لذلك عى حد تعبير المؤلف. والآخر، قد لا يكون في غير صالح الكتاب - كما أعتقد - ذلك أن (تقدم) الدراسات الفولكلورية، في تونس، وفي العالم العربي، قد تجاوزت هذا الكتاب كثيراً. إلى جانب أنه من الصعوبة بمكان - حقيقة - الإحاطة بالفولكلور العربي التونسي في مثل هذا الحجم (١١٢ صفحة من القطع الصغير)، ومن هنا جاءت المعالجة، على شموليتها - أشبه برؤوس موضوعات، لم تعد قادرة على إشباع نهم باحث جاد. الأمر الذي يجعل هذا الكتاب في النهاية مجرد دليل أو مرشد يأخذ بيد باحث مبتدئ، وأظن أن هذا الرأي يتفق مع هدف المؤلف، حين قال: «وليس معنى هذا أن كتابنا كامل، ولكنه أداة عمل صالحة ريثما يتوفر (يتوافر) للباحثين أن يدرسوا جميع الفولكلور التونسي، بحثاً بحثاً، ومطلباً مطلباً، وموضوعاً موضوعاً».

(٧)

من الجدير بالذكر، الذي يحمّد للمؤلف، أنه انطلق يعالج مادته الفولكلورية التونسية في إطار رؤية قومية شاملة. فقد حرص في معالجة معظم المادة الفولكلورية الوطنية ضمن إطارها العربي العام، محاولاً - ما استطاع - أن يعود بها إلى أصولها وجذورها القومية (العربية والإسلامية) وهذا يعني أن دراسته العلمية اتسمت بالجمع بين ما هو تراث، وما ثور بين ما هو عربي مدون وما هو تونسي حيّ، وبالفعل، فلا جدال، في كون المؤلف قد نجح في معالجته في الجمع بين التراث أو الموروث الشعبي العربي المدون، وربطه بالمأثورات الشعبية الحية في القطر التونسي، كما يعني أن منهج المعالجة الذي اتقّره الباحث، وطبقه، هو في حقيقة الأمر دعوة عملية، وصحيحة تشير إلى جدوى العناية بالتراث الشعبي المدون^(٩) جنباً إلى جنب مع المأثورات الشعبية الحية، ذلك

(٩) يقصد بالتراث هنا جميع العناصر والمواد الفولكلورية الموروثة، والمدونة، الحية والميتة، أي هذه التي لا تزال تمارس، أو تلك التي توقفت منذ وقت بعيد. أما المأثور فيقصد به العناصر أو المواد الفولكلورية التي لا تزال حية، يمارسها الناس وعلى هذا فالتراث أهم من المأثور..

أن جلور الفولكلور المحلي - في تونس وفي غيرها من الأقطار العربية - ضاربة بعمق حقيقي في تربة الفولكلور القومي (العربي الإسلامي) ولن تستيم دراستنا للفولكلور العربي، ما لم نهض بجمعه وتصنيفه، سواء أكان مدوناً في كتب التراث العربي، أم لا يزال حياً يعيش بين أبناء المجتمع العربي، في حياتهم اليومية ولا يزال ينتقل شفاهياً عن طريق الكلمة أو المثال أو المحاكاة تلقائياً، ففي هذا الجمع، بين ما هو مدون (ومعظمه لا يزال حياً) وبين ما هو شفاهي، تتجلى خصوصية الفولكلور العربي، والمنهج العربي المقترح لدراسته.

(٨)

بمقدورها، وفي غير تردد، أن نردد قول الأستاذ عثمان كعك رحمه الله: «إذا أردنا أن نبحث عن تاريخنا الاجتماعي والاقتصادي والأدبي والفني، وجب أن نتجه إلى الفولكلور، وإلى الفولكلور ليس إلا. وإذا أردنا أن نعرف مؤسساتنا القومية وقيمتنا الخاصة بنا، وأساليب حياتنا اليومية، ومصادر تفكيرنا، وارتجاعياتنا أمام الأشياء والأشخاص، فلنما نجد جواب ذلك في بحوث الفولكلور..» ص ١١.



مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

رئيس التحرير: الدكتور جميل جالح النشيمي

تتضمن على:

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية .
- دراسات قضائية إسلامية معاصرة .
- مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- فتاوى شرعية .
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :-

- للأفراد ٩ ديناراً داخل الكويت ، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت .
للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت .
٢٥ دولاراً أمريكياً خارج الكويت .

• جميع المراسلات توجهه باسم رئيس التحرير

ص.ب. : ١٧٤٢٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت : ٨٤٧٢٦٩

جاكلين إسماعيل : « الكويت - التغير الاجتماعي من منظور تاريخي »،

مطبعة جامعة سيراكوز، (١٩٨٢)، ٢٠٢ صفحة

«Kuwait, Social Change in Historical perspective»،

Syracuse Univ. Press, 1982, 202 pages

مراجعة: سليمان خلف

قسم الاجتماع / جامعة الكويت

صدر كتاب جاكلين إسماعيل (الكويت - التغير الاجتماعي من منظور تاريخي) عام ١٩٨٢ عن مطبعة سيراكوز وهو أحدث ما نشر باللغة الانكليزية عن المجتمع الكويتي المعاصر ولعله يعتبر كذلك من أفضل الدراسات التحليلية التي تناولت التغير في المجتمع الكويتي والتي ظهرت في الغرب في شكل كتاب متكامل. يشمل الكتاب ٢٠٢ صفحة، منها ١٦٠ تمثل النص الأساسي، ويحتوي على سبعة فصول ومقدمة. الفصول الثلاثة الأولى يضمها القسم الأول للكتاب تحت عنوان «كويت ما قبل النفط»، أما الأربعة الأخيرة فقد ضمها القسم الثاني للكتاب تحت عنوان «كويت ما بعد النفط». والأمر الذي أثار اهتمام الكاتبة لدراسة المجتمع الكويتي هو نظرتها إلى الكويت باعتباره، كما تقول، يمثل حالة خاصة أو شاذة (A deviant Case) بالنسبة لاهتمامات الدراسات النظرية المتعلقة بعمليات التحديث والتغير الاجتماعي، ولهذا السبب وضعت الكتاب، وتتناول المؤلفة ما توصل إليه عدد من البحوث النظرية والأمبريقية لعمليات التغير الاجتماعي والتنمية في المجتمعات التابعة التي تتميز بخاصيتين رئيسيتين، هما: الفائض في رأس المال، والاعتماد الكامل على مورد واحد للدخل.

في دراستها لتاريخ الكويت وتطوره الاجتماعي خلال ثلاثمائة عام تستعرض المؤلفة تطور الكويت من المرحلة التي كان فيها المجتمع مجرد تكوين ذي خصائص اجتماعية قبلية إلى الوضع الراهن الذي تحول فيها المجتمع إلى دولة غنية مستقلة وأصبح مركزاً للمال والتجارة العالمية وشهد كثيراً من التحولات الاقتصادية والسياسية الهامة. وقد اعتمدت المؤلفة في دراستها على مفاهيم نظرية التبعية (Dependency Theory) كإطار نظري تحليلي عام وبذلك تمكنت من تقسيم تطور الكويت

إلى قسمين رئيسيين: (١) «كويت ما قبل النفط»؛ (٢) «كويت ما بعد النفط». ويبحث القسم الأول في تطور المجتمع تاريخياً، فتقدم عرضاً عاماً لدور حكومة الامبراطورية البريطانية خلال القرن التاسع عشر في إيجاد التركيبة السياسية والاقتصادية للمجتمع، إضافة إلى مظاهر التخلف العام قبل ظهور اقتصاد النفط. أما القسم الثاني فيعرض بشكل تحليلي للتغيرات الكبيرة التي حوت الكويت إلى مجتمع رأسمالي حديث يتميز بملكيته لفائض الثروة.

نظرية التبعية:

تقدم المؤلفة جهداً منظماً دقيقاً يتسم بترابط وتسلسل الأفكار لتحديد أهم الأبعاد والمفاهيم الجوهرية التي تشكل ما يعرف اليوم بنظرية التبعية التي سبقت الإشارة إلى أنها اعتمدت عليها كإطار نظري أساسي في تحليلها لديناميات التغير في المجتمع الكويتي.

ظهرت نظرية التبعية أولاً كنقد للنظريات النيوكلاسيكية في مجالات التطور والتحديث، ومن المفاهيم الأساسية لهذه النظرية أنها تركز على فكرة الوحدة التكاملية الضرورية لما يعرف الآن بثنائية التقدم والتخلف لبلدان العالم وبذلك يمثل هذين النمطين من البلدان، وفقاً لهذا المنظور النظري، تركيبة متداخلة متكاملة لعملية تاريخية واحدة في كافة مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ومن ثم فإن العملية التاريخية لما يطلق عليه جوندل فرانك «نمو التخلف» (The Development of Underdevelopment) ما هي إلا واقع مرتبط بشكل تكاملي بعملية تطور ونمو نمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان الرأسمالية التي تشكل المركز، وذلك عن طريق توسعها وتغلغلها في البلدان التي تعرف بمجتمعات ما قبل الرأسمالية، ووضعها في «تشكيلات هامشية» لمصالح الاستغلال الرأسمالي.

اعتمدت المؤلفة في صياغتها لهذا الإطار النظري التحليلي على الإسهامات التي قدمها رواد هذه النظرية وبوجه خاص على مفاهيم سمير أمين كما عرضها في كتابه: (١) «التراكم الصعید العالمي - نقد نظرية التخلف»؛ (٢) «التنمية غير المتكافئة - مقالة حول التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الهامشية»؛ وآراء جوندل فرانك التي قدمها في كتابه «علم اجتماع التنمية» وكذلك في مقالته بعنوان «نمو التخلف» (The Development of Underdevelopment) التي شرح فيها أسباب التخلف في المجتمعات الفلاحية في أميركا اللاتينية وذلك بربطها بعملية التكوين التاريخي لمنظومة التبعية.

من الأفكار الهامة التي يعرضها جوندل فرانك أن من نتائج الارتباط (أو التكامل) في السوق العالمية وضخ الرأسمال الأجنبي في اقتصاديات المجتمعات الفلاحية المحلية هو إيجاد ما يسمى بالاقتصاد الثنائي (Dual economy)، أي وجود جيب اقتصادي محدود يتميز بإنتاجه العالية

ويعتمد على التكنولوجيا المستوردة والأسواق الخارجية ضمن إطار القطاع الاقتصادي اللاتي الواسع والمتلني بإنتاجيته والموجه نحو تلبية حاجات الكفاف. أما البناء الاجتماعي المقابل وللاقتصاد الثاني، فيتميز كذلك أولاً بالوجود التزامن لتشكيلات مهنية حديثة تتركز في المدن وتوجه نشاطها نحو أنماط إنتاجية واستهلاكية حديثة، إضافة إلى تركيبة أخرى تتركز في الريف فتتفرق إلى مستويات التخصص المهني، ويوجه نشاطها (الاقتصادي) بصورة أساسية نحو إشباع الحد الأدنى لمعيشة الكفاف (ص ٥). هناك خصائص أخرى تتعلق بالبنية الاجتماعية للتبعية أو لما تسميه بالأعراض المتزامنة للتبعية (The Dependency Syndrome) وفي الدول المتخلفة، والتي وقعت تحت إطار التخلف، يبرز عدد من الظواهر السوسيواقتصادية المميزة والبارزة لهذا السندروم. نتيجة العمليات المتداخلة والمتأثرة بعملية تحويل رأس المال من البلد (المهمشي)، وبسبب عملية تدخل قوى العمل وتحويلها إلى جماعات وبروليتارية تبرز ظاهرة التهميش المضطربة للجماهير وانخراط الصفوف في نظام سوسيو-اقتصادي وسياسي عالمي يتجاوز الحدود القومية. ومن الملاحظ أن تفسير هذه العمليات والظواهر قد أصبح من الاهتمامات الملحة والحديثة عند المنظرين في التبعية الذين أخذوا يسلمون بأن فهم التبعية من خلال تحديد علاقات الاستغلال الناجمة عن الانخراط في الإطار الرأسمالي العالمي ليست كافية للوصول إلى التحليل المناسب والمقنع لديناميات التبعية. فالتبعية إذن ليست موضوعاً ينشأ كنتيجة لعلاقات الاستغلال من الخارج فحسب بل تظهر كذلك داخل بنية الحياة الاجتماعية للمجتمع التابع ذاته.

ووفقاً لنظرية التبعية هذه نلاحظ أن ديناميات التطور الرأسمالي ونموه في مجتمعات الأطراف تختلف عن تلك التي عرفتها (أو تعيشها) المجتمعات الرأسمالية التي تشكل بلدان المركز. ومع أن الإطار النظري لتحديد هذه الفروق لم يتم تطويره وبلورته بالشكل الواضح والكامل حتى الآن إلا أن الفكرة الأساسية التي يجب التركيز عليها هنا هي أن البنى الاجتماعية للبلدان التابعة تتميز بأعراض التفتت أو خاصية التجزئية (A Syndrome of Fragmentation)، وكما تشير المؤلفة فإن لهذه الأعراض خصائص بارزة، منها: (١) التدني أو التبعية المضطربة لكل القطاعات المكونة للبنية السوسيواقتصادية التحتية لمطالبات اقتصاد يعتمد على تصدير سلعة واحدة محدودة؛ (٢) اعتماد القطاع الإنتاجي على استيراد التكنولوجيا الغربية؛ (٣) اعتماد السوق المحلي (الداخلي) على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية؛ (٤) تحويل القوى العاملة إلى طبقة بروليتارية؛ (٥) تدني مستويات التوظيف في القطاع الاقتصادي المنتج؛ (٦) نمو سريع لقطاع الخدمات؛ (٧) زيادة مضطربة في عملية تمركز الشراء والقوى (ص ٨). وهكذا يبدو منظور التبعية، كما وضحته المؤلفة في المقدمة، خلال العملية التاريخية لنمو التخلف التي بدأت كنتيجة للتوسع الأمبريالي فيه ما يسمى بمجتمعات ما قبل الرأسمالية ونتيجة انخراط هذه المجتمعات الأخيرة في نظام عالمي لتقسيم العمل ما زال يزداد

تبلوراً ووضوحاً. من خلال الإطار النظري لهذه العملية التاريخية يجب أن تجري كما تشير المؤلفة، عملية تشخيص وتحليل المجتمع الكويتي كنمط تابع.

الجلودر والبنية البنوية للكويت:

تعرض المؤلفة في هذا الفصل القاعدة البدوية للبنية الاجتماعية فيما قبل ١٨٩٩، وتشير إلى النظام الانقسامى للعشيرة ودور هذا النظام في عمليات وأشكال التنظيم الاجتماعي في تلك المرحلة. كما تتناول مركز القبائل البدوية الارستقراطية - رعاة الإبل - التي كانت لها السيادة في الصحراء والقبائل الأخرى - أهل الماشية - من كانوا أقل شأنًا وسطوة من أهل الإبل، كما تشير إلى العلاقة الاقتصادية والسياسية بين هذين النوعين للاقتصاد الرعوي القبلي وبين مدينة الكويت. ويضم هذا الفصل نبذة عن أسباب هجرة بني عتوب في أواخر القرن السابع عشر من جنوب نجد إلى الشمال باتجاه الخليج. وقد كان عجز بني عتوب عن الاستمرار في حياة الرعي في مضاربهم الصحراوية التقليدية دافعاً لهم ولمن معهم في تلك الفترة إلى الاعتماد على استراتيجيات اقتصادية أخرى مغايرة. كما تعرض المؤلفة في هذا الفصل بعض جوانب القاعدة البنوية لتنظيم الحياة الاجتماعية سائداً آنذاك إلا أن القبيلة داخل مدينة الكويت الحالية. ولقد ظل الإطار القبلي لتنظيم الحياة الاجتماعية سائداً آنذاك إلا أن القبيلة داخل مدينة الكويت ذاتها قد فقدت استمرارها التقليدي كوحدة إنتاجية مستقلة وتحولت إلى وحدات يسود فيها نوع من التدرج المهني وانخرطت في أنشطة إنتاجية وأعمال مختلفة.

من الأمور البارزة التي وردت في هذا الفصل قيام بني عتوب باختيار صباح الأول كشيخ لهم في منتصف القرن الثامن عشر، وكذلك تطور صناعة بناء السفن وانحياز التجارة نحو الأسواق الخارجية وانتقال الإنتاج إلى مستويات أكبر باستخدام السفن الكبيرة مما ترتب على ذلك من قضايا انعكست على المستويات الاجتماعية خلال عملية تحويل القوى العاملة التي تعمل على هذه السفن إلى جماعات بروليتارية وظهور طبقة التجار لمجموعات مؤثرة في انطلاق صناعة صيد اللؤلؤ.

السياسة البريطانية في الخليج والكويت في القرن التاسع عشر:

تشير المؤلفة في هذا الفصل إلى عملية احتواء الامبريالية البريطانية للكويت من خلال معاهدة سرية عقدها مع الأمير مبارك ١٨٩٩ وعقدها أصبحت الكويت محمية بريطانية. لقد تزامن احتواء الكويت وخضوعه للسياسة البريطانية في منطقة الخليج مع الانقلاب الذي قام به الشيخ مبارك عام ١٨٩٦، وتمثل هذه الفترة التاريخية تحولاً للقوى السياسية في الكويت، بل تمثل كذلك التحول الذي يسر عملية انخراط الكويت في نمط الإنتاج الرأسمالي الدولي المتزايد والذي كما تنوه المؤلفة، قد اكتملت عناصره في فترة حكم مبارك (ص ٥٤).

في إطار الاتفاقية البريطانية تحولت علاقات إنتاج في الكويت من غط يعتمد على المقومات القبلية وعلى الوفاق ضمن المجتمع المحلي إلى شكل يتصف ببعض سمات النظام الاتوقراطي ويقوم على وسائل خارجية. ساعدت هذه التحولات على انخراط الكويت في نظام تقسم العمل الذي قاده بريطانيا، وهذا الانخراط كان الخطوة الأولى لعملية ارتباط منطقة الخليج برمتها في نشاط الاستعمار البريطاني الأمريكي في منطقة الخليج. من الآثار البارزة لهذا الانخراط تحطيم الديناميات الفاعلة بين مراكز الإنتاج والأسواق في المنطقة إضافة إلى الإطاحة بإمكانيات ظهور طبقة رأسمالية مستقلة (ص ١٥٩).

ولقد كان اعتماد الطبقة التجارية المحلية على الحماية البريطانية في سبيل بقائها واستمرارها، واعتمادها كذلك على استيراد السلع البريطانية وجلبها إل الأسواق الفقيرة القائمة على أطراف الصحراء عوامل ساعدت عملية تسرب الفائض الناتج عن صناعة اللؤلؤ إلى الخارج. هذا الفائض، كما أشارت الكاتبة، كان بمثابة المحرك الأساسي لتطوير ونمو أسطول الكويت التجاري في القرن الثامن عشر ولم تكن آثار تقييد أو تقليص الدور التجاري المحلي بسبب السيطرة البريطانية على تجارة الخليج قاصرة على إضعاف العلاقة الديناميكية بين مراكز الإنتاج في المنطقة فحسب بل أثرت كذلك على الفائض الذي كانت تحققه عائلات تجارة اللؤلؤ، والأهم من كل هذا هو اتجاه تطور القوى المنتجة في الكويت في نهاية المطاف إلى التركيز على مجالات التوسع في استخراج اللؤلؤ وحدها (ص ١٥٢).

تخلف الكويت: (Underdevelopment of Kuwait)

تستعرض الباحثة في هذا الفصل دور بريطانيا في الكويت خلال حكم مبارك ونشاط تجار العتوب كوسطاء وبداية ارتباط الكويت في النظام الرأسمالي ثم بداية تخلفها الاقتصادي. وقد تبلورت عملية تحول الكويت وتكاملها (Transformation-Integration process) واكتملت بوفاء الشيخ مبارك سنة ١٩١٥، حيث تحولت من مجتمع عملي مستقل إلى موقع أمامي على خريطة المستعمرة البريطانية الخليجية ككل. ويعتبر تعيين المعتمد السياسي البريطاني في الكويت لأول مرة عام ١٩٠٤ جزءاً لبيروقراطية استعمارية تأسست في منطقة الخليج.

أما عن الكويت فيما بين الحربين العالميتين، فتقدم المؤلفة تحليلاً موجزاً عن الاقتصاد السياسي لتجارة سفن «البوم» كما تناقش مفهومي الاستقلال السياسي والتبعية، ومن الأمور التي تذكرها المؤلفة في هذا الفصل ما تسميه التحدي للأتوقراطية (The Challenge to autocracy) مسجلة تجربة تشكيل المجلس الاستشاري عام ١٩٢١ الذي تكون من أعيان المجتمع التجاري، ثم انحلاله الخاطف، والتجربة العسيرة لتشكيل المجلس التشريعي الشعبي عام ١٩٣٨ الذي عبر عن قوة

مصالح الطبقة البرجوازية الكويتية آنذاك. في نهاية هذا الفصل تلفت المؤلفة انتباه القارئ إلى المحاولات الأولى لاكتشاف النفط في الكويت قبل الحرب العالمية الثانية وعلاقته بالسياسة والمصالح الأميركية البريطانية. إن توالي أحداث التنقيب عن النفط واكتشافه وبدايات تصديره قد دشنت ما تسميه المؤلفة «النفط والتكامل الجديد» (Oil: New Integration).

التكامل الجديد: استمرارية التبعية:

بعد أن وضحت الكاتبة الديناميات البنيوية للمجتمع الكويتي قبل بروزه كبلد ومصدر رئيسي للنفط، تنتقل في تحليلها هنا لتفسير القفزة والتغير الواضح والسريع للتكوينات الاجتماعية وتقرآن بين كويت ما قبل النفط، وكويت النفط والثراء. مع ظهور النفط كمصدر رئيسي للثروة نجد أن قوى الإنتاج قد مرت بتحويلات واديكالية سريعة وإن كان هذا لا يعني عدم وجود استمرارية واضحة لبعض أوجه علاقات الإنتاج السابقة.

إن تكامل الكويت الجديد (The new intergration)، في النظام العالمي لتقسيم العمل قد وفر مجالات جديدة للعائلة الحاكمة إذ منحها أولاً استقلالاً اقتصادياً عن المصالح والقوى المالية والتجارية المحلية في المجتمع الكويتي كما أنه أكد العلاقة بين رأسمالية بلدان المركز (شركات النفط) والتراكم البدائي في الكويت. كذلك فإن عملية الاندماج أو التكامل الجديدة قد أوجدت تداخل وتربط (Articulation) بين القوتين السياسية والاقتصادية لتركزا في نهاية الأمر في أيدي العائلة الحاكمة وكان هذا نتيجة التغير الأساسي في قاعدة القوى وتحولها من قاعدة تقوم على ملكية وسائل الإنتاج إلى نوع آخر يقوم على التحكم بوسائل التوزيع (Means of Allocation) (ص ١٠٠). خلال هذه الفترة أمكن استمالة الطبقة الرأسمالية إلى جانب الطبقة الحاكمة عن طريق استقطابها في جهاز الحوكمة النامي وأيضاً عن طريق إشراكها في توزيع العائدات النفطية. إضافة إلى ذلك فإن جهود المواطنين أنفسهم قد امتصت في سعيهم للحصول على زيادات قصوى في معدلات العائد للحكومة من استغلال النفط، وليس في العمل على تغيير البنية الإنتاجية أو التركيبية السياسية، أو بعبارة أخرى، لم تتجه سياستهم نحو تغيير بنية التبعية. إن هذه الجهود قد قادتها المعارضة في مجلس الأمة التي قد عبرت عن أيدولوجيتها في الصراع العربي القومي ضد الأميركيين. وهكذا كان التركيز على شركة النفط يمثل نقطة الالتقاء والتوعية التي خدمت مصالح الطبقة المسيطرة وذلك عن طريق العمل على تحقيق زيادات قصوى في العائدات النفطية للحكومة وإقصاء المعارضة عن مجال قضايا البنية الطبقة. وتوضح المؤلفة أنه بزوال مشاكل شركة النفط كمنعطف التقاء وتجميع للقضايا الاجتماعية بدأت المعارضة في مجلس الأمة توجه اهتماماً متزايداً إلى المسائل الطبقة، مما أدى في نهاية الأمر إلى إقدام الحكومة على تعليق هذه الواجهة الديمقراطية والضغط على عناصر المعارضة عندما عجزت عن كسبهم إلى صفها (ص ١٥٤).

الفكرة الأساسية التي تركز عليها المؤلفة في هذا الفصل عبرت عنها كما يلي: «بالرغم من أن التراكم في الكويت قد ازداد بسرعة كبيرة في فترة ما بعد النفط إلا أن التركيبة الأساسية للتبعية . ظلت دون تغيير جوهري وذلك فيما يتعلق بتقسيم العمل الوظيفي بين ورأسمالية المركز ورأسمالية الهامش التي تبلورت وتأكدت خلال الفترة التاريخية الأولى للأميرالية (ص ١٥٤).

تحول الكويت: (The Transformation of Kuwait)

تري المؤلفة أن هذا التحول قد حدث في ثلاثة مجالات رئيسية: التحول الاقتصادي، التحول في قوة العمل، والتحول الديمغرافي (السكاني). بالنسبة للتحول الاقتصادي تذكر المؤلفة أن الصناعات التقليدية التي اعتمدت على البحر والنفوس، والتي أصابها الكساد في فترة ما بين الحربين قد انتهت كلية في مطلع الخمسينات نتيجة للتوسع والتطور الديناميكي في قطاع النفط. من الملاحظات الأخرى البالغة الأهمية في التحول الاقتصادي ما تعرض له شكل البنية الأساسية (التحتية) للاقتصاد الكويتي إذ تحولت من إنتاج فائض القيمة إلى استهلاك لفائض الانتاج، ومثل إنفاق الدولة على مشاريع التنمية الآلية الأساسية (الميكانيزم) التي دفعت بعملية التحول السريع. إضافة لهذا فإن تحويل العائدات العامة إلى القطاع الخاص كان يمثل مرتكزاً رئيسياً آخر في عملية التغير التي نحن بصددتها.

إن تنمية المجتمع الكويتي التي تمت في إطار تكوين الرأسمالية الهامشية تجلت في توسع السوق الاستهلاكي لسلم العالم الصناعي. إن التكوين المادي لمجتمع الثراء وابتاء البيروقراطي لدولة الرعاية قد ظهرتا في الخمسينات وأوائل الستينات اعتماداً على العائدات النفطية الضخمة التي كانت تصب في خزانة الدولة. وتزامن التوسع الكبير في الخدمات العامة مع توسع تضخمي هائل في التنظيم البيروقراطي للمجتمع إلى الحد الذي يبين أنه في عام ١٩٧٨ كان ٤٤٪ من قوى العمل تستخدم في خدمات وإدارات الدولة، مما يعني وجود موظف لكل عشرة أشخاص من السكان.

أما عن التحولات في قوى العمل فنلاحظ أن التخصص الضيق في الإنتاج والتنمية غير المتوازنة لقوى العمل تعتبر من مؤشرات التخلف (ص ١١٢) وأي قرادة سريعة لإحصائيات توزيع قوى العمل في الكويت تشير على أن مجالات الاستهلاك والخدمات الاجتماعية تمثل المجالات الرئيسية التي تتجكم في تكوين قوة العمل. وبعبارة أخرى إن علاقات الإنتاج نفسها قد تحولت إلى سلع. ولم تشكل قوى العمل المنتجة في عام ١٩٧٧ إلا ٢٦٪ فقط من قوة العمل في المجتمع (ص ١١٣).

أما بالنسبة للتغيرات الديمغرافية فتذكر المؤلفة مواضيع متعددة حولها، مثل: سياسة التحول السكاني، وجدلية هذا التغير السريع، واستغلال قوى العمل الوافدة، وبرز بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية لهذه التحولات والديناميات الديمغرافية الجديدة.

سياسة التدرج (الطبقي) - التغير والضغط الاجتماعي في دولة الرعاية:

إن قوة العائلة الحاكمة ترتكز أولاً على قدرتها في التحكم في عائدات النفط التي أصبح المجتمع يعتمد عليها اعتماداً كبيراً. إن ما تسميه المؤلفات بالأطراف الهامشية للسكان تحصل على قسطها من الثراء الجديد من خلال عملية تقطير مقننة، كما أن نظام التدرج (The Stratification System) الذي ظهر بين السكان الأصليين يتأثر ببعد هؤلاء أو قربهم من العائلة الحاكمة. إلا أن المؤلفات تذكر في الفصل ذاته أن درجات التفاوت الاقتصادي تتأثر بنظام الرعاية الذي يوفر لهم حماية ضد النكبات والمشاكل الاقتصادية ويؤدي بنظام الرعاية الأبوي بشكل عام (Paternalistic Welfare System) إلى أن يجعل من السكان الأصليين طبقة تتمتع باليسر والرفاهية (Leisure Class) تتميز بقدرات شرائية استهلاكية والحصول على السلع الترفيهية والكماليات الأجنبية. ورغم أن التفاوت الطبقي قد ازداد، وضوحاً وتبلوراً في المجتمع الكويتي المحلي إلا أن المواطنين الكويتيين لا يزالون يعتبرون الأقلية الأثنية المميزة أو صاحبة الامتيازات (The Privileged Ethnic minority).

أما بالنسبة للوافدين فإن وجود التدرج الاثني وما يلازمه من مشاعر وتمسك بالهوية الاثنية يترك آثاراً سلبية على ظهور الوعي والتكوينات الطبقيّة. وفيما يتعلق بالوافدين العرب، تلاحظ الكاتبة، أن للحكومة تحفظات تجاه دورهم الاجتماعي والسياسي حيث يمثلون جماعات تشترك مع السكان الأصليين في نفس اللغة والتراث الثقافي والديني، ومن ثم تتوفر لهم المعطيات اللازمة للتفاعل مع السكان والتأثير في المناخ الاجتماعي الكويتي. ومع أن الجاليات العربية لا يسمح لها بالخوض في المجالات السياسية إلا أن الوظائف التي تؤديها على جانب كبير من الأهمية في عملية صنع القرار بسبب المراكز المهنية والتقنية التي تشغلها. إن أغلب العرب الوافدين في الكويت يمثلون جماعات فاعلة بسبب ما لديهم من مهارات ووقت وموارد مادية تمكنهم كي يهتموا بالأمور السياسية. وهم يمثلون، كما تقول المؤلفات، أفراد الطبقة الوسطى القادرة على التغير السياسي والاجتماعي كما أنهم الأداة المؤثرة في دفع التغير الاقتصادي - لذا كان ضبط دورهم من جهة والسعي لتطوير الحياة الاقتصادية والدفع بها من جهة ثانية يستلزم دائماً ترشيحاً وحرصاً شديد الأهمية في عملية الضغط الاجتماعي.

في ختام هذا الفصل تحلل المؤلفات ما تسميه بترشيح الضغط الاجتماعي عن طريق التخطيط وتقدم لنا وصفاً للنظام التربوي والتعليم الحرفي والمهني والخطة الخمسية الثانية، وأهم الملاحظات في هذا الفصل هي أن وظائف الضغط الاجتماعي يقوم بها الكويتيون، الذين يمثلون الأقلية المميزة في الكويت، على غير الكويتيين الذين يمثلون أغلبية لا تتمتع بالحقوق السياسية.

١ - الجانب النظري:

كما اتضح لنا من عرض محتوى الكتاب نلاحظ أن المؤلف قد اعتمدت في تحليلها للديناميات التاريخية للمجتمع الكويتي اعتماداً مسرفاً بل وصارماً على نظرية التبعية حتى أن تشخيصها هذه الديناميات جاء غاية في الترتيب والتنظيم لدرجة أن الصورة التحليلية الكلية للدراسة بدت وكأنها منسقة بشكل صوري، هذا مع العلم أن الكويت كمجتمع متقدم في طريق النمو يتميز بامتلاكه لسمات بنائية وثقافية وخاصة مقارنة بالمجموعة/ المركب من المجتمعات التي يطلق عليها العالم الثالث المتخلف. إن التزام المؤلف الصارم، والصوري في كثير من الأحيان على هذا المنظور النظري لم يمكنها من تحديد وتحليل بصورة ملائمة دور ما يمكن تسميته بالعوامل (الاجتماعية) العامودية (Vertical Variables) كمعوقات لظهور وهي وتنظيم طبقي في المجتمع الكويتي المعاصر. هنا أن المؤلف وضحت دور الهوية الاثنية في هذا المجال إلا أنها لم تقدم لنا شرح ومعلومات مرضية لدور عوامل عامودية أخرى كالانتماءات القبلية والطائفية، واعتبارات أخرى نابعة من خصوصية التاريخ المحلي للمنطقة.

وكاجتهاد تحليلي جديد يمثل منظور التبعية مدخلاً نظرياً خارجياً (An Externalist approach) وذلك من حيث كيفية تحليل وفهم عمليات التغير في ما يسمى بالمجتمعات النامية. وبإمكان أي قارئ ناقد أن يكشف ما تحويه نظرية التبعية هذه من مضامين واقتراضات أيديولوجية عدة، منها مثلاً: إن تاريخ المجتمعات النامية عبارة عن وجود استاتيكي جامد، وأن ديناميات تكويناتها الاجتماعية لم تظهر إلا عندما سط عليها الغرب الرأسمالي (الديناميكي) بما لديه من قوة متمثلة بأسواقه، وهيمته الإنتاجية وتفوقه التقني.

إن الاعتماد على منظور التبعية يقود الباحث ليركز أضواءه التحليلية على بنية الصفوة الحاكمة (Elite Structure) وعلى ديناميات تكوينها وعلاقتها مع القوى الاقتصادية والسياسية الممثلة لدول المركز الرأسمالي، أما تشخيصه لعلاقات هذه الصفوة بالعملية التاريخية الفاعلة في تكوين القوى والجماعات المحلية فيحظى باهتمام ثانوي ولا يوفر له من التفسير إلا القليل والمتم. لذا فإننا نجد أن التركيز النظري على مكانة الصفوة الحاكمة ودورها كجسر يربط المحل الهامشي بالمنظومة الرأسمالية العالمية يصبح في نهاية المطاف تحليلاً يشبه لدرجة كبيرة المنهج الذي تأخذ به نظرية الصفوة (Elite Theory) خاصة عند شرح الظواهر المتعلقة بدور الصفوة في عمليات التغير الاجتماعي. في رأيي أن نظرية التبعية وكذلك نظرية الصفوة، مع أنها قدما إسهامات وفوائد واضحة في دراسات التنمية والتغير الاجتماعي، إلا أن هذه الفائدة تظل قاصرة ومحدودة لتقديم العمق والتفسير التحليلي الملائم لفهم التركيبات الاجتماعية العريضة والظواهر الثقافية المحلية الواكبة والمؤثرة في هذه التركيبات في المجتمعات النامية التي هي قيد الدرس.

الفكرة المتصلة بالأفكار المحددة آنفاً هو أن المؤلفه تتحدث عن التبعية وكأنها علاقة أو مركب جامع مانع يحدد ويؤثر بنفس القوة في كل الجوانب الهامة في حياة المجتمع. يستشف القارئ من دراسة جاكين إسماعيل أن هناك جوانب أخرى للتبعية ترتبط وتلازم التبعية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال لا يمكن أن تحقق الاستقلالية السياسية دون وجود استقلالية اقتصادية. إن أي مراقب للسياسة الخارجية لدولة الكويت سواء على مستوى العالم العربي أم الدولي لا يمكن أن يقر أن هناك علاقة ضرورية شرطية بين التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية. إن الاتجاه الحيادي والتوازن الذي تتبعه دولة الكويت بين الشرق والغرب كما يتضح من خلال الزيارات والتعامل الرسمي المتبادل والاتفاقيات المتعددة الجوانب التي تتم كل عام وما يدور في الصحافة وأجهزة الإعلام من تعددية في الاتجاهات السياسية والاجتماعية كل هذه بين أمور أخرى لتقودنا لنرى أن ليس هناك علاقة اضطرابية (One-to-Relationship) بينم التبعية الاقتصادية والتبعيات الأخرى. وكمثال آخر فاليابان الحديثة تتمتع باقتصاد صناعي متقدم مستقل إلى درجة كبيرة إنها تعتبر من الناحية السياسية بلد تابع للغرب الرأسمالي.

٢ - الجانب المنهجي (الميثودولوجي):

اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على بحوث نظرية ومكتبية وأخرى ميدانية أميريقية. يبدو بوضوح تام أن المؤلفه قد اعتمدت في بحثها الميداني إلى درجة كبيرة على ما حصلت عليه من وثائق ومعلومات على هذا النوع من الوثائق والمعلومات الرسمية قد وجه بل وحدد بعضاً من الاستنتاجات التي قدمتها حول بعض الظواهر السوسيواقتصادية الحديثة في المجتمع. وأيضاً اعتمادها على منظور التبعية بالإسراف الذي التزمت به مسبقاً قادها للتركيز على دور الصفوة الحاكمة في شرح الكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. فعلى سبيل المثال تذكر الباحثة في الفصل السادس أن الثراء الجديد يصل السكان وخاصة الأطراف الهامشية منهم خلال عملية «تقطير» تقوم بها العائلة الحاكمة وأصدقائها. وهذا كما تشرح لنا، فإن نظام التدرج (Stratification System) الذي ظهر في المجتمع يعتمد على المسافة (Distance) أي قرب أو بعد الجماعات السكانية الأصلية من العائلة الحاكمة. لكننا نجد هنا أن المؤلفه لم توضح لنا ماذا تعني بعبارة «مسافة» أي مسافة قرابية أم اجتماعية تفاعلية أم سياسية؟ بما أن الباحثة ركزت في شرحها على مكانة الصفوة الحاكمة وأدوارها المتعددة فهي بهذا لم تتمكن من تقديم تحليل ملائم لها يمكن تسميته بالمسافة السيكر-اجتماعية التي يعيشها الفرد الكويتي تجاه الوافد، هذه المسافة كائنة وتعمل باتجاه معاكس عن تلك التي تتحدث عنها المؤلفه. إن الفرد الكويتي يعيش في مجتمعه المعاصر تحت تأثير كثير من المعطيات والقوى الاقتصادية والسياسية الجديدة، وهذا بدوره، كما أرى، تحد من الفائدة التحليلية التي يمكن الاستفادة منها إذا ما اقتصر البحث والتفسير حول عبارات ومفاهيم «تقطير الثراء» والمسافة بين

السكان «والصفوة الحاكمة». إذا ما نظرنا إلى بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة، ماذا يحدث مثلاً لعملية «التقطير» عندما تصبح مؤسسات الدولة وأجهزتها الحديثة المتضخمة قد احتوت المجتمع المدني وتغلغلت فيه إلى أبعد الحدود للدرجة أن المجتمع بأكليته قد تحول إلى مكونات داخلية في بنية الدولة. إن حجم الثراء الجديد وصغر المجتمع الكويتي ونجمته في مدينة واحدة وظاهرة التخلخل السكاني الكبيرة كلها معطيات جديدة حولت المجتمع إلى دولة المدينة (City-state) وإذا ما استوحينا تعبيراً من المجتمع اليوناني القديم فالمجتمع (خاصة على المستوى السياسي) يصبح كله (A Kuwaiti polis).

ويمكن أن نتعرف على بعض من جوانب هذا التكوين السيكو-اجتماعي «للكويتبولس» من خلال تفحصنا لسلوك الفرد الكويتي ووعيه الاجتماعي أثناء تفاعله مع الوافد على خشبة مسرح الحياة اليومية. إن تفاعل الفرد الكويتي العادي مع الوافدين تحمده علاقات تمايز سياسي وقانوني واجتماعي واضح، وهذه بدورها تجعله يشعر وكأنه امتداد طبيعي وعفوي لهذه الدولة-المجتمع. إن عمليتي التمييز والمقارنة التي يعيشها المواطن الكويتي يومياً يدفعانه لا ليعتقد فقط بل ليتصرف وكأن وجوده قد أشبع على مستويات وفي مجالات متعددة، هذا علماً أن إحساسه بحالة الإشباع هذه لا يكتسبها من خلال وعي اجتماعي أو اعتماد على قدراته الذاتية للمشاركة الفعلية في العملية السياسية في مجتمعه إنما تتم في أغلبها من خلال تصوره «للمسافة» الكائنة بينه وبين الوافد التي تقوده باستمرار ليقارن أوضاعه الاجتماعية (الممتازة) مع تلك التي يعيشها العامل الوافد الذي يعمل بالقرب منه. إن علاقات المزاج اليومية (Joking Relationships) بين المواطنين الكويتيين والوافدين توضح لنا جانباً من إدراك، وتصورات وسلوكيات ما يمكن تسميته «بسيكولوجية الـ(Kuwaiti Polis)». في ضوء تبلور المعطيات الأنفة الذكر إن ما تصفه جاكين إسماعيل «بتقطير الثراء» يتحول إلى شيء آخر لا أعرف بالضبط ماذا أسميه، وبالطبع فهذا الشيء يحتوي على إيقاعات متكررة وأبعاد متعددة منها الاجتماعية، والثقافية والسياسية إضافة إلى الاقتصادية.

تذكر المؤلفة في الفصل السادس أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستويات الدخل بين الكويتيين وغير الكويتيين (المستويات المرتفعة للكويتيين) وذلك باعتمادها على وثائق رسمية وإحصائيات حكومية. نحن نعلم أن هناك على أرض الواقع نسباً كبيرة من الوافدين لديهم أعمال ونشاطات اقتصادية أخرى إلى جانب وظائفهم المسجلة في الدوائر الرسمية. أيضاً هناك الكثير من الوافدين الذين ينظرون إلى أعمالهم في القطاعات الحكومية كتأمين الشكل الرسمي الذي يحفظ لهم استمرار الإقامة ورخصة العمل، لذا فإن ما يحصلون عليه من أنشطتهم الاقتصادية الحرة يمثل جانباً كبيراً من كسبهم المادي في الكويت.

هذه الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية ليست مقصورة على الوافدين بل إن الكثير من الكويتيين

يزاولون عدة أنشطة اقتصادية في نفس الوقت. إن الحصول على مثل هذا النوع من المعلومات يتطلب شيئاً من المهارات الانثروبولوجية في البحث الميداني، الشيء الذي تبين أن مؤلفتنا لم تتقنها أو تعتمد عليها مما ترك الثغرات في تحليلها وفي وضعها لبعض التعميمات التي انتهت إليها.

من الناحية التقنية والتوثيقية فإن كتاب جاكلين إسماعيل يعتبر تأليفاً جيداً جداً، إذ احتوى على الكثير من الجداول والوثائق ٢٧ جدولاً، ورسمين توضيحيين، وملحقات والخواشي لكل فصل على حدة تضمنها جزء مستقل في آخر الكتاب، والبيولوجرافيا تحتوي على ١١٤ مدخلاً وهناك ستة صفحات لفهرس المحتوى. والخلاصة - وكخاتمة أعتقد أن جاكلين إسماعيل قد وفقت في دراستها هذه إلى حد كبير إذ أنها قد تمكنت أولاً من تحليل وتحليل الكثير من المتناقضات الاجتماعية الداخلية والملازمة لنمط الإنتاج الكويتي التابع. وثانياً: توضيح الديالكتية بين الثبات والتغير التي تفرزها هذه المتناقضات إذا ما نظرنا للكتاب في جلته سوف نجد بين أيلينا نتاجاً أكاديمياً وضع بشكل دقيق يمتاز بعمق التحليل وإثارة التحليلات لكثير من النظريات والمفاهيم حول فهم تطور مجتمع الكويت الحديث. حقاً إن هذا الكتاب يعتبر إضافة غنية وإسهاماً كبيراً ومفيداً في الأدبيات التي تتصل بمجتمعات منطقة الخليج العربية المعاصرة.



نانسي سلامة، ماري غالي: «أوليف الاختيار بين الانجليزية الأميركية والانجليزية البريطانية»

دار النهضة العربية — القاهرة (١٩٨٢)، ٢٥٧ صفحة.

مراجعة: مادلين هجان
قسم اللغة الانجليزية / جامعة الكويت

يتسم الغالبية من ناطقي اللغة الإنجليزية لتتهم الكاتب (Shaw) بعبارة المعروفة بما معناه أن البريطانيين والأميركيين (تفصلهم فوارق اللغة — Separated by the same language)، بيد أن الفرق بين اللغة الإنجليزية كما يتكلمها البريطانيون والأميريكيون ليس دائماً أمراً مسلياً لهؤلاء الذين يقومون بتدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. ولو أنهم قد يكونون مؤهلين علمياً لهذا العمل وتمتكن لغوياً إلا أن كثيرين من هؤلاء المدرسين، خاصة عندما يعملون بالخارج، يجدون أن دراساتهم لم تعدهم لمواجهة مفاجآت اللغة الموجودة فعلاً، وذلك حين يواجهون زملاءهم القادمين من وراء الأطلسي أو الكتب الواردة من هناك. وتظهر الخبرة أن كويرك (Quirik) وجرينبون (Greenbaum) قد يكونان متفائلين أكثر من اللازم عندما يدعيان بأن الفروق النحوية بين الإنجليزية كما يستخدمها البريطانيون والأميريكيون قليلة، والواضح الجلي فيها معروف للجميع — حقاً فالمألوف أن المدرس في هذه الحالة ودون تعمد يحاسب الطلبة على نقطة نحوية أو نطقية ثم يكتشف أنها مقبولة لدى آخرين وراء المحيط. هذا قد يكون على الأقل مربكاً وقد تكون له انعكاسات غير مرضية، فبعض المدرسين، على سبيل المثال، يكونون متعاطفين أكثر مما ينبغي مع لغتهم الخاصة مما يؤدي إلى رفض شديد غير ضروري تجاه الجانب الآخر، وهذا الاتجاه يصبح متقبلاً بسهولة عند الطلبة عن طيب نفس، ويتولد نوع من التعالي اللغوي، وهذا أمر غير مستحب ثقافياً وتدرسياً. ومن الناحية الأخرى، فإن المدرسين الذين يحاولون أن يكونوا أكثر تفتحاً، غالباً ما تتزعزع ثقتهم المهنية. فعندما يواجهون صيغة قابلة للمجادلة ربما يتأثرون بدلالات الألفاظ، فيجدون أنفسهم غير قادرين على إعطاء الحكم الصحيح فيها إذا كان ما عرضه الطالب صواباً أو خطأ، وهذا من شأنه أن يفسد ذهن الطالب الجاد، ولأن بعض الطلبة الذين قد فسدت ضمائرهم ومن هم أكثر حرصاً من غيرهم على الدرجات، سرعان ما يتجهزون الفرصة فيجادلون

مدرسهم البريطاني الجنسية محتجين بأن مدرسهم الأمريكي قد علمهم كتابتها على هذا النحو والعكس بالعكس.

من هذه الملاحظات نحس أن الكتاب الذي نحن بصدده الآن قد ظهر بعد طول انتظار، حيث تضمن بين دفتيه النقاط الأساسية للفروق التي كانت موزعة بين العديد من الأبحاث والمراجع. ولعل القيمة الحقيقية لهذا الكتاب تكمن في أنه يلهم إلى أبعد من أن يكون تجميعاً لما قد يكون قد قرئ في مواضيع أخرى. فهو يحقّ يمكن اعتباره محاولة لكشف هذه الأشكال التي يفضلها بالفعل الناطقون بهذا الشكل أو ذلك من اللغة. ومن ثمّ للمؤلفتان تجنبنا الوقوع في منزلق تصنيف نقاط الاختلاف السائدة دون بيان مدى تكرار حدوثها. كما قدمتا لنا عرضاً واضحاً يلخص الاتجاهات السائدة في الاستعمال وكلاهما تسليد التوصية التي ينبغي مراعاتها حول ما يجب على المدرس القيام به، فضلاً عن الملاحظات المفيدة في مرجع دليل المدرس (Advice to Teachers) مع الاعتناء بالاستعراض البارع للفروق، وخاصة في النواحي المعقدة، وتوضيح آراء المختصين في هذا الشأن. وما تجدر الإشارة إليه أن المؤلفتين أنفسهما مدرستان لها خبرتهما في تعليم اللغة الإنجليزية كلفة أجنبية، فجاءت المادة التي قدمتاها أميل إلى احتياجات التدريس منها إلى الاهتمام بالنواحي النظرية الواسعة. وعلى الرغم من أنها لا تدعيان الشمولية فإن تناولهما الشامل لما قدمتا كان مرضياً ومثيراً للإعجاب. وأذكر على سبيل المثال، وبصرف النظر عن الإشارة للفروق المتوقعة في النحو والنطق والمعجم. . إلخ، أن الكتاب قد احتوى على باب لأفضليات المهجاء الخاص بالجموعتين. وعلى أن هذا مجال غير محدود غالباً في بنيتها ومتغيراته، فلا شك أن مدرسي تلاميذ أوروبا الوسطى قد يجدون من المفيد أن يروا أمامهم قائمة بالأشكال المقبولة. فكل من حاول فك رموز خطاب كتب باليد باللغة الإنجليزية من مراسل أوروبي سوف يوافق على أن الأشكال المستخلصة في الأحرف المتصلة ليست موحدة في اللغات المكتوبة بالأبجدية اللاتينية. وهذا الوعي باتساع المشكلة يعتبر حقاً أحد العوامل التي تجعل هذا الكتاب يغري بقراءته كلاً من القارئ العادي والمتخصص. وأذكر أيضاً على سبيل المثال، الباب الخاص بعلامات الترقيم (Punctuation) حيث نجد المواضيع تشمل من الفوارق في أشكال الحروف إلى الفروق في تصميم التوقيات. فيالنسبة للحرف نجد أن الكاتبتين قد أعطيتنا معلومات مثيرة. أما بالنسبة لجدولة أيام الأسبوع فيينا نجد أن التصميم الأفقي مقبول لدى مستخدمي اللغة من البريطانيين والأميركيين، قد لوحظ أن ١١٪ فقط من الأمريكيين المشاركين في التجربة فضلوا الترتيب الرأسي بالمقارنة إلى ٦٩٪ من البريطانيين المشاركين. فهذه النتيجة لا تهمز عالم التدريس، ولكنها تنبه الأذهان إلى أن التمتع في هذا الكتاب يكشف دائماً حقائق ربما لم يتنبه لها القارئ من قبل. وحين نذكر كلمة المشارك في التجربة نبداً مستوى أعلى من النقد. فبجانب اعتماد المؤلفتين على المادة المطبوعة حول الإنجليزية البريطانية والأميركية كمصدر لها نراهما قد استخدمتا الاستبانة التي ملأها ٦٨ بريطانياً و٤٦ أميركياً. وبغض

النظر عن الفارق في حجم العينة من النوعين فإن كل ما أخبرنا به هو أنهم متعلمون. أما السن والجنس والمهنة ومنطقة الأصل - وهي جميعاً عوامل قد تؤثر في الإجابات فإنها لم تذكر. وحيث أن الكتاب قد طبع في القاهرة فكمن من المشاركين تأثرت اختياراتهم اللغوية من خلال تعرضهم الطويل المدى للاختلاط بالآخرين. كما أننا لم نعط أي معلومات عن الاستبانة نفسها. فهل استخدمت وسائل استنباط خالصة، أم أن المشاركين اختاروا ما يفضلونه من بدائل قلعت لهم؟ وعلى كل فإن العرض الطويل لطريقة البحث في هذا الكتاب غير ملائم، فقد كان من المفيد أكثر أن تقدم معلومات أوفى عن المشاركين مع عينة من فقرات الاستبانة.

وهناك نقطة أخرى سببت بعض الصعوبات وهي تتعلق بتبويب الكتاب، فهو مؤلف ليكون مرجعاً سريعاً يهد المدرس فيه الصفحة المناسبة بسهولة، ولكن لم يف بهذه الحاجة. فهذه الإمكانية مفقودة إلى حد ما نتيجة استخدام العديد من المختصرات غير المألوفة واستخدام الطباعة ذات البنط الأسود. (على سبيل المثال بصفحة ٧٦ نجدها مستخدمة للعنوان وللتأكيد والمقارنة بين الكلمات ونصوص الإحالة). كما أن الإهمال في التصحيح وفي الطباعة مثل استخدام البنط الأسود الثقيل في صفحة ١٠٥ مثلاً بدون داع يدل على عدم الاكتراث. وهناك نقطة أخرى تتعلق بتصميم الكتاب وهي افتقاره لفهرس شامل لوجود لجعل الكتاب أكثر فائدة، ومع أنه تضمن فهرساً بالكلمات البريطانية إلا أنه غير كاف.

وبالرغم من أن المهدف هو التركيز على الاختيارات وليس حصر كل الاختلافات والاحتمالات، إلا أن هذا المنهج لم يتم التقيد به في كل الحالات. ففي قسم الهجاء على سبيل المثال نجد أن (Connexion, deflexion, inflexion) معطاة نفس الوزن في الحانة الإنجليزية مثل (Connection, deflection, inflection). ومن المؤكد أن وجود قائمة بالاختيارات الفعلية للمشاركين سيكون له شأن في ذلك إذا وجد لأنه يكشف عن أن الاتجاه الأغلب هو اختيار الأشكال الأخيرة في حين تبقى الأشكال الأولى أكثر وقوعاً في النصوص الإنجليزية.

وعلى كل حال فإن العبرة بالنية، وبغض النظر عن تلك الانتقادات، فقد سررت كثيراً حينما تسلمت نسخة من هذا الكتاب لمراجعتي وتقديمه لقراء المجلة، فهو في الواقع مرجع قيم لا يمكن إنكار فائدته في الموضوع، وتستحق المؤلفتان التهنئة على قيامهما بتلك المهمة الشائكة.



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد العزيز الرشيد

صدر المجلد الأول في يناير ١٩٧٥

نصل اعدادها الى ايدي نحو ٢٠٠٠٠ قارئ

- يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من الطبع الكبير تشمل على :
 - مجموعة من البحوث تعالج الشؤون المخططة للمنطقة بأكملها عدد من كبار الكُتّاب المتخصصين في هذه الشؤون .
 - عدد من المراجعات لطلقة من اهم الكتب التي تبحث في المناهي المخططة للمنطقة .
 - ابواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيبلوجرافيا .
 - ملخصات للبحوث باللغة الانجليزية .

منشورات المجلة

- اصطلحت المجلة باصدار عدد من سلاسل الكتب هي :
 - اولا : سلسلة المنشورات ، وقد صدر منها حتى الآن أحد عشر منشورا من اعدادها :
 - منظمة الاطمار العربية المصدرة للبترول ١٩٦٨ - ١٩٧٧ : دراسة مقارنة في التنظيم الدولي
 - د. عادل خاكي .
 - قواعد الملاحة عند بن ماجد والقطامي . حسن صالح شهاب .
 - ثانيا : سلسلة الاصدارات الخاصة ، وصدر منها حتى الآن ثلاثة عشر كتابا ، من اعدادها :
 - المفهوم الحديث للتسويق وتخطيط الخدمات المصرفية في البنوك التجارية الكويتية .
 - د. عبد الفتاح الشرييني ، د. السيد ناجي
 - رسالة في تاريخ المين : مطالع النهران . د. محمد عيسى صالحية .
 - ثالثا : سلسلة كتب الوثائق ، وقد صدر منها كتب الوثائق للاموام : ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ .

الاشتراكات

- ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .
- الاشتراك للفراد : سنويا دينار كويتي او ١٥ دولارا امريكي في الخارج (بالبريد الجوي)
- الاشتراك للمؤسسات والدوائر الرسمية : سنويا ١٢ دينار كويتي او ٤٠ دولارا امريكي في الخارج (بالبريد الجوي) .

العنوان : جامعة الكويت - كلية الاداب والتربية - الصويف - دولة الكويت

هاتف : ١٧٠٧٣ - الخالدية

الهاتف : ٨١٦٨٠٧ - ٨١٦٧٩٩ - ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

كلود شترأوس : «مقالات في الفلسفة».

ترجمة حسن قبيسي ، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت (١٩٨٣)، ٢٧٦ صفحة.

مراجعة: يوسف أبو ليل
قسم الاجتماع / جامعة الكويت

قام المترجم باختيار ست مقالات من مؤلفات كلود ليفي شترأوس ونقلها إلى العربية، وتولت النشر «دار التنوير للطباعة والنشر»، بيروت، لبنان، عام ١٩٨٣ في إصدار باسم «سلسلة الفكر المعاصر» ٢٣. ويقع الكتاب في ٢٧٦ صفحة من الحجم الصغير، وينتهي الكتاب بعدد من الفهارس تتضمن ترجمة المفردات التي وردت في متن الكتاب، وأسماء الأعلام، والقبائل. ثم المحتويات. وفيما يلي استعراض لمقالات الكتاب:

□ المقالة الأولى: «علم المعاني» (La science du concret)، ويمثل الفصل الأول من كتاب La Pensée sauvage, 1962.

تؤكد هذه المقالة على وجود التفكير الموضوعي لدى الشعوب التي تسمى بـ «البدائية» وترد إشارات متعددة تثبت المقدرة التي يمتلكونها في تفهم وإدراك خصائص الأنواع والأجناس الحيوانية والنباتية المختلفة. وتصنيفهم لها وإدراجها تحت أسماء معروفة لديهم، وهي لا تقل في دقتها عن عمليات التصنيف العلمية الحديثة.

إضافة إلى أن المقالة تتناول المبدأ الذي يقوم عليه كل من السحر والعلم إذ يمثلان صيغتين من صيغ المعرفة، وإن كانتا متفاوتتان فيما يتصل بنتائجها النظرية والعلمية، ولكنها لا يختلفان من ناحية نوع العمليات الذهنية التي يفترضها كل منهما، والتي تشابه في طبيعتها وإن اختلفت بالنسبة لآليات الظواهر التي تنطبق عليها. فالعلاقة القائمة بين المعرفة السحرية والمعرفة العلمية ما هي إلا نتاج للظروف الموضوعية التي نشأت فيها كل منهما. وما الفكر الأسطوري والطقوس التي تمارسها الشعوب البدائية إلا أساليب للمحافظة على بنيتها والعمل على خلق نوع من الوحدة والتآلف بين أعضائها.

□ المقالة الثانية: «حقل الأناسة» (Le champ de L'anthropologie)، ومثل الفصل الأول من كتاب «الأناسة البنائية — 1973، Anthropologie structurale». تشير هذه المقالة إلى إنجازات العلماء الذين أسهموا في نشأة وتطوير الانثروبولوجيا الاجتماعية، سواء في المجالات الحقلية أو النظرية كما توضح مدى علاقة هذا العلم بالعلوم الأخرى.

تركز المقالة على الأهمية التي يعيها هذا العلم للمجتمعات البدائية إلى جانب تأكيدها على توجهاته الحديثة نحو دراسة المجتمعات الأكثر تعقيداً وإن كانت الأولوية تعطي للمجتمعات البدائية باعتبارها تشكل مجتمعات تتميز ببساطة نظمها النسبية وما بينها من علاقات وقلة المتغيرات التي تتطلب تفسير وظائفها.

تناقش المقالة كذلك المنهجية المتبعة في الدراسات الانثروبولوجية وكيف أنه من الممكن أن تسبق التجربة كلاً من الدراسة والفرضيات ويرجع ذلك إلى خاصية هذا العلم، وتشير المقالة إلى طابع خاص للانثروبولوجيا تتميز به عن سائر فروع المعرفة الأخرى بسبب التواتر المتعاقب لاستخدام كل من المنهج الاستنباطي والاختباري الذي تجمع بينهما. كما أن الباحث الانثروبولوجي يواجه كثيراً من الصعوبات بسبب منهجه الذي يقوم على الدراسة الحقلية والحصول على الحقائق عن طريق الملاحظة بالمشاركة إلى جانب حاجته إلى الحيوية والموضوعية خلال العمل في موضوع دراسته.

□ المقالة الثالثة: «المعايير العلمية في فروع المعرفة الاجتماعية والإنسانية»

«Critères scientifiques dans les disciplines sociales et humaines»

نفس الكتاب السابق، الفصل السادس عشر.

تناقش هذه المقالة المعايير التي تقوم عليها كل من العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والأسباب الكامنة وراء التباين القائم بين العلوم الفيزيائية والعلوم الإنسانية، فعلماء الفيزياء على سبيل المثال، أتاحت لهم فرص دراسة ظواهر كانوا يهتمون باكتشافها وتفسيرها دون أن تكون لها علاقة بنواتم وقيمهم الذاتية. أما مشكلة العلوم الإنسانية فتكمن في أن الإنسان لا يستطيع أن يتجرد من الاهتمام بذاته كما أنه رفض منذ البداية أن يجعل من نفسه موضوعاً للبحث والاستقصاء.

ومن ناحية أخرى يفترض في الباحث العلمي القيام بدورين أساسيين هما دور المراقب نفسه من جانب، ثم الاهتمام بالموضوع الذي اختاره للدراسة من جانب آخر، فإذا صدق الافتراض أن العلوم الاجتماعية والإنسانية لها خصائص العلم، فلا بد أن توفر لنفسها هذه الثنائية أي يكون الإنسان مراقباً والناس الآخرون موضوعاً للدراسة ولكن يتعذر ذلك عند التطبيق لدواعي أخلاقية، كما أن الناس أنفسهم لا يملكون إسقاط وعيهم بأنهم موضوع تجربة.

إلا أن الفرق الأساسي بين العلوم الفيزيائية والعلوم الإنسانية لا يكمن كما يقال في كثير من الأحيان في أن الأولى وحدها تتميز بإمكانية القيام بتجارب وإمكانية تكرارها نفسها ثانية كما هي ضمن عاملي الزمان والمكان، والحقيقة أن العلوم الإنسانية أيضاً كعلوم اللغة والانتولوجيا، يمكنها أن تتضمن بعض العناصر المتواترة مما يؤدي إلى تركيبتها في أنساق مختلفة وبالتالي إخضاعها للدراسة العلمية.

كما يوضح المقال أن التطور الذي طرأ على العلوم الاجتماعية والإنسانية بظهور العلوم السلوكية (Behavioral sciences) والتعاون الوثيق فيما بينها، ألغى الفروق التي كانت قائمة بينها.

□ المقالة الرابعة: «الانقطاعات الثقافية، والنمو الاقتصادي والاجتماعي»

(Les discontinuités culturelles et le developpement economiques et social)

من كتاب «الاناسة البنيائية» (Anthropologie structurale, 1973 Ch. XVII) تدور هذه المقالة حول فكرتين أساسيتين:

الأولى: تشير إلى الانقطاع الثقافي وتوقف النمو الاقتصادي والاجتماعي عند شعوب أميركا الأصليين تحت وطأة الحضارة الغربية خلال القرن السادس عشر عند غزو العالم الجديد. وكان التفسير البسيط للمشكلة في تلك الفترة يقتصر على احتمالية، إما اعتبار السكان الأصليين كثيرهم من بني البشر وبذلك يمكن إقناعهم أو إجبارهم على تقبل نمط الحضارة الغربية، وإما أنهم لا ينتمون إلى بني البشر ومن ثم ينسبون إلى الأنواع الحيوانية. وقد كان الخطأ الذي وقع فيه جميع الدارسين، بصرف النظر عن تفسيراتهم المختلفة، هو إمكانية مقارنة المجتمعات التي نطلق عليها مصطلح «البدائية»، بالحضارة الغربية، وسواء كانت النظرة إلى المجتمعات البدائية بأنها كانت تسير في تطور تدريجي، أو كانت تشكل قمة لم تعرف البشرية بعدها إلا الانحطاط المستمر، فكان ينبغي التمييز بين حالة طبيعية لا تسندها إلا مقولة نظرية بحتة، وما نلاحظه في هذه المجتمعات الأولية فعلاً من تحقيق نوع من التوازن الأمثل بين الإنسان والطبيعة.

وتخلص المقالة إلى أن التدخل الغربي في حياة هذه المجتمعات بحجة تصنيعها وتنميتها أو تحضيرها قد تساهم في تدمير نظمها واستغلال مواردها.

والثانية: تشير الفكرة الثانية في المقالة إلى ثلاثة مصادر لمقاومة النمو، وتحدد المقالة الأسباب الكامنة والعميقة وراء مناهضة المجتمعات البدائية للنمو في ثلاثة عوامل:

أولاً: تفضيل الوحدة والتعاون على التغير والتنافس.

ثانياً: احترام الطبيعة والتمسك بها واعتبارها سابقة على الثقافة، وبأنها تختلف أيضاً عن الثقافة.

ثالثاً: رفض التاريخ والقضاء أساساً على كل ما من شأنه أن يعبر عن بداية لصيرورة تاريخية. فالمجتمعات البدائية وجدت لكي تستمر.

□ المقالة الخامسة: «العرق والتاريخ» (Race et Histoire, 1961)

تشمل هذه المقالة عشر موضوعات يتناولن مختلفة هي: «العرق والثقافة، تنوع الثقافات، المحورية القومية، الثقافات المغايرة، والثقافات البدائية، فكرة التقدم، التاريخ التراوحي والتاريخ التراكمي، موضع الحضارة الغربية، الصدفة والحضارة، تأزر الثقافات، وأخيراً المعنى المزدوج للتقدم».

نعرض بإيجاز مجمل الأفكار الرئيسية التي تحملها هذه الموضوعات:

رفض مقولة الاختلافات العرقية والجنسية وأثرها في التنمية الحضارية لأن النمو الحضاري يعود إلى ظروف جغرافية تاريخية واجتماعية ليس على أسس الاختلافات من ناحية الطول أولون الشعر وغيره، إلا أن عملية التنوع الثقافي هذا أدت إلى عملية إبراز الملامح المحورية القومية للحضارة، التي تركز كل ثقافة من الثقافات عليها، وتتميز بها عن غيرها، وهي الأساس الذي يقوم عليه إلقاء النصوص والصفات على الثقافات الأخرى كوصفهم إياها بالثقافات البربرية أو المتوحشة... إلخ.

كما تنوه المقالة عن أهمية الثقافات التي كانت تسود المجتمعات المغايرة باعتبارها لا تقل أهمية عن أنماط الثقافات الراهنة. وقد عرفت هذه المجتمعات ماضياً حضارياً يكاد لا يقل في مكانته عن الأنماط البارزة التي تشهدها المجتمعات الغربية. ولا يعني مفهوم التقدم بالضرورة تطور الثقافات في خط مستقيم، فالتقدم قد لا يكون مطرداً ولا متواصلاً، بل يمكن أن يتم في قفزات، أو بالأحرى في طفرات، ويكون مصحوباً بالتغيرات في الاتجاه. وبما مسألة التاريخ التراوحي والتاريخ التراكمي في مسألة التطور الحضاري إلا مسألة نسبية صرفة. وكذلك النظرة إلى تفوق الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى في إطار خاص يمكن أن تقاس كذلك بنسبتهما، وقد كان النمو الحضاري الغربي يقدم على أسس استغلال هذه المجتمعات عن طريق إرغامها وإدخالها في أنماط الحياة الغربية بالأساليب التي كانت تراها مناسبة.

أما مسألة الصدفة في الاكتشافات الحضارية التي تشير المقالة إليها فلم تكن هي العامل الوحيد الذي أدى إلى النمو والازدهار الحضاري، فالعقلية الإنسانية القديمة قد امتازت بالقدرة على الاختراع إلى جانب الاكتشاف الذي لعب دوراً هاماً في تطويرها. ولا ينبغي أن يفسر جميع ما توصل إليه الإنسان على أساس الصدفة وحدها، فالحيال والإرادة والبحث والتجربة كانت عوامل في نجاحها واستمراريتها.

تنفي المقالة مسألة التفوق الثقافي لمجتمع ما على آخر إذ أنه لا توجد ثقافة وحيدة منفردة، بل أن هناك تآلف مع ثقافات أخرى لإيجاد سلسلات تراكمية. إلا أنها لا تنكر وجود خاصية ثقافية مميزة لأي مجتمع من المجتمعات والتي تنبع عن طبيعة أنساقها المتصلة بأسلوب حياتها وممارساتها، وأن مقولة الحضارة العالمية لا تعني سوى تأزر ثقافات على الصعيد العالمي مع احتفاظ كل منها بأصالتها وخصائصها.

□ المقالة السادسة والأخيرة: «العرق والثقافة» (Race et Culture, 1971)

تتناول هذه المقالة مسألتَي العرق والثقافة، وتوضح أن المقولة الأيديولوجية الصرفة للتمييز الثقافي التي تستند إلى أسس العرق أو الأجناس البشرية لم يعد لها أساس من الصحة وذلك بفضل تقدم علم الجينات. إلا أنها لا تنكر أثر التطور الجسدي في نمو وازدهار الحضارة كاستواء القامة وتطور الدماغ.

كما تبين هذه المقالة بأن العرق تابع للثقافات وتنفي الفرضية القائلة بأثر العرق على الثقافة، وتشير إلى أن الأشكال الثقافية التي يتبناها البشر في مكان ما، وأساليب معيشتهم هي التي تحدّد إلى حد كبير مسيرة تطوّرهم البيولوجي واتجاه هذا التطور بانتقال الجينات بناء على هذه المعايير الثقافية التي تلعب تقاليد الزواج دوراً رئيسياً فيها.

التعليق:

في البداية يحتاج الأمر بالتحديد بمؤلف هذه المقالات ومنهجته بإيجاز، درس كلود ليفي شتراوس (Claude Levi-Strauss) الفلسفة والقانون ثم اتجه إلى الدراسات الأنثروبولوجية ويعتبر من أشهر رواد المدرسة البنائية الفرنسية، ويتميز بمقدرته على تحليل الظواهرات على أسس فلسفية رياضية، وله عدة دراسات في المينولوجيا والأديان، والعلاقات القرابية وغيرها.

توضح لنا هذه المقالات بوجه عام الأسس المنهجية للاتجاه البنائي الذي التزم به والتي تؤكد أهمية العقل في ملاحظة البناء الكامن خلف الظواهر الملموسة وأسبقيات الاستنباط العقلي على المنهج التجريبي. كما توضح المقالات نزعة الفلسفة والرياضية في دراسته للعلاقات الاجتماعية وذلك باستخدام النماذج (models) باعتبارها وسيلة في تصنيف المعرفة والنظرية التي تقوم على حقائق امبيريقية، وتظهر هذه الاتجاهات في دراسته للشعوب البدائية ومقولته بما تتمتع به هذه الشعوب من قدرة عقلية منطقية في المحيط الذي تعيش فيه وتتفاعل معه.

يعتبر الكتاب إضافة هامة في مجال الدراسات الأنثروبولوجية والتعريف بها وبخاصة في تعريفه للقارئ العربي بالمنهجية البنائية الفرنسية عن طريق تقديم بعض أعمال ليفي شتراوس.

ومن الملاحظ أن المترجم لم يتم بوضع «مقدمة» للتعريف بالمؤلف وموضوع الكتاب حتى يتمكن القارئ من متابعة الموضوعات وفهم الأهداف التي يتم إبرازها كما يؤخذ على المترجم استخدامه المصطلح الأجنبي (Systeme) ويكتبها (سستم) بدلاً من استخدام المصطلحات العربية المألوفة في الأوساط العلمية حيث اصطلح استخدام كلمة «نسق» كترجمة لها. وكذلك أيضاً استخدام مصطلحات انثروبولوجية تكاد تكون غامضة بالنسبة للقارئ العادي: مثل استخدام «علم الاناسة» كترجمة لكلمة (Anthropologie) واستخدامه مصطلح «علم النياسة» دون الإشارة إلى أصله الشائع والمعروف بالانثولوجيا (Ethnologie) إلى غير ذلك من مصطلحات تواجه القارئ عند قراءة الكتاب مما يدعو إلى غموض المعنى المقصود وإساءة الفهم العام للأفكار الواردة في نص المقالة. والمقالات التي تضمنها الكتاب مأخوذة من عدة مراجع للمؤلف وتتناول مجالات متعددة في ميادين الانثروبولوجيا لا يربطها سياق عام أو وحدة فكرية متكاملة.

ورغم بعض مظاهر القصور سواء في الترجمة أو الاختيار إلا أن المترجم قد بذل من الجهد ما يمكن أن يكون خطوة على الطريق لمزيد من البحث والترجمة للمؤلفات العالمية الشهيرة التي يمكن أن يستفيد منها الدارسون والمشتغلون بالانثروبولوجيا بوجه عام.



عبدالمالك مرتاض: «الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر»،
دار الحدائق - بيروت (١٩٨٢) الطبعة الأولى.

مراجعة: د. عبدالمالك خلف التميمي
قسم التاريخ / جامعة الكويت

مؤلف هذا الكتاب كاتب جزائري، ودار النشر هي دار الحدائق في بيروت، أول ما يلفت النظر وربما الاستغراب أن تصدر طبعة واحدة للكتاب عن نفس الدار بعنوانين مختلفين للكتاب، العنوان الأول: الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر، والثاني: الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، الملاحظة الأولى أن المؤلف قد حدد رأيه في مشكلة عنوان هذا الكتاب وحيرته في اختيار عنوان مناسب له في فاتحة الكتاب، ولكنه لم يشر إلى عنوان: الجدل الثقافي بين المغرب والمغرب. والملاحظة الثانية أن النسخة التي تحمل عنوان الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر ذيل غلافها أنها صادرة عن دار الحدائق بالتعاون مع ديوان المطبوعات بالجامعة الجزائرية، بينما ذكر في النسخة الأخرى التي تحمل عنوان: الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، حقوق الطبع محفوظة لدار الحدائق، والنسختان طبعة أولى عام ١٩٨٢، ونستنتج من ذلك أن الكاتب قد اختار عنوان الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر بينما اختارت دار الحدائق عنواناً آخر هو الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، وبدا وكأن هناك كتابين بعنوانين مختلفين ولكنها في الحقيقة كتاب واحد ومضمون واحد لمؤلف واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن العنوانين في النسختين من الضخامة والعمومية بحيث يبدو أنها لا يعبران حقيقة عن المحتوى بدقة، وكان الأفضل اختيار عنوان عدد مثلاً: بعض الأضواء على التفاعل الثقافي بين دول المغرب وبينها وبين المشرق العربي، أو بعض قضايا، الثقافة العربية في الجزائر أو ملامح العلاقات الثقافية بين الجزائر وبعض أقطار الوطن العربي.

أثار الكاتب في مدخل دراسته موضوع التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق العربيين، وخصصه للرد على الكتابات العربية المشرقية عن الجزائر خاصة الكتابات المصرية.

وقد حاول جهده أن يفند الآراء التي كانت تنتقد الجزائريين ودورهم الثقافي وغلب على أسلوبه في رده هذا طابع العاطفة الجياشة، وقد ذكر أمثلة على تلك الكتابات لأمر الشعراء أحمد شوقي وسلامة موسى وغيرها وكان تركيز هؤلاء خاصة في الصحافة التي تصدر في مصر في بداية القرن العشرين أن الاستعمار الفرنسي نجح في القضاء على اللغة العربية والثقافة الوطنية ويرفض الكاتب تلك الآراء بقوة ويحاول إثبات عكسها.

وعرضي الكاتب في دحض الهجوم من قبل الكاتب في المشرق على المغرب العربي والملاحظ أن الكاتب لم يعبر في هذا الموضوع عن العنوان الذي وضعه له وهو «التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق العربيين» فهل هذا التفاعل كان مقتصرأ على هجوم بعض الكتاب من المشرق على الثقافة في المغرب العربي والرد عليه؟

يؤكد لنا محمد الطمار وهو جزائري أيضاً في كتابة «الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج» على ماذهب إليه بعض الكتاب المشاركة من التأثير الفرنسي الثقافي على الجزائر حيث يقول: «إن الاستعمار عمل ما في وسعه ليقضي على اللغة والثقافة والشخصية لكن الثورة خلصتها من العوائق والعقبات التي عرقلت خطواتها».

ولقد فرض العدو لفته على حساب لغتنا وعمل على نشرها بتصنيفه المدارس العربية والمكتبات العربية، ويتحريم التدريس باللغة العربية فأصبحت اللغة العربية غريبة فيعقر بيتها^(١).

نشارك الكاتب انتقاده لعدم الاهتمام من قبل المشاركة في المغرب العربي، ولكن ذلك لا يصل إلى حد التراشق بالكلمات حول ثقافة كل منها، وقد أشار الكاتب إلى ذلك في ص ٢١ عند حديثه عن الأدب العربي المعاصر.

يبدو أن الكاتب قد وقع في تناقض واضح عندما قرر أن الكتاب في المشرق يهاجمون الثقافة الجزائرية وعدم اهتمامهم بالمغرب العربي ثم يقول في ص ٢٢ «وكان عطاؤهم في الحقيقة لنا أكثر من أخذهم منا».

وفي الفصل الأول، القسم الأول يضع الكاتب العنوان التالي «التفاعل الثقافي بين الجزائر وبلدان المغرب بتبادل الرحلات» ولدينا ملاحظتان على هذا العنوان، الأولى: منهجياً كان على الكاتب أن يبدأ في مدخل الكتاب عن هذا الموضوع قبل أن يبحث التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي. وثانياً: حدد الكاتب في هذا العنوان التفاعل الثقافي بتبادل الرحلات، إن رحلات الشخصيات التي ذكرها مثل ابن باديس والمهاجي وغيرها هو نشاط فردي، وأن العلاقة

(١) محمد الطمار: «الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج». الجزائر ١٩٨٣، ص ٢٦٩، ٢٧٥.

الثقافية وتفاعلها في منطقة المغرب العربي أعمق بكثير من ذلك، وهي تيارات ثقافية عديدة بعضها يحمل الأصالة العربية والقيم الإسلامية وبعضها متأثر بالثقافات الأخرى الأجنبية عبر العصور، منذ أيام الفينيقيين والرومان عندما حكموا هذه المنطقة في التاريخ القديم.

يستعرض لنا الكاتب في هذا الفصل رحلات بعض الشخصيات الجزائرية والمغربية ذات الأثر الثقافي بعد الحرب العالمية الأولى مثل محيي الدين باش تارزي وابن باديس والعربي التيسي إلى تونس ورحلة المهاجي إلى تونس والمغرب والأثر المسرحي والأدبي الذي تركه هؤلاء في المناطق التي قاموا بزيارتها.

كذلك يشير الكاتب في هذا الفصل إلى رحلات المغاربة إلى الجزائر ويعتقد الكاتب أن تلك الرحلات كان لها أثر كبير في التفاعل الثقافي بين بلدان المنطقة لأنها أتاحت لهم الفرصة لمعرفة أحوال تلك المناطق ميدانياً من جهة وهيأت الفرصة ليتعرف مثقفوا تلك المناطق على الإنتاج الثقافي لزملائهم في البلدان الأخرى. وأصحاب تلك الرحلات كانت لهم اهتمامات عامة سياسية واجتماعية ودينية.

ثم يعرج الكاتب في هذا الفصل على رحلات التونسيين إلى الجزائر خاصة في مجال التمثيل والدين، ليرصد على الكاتب أن تعدده لمنطقة المغرب العربي يشمل الجزائر وليبيا وتونس والمغرب ولم يذكر شيئاً عن موريتانيا.

وفي الفصل الثاني اختار الكاتب عنواناً هو «التفاعل الثقافي بين الجزائر وبلدان المغرب العربي بتبادل الكتابات»، وحدد المجالات التي حدث فيها ذلك التفاعل مثل مجال التعليم ومجال الكتابة، وفي مجال الكتابة أشار إلى الكتابة عن ليبيا لأول مرة ثم يعود الكاتب للحديث عن تبادل الرحلات بين الشخصيات الأدبية والفنية الجزائرية والمشرقية في الفصل الأول من القسم الثاني وأهم تلك الشخصيات هي: محمد عبده، وأحمد شوقي، وفاطمة رشدي، وغيرهم ويعتقد أن مثل هذه الرحلات الثقافية قد ساهمت إلى حد كبير في التفاعل الثقافي بين هذه البلدان.

أما في الفصل الثاني من القسم الثاني يطرح الكاتب موضوع التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي بتبادل الوفود الثقافية في فترة العشرينات من هذا القرن خاصة الفرق المسرحية ورحلات الصحفيين، ويقلب على هذا الفصل الأسلوب الوصفي الإخباري أكثر من الجانب التحليلي.

وفي الفصل الثالث من القسم الثاني يبحث الكاتب في التفاعل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي بتبادل الكتابات، ويقرر أن المشاركة بحكم ظروف تاريخية وسياسية استطاعوا أن يكونوا

سباقين إلى الاغتراف من ينوع الثقافة العربية التراثية وحتى الثقافة الغربية العصرية فإن المغاربة ومنهم الجزائريون كانوا أول الأمر في موقف الأخذ من الثقافة العربية المشرقية.

ويركز الكاتب في هذا التفاعل على الكتابات المسرحية وغيرها ويثني الكاتب في هذا الفصل على جهود المفكرين الجزائريين الذين رحلوا إلى الشرق فساهموا مساهمة قوية في نهضته الفكرية، وقد حدد دور هؤلاء في محاربة الاستعمار ولكنه لم يتحدث عن دور الاستعمار في تشويه الثقافة العربية لمنطقة المغرب العربي، إن معالجة الكاتب لقضية التفاعل الثقافي لم تبحث في مصادر ومنابع تلك الثقافة والظروف التي أحاطت بها وأثرت في مسيرتها.

ورغم محاولات الكاتب تبير القصور في بعض جوانب الكتاب مثل قوله: «لم تكن قط غايتنا عملاً إحصائياً للإلمام الدقيق بكل ما قيل وكتب في الجزائر عن الشخصيات المشرقية فمثل هذا العمل يفترض أن ينهض به فريق من الباحثين لا شخص واحد». فإن الكاتب مطالب عند تصديده لمثل هذا الموضوع الهام أن يعمق الدراسة أكثر ويتحدث عن ذلك التفاعل كتيارات واتجاهات وليس التركيز على الشخصيات والأفراد الذين برزوا في هذا الميدان.

ويتهيء الكاتب من دراسته بدون خاتمة تلخص لنا النتائج التي توصل إليها.



أمين هويدي: «الصراع العربي الاسرائيلي بين الوراثة التقليدية والوراثة النووية»

مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت (١٩٨٣)، ٢٤٨ صفحة.

مراجعة: يوسف عبدالله محمود

مراسل القسم العربي
مبينة الإذاعة البريطانية / الكويت

في عصر تزداد فيه حدة التوترات الدولية، ويشد التنافس بين المسكرين العملاقين، لا بد للدول والشعوب التي تود حماية سيادتها، والوقوف في وجه أية قوة غاشمة تهدد هذه السيادة، من إجابة فن استخدام وسائل الحرب أو القتال ودون إعلانها أو ممارستها، وهو ما يسمى هنا «بالردع ويغطي» من يظن أن الحوار السياسي اليوم في غير ظل القوة قادر على إدارة دفة الصراع، لصالح الحق والعدالة. فالتناقضات الدولية الحادة، ومحاولة تكريس الأمر الواقع تحديد التهديد باستخدام الأسلحة المتطورة، يقتضيان في عصرنا هذا نوعاً من التوازن في امتلاك وسائل القوة، يضطر هذا الجانب أوداك إلى التفكير ألف مرة قبل أن يتخوض حرباً، قد يدفع ثمنها باهظاً.

ومن يستعرض واقع الأمة العربية اليوم وصراعها مع عدوها الصهيوني، يعزى هذا العجز العربي أمام التحديات الصهيونية، وهو عجز لا يعزى إلى نقص أو نضوب الإمكانيات المنادية القادرة على صد العدوان، بل مرده هو أن الإرادة العربية على العدو المتفطرس، وتفرق الصف الواحد، ومُحمود العزيمة، وتراجع المصلحة العربية العليا.

وقد تصدى لدراسة جوانب الصراع بين الأمة العربية وعدوها الصهيوني الباحث العربي المعروف أمين حامد هويدي، في كتاب: «الصراع العربي الإسرائيلي، بين الوراثة التقليدية والوراثة النووي»، والذي صدرت الطبعة الأولى منه في مارس ١٩٨٣ عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.. ويقع هذا الكتاب في ٢٤٨ صفحة من القطع الكبير، تشتمل على مقدمة وأثنى عشر فصلاً..

في البداية يتحدث المؤلف عن «الصراع الإقليمي بين العرب وإسرائيل وعلاقته بالصراع العالمي»، ومن خلال استعراضه لجوهر هذا الصراع، ندرك أن احتمالات حَسْمِهِ تبدو غير قريبة،

لأنه - على حد قوله - «لم يفرغ بعد من العوامل الحقيقية التي أدت إليه»، فإسرائيل المهيمنة عسكرياً تريد فرض شرعيتها الإقليمية بل وإلغاء الوجود الشرعي لحقيقة تاريخية ملموسة، وهذا يجعلها لا تقيم أي وزن للقوانين الدولية.. وما يساعدها على ذلك خلل التوازن الذي تعيشه المنطقة، وهو خلل يحرص الولايات المتحدة الأميركية على إبقائه، محابةً منها للعدو الصهيوني.. وفي ظل هذه الظروف الشاذة، تنتفي التسويات السياسية العادلة، وبالتالي يغيب السلام عن أنقى بقعة وأطهرها..

بعد هذا ينتقل بنا المؤلف إلى موضوع «الردع التقليدي وسبيله وسائله، ومدى تأثيره على الاستقرار الإقليمي»، وهنا نراه يحدد الهدف من الردع الذي يحول دون السماح لقوة معادية باستخدام أسلحتها، أو منعها من الإقدام على فعل أورد فعل إزاء موقف معين. ومنه نفهم «أن الاستراتيجية الرادعة لا تستخدم أسلحتها لأنها مضطرة إلى المقارنة بين المخاطرة المتوقعة والمصلحة المحققة».. أما حين يبدأ القتال، فمعنى ذلك فشل «الردع»، وانتفاء الاستقرار الإقليمي.

والتوازن بين أطراف الصراع - كما يرى الكاتب - لا يقاس بالحجم العددي للقوات المسلحة أو بكميات الأسلحة المتاحة، بل يشمل مصادر القوة القومية.. وإذا كان العدو الصهيوني يعتمد مضطراً على مصدر واحد للقوة هو القوة العسكرية، فإن البلاد العربية تستطيع أن تطرح في ميدان الصراع مصادر قدرتها المتعددة، ومنها: الأرض والعمق، والقوة البشرية والدخل القومي، ومصادر الاستراتيجية وقوتها العسكرية، وهذا من شأنه إذا ما استغل أحسن استغلال، أن يغير ظروف الصراع لصالح العرب..

ولما كان الردع التقليدي وسيلته الأسلحة التقليدية التي لا يتعارض استخدامها مع الأخلاق الدولية، فإن تدفق هذا النوع من الأسلحة على طرفي الصراع لم يعمل على تضيق الفجوة بينهما، زد على ذلك أن التعامل مع مفهوم الردع لم يتم إسرائيلياً أو عربياً على نحو سليم، فإسرائيل بدلاً من استخدام الردع لمنع القتال، استخدمت القتال كوسيلة للردع، تمهيداً مع أهدافها العدوانية.. أما فشل الردع العربي التقليدي، فيعزى - كما يشير المؤلف إلى الفجوة بين توفر وسائل الردع وغياب العزيمة، ناهيك عن غياب العمل العربي المشترك.. وهنا كم وددت لو أن المؤلف تصدى للأسباب الحقيقية التي تقف وراء غياب العزيمة العربية، والعمل العربي المشترك، وأبرزها ثقة كثير من المسؤولين العرب في مصداقية المشاعر الأميركية بالرغم من كل ما جرى ويجري على الساحة العربية من انتهاك للحقوق العربية المشروعة!

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لفشل الردع التقليدي، فهل حقن هذا الردع بالردع النووي يمكن أن يفرض الاستقرار على المنطقة الملتتهبة؟

هنا تختلف وجهات النظر: فمن قائل إن الردع النووي بما يفرضه من خوف، يخفف من حدة العنف، وبذا تلجأ الأطراف المتصارعة إلى استخدام الدبلوماسية. ومن قائل آخر إن الردع النووي هو البديل الوحيد للردع العربي التقليدي «إذ يفرض الاستقرار عن طريق التدمير المفروض». وهناك آراء أخرى حول استخدام الردع النووي، بعضها يرى أن الردع المحقق عن طريق الردع النووي الإسرائيلي «يفرض فترة هدوء إجبارية تكون فاتحة لهدئة تدريجية للتوتر»، بينما يرى البعض الآخر أن انفراد إحدى القوى الإقليمية بالقدرة النووية يفرض الاستقرار عن طريق «الاحتكار النووي». وفي حالة تعدد القدرات النووية يفرض الاستقرار عن طريق «العرب المتبادل».

وعلى النقيض من ذلك، فثمة آراء أخرى - ومنها رأي المؤلف - ترى أن الردع النووي لا يحقق الاستقرار الإقليمي، ففرض الاستقرار «بالعصا الغليظة» أمر غير ممكن. ولعل المسألة تتضح أكثر فاكثراً إذا ما علمنا أن قدرة العالم العربي على «امتصاص تأثير الضربات» كبيرة جداً، نظراً لاتساع مساحته، مما يمكنه من تحمل الضربة الأولى: تقليدية كانت أم ذرية. أما إسرائيل فيزداد موقفها حرجاً إذا ما وصل الطرفان في يوم من الأيام إلى حالة التعادل النووي، ففي مثل هذه الحالة سيتاح للعرب توجيه الضربة الثانية الحاسمة للعدو. من هنا يعجز الردع النووي عن تحقيق الاستقرار في المنطقة، بينما يظل توازن القوى وتوازن المصالح بين أطراف النزاع هو الوحيد القادر على فرض الاستقرار.

وحق لو فرضنا أن إسرائيل باتت تملك الردع النووي - كما يشير بعض الخبراء العسكريين فإن ذلك سيكون حافزاً لردع نووي عربي قادر على توجيه ضربة موجعة للعدو لا يستطيع احتمالها، فلكل رادع مهما تعددت مزاياه «رادع مضاد».

ولكن هل حقاً تملك إسرائيل الإمكانات الفنية الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية؟ في رأي المؤلف أن العدو يمكن أن يكون لديه الإمكانية الفنية والمادية لصناعة مثل هذه الأسلحة إن لم تكن أصبحت موجودة في ترسانته الحربية!

ونتساءل هنا: ما موقف القوتين الأعظم من احتمال استخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؟ البعض يستبعد إسرائيل إلى هذا الخيار خوفاً من رد فعل هاتين القوتين. ولكن هذا الظن الحسن يدحضه الارتباط الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل والذي يزداد وثوقاً يوماً بعد يوم، وإذا كان المسؤولون الأميركيون قد تستروا - كما يذكر المؤلف - على نحو القدرة النووية للعدو، بل وساعدوا في ذلك إلى حد كبير، فإنهم لم يفعلوا ذلك لكي يجعلوا إسرائيل تحوز على هذا السلاح وتضعه في مخازنها دون استخدام!

هذه حقيقة ينبغي أن يعيها العرب تماماً حتى يستطيعوا أن يملكوا الحق الأدنى من القدرة على الردع.. وبإمكان الإرادة العربية إذا ما انطلقت في الاتجاه القومي السليم أن تفرض السلام في هذه المنطقة المتفجرة من العالم، تفرضه باستخدام قوتها في الرد على العدو، مستفيدة من «اتساع المواجهة التي يتحتم على العدو العمل عليها، والعمق الكبير الذي عليه أن يجتازه، وتعدد الأغراض التي عليه التعامل معها واختلاف الاتجاهات التي توجه منها الضربات القاصمة إلى قلبه». وحتى تحصل الأمة العربية على هذه القدرة، عليها أن توفر لنفسها التوازن في الردع التقليدي الذي يقلل من فرص العدوان عليها، ويتيح لها العمل على بناء الردع النووي وصولاً إلى مرحلة التعادل. أما في فترة «الاحتكار النووي» التي يتمتع بها العدو حالياً، فليس أمامها — كما يشير المؤلف — غير المواجهة بالردع التقليدي، أو ما أسماه بالردع فوق التقليدي..

ولكن هل بإمكان الردع التقليدي أن يتصدى للردع النووي؟ هنا تبرز أهمية الجانب المعنوي التي تفوق أهمية الجانب المادي في إدارة المعارك.. فإيمان العرب بقدرتهم على امتصاص الضربة المعادية وبخاصة في ظل العمل الجماعي العربي، وثقتهم بأن الرأي العام العالمي يرفض استخدام السلاح النووي، كفيلاً بإلحاق الهزيمة بالأعداء.

وإذا كانت إدارة الصراع عن طريق الردع تتم في ظل ما يمكن تسميته بالاحتكار الإسرائيلي للردع النووي، فليس أمام العرب في هذه الفترة التي عليهم فيها أن يعدوا أنفسهم لامتلاك رادع التعادل سوى إدخال الردع فوق التقليدي في سلم الردع.. ويتم ذلك بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة البيولوجية والكيميائية حتى يكون التأثير فعالاً، ثم استخدامها عند الضرورة في ضرب عمق العدو.

إن تنوع وسائل الردع يوفر للعرب «مرونة أكبر في إدارة الصراع، بل إنه يشكك العدو في مدى النتائج التي يريد الحصول عليها».

يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الطريق المفضي إلى التعادل النووي بين العرب والإسرائيليين، فيقر بأن اجتيازه خطير للغاية بالنسبة للموقف العربي، «في ظل التهديد المباشر للعدو باستخدام سلاحه التقليدي لضرب أية إمكانات متاحة».

وحقاً لو وصل الطرفان المتصارعان إلى حالة «التعادل النووي» فإن نعمة الاستقرار ستظل بعيدة، لأن تحريك الردع التقليدي أمر محتمل في مثل ظروف الصراع العربي الإسرائيلي..

وإذن، كيف يمكن معالجة «شكل» الحوار في ظل هذه الروادع المتعددة؟ في إجابته عن هذا السؤال المشروح، يعترف الكاتب إن إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، لن يتم في ظل «الحلل

في التوازن العسكري» ولا في ظل الاقتراب من حالة «التوازن»، لأن باب التسليح في تلك الحالتين سيظل مفتوحاً. وفي رأيه، أن الاستقرار في هذه المنطقة له جناحان: توازن القوى، وتوازن المصالح، وما لم تبرم «الاتفاقيات العادلة» بين الجانبين المتحاربين، فإن فرض السلام سيظل بعيداً. من هنا تبرز أهمية استخدام القوة في الدبلوماسية «بطريقة رشيدة»، لأن استخدامها على هذا النحو قد يفتح الطريق إلى الاستقرار، مادامت جميع الوسائل الأخرى أثبتت عجزها عن تحقيقه.

وبعد، إن مؤلف هذا الكتاب بتصديده العلمي لمثل هذه الموضوعات الدقيقة التي تتناول جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، قد وضع بين يدي القارئ العربي جهداً علمياً نفيساً، من شأنه أن يولد لديه وعياً أعمق بإمكانات الحرب أو السلام التي قد تقررهما الظروف الإقليمية الاستثنائية في هذه المنطقة قبل غيرها!



مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور منصور مصطفى منصور
رئيس التحرير
الدكتور عثمان عبد الملك الصالح

الاشتراكات

داخل الكويت للأفراد
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون ديناراً

في الخارج
١٥ دولاراً أمريكياً - بـالبريد
الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص.ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات
التالية :-

● أبحاث في القانون
والشرعية الإسلامية

● تعليقات على الأحكام
القضائية والتشريعات

● مراجعات للكتب الجديدة

● تقارير عن المؤتمرات
الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير

أحمد الفنيش : «التربية بين المجتمع والجامعة»
المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والطابع ، الجماهيرية الليبية (١٩٨١)
١٣٧ صفحة ، ٤٠٠ درهماً.

مراجعة: بلر العمر
كلية التربية / جامعة الكويت

وصف الكتاب:

يقع كتاب «التربية بين المجتمع والجامعة» في مائة وسبعة وثلاثين صفحة من القطع الصغير، وأقل ما يمكن القول عنه أنه كتيب في التربية. قسم الكتاب إلى عشرة موضوعات تربوية روعي في عرضها التسلسل التاريخي.

عرض ونقد:

في هذا الجزء سنعرض الموضوعات بنفس الترتيب الذي أورده الكتاب، وسنقدم بالإضافة إلى ذلك نقداً وتعليقاً على بعض موضوعاته.

بدأ الكتاب بعرض لتطور مفهوم التربية عند أمم وشعوب تعاقبت على مر الأزمان. من حيث أن المجتمعات في بداية تكوينها أدركت أهمية التربية في أنها الوسيلة التي من خلالها يتعلم الأبناء ثقافة الآباء. وكانت التربية في البداية تتم بصورة عشوائية معتمدة على نقل الأفكار بصورة تعاليم شفوية. وظل الحال كذلك إلى أن تم اختراع الكتابة والأرقام. وبذلك اتخذت التربية منحى جديداً حيث أصبح الاعتماد في النقل التربوي على ما يدون من ثقافة المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت مسؤولية التربية من مسؤولية أفراد معينين (الكهنة). وكان للكهنة دوراً في إنشاء مؤسسات خاصة تتولى الإشراف على العملية التربوية وأطلق عليها فيما بعد بالمدرسة.

وتأثرت المدرسة بالنمط الفكري والفلسفي السائد في المجتمع منذ ذلك الوقت. وتفسيراً لهذا القول عرض الكتاب صورة موجزة للفلسفة اليونانية من حيث تركيزها على العقل، والطبيعة العاقلة

للإنسان في نظرهم لا تتوفر إلا عند أفراد قلائل (النخبة)، لذلك كانت التربية اليونانية تهتم بهذه النخبة.

انتقل الكتاب بعدها إلى عرض لنمط التربية في العصور الوسطى حيث اتخذت صورة المدارس الديرية وتركزت أهدافها على تنقية الروح وإذابة الشهوات. وعكست التربية في العصور الوسطى نمط التفكير المسيحي السائد.

أما التربية عند العرب أيام الجاهلية فكانت هي تهيئة الفرد للحياة البدوية. وهكذا استطاع الكتاب بعرضه الموجز أن يبلور الفكرة بأن التربية هي انعكاس لطبيعة المجتمع منذ بدء الخليقة إلى الوقت الحاضر.

أفرد الكتاب جزءاً خاصاً «للتربية في الإسلام» ووضح أن الدعامات التي تقوم عليها التربية هي الاهتمام بالجانب المادي والمعنوي، (الروح والجسد أو الدنيا والآخرة)، ودلل على ذلك بآيات من القرآن الكريم، فتخلصت التربية الإسلامية بذلك من مشكلة رئيسية وقعت بها الأديان والفلسفات الأخرى من حيث التركيز على أحد هذين الجانبين فقط. ومن أهم المبادئ التي نادى بها التربية الإسلامية هي تحرير الإنسان من العبودية واحترام عقله وإنسانيته. وذكر المؤلف بعض التطبيقات التربوية التي من أهمها أبرزت أهمية اللعب في حياة الطفل وشجعت المربين على الاهتمام به وإفساح المجال له.

تناول المؤلف في جزء منفرد «التربية وطبيعة الإنسان» تناول فيه رأي الفلاسفة على اختلاف أزمانهم لطبيعة هذا الإنسان وبالأخص علاقة الروح والجسد وذكر آراء سقراط وأفلاطون وأرسطو. والصيغة العامة للتفكير المسيحي وآراء توماس هوبز وجان جاك روسو، وجون لوك وغيرهم كثيرون، وبحسب رأي كل منهم في طبيعة الإنسان وضع تصوراً لكيفية تربية هذا الإنسان.

انتقل المؤلف بعدها إلى عرض «لطبيعة الإنسان في الإسلام» اعتمد فيه على ما جاء في القرآن الكريم من وصف للإنسان وطريقة خلقه نخلص من ذلك إلى أن للإنسان تكوينين (أرضي وسماوي) وركز على تكامل هذين العنصري عما خلق عند الإنسان عقلاً وإرادة وضمير يعمل جميعها معاً.

تناول الكتاب مفهوم التربية بأنها تهتم بالفرد والمجتمع بمؤسساته المختلفة. ومن هذا المنطلق كان ضرورياً على التربية أن تتغير بحسب التغير في طبيعة المجتمع، والدور الأساسي للتربية هو إعداد الفرد ليعيش متوافقاً مع الوسط الذي يوجد فيه. من هذا المنطلق انتقل الكاتب في الحديث عن المدرسة، وأجاد الكاتب في إبراز أهم الخصائص التي تميز الأسلوب التربوي في المدرسة التقليدية ونظرتها إلى دور كل من المدرس، التلميذ، المدرسة نفسها. ويمكن إيجاز ذلك في أن النظام التقليدي

كان ينظر للتلميذ على أنه غزن ويجب أن يعبأ بالمعلومات والحقائق يقوم بها شخص متخصص في ذلك ألا وهو المدرّس. لذلك كانت التربية باهتة خالية من الإثارة والتنوع المعتمد على قدرات وميول التلاميذ، وباختصار فقد كانت تربيته في اتجاه واحد.

انتقل بعدها الكاتب إلى الحديث عن النموذج الحديث من التربية من حيث أنها تحاول أن تبيسء مركزاً أفضل للمتعلم من حيث التركيز على ما يوجد لدى الفرد من قدرات ومهارات وميول، فأصبح للتربية بذلك دوراً حيواً أكثر من السابق. وأصبح كذلك التفاعل بين المعلم والمتعلم أكبر وأشمل. وحاول الكاتب أن يوصل فكرته الرئيسية من وراء ذلك بأن تركيز التربية يجب أن يكون على تنمية قدرة التفكير عند التلميذ بدلاً من حشو ذهنه بالمعلومات. وذلك لأن التلميذ يعيش في مجتمع متغير ومتبدل وبناء عليه ستعينه قدرته على التفكير في مواجهة ظروف المستقبل التي لا نعلم منها شيئاً.

• طرح الكاتب أفكاراً خاصة «للاعلام التربوي الإسلامي» وبالتحديد أبو حامد محمد الغزالي وابن خلدون. ومن أهم ملامح الفكر التربوي للإمام الغزالي ما يأتي:

- إن التربية هي تهيئة الظروف المناسبة للفرد كي ينمو غواً سليماً.
- إن العقل لا يعمل إلا إذا طهرت النفس من الشهوات.
- التدرج في التعلم من البسيط إلى المركب.
- الانطلاق من مبدأ الفروق الفردية كأساس للتربية.
- الممارسة والتطبيق لما يتعلمه الفرد.
- شغل وقت فراغ التلميذ بما هو مفيد.
- استخدام الدين وتعاليمه لتهديب خلق الفرد.
- أثر الأقران على سلوك الفرد وعدم تدليل الطفل.
- إن للعب دوراً تربوياً مهماً لأنه راحة للعقل.

• أما المربي الآخر هو عبدالرحمن بن خلدون. وابن خلدون لا يختلف عن أبو حامد الغزالي في كثير من الأمور التربوية فاعتمد على بعض المسائل التي هي أركان أساسية للتربية الحديثة، وهي:

- التدرج في تعليم الأطفال وتقديم المعرفة لهم.
- تتابع الخبرات التربوية.
- عدم الفصل بين النظرية والتطبيق.
- دور المعلم الإيجابي في عملية التعلم.

انتقل الكاتب من الحديث عن أعلام الفكر التربوي الإسلامي إلى الحديث عن ملامح من الفكر التربوي الغربي. والتفكير الغربي، كما يعرضه الكاتب طرأت عليه تغيرات وذلك نتيجة تأثره بالفلسفات السائدة، فترى أن رؤية أفلاطون للإنسان سادت فترة طويلة من الزمن. وتتلخص هذه الرؤية بأن المعرفة الصحيحة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق العقل. ويعتبر النواحي الجسمانية المحسوسة معوقات للوصول إلى المعرفة، ونتيجة ذلك كله سادت مباحث الرياضيات والمنطق.

وبحجاء الثورة الصناعية اختلفت النظرة وأصبح التطبيق العملي هو النمط السائد للتفكير الإنساني وواكبت هذه التغيرات ظهور علومٍ مثل علم النفس التي من مباحثها التأكيد على دور البيئة والوراثة في تكوين شخصية الإنسان. ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام بالإنسان من جميع جوانبه. فظهرت بذلك النظريات التربوية المختلفة التي تؤكد على الاهتمام بتفكير الإنسان واستيعابه بدلاً من التأكيد على عملية التلقين والاستقبال. ومن أعلام الفكر الذين تحدثت الكتب عنهم، هم:

١ - كومينيوس (١٥٩٢-١٦٧٠م): أكد كومينيوس دور طبيعة المتعلم في عملية التعلم ودور الممارسة الفعلية لموضوعات التعلم، كما يؤكد أهمية إدراك العلاقة بين العناصر الجزئية لموضوعات التعلم وأهمية التدرج في موضوعات التعلم.

٢ - جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م): يرى روسو بأنه يجب على الطفل أن يعيش حياة الطفولة ويستمتع بها دون قيود. لذلك يجب أن يكون هناك اهتمام خاص بميوله واستعداداته. ويرى أيضاً أن للطفولة جانباً وجدانياً له نفس أهمية ومكانة الجانب العقلي. فيجب الاهتمام بهذا الجانب حتى تكتمل شخصية الطفل.

٣ - جون ديوي (١٨٥٩-١٩٥٢م): يركز ديوي على جانب الخبرة بالنسبة لتربية الطفل. ولكي تنمو خبرة الطفل نمواً جيداً لا بد أن يكون هناك تفاعل مستمر بين المدرسة والحياة، أي أن التعلم يتم عن طريق العمل. وتتلخص النظرة التربوية لجون ديوي، بأنه يجب أن يكون هناك تركيز على اهتمامات الطفل وعلى الطفل ككائن اجتماعي يعيش ضمن مجموعة من الأفراد. فيمكن القول بأن نظرة ديوي التربوية لها طابع نفسي وطابع اجتماعي. ولديوي نظرة خاصة في علاقة المدرسة بالتراث بأنها وسيلة لتحديد هذا التراث وليس نقله فقط.

ويتهي الكاتب في هذا الجزء إلى الرأي بأننا أمة لها تاريخها ولها إرثها الثقافي وعليه يجب أن تكون تربيتنا مبنية على هذا الإرث الثقافي. لكن يجب أن لا نحمده عليه فتصبح منفصلة عن الثقافات الأخرى. ويؤكد الكاتب أيضاً أنه بالرغم من أهمية اتصالنا بالثقافات الأخرى يجب أن لا ندوب شخصيتنا الثقافية خلال هذا الاتصال.

في الكتاب جزء خاص للدور «الجامعة في التنمية البشرية». ويرى الكاتب أن دور الجامعة هو إعداد الأفراد فكرياً وعملياً ليصبحوا أداة إنتاج في المجتمع وعزز الكاتب هذه الفكرة ببعض الآراء لأعلام الفكر الاقتصادي، وتتلخص هذه الآراء بأن أفضل استثمار لأي مجتمع من المجتمعات هو الاستثمار في القوى البشرية.

طرح الكاتب بعض الأفكار التي اعتقد أنها جديرة بالاهتمام. وذلك أن البرامج التربوية والبحوث العلمية يجب أن تكون متمشية مع أهداف المجتمع واحتياجاته. ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا عن طريق تخطيط سليم لعملية التعليم، ويمكن إيجاز دور الجامعة بما يأتي:

- إعداد كوادر متخصصة تخدم القطاعات المختلفة من المجتمع.
- البحث في مسببات المشكلات المختلفة وطرح الحلول المناسبة.
- تطوير المعرفة وتبسيطها لكي تصل إلى أكبر قطاع ممكن من الناس.

وبناء على ذلك نجد أن للجامعات دوراً هاماً في التنمية للدول المختلفة، وذلك بإعداد طاقات شابة تتحمل مسؤوليتها في المجتمع. ومقياس نجاح أي جامعة في أي مجتمع هو الوظيفة التي تقوم بها الجامعة وليس الباني والمعدات والمواد الخام.

ينتهي بالكاتب المطاف بإلقاء الضوء على «دور الجامعة في محو الأمية» فتطرق إلى بروز مشكلة الأمية نتيجة عوامل عدة، أهمها:

١ - اتساع مفهوم التربية: ويقصد بها ذلك الجانب الخاص بنمو المجتمع وإنتاجيته. ومن هذا المنطلق تصبح القوة البشرية هو رأس مال أي أمة وأي مجتمع كان. ونتيجة لهذا المفهوم تصبح الأمة المثقفة ذات رصيد بشري قادر بدفع عجلة التقدم إلى الأمام.

٢ - تطور المجتمعات وتعقيدها: ويقصد بها أن يحيط المجتمع أصبح من الاتساع والشعب لدرجة لا يمكن معها الإحاطة به إلا من خلال أفراد متعلمين يلاحقون كل ما هو جديد على مجتمعهم. أي أن ديناميكية الفرد وتفاعله مع المجتمع ستؤدي به إلى تكيف وتوافق أفضل.

أما في حالة الأفراد الأميين فيصبح إطارهم البيئي محدود جداً نتيجة عدم قدرتهم على أن يحدوا من حياتهم تبعاً لتغير المجتمع، وبذلك سوف يجدون أنفسهم على هامش الحياة مما يؤدي إلى سوء التوافق مع المجتمع.

ومن هذا المنطلق يبرز الدور الكبير للجامعات في محاربة الأمية. فتحتم على الجامعة أن تقوم بدور مواز للدور التقليدي الذي تقوم به من حيث إعداد أفراد يسدون من حاجات المجتمع. ويتلخص هذا الدور الموازي بالاهتمام ببرامج فئة الأميين الكبار. وما يؤهل الجامعة للقيام بهذا

الدور هورؤيتها الشاملة لحاجات المجتمع ومشكلاته وقدرتها على التخطيط لوضع برامج خاصة لتلك الفئة من الناس التي فاتها فرصة التعليم. وأورد الكاتب بعض الإحصاءات التي تلقي ضوءاً على جدية هذه المشكلة في الوطن العربي. ولخص الكاتب دور الجامعة العربية بما يأتي:

- القيام بدراسات واستطلاعات لتحديد حجم المشكلة.
 - إجراء دراسات لتقييم خطط ووسائل محو الأمية.
 - وضع خطط مستقبلية لمحاربة محو الأمية.
 - حصر للطاقت البشرية التي يمكن أن تساهم في محو الأمية.
 - تحديد أسباب فشل برامج محو الأمية واقتراح البدائل لها.
- وانتهى الكاتب إلى بيان التجربة التي خاضتها بلاده وبلدان أخرى للقضاء على الأمية.

نقصد:

يعتبر هذا الكتاب وجبة ثقافية تربوية خفيفة تحتوي على العناصر الضرورية ويغض النظر عن صغر حجم الكتاب إلا أنه استطاع أن يعبر عن الهدف الذي كتب لأجله وهو توضيح العلاقة بين التربية والمجتمع والجامعة، ونجد أن الكتاب تعرض لموضوعات كثيرة وذلك لبلورة الفكر بصورة أفضل، استدعى منه ذلك أن يقدم صورة تاريخية لنظرة المجتمعات والفلاسفة للإنسان وبالتالي للتربية. وبالرغم من خوض الكتاب لهذه الموضوعات الطويلة والشاقة استطاع أن يخرج منه بالفكرة الأساسية دون الإخلال بالتسلسل التاريخي أو خلق فجوات في الأفكار الخاصة بالأزمة المختلفة.

استخدم الكتاب أسلوب الطرح الموضوعي لقضية التربية دون أن يكون محكوم بخط معين من التفكير. لذلك يعتبر هذا الكتاب ملخصاً مفيداً لكل من يعمل أو يزعم العمل في مجال التربية.

وبالرغم من الإيجابيات السابق ذكرها كنت أتمنى أن أقرأ تعريفاً بالكاتب. وكان يمكن لهذا الكتاب أن يصبح أكثر اكتمالاً لو أضيفت إليه مقدمة وخاتمة.

أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم عرض ونقد لهذا الكتاب، شاكرين لكم ثقتكم.



إبراهيم سعد الدين، علي نصار، إسماعيل صبري عبدالله، محمود
عبدالفضيل: «**صور المستقبل العربي**».

مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، (١٩٨٢)، ٢١٠ صفحات.

مراجعة: أنطونيوس كرم
قسم الاقتصاد / جامعة الكويت

صدر أخيراً كتاب «صور المستقبل العربي» عن مركز دراسات الوحدة العربية. ويشكل هذا الكتاب باكورة مشروع المستقبلات العربية البديلة الذي تشرف عليه جامعة الأمم المتحدة. ويتكون الكتاب من مقدمة وثلاثة فصول.

المقدمة:

في المقدمة يطرح مؤلفو الكتاب أهمية الدراسات المستقبلية وكيف تطورت الأسس والمفاهيم التي تستند إليها أو تنطلق منها خلال عقدي الستينات والسبعينات. واتسمت مؤلفات (علم المستقبلات — Futurology) التي نشرت في الستينات بنظرة تفاؤلية، نابعة من جهة من ثقة غير محدودة في الإمكانيات الهائلة والأفاق الشاسعة التي يخلقها التطور التكنولوجي المتسارع الذي أخذ شكل «ثورة علمية وتكنولوجية»، ومن جهة أخرى من النمو الاقتصادي المرتفع والمضطرد الذي تحقق خلال «عقد التنمية الأول». كما اتسمت الدراسات هذه بأفق زمني بعيد يزيد عن نصف قرن.

أما في السبعينات — وبالأخص منذ منتصفها، بعدما أطلق عليه بأزمة الطاقة — فإن التشاؤم والخطر الشديد أخذاً يصعبان معظم النماذج والدراسات المستقبلية. ونجد ذلك بوضوح في دراسات مثل التي أشرف عليها «نادي روما» وفي عناوين ومفاهيم مثل (حدود النمو — The limits of Growth) و(النمو الصفرى — Zero Growth)، وما شابه.

وفي هذا الجو المحموم ببناء النماذج العالمية التي تحاول رسم الصور البديلة لمستقبل العالم، أخذ المثقفون العرب دور المتفرج والمنبهر والمتلقي. وهذا ما لا يراه مؤلفو كتاب «صور المستقبل العربي»، الذي بين أيدينا، لائقاً بالمثقفين العرب، خصوصاً أن المؤلفين يقرون في نهاية دراستهم بأنه

تكونت في صفوفهم(*) «أجيال من الخبراء ذوي الدراية في كثير من المجالات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية» (ص ١٧٦). ومن ثم فإن «الدراسات المستقبلية ليست ترفاً عقلياً يتلهى به بعض المثقفين، ولا قراراً من الواقع ومشكلاته المعقدة بحثاً عن عالم أفضل. بل إن لها فائدة عملية ومباشرة من حيث التمكن من معرفة النتائج البعيدة المدى لما يجري في بلادنا الآن: ما نتخذه من قرارات، وما نمارسه من تغير في العادات، وما ننشئه، أو ما ندعمه من علاقات» (ص ١١ - ١٢).

ويضيف المؤلفون أن «أسوأ صورة للمستقبل، هي تلك التي تنتج عن الموقف السلمي من محاولة صنع المستقبل، موقف التخلي عن حرية الإرادة الإنسانية، وترك الأحداث تصنع مستقبل الناس. . إن السلبية الكاملة لا تعني توقف الأحداث والتغيرات. . فالامتناع عن محاولة استهداف صورة معينة للمستقبل لا يعني بقاء الحال على ما هو عليه، وإنما قد يصل بالمجتمع إلى درجات أدنى، أو يفرض عليه تغيرات عنيفة ذات كلفة اجتماعية باهظة» (ص ١٢ - ١٣).

وعليه فإن «كل هذا يبرز أهمية الدراسات المستقبلية التي تعني قبل كل شيء بمحاولة استشراف الصور المختلفة للمستقبل وفقاً لفروض مختلفة فيما يتعلق بالمعرفة بالواقع وجذوره التاريخية، والإمكانات المتاحة وأساليب استخدامها المتباينة، والوعي بقضية المستقبل، والأهداف المعلنة بشأنها، والعمليات الفعلية التي تغير المجتمع دون وعي لدى أفرادها بآثارها، والعلاقة التبادلية بين البنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في الداخل ومثيلاتها السائدة في الخارج... إلخ» (ص ١٣).

الفصل الأول - النماذج العالمية والمستقبل العربي:

يخصص المؤلفون هذا الفصل لاستعراض ونقد بعض الجوانب لعدد من النماذج العالمية التي اهتمت باستشراف مستقبل العالم والتي شملت الأقطار العربية، دون أن تفرد لها منطقة جغرافية واحدة من المناطق الجغرافية المختلفة التي شملتها هذه النماذج. واختار المؤلفون ستة من هذه النماذج هي: نموذج نادي روما، ونموذج مزار وفيتش ويستل، ونموذج مؤسسة باريلوتشي، ونموذج ليونتييف، ونموذج ساروم، ودراسة «المستقبلات الدولية».

ويوضح المؤلفون أن معايير انتقائهم لهذه النماذج الستة من بين العديد من النماذج والدراسات الدولية والمستقبلية كانت:

— درجة اتساع الشمول الجغرافي في المناطق التي يغطيها النموذج.

(*) صفوف المثقفين العرب.

- درجة الشمول الموضوعي للقضايا التي يعالجها النموذج.
- درجة توافر النظرة التركيبية في الطرح والمعالجة، مما يسمح بأخذ التفاعلات والتشابكات بين الظواهر والمتغيرات بعين الاعتبار.
- امتداد الأفق الزمني للنموذج لفترة تتجاوز العشر سنوات.

(ص ٣٠)

والنموذج الأول لنادي روما: «حدود النمو» انتهى — كما سبق الذكر — إلى نتائج جد متشائمة بالنسبة لمصير نوعية حياة البشر المهلدة بشكل خطير في أقل من مائة عام. ولم يجد القائمون على بناء النموذج من حل للتغلب على هذا المصير البائس الذي ينتظر البشرية نتيجة الانفجار السكاني والهدر في الموارد الاقتصادية والطبيعية المحدودة دون مراعاة متطلبات البيئة إلا عن «طريق ضبط نمو السكان في دول العالم الثالث والحد من التكوين الرأسمالي بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي» (ص ٣٥).

ولما كان نموذج نادي روما مبنياً على أخذ العالم كوحدة واحدة، وليس كمجموعة من المناطق الجغرافية، فلا مجال إذن للنظر إلى تنبؤاته بالنسبة للمنطقة العربية، على سبيل المثال.

أما بالنسبة لنموذج ميزار وفيتش ويستل الذي قسم العالم إلى عشر مناطق جغرافية تربطها اقتصادياً تدفقات التجارة الدولية والاستثمارات، فبالرغم من المنهج الأكثر تقدماً وتعقيداً من نموذج نادي روما، فإن نتائج النموذجين جاءت متشابهة إلى حد كبير، على الأقل بالنسبة إلى حالة الانهيار التي تنتظر العالم والبشرية إذا استمرت الأمور وأنماط النمو كما هي عليه. ومرة أخرى نجد أن الحل يكمن في ضبط معدلات نمو السكان الانفجارية وفي قيام نظام اقتصادي دولي جديد يسوده التعاون وتخصيص أفضل للموارد.

ويلاحظ مؤلفو كتاب «صور المستقبل العربي» الذي نحن بصدد مراجعته أن نموذج ميزار وفيتش ويستل أظهر تحيزاً واضحاً ومبالغاً فيه بالنسبة لقطاع الطاقة الذي منح دوراً محكماً في النموذج. كما لاحظ المؤلفون أن النموذج المذكور أفرد معالجة خاصة ونموذج فرعي خاص للمنطقة العربية التي أطلق عليها النموذج «منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». إلا أن النموذج حصر «المزايا الإيجابية» التي تحصل عليها المنطقة العربية في حجم الثروة التي تمتلكها في الدول الصناعية، «وليس تنمية القدرات الذاتية للمنطقة والتراكم الرأسمالي المحقق للتنمية داخلها» (ص ٣٩).

ويظهر المؤلفون تعاطفاً واضحاً مع الدين بتوا نماذج مؤسسة باريلونشي الأرجنتينية، وذلك لعدة أسباب. أولاً لأن الذين قاموا ببناء النموذج ينتمون إلى العالم الثالث وبالتالي ينطلقون من مصالح هذا العالم وشعوبه. وثانياً لأن القائمين على النموذج المذكور لا يدعون للاعتمادية

لنموذجهم، بل يعلنون صراحة موقفهم العقائدي والفرضيات والتفضيلات التي ينطلقون منها، وهذا عكس معظم النماذج الأخرى التي نفت المواقف والتفضيلات العقائدية عنها. فنموذج أميركا اللاتينية هذا يرجع ترددي الأوضاع العالمية إلى الاستغلال القائم عليه نظام العلاقات الدولية السائد. كما يدعو إلى إقامة مجتمع اشتراكي جديد يقوم على المشاركة الجماهيرية وعلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

وقد قسم نموذج مؤسسة باريلوتشي العالم إلى أربع مناطق جغرافية ثلاثة منها لدول العالم الثالث (أفريقيا، آسيا، أميركا اللاتينية) والرابع للدول المتقدمة.

وأنت نتائج نموذج أميركا اللاتينية هذا أكثر تفاؤلاً من النماذج التي سبقتها. فقد استنتج القائمون عليه أنه بالإمكان تلبية الحاجات الأساسية لمواطني العالم أجمع خلال ستين سنة إذا قدمت الدول المتقدمة ٢٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على شكل مساعدات غير مشروطة للدول النامية، ودون الحاجة إلى ضبط النمو السكاني بشكل قسري، كما في معظم النماذج الأخرى. «وبذا يكون الانهيار المتوقع في النماذج الأخرى ليس سوى نتيجة لاستمرار أشكال متخلفة من التنظيم الاجتماعي السياسي للعالم» (ص ٤١).

ثم ناقش المؤلفون نموذج ليونتييف للاقتصاد العالمي الذي كلفته به هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠. ويقسم هذا النموذج العالم إلى خمس عشرة منطقة جغرافية. ووزعت الأقطار العربية على منطقتين: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النقطي (تضم أيضاً دول غير عربية هي إيران ونيجييريا وغابون) ومنطقة أفريقيا الجافة التي تشمل بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى سبع دول أفريقية وإسرائيل.

ومن أهم خلاصات نموذج ليونتييف أن العقبات الأساسية في وجه تسارع خطى التنمية في دول العالم الثالث ليست ذات طبيعة تقنية أو ندرة في الموارد الطبيعية، وإنما ناتجة عن سوء استغلال وتوزيع الموارد المتاحة. وهذه بدورها ذات طبيعة سياسية - اجتماعية مؤسسة داخل الدول النامية وعلى المستوى الدولي. كما استنتج النموذج أن تلوث البيئة لن يشكل معضلة حتى نهاية هذا القرن إذا أخذ العالم بما توفره التكنولوجيا من إمكانات في محاربة التلوث.

وأخيراً هناك نموذج (المستقبلات الدولية - Interfutures) الذي أشرفت عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويقسم هذا النموذج العالم إلى ١٢ منطقة جغرافية، وكل منطقة إلى ١١ قطاعاً. ويتوصل النموذج إلى الاستنتاج بأن الدول النامية متوسطة الدخل أمامها إمكانات جيدة للنمو إذا حصلت على التمويل والأسواق الخارجية الكافيين. أما الدول النامية منخفضة الدخل وفلا فرصة أمامها للنمو (ص ٤٧) كما استنتجت الدراسة بأن تبعية العالم الثالث الغذائية للخارج ستزداد

باضطراد. ومن هنا فإن القائمين على الدراسة طالبوا الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية لمدها بالتكنولوجيا اللازمة. كما طالبوا الدول المتقدمة بتسهيل عملية قيام نط جديد في التقسيم الدولي للعمل بحيث تزداد حصة الدول النامية من الإنتاج الصناعي العالمي بدرجة ملحوظة.

وفي ملاحظات عامة عن هذه النماذج الدولية يذكر مؤلفو «صور المستقبل العربي» ما يلي:

١ - «أن النهج الذي سارت عليه النماذج العالمية في تمثيل الدول الصناعية المتطورة ودول العالم الثالث بالهياكل الأساسية نفسها، والتركيز على النواحي الاقتصادية فقط، لن يسمح بالتالي بالتعبير عن عمليات إعادة هيكلة النظم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية، وبالتالي، فلن تكون تلك النماذج أداة كافية لاستشراف المستقبلات البديلة لتلك البلدان» (ص ٥٠).

٢ - أن هذه النماذج لم تعامل الأقطار العربية كمنطقة جغرافية واحدة كما هي مؤهلة.

٣ - يبدو أن «القاسم المشترك في معالجة أغلب النماذج العالمية، هو النظر للمنطقة العربية أساساً في ضوء كونها مخزن للنفت والوقود على المدى الطويل» (ص ٥١).

٤ - أن تقرير «لازلو» لنادي روما لم يكن منصفاً عندما تكلم عن قصر النظر عند الحكومات العربية وسيطرة الأحلام عند المثقفين العرب.

٥ - أن تنبؤات النماذج الدولية المشائمة بالنسبة للمستقبل العربي (بالأخص نموذج ليونتييف) جاءت نتيجة الفصل بين الإمكانيات المتوافرة للدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية. ولم تعالج هذه النماذج إمكانية التعاون بين المجموعتين العرييتين أو بدائل أخرى ممكنة (ص ٥٨). لأنه إذا انتقلنا من المستوى الاقتصادي البحث والإسقاطات الميكانيكية للوضع الراهن إلى «المستوى التنموي، وهو الملائم لموضوع أبعاد المستقبل العربي، فيجب إدخال إمكانية إعادة هيكلة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية على صعيد الوطن العربي، بما في ذلك من قيام توجه تنموي وحلوي تحرري. وهو ما يمكن أن ينتج واقعاً يتمتعى نوعياً، ما يتوقع من استمرار الأوضاع الحالية» (ص ٦١).

٦ - ويمكن القول بصفة عامة، بأن النتائج التي توصلت إليها النماذج العالمية، لا يمكن أن تمثل استشرافاً لأبعاد وبدائل مستقبل الوطن العربي بالمعنى الذي يسمح بإدكاء وعي الإنسان العربي والإنسان عامة حول واقعية معايير وأهدافه، أو في اشتقاق سياسات تكون بمثابة قوة دافعة للتنمية لشعوب هذه المنطقة من العالم. فلقد كانت القضايا المعالجة والبدائل المحسوبة بحكومة دائماً بإطار المصالح المهنية على من قام بالعمل والطبع ليست من وجهة نظر المواطن العربي» (ص ٥٤).

الفصل الثاني - ملامح المستقبل العربي في وثائق الاستراتيجية العربية:

أما الفصل الثاني من كتاب «صور المستقبل العربي» فيتضمن نظرة نقدية إلى بعض أهم الوثائق الاستراتيجية التي تمخضت عن المؤسسات العربية المتخصصة في مجال العمل العربي المشترك.

وقسم المؤلفون هذه الوثائق إلى مجموعتين: مجموعة الوثائق ذات الطبيعة القطاعية أو الجزئية (استراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية، استراتيجية التصنيع من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية والاعتماد على النفس، ووثائق مؤتمر الطاقة العربي الأول، واستراتيجية تطوير التربة العربية). أما المجموعة الثانية من هذه الوثائق التي صيغها المؤلفون بصيغة الاستراتيجية فقد أطلقوا عليها تسمية مجموعة الوثائق ذات الطبيعة والنظرة الشمولية (الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في المنطقة العربية، ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ونحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الوثيقة الرئيسية العامة المقدمة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر).

وقد اعتمد المؤلفون في تقييمهم لهذه الوثائق المعيار القائم على «منظور التنمية القومية الشاملة والمطردة المتوجهة نحو الجماهير والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية والقادرة على إيقاظ قوى الإبداع والتجديد في المجتمع العربي» (ص ٦٩).

وفي حين أن مؤلفي «صور المستقبل العربي» أشادوا بالجهد الذي بذل في كتابة هذه الوثائق الاستراتيجية العربية وإيحية هذه الوثائق، إلا أنهم أظهروا جوانب القصور التالية:

— أن هذه الوثائق «تقوم بتوصيف ما هو قائم، وهو توصيف قاصر في أحيان كثيرة».

— أنها تقوم بـ «طرح بعض التصورات حول الوضع المنشود، وليس كل التصورات الممكنة».

— أنها لا توضح «سبل وآليات الانتقال من الأوضاع الراهنة إلى الآفاق الجديدة التي تحملها الرؤى الاستراتيجية المتعددة.. فلكي لا تتحول عناصر الاستراتيجية المقترحة في المجالات المختلفة.. إلى «التفكير الخالم» الذي لا يجد طريقه للتأثير على حركة المجتمع العربي في سعيه نحو مستقبل أفضل، لا بد من التصدي لتحليل الأوضاع المؤسسة، والقوى والجماعات الاقتصادية، والظروف السياسية الضاغطة التي تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات وعلى أنماط التعامل مع القضايا المستقبلية.. وغياب هذا البعد يمثل الحلقة المفقودة في مجهودات التصور الاستراتيجي».

— أن الاستراتيجيات الجزئية التي تقترحها الوثائق الاستراتيجية العربية «تعاني من ظاهرة عدم الترابط أو الاتساق العضوي بين المكونات المختلفة للاستراتيجيات المتعددة. إذ أن الرؤية الشاملة

حركة المجتمع العربي على دروب المستقبل لا بد لها من أن تؤكد أكبر قدر من الشبكات والعلاقات المتبادلة بين البرامج المنبثقة عن الاستراتيجيات المختلفة».

— أن الوثائق الاستراتيجية العربية تؤكد على التعاون والتكامل العربي كوعاء طبيعي لخطوط الحركة المستقبلية في كل المجالات. وهذا شيء محمود في حد ذاته، بيد أن الحلقة المقفولة في الوثائق كافة هي تحديد نوعية الآليات اللازمة للربط بين الأهداف المنشودة والإمكانات القائمة والكامنة. فدون ذلك تظل هذه التصورات الاستراتيجية معلقة في الهواء بعيده عن أرض الواقع».

— باستثناء الأوراق الذي قدمت لقمة عمان العربية، فإن الوثائق الاستراتيجية العربية عاجلت ومستقبل الوطن العربي وكأنه يتحرك في فراغ. أي أنه قادر على الحركة بشكل طليق وأنه قادر على تشكيل ملامح مستقبله كما يشاء دون الاعتداد بشبكة العلاقات الخارجية وعجلات التبعية التي تربط حركة المجتمع العربي بالتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في إطار هيكل علاقات القوى الذي يحكم النظام العالمي الحالي. وهذا يشكل بلا شك قصوراً شديداً في النظرة المستقبلية لأحوال ومسارات المستقبل العربي وعزلاً لقضايا المستقبلية عن القضايا والمهموم المشتركة لبقية بلدان العالم الثالث» (ص ١٢٥ - ١٢٧).

الفصل الثالث - نحو دراسات عربية للمستقبل العربي:

والفصل الأخير من كتاب «صور المستقبل العربي» جاء ليؤكد على ثلاثة أمور. أولاً: أن العرب أصبحوا على مفترق طرق. وأن الإمكانيات البشرية والاقتصادية الكبيرة التي يملكونها هي إمكانيات بالقوة وليست إمكانيات بالفعل: «وأخطر ما يمكن أن يستقر في العقل العربي، هو الظن بأن توافر المال والرجال سيضمن بالضرورة المستقبل الزاهي» (ص ١٣٣). لأن «النهضة الحضارية، والتنمية الشاملة تتطلبان في الأساس، من القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إحداث هذه النهضة وعياً بأهمية وضرورة تغيير الأوضاع القائمة، وصراعاً من أجل كسر القيود التي تفرضها البنى والعلاقات السائدة، كما تتطلبان إحداث التطورات اللازمة في العلاقات والميكانات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، مما يؤدي إلى تحقيق تنظيم اجتماعي كفؤ قادر على إطلاق طاقات القوى البشرية وتعبئتها وتنميتها، وتطوير قدراتها واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ممكن. من هذا المنطلق فإن الإمكانيات العربية لا ترتبط بحجم الموارد المادية والبشرية المتاحة وحسب، بل إنها تتعلق بالدرجة الأولى بمدى قدرة الحركة الوطنية العربية على استكمال مسيرة التحرر من الاستعمار والقضاء على التبعية واتباع سياسات عربية هادفة إلى الاستخدام المشترك للموارد العربية لما فيه صالح الأمة العربية في مجموعها» (ص ١٣٤).

أما الأمر الثاني الذي يؤكد عليه الفصل الأخير فهو «سقوط وثنية نماذج التنمية» وتعدد

مسارات التنمية المتاحة أمام العرب وغيرهم. وهكذا يؤكد المؤلفون أنه «ليس أمام العرب، وهم في مفرق الطرق، نموذج للتنمية معد سلفاً في مجلته وتفاصيله بحيث يقتصر الاجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة. ليس ثمة كتاب وصفات لعلاج التخلف، يشبه بعض كتب الطب في العصور السالفة.. وليس الاختيار قاصراً، كما ساد في أذهان البعض حتى وقت قريب، على اختيار بين نماذج سبق تجربتها ونجاحها في حالات تاريخية معينة، ولا هو محكوم فحسب بعوامل أيديولوجية وطبقية كما كان يبدو أحياناً. إن كلاً من تجارب النمو المختلفة، هي نتاج ظروف تاريخية وموضوعية، محددة يصعب أن تتكرر (ص ١٤٧). ويعتبر مؤلفو «صور المستقبل العربي» أن «زوال قدسية أو وثنية النماذج المسبقة للنمو ظاهرة إيجابية. فهو يفتح المجال للتفكير الخلاق، والبحث الموضوعي في الظروف السائدة واختيار أفضل السبل لتحقيق التنمية بالإنسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية» (ص ١٥٠).

والأمر الثالث والأخير الذي يؤكد عليه هذا الفصل من كتاب «صور المستقبل العربي» هو الحاجة الملحة للقيام بدراسات مستقبلية عن الوطن العربي. وأول ما يؤكد عليه المؤلفون هنا هو صعوبة - إن لم يكن استحالة - أن «تطرح أي دراسة مستقبلية دولية أو نموذج عالمي نوعية التساؤلات التي هي موضع الاهتمام العربي الخاص». لذلك فإن أي «دراسة مستقبلية، تحاول الاقتراب من هذا النوع من التساؤلات لا يمكن أن تتم، إلا بأيد عربية تبذل جهداً شاقاً وطويلاً لتطوير مناهج بحثية خاصة وتدرس بعنق وتأن عدداً كبيراً من القضايا والبنى والعمليات ذات التأثير في المستقبل العربي.. وسوف يتطلب ذلك بالضرورة العمل المشترك، لعناصر علمية متعددة التخصصات والتعاون بين منظمات البحث والدراسة في الوطن العربي. فلا مجال لاستيراد تكنولوجيا جاهزة للدراسة المستقبل العربي» (ص ١٧١).

وهكذا يطلب المؤلفون بالإسراع في القيام بالدراسات المستقبلية عن الوطن العربي لأنهم يرون أن الخبراء العرب في هذه المجالات أصبحوا متوفرين. وأحسن مثال على ذلك ما بدأنه ومجموعة القاهرة وتجسد في عدد من الدراسات والمذكرات، وإن كانت ظروف معينة حالت دون استكمال عمل هذه المجموعة.

كما يؤكد المؤلفون بأنه من «العسير للغاية تصور وضع نموذج عربي لاستشراف المستقبل بجهد مجموعة قطرية مهما تكن خبرتها وكفاءتها. وإنما الشرط الأساسي لذلك، هو تجمع أعلى الخبرات العربية من مختلف الاقطار، وأن تتاح لهذه الخبرات فرص استخدام ما يناسبها من الحاسبات الالكترونية في الوطن العربي على اتساعه» (ص ١٧٧). إلا أن المؤلفين يرون أن «ضعف قاعدة المعلومات المتاحة عن الأوضاع العربية ربما تكون العقبة الأساسية التي تواجه الدراسات المستقبلية العربية.

وفي مجال المنهجية المتعلقة بهذه الدراسات فإن المؤلفين يرون أن ذلك «يتطلب أموراً أربعة: المعرفة الوثيقة بالواقع العربي؛ والمتابعة المستمرة للتطور في العلوم الأساسية وتطبيقاتها التكنولوجية؛ الاهتمام بالفكر التنموي الحديث وشموله لمجموع ما يسمى العلوم الاجتماعية؛ استخدام الأساليب الكمية في اختبار نتائج المسارات المختلفة للتنمية» (ص ١٧٧ - ١٧٨).

إلا أن المؤلفين يبنهون بالآ «يحل النموذج الرياضي محل التحليل النظري اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وحضارياً، وألا يكون النموذج ستاراً يخفي اختيارات في تلك المجالات غير مفصّل عنها». وازدهار الدراسات المستقبلية العربية يرجع باستخدام النماذج لمحاولة تحديد الآثار بعيدة المدى لأي مسار للتنمية، يراه الباحثون صالحاً للوطن العربي ماداموا يفصحون عن اختياراتهم» (ص ١٨١).

نظرة تفويجية عامة:

لم نحاول في الصفحات السابقة أن نقدم أي تقويم أو نقد لما احتواه الكتاب من أفكار. بل اتبعنا منهجيتنا المعتادة بأن نعرض للقارئ أهم ما في الكتاب من أفكار بمنطق وتسلسل ومحاسن. ونكرس الخاتمة لإبداء ملاحظاتنا النقدية التالية:

١ - لا شك أن مؤلفي «صور المستقبل العربي» قلدوا «مرافعة» قوية للدفاع عن ضرورة القيام بدراسات عن المستقبل العربي بأيدي عربية، لأن مثل هذه الدراسات لا تهدف فقط إلى توضيح البدائل المحتملة والممكنة أمام العرب، وإنما تساعد أيضاً، ولو بشكل غير مباشر، على فهم الحاضر العربي بعمق أكبر ورؤية أشمل. بل إنها تجعل دراسة الحاضر - وحتى الماضي - أكثر إلحاحاً مما هو عليه في غيابها.

٢ - وإذا كان الهدف الرئيسي من كتاب «صور المستقبل العربي» هو زيادة وعي المثقفين العرب بأهمية القيام بدراسات عن المستقبل العربي، فإننا نظن أن المؤلفين قد نجحوا في ذلك إلى درجة معقولة.

٣ - إلا أن المفاجأة الكبرى التي واجهت قارئ «صور المستقبل العربي» هي غياب أي محاولة - ولو متواضعة - لبناء نموذج عن المستقبل العربي. بل إن المفاجأة تزداد عندما يعلم القارئ في نهاية الكتاب أنه حتى المشروع الأم لدراسة «المستقبلات العربية» الذي تبنه جامعة الأمم المتحدة والذي شكل كتاب «صور المستقبل العربي» أولى ثماره لا يطمح إلى بناء نماذج عن المستقبل العربي، وإنما يطمح فقط إلى زيادة الوعي بأهمية بناء هذه النماذج. وإذا كان التواضع صفة عمودة بوجه عام، إلا أنه في بعض الأحيان يولد الشعور بالإحباط والدمعة. فالمؤلفون يسلمون بأن هناك الخبراء العرب الأكفاء في هذا المجال، وهناك الحاسبات

الالكترونية المناسبة. وهناك بالطبع بعض الرغبة في إجراء مثل هذه الدراسات وبناء مثل هذه النماذج من قبل بعض المؤسسات والأوساط العربية. فلماذا لا نحاول خلق مجموعات العمل من الخبراء والموارد المالية المناسبة.. إلخ للبدء بهذا العمل؟ أم أن المؤلفين يسلمون ضمناً أن دراسة الحاضر العربي أكثر إلحاحاً ومردوداً (من الناحية الفكرية) من الدراسات المستقبلية، بالأخص في غياب قاعدة معلومات مناسبة؟

٤ - وفي غياب محاولة المؤلفين تقديم أي نموذج عن المستقبل العربي، يصبح عنوان الكتاب حاجة إلى تعديل كأن يصبح مثلاً: «صور المستقبل العربي: خطوة أولية».

٥ - يعاني الكتاب، بالرغم من صغر حجمه، تكراراً واضحاً، وفي بعض الأحيان مزعجاً. ويصح هذا إلى حد ما في الملاحظات التقييمية عن النماذج الدولية، ويشكل أكبر بالنسبة لما جاء في المقدمة وفي الجزء الأول من الفصل الأول وفي بداية الفصل الثالث والجزء الأخير منه. بل يمكن القول أنه كان بالإمكان ومن المستحسن دمج هذه الأجزاء في فصل واحد، والاكتفاء بمقدمة موجزة للكتاب.

٦ - لا نتفق - بل لا نفهم - استياء مؤلفي «صور المستقبل العربي» من تقرير «لازلو» عندما يلاحظ قصر نظر الحكومات العربية وسيطرة الأحلام والتمنيات على عقول المثقفين العرب. أليست هذه ملاحظة صائبة بالرغم من شدة المرارة التي تحدثها عند المثقفين العرب؟

يبقى أن نختم هذه الملاحظات العامة بقولنا أن كتاب «صور المستقبل العربي» كتب بأسلوب قوي وشيق وقناعة عميقة. فالكتاب إضافة واضحة للمكتبة العربية وقيمته الحقيقية أكبر بكثير مما يوحى به عدد صفحاته. فالاهتمام بالمستقبل العربي لم يعد ترفاً، كما جاء على لسان المؤلفين أنفسهم.



تقاریر

مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج

فتحي خليفة علي خليفة

كلية التجارة / جامعة أسيوط

عقد اتحاد جمعيات التنمية الإدارية بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بجمهورية مصر العربية مؤتمراً عن تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج وذلك في يومي ٢٩، ٣٠ يناير سنة ١٩٨٤ في مبنى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

وقد افتتح المؤتمر السيد/ وزير التنمية الإدارية نائباً عن السيد/ رئيس مجلس الوزراء المصري وبحضور السيد وزير القوى العاملة. وقد ضمت الندوة نخبة ممتازة من العلماء والباحثين والفكرين والمهتمين بهذه القضية. كما ضمت بعض الشخصيات الممثلة لكثير من الجهات العلمية والتنمية.

أهمية المؤتمر:

لقد أخذت الهجرة الخارجية المؤقتة والدائمة أبعاداً كبيرة في نسبة الاقتصاد المصري اقتصادياً واجتماعياً. وأصبحت تحولات المصريين العاملين بالخارج تشكل ركناً هاماً من الدخل القومي. الأمر الذي دعى كثير من الباحثين الاهتمام بالموضوع وبحث آثاره وهذا المؤتمر يعكس الاهتمام الرسمي والأكاديمي بالظاهرة بغية تقييم هذه الظاهرة وتنظيمها.

وقائع المؤتمر والأبحاث:

قدم المؤتمر نحو خمسة وعشرين بحثاً بالإضافة إلى خمسة أوراق عمل للمناقشة هذا بجانب ورقة تتضمن إحصاءات الهجرة المصرية أعدت بواسطة الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء مساهمة منه في المؤتمر.

كما ورد إلى المؤتمر في نهاية الجلسات ورقة من الدكتور محمد عصفور تتضمن دراسة قانونية عن اتفاقيات تنظيم الهجرة الدولية الصادرة من الأمم المتحدة إلا أنها لم تطبع لوصولها متأخرة إلى المؤتمر وقام بعرضها أحد الباحثين. أما بقية الأبحاث التي تحتويها كل جلسة فقد طبعت بواقع مجلد لكل جلسة واستلمها المؤتمر قبل بداية المؤتمر وقام كل باحث بإلقاء بحثه ويعقب ذلك مناقشة وفي نهاية المؤتمر صيغت التوصيات من جانب لجنة الصياغة وعرضه على المؤتمرين بالإضافة إليها أو تعديلها أو إلغائها وتعرض فيما يلي من الأبحاث التي احتوتها الجلسات الثلاثة.

□ جلسة العمل الأولى: الأوضاع الحالية للهجرة بصفة عامة - وتشمل على ثمانية أبحاث وثلاثة أوراق عمل وتعرض فيما يلي لهذه الأبحاث:

١ - البحث الأول بعنوان: أهم قضايا الهجرة. مستقبل التنمية في الدول العربية المستوردة للعمالة (د. عبدالفتاح ناصف).

والباحث أحد المهتمين بقضايا الهجرة في مصر والدول العربية والموارد البشرية، وله أبحاث في هذا المجال، والباحث في هذه الورقة يلقي الضوء على ظاهرة الهجرة وذلك من خلال استعراض أهم خصائص الموارد البشرية بالدول المستوردة للعمالة وعلاقتها باحتياجات التنمية من العمالة وتنامي دور العمالة الأجنبية ومخاطر ذلك مما يسبب عامل قلق كبير، ويجب على الدول المصدرة والمستوردة للعمالة التعاون في مجالات تناول المعلومات والتدريب وتنظيم القوى العاملة بين الدول العربية.

٢ - البحث الثاني بعنوان: دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين «دراسة استطلاعية في قرية مصرية» (د. محمد أبو مندور الديب وآخرون).

وهي دراسة ميدانية تمت على قرية دفرة مركز طنطا بغية الوصول إلى الأسباب والدوافع المسؤولة عن هجرة العمالة الزراعية من العمل في القطاع الزراعي وأسباب استمرارهم في مهنة الزراعة حتى الآن، وإمكانية استمرارهم في المستقبل من عدمه ومواقفهم من السفر للخارج. ونتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد الدارسين والمهتمين بأوضاع سوق العمل الزراعية في الحصول على بعض المعلومات التي تفيد كل من يدرس ظاهرة الهجرة.

٣ - البحث الثالث بعنوان: مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج (عبدالرحمن بكر).

والبحث يتناول هجرة العمالة المصرية للخارج والآراء المختلفة التي تنادي بتفجيرها أو إطلاقها أو تنظيمها، ثم يتناول البحث مشاكل هجرة العمالة المصرية، وآثار هجرة العمالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويخلص البحث في النهاية إلى توصيات فيها ضرورة إعادة النظر في

السياسات التعليمية والتدريبية وتدعيم الإحصاءات، كما يطالب بضرورة إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية لتنظيم العمالة المصرية المهاجرة.

٤ - البحث الرابع بعنوان: الهجرة المصرية الخارجية (د. محمد محمد شفيق).

ويعرض البحث لحجم العمالة المصرية في الخارج ونوعية هذه العمالة ثم يعرض البحث لقيود وقواعد السفر للخارج بغرض العمل، ثم مشاكل العاملين بالخارج، وآثار هجرة العمالة المصرية من اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخيراً يعرض البحث عن وسائل رعاية العمالة المصرية في الخارج.

٥ - البحث الخامس: دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية (د. محمد أبو مندور الديب وآخرون).

يمثل هذا البحث دراسة مبدئية عن قريتي دفرة ونيفيا مركز طنطا سنة ١٩٨٣ عن دوافع وآثار هجرة العمال الزراعيين، وقد أوضح أن أهم دوافع الهجرة هو تحسين مستوى الدخل يليه بناء أو تجديد سكن، ثم توفير نفقات الزواج كما يعرض للأسباب التي أدت بالمهاجر الزراعي إلى الاستمرار في عملة بالخارج أو ترك هذا العمل.

كما يعرض البحث لأوجه التصرف الفعلي في مدخرات العمال المهاجرين بالخارج.

٦ - البحث السادس: دراسة الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين إلى الخارج وتقويم الفرص المتاحة والمشكلات القائمة (أحمد الجبالي).

ويعرض البحث لصورة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهجرة العمالة المصرية، فبعد تشخيص هذه الأوضاع يعرض لحجم العمالة المصرية للخارج ثم مشكلات الهجرة.

٧ - البحث السابع: هجرة العمالة المصرية إلى الخارج (علي عبدالعزيز راضي).

ويتناول الظاهرة كما سبق استعراضها في أكثر من بحث.

٨ - البحث الثامن: هجرة كفاءات الشرق الأوسط، إلى أوروبا والولايات المتحدة (د. محمد نصر مهن).

يعرض البحث للكفاءات العلمية التي تركت الوطن بغرض الدراسة وينتهي الأمر إلى الهجرة الدائمة، مما يشكل استنزافاً خطيراً لعديد من بلدان الشرق الأوسط مصر وفلسطين، إيران والعراق الأردن ولبنان وسوريا. ويعرض الباحث أنه لكي تجذب هؤلاء المهاجرين إلى وطنهم يجب دراسة أوضاعهم.

أوراق العمل:

١ - تقرير عن هجرة العمال المصريين بالخارج (مقدم من محافظة الإسماعيلية).

٢ - هجرة العمالة المصرية إلى الخارج (أ. محمد عبدالعزيز محمد).

٣ - هجرة الخبراء والعلماء (أ. شلبي محمد محمد محمود وآخرون).

□ الجلسة الثانية: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة - وتشمل على ستة أبحاث وورقة عمل واحدة ونعرضها فيما يلي:

١ - البحث الأول: بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية (د. عبدالباسط عبدالمعطي).

هذا البحث جزء من بحث أشمل عن دوافع وآثار الهجرة إلى الدول العربية والذي أجري في قرية «دفرة» مركز طنطا محافظة الغربية ويتناول البحث هجرة العمال الريفيين بالتحليل، وعن سلوك الفلاح المصري وتفصيله المهني، له ولأبنائه وأهمية التعليم بالنسبة له. ويستعرض الباحث تأثير الهجرة على القوى الاجتماعية بالقرية وتأثيرها على الأسرة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه صاحب الهجرة تغير في القيم الاجتماعية، وبنية القرية أيضاً.

٢ - البحث الثاني: بعنوان آثار هجرة العمالة المصرية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر (جائيت جورج بطرس).

ويستعرض هذا البحث أيضاً أهم آثار الهجرة العمالة المصرية الاقتصادية والاجتماعية كالبحوث السابقة.

٣ - البحث الثالث بعنوان: تحليل التكلفة والعائد الاقتصادي لانتقال العمالة المصرية للخارج (د. مرقص إبراهيم مسعد).

ويعرض البحث في البداية للعوامل التي أدت إلى هجرة العمالة المصرية للخارج، من تزايد العرض وزيادة الطلب الخارجي على العمالة المصرية. ثم يقوم الباحث بتحليل التكلفة/ العائد لعملية الهجرة فهو يستعرض عناصر تكلفة العمالة المصرية المهاجرة من تعليم وتدريب والتكلفة الناتجة من زيادة الاستهلاك العائلي وتغير النمط الاستهلاكي بالمحاكاة.

ويقوم الباحث بعد ذلك بتحليل العائد الاقتصادي المباشر وغير المباشر. وينتهي الباحث إلى أن كل عناصر التكلفة لا يمكن مقاسها بشكل دقيق بينما يمكن قياس العائد إلى حد ما. على ذلك يجب تنمية العائد وتقليل التكاليف.

٤ - البحث الرابع بعنوان: الهجرة للخارج وأثرها على التنمية في مصر والمشاكل والعقبات التي تحد من الاستفادة من الهجرة (عبدالحليم محمود حبيب).

والبحث يتناول تقديرات المصريين العاملين بالخارج وتركيبهم المهني، ومستقبل الطالب الخارجي على العمالة المصرية، واقتراح التدابير اللازمة لخلق أنسب الظروف للاستفادة من العمالة المهاجرة واتخاذ الإجراءات في حالة انخفاض العوائد النفطية للدول المضيفة للعمالة. وأخيراً مشاكل هجرة العمالة وكيفية مواجهتها.

٥ - البحث الخامس بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر).

ويتبع البحث ظاهرة الهجرة في السبعينات وأسبابها، وعدد المصريين العاملين بالخارج ثم يستعرض علاقة الهجرة بالمشكلة السكانية، والبطالة ويقرر البحث أنه لم يثبت أن هناك عمالة فائضة بالمعنى الدقيق وإنما هناك سوء توزيع. ثم يعرض البحث تقديرات تحويلات المصريين العاملين بالخارج. وأخيراً يتعرض البحث للآثار الاجتماعية السلبية لهجرة وكيفية علاجها.

٦ - البحث السادس بعنوان: مخرجات المصريين العاملين بالخارج وكيفية تنميتها (إعداد الهيئة العامة لسوق المال).

ويتناول البحث تعريف مخرجات المصريين، وتطورها وأسباب تزايدها ويبين أن التحويلات تنصب في قناتين رئيسيتين. مجمع البنوك، الاستيراد بدون تحويل العملة. ويشتهي البحث بمجموعة من المقترحات لجذب وتعبئة المخرجات منها إيجاد منافذ جديدة للأوعية الإدخارية لدى الجهاز المصرفي، إصدار سندات الحكومة، هو التوسع في البنوك الإسلامية وتطوير نشاطها تشجيع تصدير العمالة.

حَوَالِيَات كَلِمَةِ الْآدَابِ

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير
د. نجاة عبد القادر الفنايحي

دورية علمية محكمة، تضم مجموعة من الرسائل التي تتألف بأمسالة مؤهلات وقضايا، وشكلات علمية في مجالات الادب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس.

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية مشروط أن لا يتل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوايل على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى .
- يرثق بكل بحث ملخصا له باللغة العربية وكذا بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٥٠) نسخة مجانية .

الإشتراكات :

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد : ٢٠ د.ك - للاستاذة والطلاب : ١٠ د.ك	١٥ دولاراً أمريكياً - ١٠ دولاراً أمريكياً
للمؤسسات : ١٠٠ د.ك	٤٠ دولاراً أمريكياً .

شحن الرمالة : للأفراد : ٤٠٠ فلس	للأستاذة والطلاب : ٢٠٠ فلس
شحن المجلد السنوي : للأفراد : ٣٠ د.ك	للأستاذة والطلاب : ١٠٠ د.ك

تسوية المراسلات الى :

رئيسة هيئة تحرير حوايلات كلية الآداب
ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت

مؤتمر تنمية أسواق رأس المال في الكويت و الخليج العربي

عبدالرحمن المصري
مدير التحرير / مجلة العلوم الاجتماعية

برعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعدالعبده الصباح، الذي أناب عنه وزير المالية والنقط الشيخ علي الخليفة الصباح، عقد في الكويت في الفترة من ٣٠ ابريل وحتى ٢ مايو ١٩٨٤ مؤتمر تنمية أسواق رأس المال في الكويت و الخليج العربي بهدف استعراض التطورات الحديثة في أسواق رؤوس الأموال في الكويت ودول الخليج العربي ومشاكل الائتمان لإتاحة الفرصة للبراء التمويل والهياكل المالية المسؤولة في المنطقة لتقييم الوضع الحالي ومقارنته بوضع الدول المتقدمة، ومن ثم مناقشة البدائل المتعلقة بطرق التنسيق والتعاون التمويلي الخليجي الذي يمكن أن يؤدي إلى دعم ونمو أسواق رأس المال في المنطقة.

نظم المؤتمر كل من: كلية التجارة في جامعة الكويت - جامعة الأوراق المالية - بنك الكويت المركزي وجامعة جورج واشنطن.. وعقدت جميع جلساته في فندق شيراتون الكويت.

افتتحت الدكتورة/ ماضي الحمود عميلة كلية التجارة المؤتمر بكلمة رحبت فيها بالحضور وبيّنت أن الفوائض المالية التي تحققت في أعقاب سياسة تصحيح أسعار النفط في عامي ١٩٧٣، و ١٩٧٩ وما ترتب عليها من زيادة السيولة النقدية في المنطقة بجانب ضيق فرص التوظيف في الداخل قد أدت إلى اتجاه الفعاليات المالية نحو الخارج، الأمر الذي أنتج انضمام أسواق المال الخليجية إلى طفرة الاقتراض الدولي خلال السبعينات، خاصة اقراض البلدان النامية. وأهم ما نتج عن هذا التوجه اكتساب المؤسسات لخدمة ثمينة انعكست داخلياً بتأسيس مؤسسات مالية جديدة، والتعامل بأدوات مالية جديدة، واستحداث السوق الدولي للسندات المحررة بالدينار الكويتي.

وقد عملت المؤسسات الخليجية - رغم حداثة عهدها - على تحقيق الصيغة المثل للتوفيق بين

عنصري الربحية والمخاطرة، كما حققت هذه المؤسسات مستوى عالياً من التعاون والتنسيق. وقد بينت الدكتور/ة الحمود في هذا المجال نمو استيعاب البنوك في المنطقة لدورها في تقديم القروض والتسهيلات المشتركة خلال فترة قصيرة نسبياً.

والنتيجة الأخرى لتوجه المؤسسات المالية للخارج هي مشاركتها في المخاطر الناجمة عن أزمة المديونية الدولية. وهي أزمة التغلب عليها بعيداً.

وقد أشارت الدكتور/ة الحمود أيضاً في كلمتها إلى أن العجز الضخم في موازنة الولايات المتحدة يشكل تهديداً لجهود البلدان النامية للتثبيت بطوق النجاة، كما مارس ارتفاع سعر الدولار الأميركي آثاراً إحباطية ماثلة.

وفي ظل تلك الأوضاع قد تنمو مديونية البلدان النامية ولن تتمكن أقسى السياسات نقشفاً في حل هذه المديونية. وأشارت الدكتور/ة الحمود في كلمتها إلى أن الحل الأنجع لحل مشكلة المديونية يتمثل في نظام اقتصادي جديد غير منحاز، وأضافت أن هناك عملاً كبيراً للتفاوض بالنسبة لمستقبل منطقة الخليج العربي كمركز مالي، حيث تراكمت فيها الخبرات الضرورية، ومن خلال جهد الجميع تتلاقى مصالح الوطن العربي الاقتصادية.

ثم ألقى السيد/ عبد الوهاب التمار محافظ البنك المركزي كلمة معالي وزير المالية والنقط مثل سمو ولي العهد الشيخ علي الخليفة الصباح الذي حالت ظروفه دون حضور جلسة الافتتاح.

وقد أشار السيد التمار في كلمته إلى أن هذه الثورة في الخليج والناجمة عن مصدر واحد قابل للنضوب هو النفط، تمثل تحدياً أمام هذه الدول لمواجهة والاستفادة منه لإيجاد مصادر بديلة تؤمن حاجات الأجيال القادمة. وقد بين جهود السلطات النقدية المركزية في الدول العربية الخليجية لتجهد النفس من أجل تطوير وحماية الأجهزة المالية والمصرفية، كما أثنى على هذه الجهود في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي. وفي ختام كلمته أعرب محافظ البنك المركزي عن أمله في أن يسفر المؤتمر عن أفكار ومقترحات لها فعاليتها وجدواها في خدمة قضايا تنمية أسواق رأس المال في الكويت والخليج العربي.

وبدأت في اليوم الأول للمؤتمر جلسات العمل حيث عقدت جلستان في كل يوم أقيمت فيها محاضرات كانت عناوينها تدور حول ستة موضوعات، هي:

- ١ - النظام المصرفي والمالي في الكويت: التطلعات المستقبلية.
- ٢ - المراكز المالية في الدول المتقدمة والمراكز المالية الخليجية: مقارنة وتوصيات.
- ٣ - أزمة الائتمان الدولية والتطورات والتوسعات الحديثة في خدمات أسواق رأس المال.
- ٤ - أزمة الائتمان الدولية وتأثيرها على أسواق رأس المال الخليجية.

٥ - أسواق رؤوس الأموال العالمية، فرض التوسع ومجالات التطبيق في نظام الأسواق المالية الخليجية.

٦ - أسواق رأس المال، حاضرها ومستقبلها في الكويت والخليج العربي.

وشارك في المؤتمر أساتذة جامعات وخبراء ماليون في الكويت والدول الخليجية وأميركا وإنجلترا، وفيما يلي أسماء المحاضرين ومراكزهم وعناوين محاضراتهم على مدى الثلاثة أيام:

المحاضر	المتصّب أو الوظيفة	عنوان المحاضرة
١ - أنور النوري	رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب	سوق الكويت للأوراق المالية:
٢ - د. خالد الفايز	بنك الكويت الصناعي المدير التنفيذي لشركة	أهدافها ووسائل تطويرها The World Debt Crisis and the Gulf Capital Market
٣ - د. جيري ديكسون	الاستثمارات الخليجية أستاذ إدارة الأعمال	Innovations in Financial Services and Implications for Kuwait and the Gulf
٤ - حسين العسكري	أستاذ التمويل	The International Debt Crisis; Its Origins, Dimensions and Implications
٥ - ديفيد جيل	في جامعة جورج واشنطن مدير الهيئة الدولية للتمويل	Development of Capital Markets
٦ - عبدالله السعودي	رئيس المؤسسة العربية المصرفية في البحرين	تطور العمل المصرفي العربي (حاضره ومستقبله)
٧ - عبدالوهاب التمار	محافظ بنك الكويت المركز	النظام المصرفي والمالي في الكويت وتطلعات المستقبل
٨ - د. فاروق شلبي	مدير إدارة البحوث بينك الكويت المركزي	سندات بنك الكويت المركزي: الدور الحالي والتصورات المستقبلية
٩ - فلوريوز غدار	أستاذ التمويل في جامعة جورج واشنطن	International Debt Crisis: Opportunities for Developing Banking Services
١٠ - د. فيليب جراب		Outlook for the Banking Sector in Kuwait and the Gulf: Observations and Challenge
١١ - محمود النوري	العضو المنتدب/ بنك الخليج المتحد	مستقبل البحرين كمركز مالي
١٢ - هلال المطيري	رئيس مجلس إدارة شركة	
سوق السندات المقومة		
١٣ - البروفيسور يون بارك	للقاصة الكويتية أستاذ التمويل بجامعة جورج واشنطن	بالدينار الكويتي The Eurobond Market and Arab Financial Institutions

ومن خلال المحاضرات التي أُلقيت والمناقشات التي دارت حولها كان واضحاً أن المشاركين قد ناقشوا أهم الاحتمالات لتطور سوق رأس المال في الكويت وفي منطقة الخليج العربي. واستعرض المؤتمر تطور النظام المصرفي والمالي في الكويت والتغيرات التي طرأت والأدوات المستحدثة من جانب السلطات النقدية. كذلك دور المصارف العربية وإنجازاتها في السوق المالية العالية والصعوبات التي تواجهها. وكذلك نظر المؤتمر طبيعة الوضع الراهن والاحتمالات المستقبلية لتطور كل من البحرين وسنغافورة كمراكز مالية.

وقد سلط الضوء على إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية بالكويت لتلافي السلبات السابقة، من أجل تعزيز فاعليتها. وكان النقاش في ضوء أزمة المديونية العالمية.

وكان من أهم النتائج أو التوصيات التي توصل إليها المؤتمر ما يلي:

- ١ - ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي.
- ٢ - رفع معدلات التجارة الدولية وتحسين معدلات التبادل التجاري للدول النامية.
- ٣ - التخفيف من حدة سياسات الحماية للدول الصناعية المتقدمة.
- ٤ - العمل على استقرار سعر الفائدة وأسعار الصرف.

وفي كلمتها التي أُلقيتها في جلسة الختام أشادت الدكتورة موضي الحمود بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر وبالإيجابية العالية التي تحملها المشاركون فيه. وبينت أن المؤتمر كان فرصة لإتاحة فهم أفضل لطبيعة وحدود الصعاب التي تعاني منها الأسواق المالية في الخليج العربي وآفاق تطوير هذه الأسواق لتأدية دورها بفعالية ونشاط.

ونحن نرى أن انعقاد هذا المؤتمر قد جاء متزامناً مع أزمات ومعضلات لا بأس بها يعاني منها سوق رأس المال في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي سيؤدي - ولو بشكل محدود - إلى الإسهام في إيجاد الحلول لتلك الأزمات والمعضلات، خاصة وأنه كان فرصة للالتقاء المؤسسات الأكاديمية وقطاع الأعمال في آن معاً.



دليل الرسائل الجامعية

استمراراً لسياسة المجلة من نشر ملخصات عن الرسائل العلمية المقدمة في الجامعات العربية، نقدم في هذا العدد ملخصاً لرسالة الماجستير المقدمة من: أحمد جعفر أبل، إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وهي بعنوان:

الأيديولوجيا وعلم الاجتماع
دراسة في النظرية الاجتماعية

الأيديولوجيا وعلم الاجتماع

دراسة في النظرية الاجتماعية

أحمد جعفر أبل

تمثل الدراسة الراهنة محاولة للوقوف على العلاقة بين الأيديولوجيا كنسق فكري واجتماعي وسياسي وعقائدي واقتصادي من ناحية، وبين علم الاجتماع منذ نشأته إلى اليوم في مختلف مجالاته النظرية والمنهجية والتطبيقية من ناحية أخرى.

لقد أثرت الأيديولوجيا في توجيه الأفراد والجماعات والمجتمعات فكراً وممارسة من خلال تحديدها للأطر الفكرية والنماذج السلوكية المرغوب فيها، بما يساعد على توحيد نظرة الأعضاء - داخل المجتمع أو الجماعة أو الطبقة - للأحداث والقضايا التي تمر بهم، وما يتخلونه حيالها من مواقف بالإيجاب أو السلب، فيعملون على ممارسة سلوك وفكر محدد يحقق لهم طموحاتهم وأهدافهم الجماعية من خلال وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية، ونظم قواعد الضبط والردع إذا ما دعت الحاجة - حين تشعر الجماعة الأيديولوجية أو يشعر التنظيم بأن هناك سلوكيات وأغماطاً فكرية تمثل خطراً على وحدة النسق الأيدولوجي الذي تدين به الجماعة أو المجتمع.

هذا وقد سعى الباحث من خلال دراسة تحليلية نقدية مقارنة للكشف عن طبيعة النسق الأيديولوجي، ومدى إسهامه في بناء علم الاجتماع على مستوياته النظرية والمنهجية والتطبيقية، للوقوف على الالتزام غير العلمي للاتجاهات النظرية السوسيولوجية، وما لعبته من دور في تعدد النظريات والمناهج وأساليب التحليل والتفسير وتحديد ميادين البحث، مما أسهم بدوره في وقوع العلم في شرك السياسات الاجتماعية الموجهة لخدمة مصالح وأهداف جماعات وطبقات وصفوات محددة تدير شؤون المجتمعات وتبهم على بناءاتها ونظمها وعلاقاتها.

وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يتناول الأيديولوجيا باعتبارها متغيراً مستقلاً، والنظرية السوسيولوجية باعتبارها متغيراً تابعاً، رغم ما هنالك من علاقة جدلية دialeكتيكية بين الأيديولوجيا من جهة ونظريات علم الاجتماع من جهة أخرى، وبناء على ذلك فقد تم تحديد الدراسة في أربعة فصول: يتناول الفصل الأول قضية الأيديولوجيا وعلم الاجتماع، ويوضح مفهوم

الأيديولوجيا نشأة وتطوراً في محاولة للوصول إلى تحديد دقيق وواضح للمصطلح يعبر عن دلالاته، وعلاقاته في ضوء الدراسات والبحوث والتعريفات السابقة. ثم السعي للوقوف على خصائص الأيديولوجيات ووظائفها، وما تلعبه من دور في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتصنيف الأيديولوجيات المختلفة وتحديد اتجاهاتها التحليلية والتفسيرية للواقع الاجتماعي، وأخيراً تحديد علاقة الأيديولوجيا بعلم الاجتماع وإسهامه في فهم الاتجاهات النظرية بما تتضمنه من قضايا ومفاهيم وفروض وتوجهات للفكر والسلوك داخل المجتمع.

هذا وقد جاءت خاتمة الفصل استخلاصاً وتحديداً للاتجاهات الأيديولوجية السوسيولوجية الرئيسية في علم الاجتماع وما تم التوصل إليه من نتائج وقضايا.

وقد عالج الفصل الثاني الأهمية السوسيولوجية لقضايا الأيديولوجيا، فأوضح الباحث من خلالها أربع قضايا تمثلت في الدراسة السوسيولوجية للأيديولوجيا، والأيديولوجيا التبريرية التي صاحبت الفكر الاجتماعي منذ نشأته حتى قيام علم الاجتماع الرسمي وتطوره، ثم دور الأيديولوجيا في توجيه الفكر والسلوك وقيام الثورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأثر ذلك كله في بناء العلم والمجتمع والوصول إلى تصارع الأيديولوجيات وموقف علم الاجتماع منها. وتم تدليل الفصل الثاني بخاتمة توضح أهم القضايا والنقاط التي توصل إليها الباحث من خلال مناقشة قضايا وموضوعات هذا الفصل، والتي تسهم في توضيح جوانب وقضايا الفصل الثالث الذي ركز فيه الباحث على علاقة الأيديولوجيا بقضايا التنظير والتفسير والبحث في علم الاجتماع وكيف أسهمت الأيديولوجيا في صياغة النظرية السوسيولوجية، وتحديد مناهجها واتجاهاتها التحليلية والتفسيرية بل وتحديد ميادين الدراسة والبحث.

أما الفصل الرابع فقد تناول الأيديولوجيا واتجاهات علم الاجتماع المعاصر، وحاول فيه الباحث استخلاص طبيعة العلاقة بين الأيديولوجيا وعلم الاجتماع المعاصر مع محاولة للوصول إلى إطار سوسيولوجي نظري وتطبيقي مناسب لعلم الاجتماع في دول العالم الثالث، مع إشارة خاصة للعالم العربي باعتباره جزءاً من هذا العالم وذلك من خلال تناول ثلاث قضايا هي علوم اجتماع متعددة بدلاً من علم اجتماع مشترك، ثم جدوى دعاوى نهاية الأيديولوجيا في الدراسات السوسيولوجية، وأخيراً محاولة الوصول إلى صياغة أيديولوجية مناسبة لعلم الاجتماع، وجاءت خاتمة الفصل استخلاصاً لأهم قضايا وموضوعاته. وقد عنى الباحث في خاتمة الدراسة بتحديد أهم القضايا النظرية والمنهجية والتطبيقية التي تم استعراضها وما استخلصه منها من نتائج وتوصيات في سبيل تحقيق بناء إطار نظري سوسيولوجي مناسب لعلم اجتماع نقدي متطور يعمل على تطوير العلم والفكر الاجتماعي وتنميته بحيث يمكن توظيفه في خدمة الجماعات والمجتمعات الإنسانية – ومجتمعات دول العالم الثالث بصفة خاصة – للأخذ بيدها نحو واقع اجتماعي أفضل.

ملخصات

which are depending entirely on recruiting staff members from other nearby universities, plus the universities in various neighbouring countries have been developed and enlarged.

The rules of promotion have been modified several times but the parameters which are considered usually are still the same. These parameters are research, teaching and services to university or community. One of the major problems facing the university is the very slow development among Juwaiti staff members. Although most of them graduated from well-known universities and proved well over there, they are in fact not active in research as they should be when they return home. In general promotion procedures now are alright except it takes several months and sometimes over a year.

In this paper a survey of the university policies in appointment and promotion have been revised and discussed. Many analysed statistical results are shown which I believed they will call the attention. The door is opened for the people in the university, administrative and academic to participate in suggestions for better situation.

APPOINTMENT AND PROMOTION OF ACADEMIC STAFF AT KUWAIT UNIVERSITY

M. Al-Obadie

Perhaps, Kuwait University is the only university which was established with no national academic staff. All staff members were recruited from various universities in the region. In 1966 the number of the academic staff was 31 but now it reaches up to 720. In the years of establishment most of the academic staff were appointed through secondment system which exist between arabic universities, but after 1970, Kuwait university started advertising its needs in the press and had the chance to select its requirements among several hundred applicants and contracted with them personally.

This method has resulted in creating a composition structure in academic staff. Now there are 25 different nationalities working in various faculties of the university. This type of structure has its own effect in conducting and functioning of the academic staff at various levels and as a result of that many changes and modifications has been set up during the last 10 years. Moreover, this structure has also negative effect in uncertainty of many decisions and rules. The University of Kuwait, for example, has changed its rules of appointment and promotion several times during the last fifteen years.

Kuwaiti members of staff are few, only 25% of the total 720 are Kuwaities. Those being obtained through various means, one of them is to send the graduated intelligent students abroad to different universities specially in Europe and USA, through scholarship system. Most Kuwaiti staff members are getting their Ph.D. through this way and few percent are obtained by means of postgraduate studies at Kuwait University.

One should call the attention that it is not easy now to find good staff members as it was in the sixty. There are many new universities in the gulf region



THE SEARCH

Journal for Arab & Islamic Studies

Editor: Samir A. Rabbo

THE SEARCH is an academic forum which deals with Arab and Islamic affairs.

The Search is published quarterly by The Center for Arab and Islamic Studies, an independent, non-profit institution.

The Search is distributed worldwide.

All academic articles, literary and art works that deal with Arab and Islamic affairs are welcome.

Subscriptions to The Search are \$12.00 for students, \$25.00 for institutions, and \$15.00 for individuals. For overseas subscriptions add \$6.00 for postage.

All Correspondence should be directed to:

THE SEARCH

P.O. Box 543 Brattleboro, Vermont 05301

POWER AND LEGITIMACY IN DEVELOPING COUNTRIES

A. Hadiyya

As an introduction, this paper deals in the first part with some Latin, Anglo-saxon and Marxist doctrines of power, especially its definition, main elements and criteria of legitimacy.

In the second part, economic, social and political approaches are adopted in dealing with the actual performance and legitimacy of political power in developing countries. Special interest has been taken to elaborate the interrelationships between disabled economic structures and gigantic multi-national firms of the developed countries. This led to the breeding of a new social stratum closely linked economically and politically with these firms. Through crooked means, such as the falsification of elections and different types of pressures, it seizes all political power and oppresses public organizations and political parties if any, which dare to oppose its monopoly and misuse of power. Lacking the consent of the polity strips this socio-political stratum of any legitimacy to rule and opens the way to different manifestations of political unrest, which in turn hampers development. Such regimes ruled by narrowly based cliques depending upon force rather than consent constitute a general phenomenon in underdeveloped countries.

Distilled spirits lead to intoxication more rapidly than any identical amount in the form of wine or beer.

A few amount of the consumed alcohol is excreted through the lungs and kidneys. The rest is oxidized to acetaldehyde, which in turn is oxidized to acetic acid then to carbon dioxide and water. Disulfiram interferes with this process causing discomfort to the abuser. Aversive therapy makes use of this phenomenon.

Actiological factors are discussed without reaching an end. Heredity, constitution, environment, culture, psychological trauma, psychotic and neurotic disorders, and many other hypothetical factors could lead to alcoholism according to the view point adopted by the researcher.

The ambiguity of the problem makes the treatment not to be fully promising. Therapeutic measures varied considerably. The medical model deals with alcoholism as a disease per se. Considerable efforts should be given to the psychological factors including the environmental influences.

Psychoanalysis is said to be not effective. Aversive therapy prevails in various forms. Group therapy and Alcoholic Anonymous aid the alcoholic to get confidence in himself, regain his ability to deal his problems and to face the environment more effectively.

ALCHOLISM THE ELURSIVE PROBLEM

Ezzat S. Ismail (Ph.D)

Department of Psychology / Kuwait University

Defining alcoholism is not an easy task. At present, there is no unanimous agreement concerning an accepted definition. From the very beginning it seems that this failure represents the complexity of the problem.

Definitions given by WHO, Jellinek, Chafetz, Lundquist and so forth, all stress the loss of efficiency in work, the disturbance of family and social life and the damage of the drinkers physical and mental health. No criterion is cited as regards these effects. To avoid this ambiguity epidemiologists found it more useful to establish rates of excessive alcohol use and rates of alcohol-related mortality.

In dealing with alcoholism we are refering mainly to Ethyl alcohol which is the common denominator of beverage alcohol. Mythyl alcohol is also consumed by some alcoholics when Ethyl alcohol is not available despite its serious damages.

On consuming alcohol, the higher centers of the brain are the first to be affected. This results into a state of instinctive behaviour, relief of anxiety and depressive thoughts. This state is followed by ataxia, slurred speech, vertigo. In heavy doses it may finally lead to death as the depressing effect may include the medulla with its cardiac, vasomotor and respiratory centers.

Alcohol damages are many. Disturbance of minerals and water, Liver cirrhosis, importance, revealing latent schizophrenia or manic-depressive psychosis, vitamins deficiency especially thiamine, paranoid delusions, Korsakoff syndrome, delirium tremens, withdrawal effects and many other physiological and psychological disturbances.

number of surviving sons accounts for about 60% of the variation in Sudan's data (as given by R^2) while the variable; number of surviving girls accounts for less than 20% of the total variation.

These results show clearly the strong preference for sons in bearing and having children. But this is not the end of the story. Once these children are born despite the parents' wishes concerning their number and sex composition, parents seems to discriminate against girls in bearing their children. The results of a survey of the upgrading areas of Amman show that mothers practices with regard to breast feeding and the introduction of the supplementary foods in the infant's diet as well as immunization tend to favour boys. Also the data suggest that mothers tend to seek outside professional care earlier for boys than for girls. It seems that these practices have significant impact on children's growth and weight. In the poor areas of Amman 28% male children compared to 46% of females are found to be below 90% of the standard weight for age level.

The educational statistics show that not only the enrollment ratios is much higher for boys but also boys tend to get more expensive and better education and females are denied certain types of education. The paper then proceeds to examine the reasons behind some deep-rooted social values and attitudes that are thought to be impediments to females growth, education and subsequently outdoor activities.

The paper concludes by saying that unless these is more radical and deep transformation of our societies, it might take a long time before we approach an equitable social relationships between men and women. Until then, women might not be allowed «through a conscious or unconscious policies and practices of the family and the society «to fully develop their physical and menal faculties and to properly fulfil their duties and exervise their rights.

DISCRIMINATION BETWEEN MALES AND FEMALES AND ITS IMPACT ON WOMEN'S SITUATION AND ROLE IN DEVELOPMENT: CASE STUDIES OF JORDAN & SUDAN

M. Galaluddin

Arab Planning Inst. / Kuwait

This paper attempts to investigate the extent to which parents prefer boys to girls from the time parents try to get children until the time those children are grown to adulthood. The paper starts by using cross-tabulation as well as using some multi-variate analysis techniques on data available from certain demographic surveys conducted in both Jordan and the Sudan. In addition, the paper also utilizes the data on infant and child mortality and mobility and tries to show to what extent the differentials between the two sexes can be attributed to differentials in treatment in respect of feeding, immunization and sickness care practices. Statistics on enrollment of boys and girls in private and public schools as well the distribution of students abroad by sex is also investigated in an attempt to show how parents often tend to provide their sons with far better/more expensive education than their daughters. Then these attitudes and practices of parents are considered in their historical and current perspectives.

The paper shows that parents desire for having additional children depends on the number and sex composition of their surviving children. Both the cross-tabulation and the multivariate analysis show strong preferences for boys. The discriminant analysis distinguishes between these groups of women: those desiring to have more children, those who do not intend to have additional children and a small third group whose response was «do not know». Both the discriminant analysis and multiple regression techniques applied to Jordanian data and Sudan data respectively turn to be statistically significant. The standardized discriminant function coefficient of the number of surviving to Jordanian women is more than three times as important as the coefficient of the number of surviving girls. Similarly, betw weights in multiple regression is about twice as important in the case of surviving sons born to Khartoum women. Furthermore, the variable

2. Some sectors such as: Basic metal industries, other manufacturing industries, manufacture of wood and wood products, and manufacture of food, beverages and tobacco, are ranked on the top of sectors having high rate of marginal distribution.
4. Some sectors have negative marginal distribution, which show another angle of mistakes in the Input-Output tables for Kuwaiti Economy.

The Analytical Study of the producer and purchases prices in Input-Output Tables of Kuwait

Jaafar A. Haji

Economics Dept. / Kuwait University

The main purpose of this study is to show the changes in the marginal distribution for the Eight sectors in the Kuwaiti Economy for the Years, 1970-1971, 1972-1973, and 1975-1976.

In order to achieve this purpose, we have presented a model and described thoroughly its frame and its variables.

We have also selected several scenarios such as:

1. Using total Input-Output table without distinguishing between total and domestic one.
2. We have derived indirect taxes row and inserted it into our assumptions.
3. Assuming that Input-Output tables of Kuwaiti Economy has been compiled on the bases of producer prices.
4. Assuming that Input-Output table of Kuwaiti Economy has been compiled on the bases of purchases prices.

Finally, we come to the following conclusions:

1. The results of calculation have shown many mistakes in the methodology of compilation in Input-Output tables for Kuwaiti Economy.
 2. The way of calculating the marginal distribution row is not correct, and many errors have been discovered, and it was very difficult to distinguish location of errors, whether in marginal of transportation or in the marginal of trade, because they combined then together as one row in the table.
-

Education, in the Ministry of Education, documents and related Literature. All of these were gathered and analyzed to make this study feasible.

Education for literacy in the state of Kuwait has been growing rapidly and its expansion during the last decade gives proof of the government's concern to provide education for those who could not attain formal education. The Key question will be no longer what Kind of system of adult education there is, but how effective it is in responding to the new demands of students. Further research and studies should be conducted to find ways and means to improve the present system of adult education.

Attitudes And Opinions Regarding Education for Literacy In The State of Kuwait

Ahmad A. Bustan

Faculty of Education / Kuwait University

The purpose of this study was to seek and gather data concerning the attitudes and opinions of experts in the field of adult Education for maximizing benefits of the existing education system for literacy. It is hoped the findings would be useful to achieve a higher standard to fulfill this purpose, the researcher had to gather data concerning the existing structure; of adult education. The major research tool used for this was a questionnaire administered to the teaching staff at the college of education in Kuwait University, teacher training institutes for men and women and experts in the field of adult education. The questionnaire included items which covered the following areas:

1. Experts' perceptions regarding education for literacy.
2. Personal attitudes and opinions regarding students and teachers in the present system of adult education.
3. To what extent do the present curricula meet student needs?
4. What is the role of mass media in promoting adult education?
5. How teachers are trained for this kind of education?
6. What should be done to assist education for literacy to become more accessible and more effective.

Beside this tool, it was also necessary to refer to many sources to obtain information that covered different aspects of adult education-these sources included:

Contacts with experts in the field working at the Department of Adult

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. **Harris & Harik**, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. **Karam**, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. **Salah**, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. **Wahba**, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective The Case of Canada. **El-Sheikh**, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). **Sen**, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World. **Saleh**, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. **Powell**, The Expanding Role of Social World in Kuwait. **Barakat**, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. **Ghazzawy**, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. **Sakri**, The American Presidency and International Crisis. **Dhafer**, Bureacracy and Alienation, The case of the Students in the Arabian Gulf States.

To be published soon, English Edition No 3, 1983.

— M. Najip, Modern National Movements in the Light of Islam	Reviewed by: A. Baghdadi	241
— O. Kaa'c, Traditions and Customs in Tunis	Reviewed by: M.R. Najjar	249
— J. Ismail, Kuwait: Social Change	Reviewed by: S. Khalaf	257
— N. Salama & M. Ghali, Primaries of Choice between American and British English	Reviewed by: Y. M. Haggan	269
— C. Shtrous, Essays on	Reviewed by: Y. Abu-Laila	273
— A. Mortadh, Arab Culture in Algeria between affection and effect	Reviewed by: A. Tamimi	279
— A. Huwaidi, The Arab-Israeli Conflict between Classic and Nuclear Deterrence	Reviewed by: Y. Mahmoud	283
— A. Al-Funaish, Education between Society and University	Reviewed by: B. Al-Omar	289
— I. Saaduddin, Prospects of Arab Future	Reviewed by: A. Karam	295
 ● SPECIAL REPORTS:		
— Conference on the Organizing of Egyptian Labour Power Immigration	F. Ali	307
— Conference on Capital Markets Development in Kuwait and the Arabian Gulf	A. F. Masri	313
 ● DIRECTORY TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:		
— Ideology and Sociology	A. J. Abel	319
 ● ABSTRACTS		
● REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTION		342

Contents

VOL. 12

No. 3

AUT. 1984

● ARTICLES:

- Discrimination between Males and Females and its Impact on Women's Situation and Role in Development: Case Studies of Jordan and Sudan *M.A. Galaluddin* 7
- Alcoholism, The Illusive Problem *Izzat Ismail* 37
- Attitudes and Openions Regarding Education for Literacy in the State of Kuwait *A. Bustan* 65
- Power and Legitimacy in Developing Countries *A. Hadiyya* 107
- The Analytical Study of the Producer and Purchases Prices in Input-Output Tables of Kuwait *Jaafar A. Haji* 133
- Appointment and Promotion of Academic Staff at Kuwait University *M. Al-Obadie* 169

● PANEL DISCUSSION:

- Topic: The Impact of Social Culture in the Development of Society *Moderator and Editor: Ahmad J. Dhaher* 195

● DISCUSSIONS:

- Modern History and Serious Facts *Khaldun H. Naqeep* 215

● BOOK REVIEWS:

- M. Al-Owaini, Propaganda in the Gulf: Study on the GCC Propaganda *Reviewed by: Ismail A. Fattah* 233

NOTE TO THE READER

Journal of the Social Sciences is a bilingual (Arabic - English) quarterly. Both edition used to be published in one volume until (1981). When the English Edition of the Journal began to be published seperately.

The English Edition was meant to be an Occasional edition, but begining with No.3, (1983) it will be published annually on a regular basis at the end of each year. Subscription rates will be simillar to those of the Arabic. Edition.

The Editor

Sale price in Kuwait and the Arab World KD (0.350) or equivalent.

☆ Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

- ☆ For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab World (Air Mail): S.U. \$ 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- ☆ For public and private institutions - S.U. \$ - (40) (Air Mail).

☆ Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

CHAIRMAN:
MOUDHI A. AL-HAMOUD

EDITOR:
KHALDOUN H. AL-NAQEEB

MANAGING EDITOR:
ABDULRAHMAN F. AL-MASRI

EDITORIAL BOARD:
ASA'D M. ABDUL RAHMAN.
ALI K.AL-KAWARI.
BADER O. AL-OMAR.
FAHED M. AL-RASHED.
KHALDOUN H. AL-NAQEEB-Editor.
MOUDHI A. AL-HAMOUD.
MOHAMED J. AL-ANSARI.
OSAMA ABDUL RAHMAN.
SHAMLAN Y. AL-ISSA.

Address all correspondence to the Editor
Journal of The Social Sciences

Kuwait University, P.O.Box 5486 - Safat, Tel. 254942 / 2549387
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

No. 3 — Vol. 12 — Autumn 1984 / 1404 H.

Published by KUWAIT UNIVERSITY